طريق الاتحاد

أو

دراسةُ وتمحيص رواياتِ النص على الإمامة

بقلم:

الأستاذ حيدر علي قلمداران القُمِي

(١٣٣٢- ١٤٠٩ هـ)

قدَّم له:

آية الله العظمى سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِيّ

ترجمه عن الفارسية وحققه وعلق عليه:

د. سعد رستم

عنوان الكتاب بالفارسية

شاهراه اتحاد يا بررسى نصوص امامت

عنوان الكتاب باللغة العربية

طريق الاتحاد

أو: دراسةُ وتمحيص رواياتِ النص على الإمامة

تأليف

الأستاذ حيدر علي قلمداران القُمِي

(١٢٩٢- ١٣٦٨ هـ ش الموافق ١٣٣٢-١٤٠٩هـ ق)

www.qalamdaran.com

ترجمة وتحقيق

د. سعد رستم

دار العقيدة

www.aqideh.com

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

الإشراف والإعداد

مجموعة الموحدين

www.mowahedin.com

contact@mowahedin.com

ⓗ **شركة العبيكان للتعليم، ١٤٣٧هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

قلمداران القمي، حيدرعلي

طريق الاتحاد: دراسة وتمحيص روايات النص على الإمامة./ حيدر علي قلمداران القمي؛ سعد رستم- الرياض، ١٤٣٧هـ

١٦,٥ ×٢٤سم

١. أ.رستم، سعد (مترجم) ب.العنوان

ديوي: ١٤٣٧ /

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح الإفادة من هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

توزيع شركة

مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية

طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023

هاتف مجاني: 920020207

ص.ب: 62807 الرياض 11595

الفهرس

الإهداء ٥

مقدمة المشروع ١

مقدمة الناشر ٥

مقدّمة المترجم ٩

ترجمة مختصرة للأستاذ حيدر علي قلمداران ١٣

۞ المولد والمنشأ.. ١٣

۞ الدعوة والنشاط عند الأستاذ قلمداران ١٤

۞ الأستاذ قلمداران والخميني.................................... ١٥

۞ الأستاذ قلمداران والشعر ١٥

۞ صلة «قلمداران» بالشخصيات المعاصرة............................ ١٥

١ - العلامة الشيخ محمد الخالصي ١٥

٢ - المهندس مهدي «بازركان»...................................... ١٧

٣- الدكتور علي شريعتي ١٨

٤ - الأستاذ الشيخ مرتضي «مطهري» ١٨

٥ - آيت الله العظمى حسينعلي منتظري................................ ١٩

۞ حادثة اغتيال الأستاذ «قلمداران» والحوادث المؤلمة الأخرى في حياته........ ٢٠

۞ الخلق الرفيع عند الأستاذ «قلمداران» وحرّيته.......................... ٢٢

۞ الآثار العلمية للأستاذ «قلمداران»................................. ٢٣

۞ وفاة الأستاذ ٢٦

تقديم سماحة المرجع آية الله العظمى العلامة الفقيه السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي رحمه الله ١٣

تمهيد ٣١

أسباب وبواعث تفرّق الأمّة الإسلاميّة ٣٣

السبب الأساسي للخلاف ٣٤

بحث عميق في قضية سقيفة بني ساعدة ٣٦

قصة سقيفة بني ساعدة ٤٢

موقف بقية أصحاب رسول الله ﷺ ٥٨

كيفية مبايعة أمير المؤمنين علي لأبي بكر ٥٩

بيعة أمير المؤمنين عليٍّ لأبي بكرٍ كما في الإمامة والسياسة ٦٥

ما جاء في هذا الباب في كتبنا الشيعية ٧٠

نظرة إلى روايات ارتداد جُلِّ أصحاب الرسول ﷺ ٧٦

الآيات التي نزلت في مدح أصحاب الرسول ﷺ ٨٤

أي القولين نختار؟ ٩٣

سِيَرُ الصحابة أيضًا مصدِّقة للآيات ومكذِّبة للروايات ٩٨

العقل منكرٌ للنص ١٠٢

إذن ما حقيقة قصة الغدير؟ ١١٣

هل أُريدَ بحديث الغدير النص على عليٍّ بالإمارة والخلافة؟ ١١٦

«تحقيق في دلالات ومعاني لفظ «المولى»: ١٢٧

رأي الأستاذ تقي الدين النبهاني في تعيين الخليفة بعد الرسول ﷺ وخطبة الغدير ومعنى «المولى» ١٣٦

نتيجة ما ذُكر ١٤٠

احتجاجات عليٍّ عَلَى أولويَّتِهِ بالخلافة ليس فيها إشارة لنصٍّ من الله عليه ١٤٥

شبهات المخالفين على الأدلة التي ذكرناها والإجابة عليها ١٤٧
شبهة آية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ١٤٩
شبهة الاستدلال بالآيات التي تتكلم عن المنافقين................ ١٥١
شبهة الاستدلال بالآيات التي تتحدث عن إمكان ارتداد بعض المؤمنين ١٥٥
عودة لكتاب الاحتجاج ونقد رواياته ١٥٩
قول محققي العلماء في سليم بن قيس الهلالي وكتابه ١٧١
خلاصة ما سبق ١٧٥
تمحيص سند خطبة الغدير الطويلة............................ ١٨٦
ادّعاء النصّ على عليٍّ لم يَرِدْ في كلمات آل بيت النبيّ وذريته........... ١٩١
دراسة وتمحيص أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر.............. ٢٠١
الحديث الأول: ٢٠١
الحديث الثاني: ٢٠٦
الحديث الثالث:.. ٢١٦
الحديث الرابع: ٢١٨
الحديث الخامس: ٢١٩
الحديث السادس:.. ٢٢٢
الحديث السابع:.. ٢٢٨
الحديث الثامن: ٢٣٧
الحديث التاسع:.. ٢٤١
الحديث العاشر: ٢٤٥
سِيَرُ الأئمة بحد ذاتها تنفي وجود أحاديث النص السابق.............. ٢٥٦
ثورات عديد من أئمة آل البيت دليل آخر على عدم وجود النص على أئمة محددين ٢٦٠

[ادعاء النص السابق لم يرد في كلمات أهل بيت النبي والأئمة من ذريته] ٢٦٦

أقرب أصحاب الأئمة لم يكن لهم علم بمثل هذه النصوص ٢٦٧

مواقف للأئمة تعكس بوضوح عدم وجود أحاديث النص السابق!............................ ٢٧١

افتراق الشيعة إلى فرق مختلفة عقب وفاة كل إمام يثبت عدم وجود نصّ سابق على أئمة محدَّدين ٢٨١

(فرق الشيعة بعد استشهاد الإمام علي(عليه السلام)) ٢٩٠

(فرق الشيعة بعد شهادة الإمام الحسين(عليه السلام)) ٢٩٤

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام السجّاد(عليه السلام)) ٢٩٥

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام محمد الباقر(عليه السلام)) ٢٩٦

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام)) ٢٩٧

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام موسى الكاظم(عليه السلام)) ٢٩٩

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام علي بن موسى الرضا(عليه السلام)) ٣٠٠

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام محمد بن علي الجواد(عليه السلام)) ٣٠١

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام علي بن محمد الهادي(عليه السلام)) ٣٠٢

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن بن علي العسكري(عليه السلام)) ٣٠٢

تعقيب وتلخيص وحسن الختام ٣٠٧

قائمة المراجع ٣١١

كتب التفسير ٣١١

كتب الحديث والأخبار ٣١١

كتب الرجال (الجرح والتعديل) وأصول الحديث ٣١٢

كتب التاريخ والسير والطبقات ٣١٣

كتب الكلام والجدل المذهبي والملل والنحل ٣١٤

كتب اللغة ٣١٥

الإهداء

- إلى أرواح الأئمة الهداة من عترة المصطفى وآل خير الأنام، مصابيح الدجى وأعلام التقى وورثة الأنبياء عليهم السلام.
- إلى أرواح صحابة خاتم المرسلين، الأبرار الصادقين والأخيار المنتجبين، الذين آمنوا وهاجروا، وجاهدوا وصبروا، وآوَوْا ونَصَروا، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
- إلى كل ساع وطامح للتقارب والتآلف ووحدة الصفّ بين جميع المسلمين.

المترجم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المشروع

الحمد لله الذي أنعم على عباده بنعمة الإسلام، واختار منهم أفضل عباده وأطهرهم لإبلاغ رسالة الحرية والتحرُّر من كل عبودية سوى عبودية الله، والصلاة والسلام على أهل بيتِ نبي المحبة والرحمة الكرام الأطهار، وعلى صحبه الأجلاء الأبرار، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الدينَ الذي نفخر به اليوم ثمرةٌ لجهاد رجال الله وتضحياتهم؛ أولئك الذين كانت قلوبهم مُتَيَّمةً بحب الله، وألسنتهم لَهِجَةً بذكر الله، وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل حفظ رسالات الله ونشرها، واضعين أرواحهم وأموالهم وأعراضهم على أكفهم ليقدِّموها رخيصةً في سبيل صون كلمة الله سبحانه وسنة نبيه الكريم، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا يخشون إلا الله.

أجل، هكذا قامت شجرةُ الإِسْلاَمُ العزيز واسْتَقَرَّت ضاربةً بجذورِها أعماق الأرض، بالغةً بفروعها وثمارها عنان السماء، مُعْليةً كلمة التوحيد والمساواة.

ولكن في أثناء ذلك، تطاولت على قامة الإسلام يد أعدائه الألدَّاء، وظلم علماء السوء، وتحريف المتعبِّدين الجَهَلة، فَشَوَّهُوا صورة الإسلام الناصعة بشركهم وغلوهم وخرافاتهم وأكاذيبهم، إلى درجة أن تلك الأكاذيب التي كان ينشرها المتاجرون بالدين غطَّت وجه الإسلام الناصع. وقد اشتدَّ هذا المنحى من الابتعاد عن حقائق الدين، وعن سنة رسول الله الحسنة، بمجيء الصفويين إلى حكم إيران في القرن التاسع الهجري ثم بقيام الجمهورية الإسلامية في العصر الحاضر، حتى أصبحت المساجد اليوم محلاً لِلَطْمِ الصدور وإقامة المآتم ومجالس العزاء، وحلَّت الأحاديث الموضوعة المكذوبة محل سنة النبي ﷺ، وأصبح المدَّاحون الجهلاء الخدّاعون للعوام، هم الناطقون الرسميون باسم الدين؛ وأصبح التفسير بالرأي

المذموم والروايات الموضوعة المختَلَقة مستمسكًا للتفرقة بين الشيعة والسنة، ولم يدروا للأسف من الذي سينتفع ويستفيد من هذه التفرقة المقيتة؟

إن دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تُرْفع اليوم في إيران، ليست سوى ضجَّة إعلامية ودعاية سياسية واسعة، القصد منها جذب الأنظار وإعطاء صورة جيدة عن حكومة إيران الشيعية في العالم. إن نظرةً إلى قادة الشيعة في إيران وزعمائهم الدينيين ومراجعهم تدل بوضوح على هذه الحقيقة وهي أن التقريب بين المذاهب الإسلامية والأخوَّة والمحبَّة الدينية بين المسلمين، على منهج حُكَّام إيران الحاليين، ليست سوى رؤيا وخيالٍ وشعارات برَّاقة لا حقيقة لها على أرض الواقع.

في هذا الخِضَمّ نهض أفراد مؤمنون موحِّدون من وسط مجتمع الشيعة الإمامية في إيران، دعوا إلى النقد الذاتي، وإعادة النظر في العقائد والممارسات الشيعية الموروثة، ونبذ البدع الطارئة والخرافات الدخيلة، وإصلاح مذهب العترة النبوية بإزالة ما تراكم فوق وجهه الناصع منذ العصور القديمة من طبقات كثيفة من غبار العقائد الغالية والأعمال الشركية والبدعية، والأحاديث الخرافية والآثار والكتب الموضوعة، والعودة به إلى نقائه الأصلي الذي يتجلى في منابع الإسلام الأصيلة: القرآن الكريم وما وافقه من الصحيح المقطوع به من السنة المحمدية الشريفة، على صاحبها آلاف التحية والسلام، وما أيَّدهما من صحيح هدي أئمّة العترة الطاهرة وسيرتهم؛ وشمَّر هؤلاء عن ساعد الجِدّ، وأطلقوا العِنان لأقلامهم وخطبهم ومحاضراتهم لإزالة صدأ الشرك عن معدن التوحيد الخالص؛ ولسان حالهم يقول: «انهض أيها المسلم وامحُ هذه الخرافات والخزعبلات عن وجه الدين، واقضِ على هذا الشرك الذي يتظاهر باسم التقوى، وأعلن التوحيد وحطِّم الأصنام».

لقد اعتبر «حيدر علي قلمداران القمِّي» -وهو أحد أفراد تلك المجموعة من الموحِّدين المصلحين- في كتابه «طريق الاتحاد»، أن سبب هذه التفرقة هو جهل المسلمين بكتاب الله وسيرة نبيه، وسعى من خلال كشف الجذور الأخرى لتفرُّق الفرق الإسلامية، إلى التقدّم خطوات مؤثرة نحو التقريب الحقيقي بين المذاهب. ولا ريب أن جهود علماء الإسلام الآخرين مثل آية الله السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، والسيد مصطفى الحسيني الطباطبائي، وآية الله شريعت

سنكلجي، ويوسف شعار وكثيرين آخرين من أمثال هؤلاء المجاهدين في سبيل الحق، هي أسوة ونبراس لكل باحث عن الحق ومتطلِّعٍ إلى جوهر الدين، كي يخطوا هم بدورهم أيضًا خطوات مؤثرة في طريق البحث والتحقيق التوحيدي، مُتَّبِعين في ذلك أسلوب التحقيق الديني وتمحيص الادِّعاءات الدينية على ضوء التعاليم الأصيلة للقرآن والسنة، ليعينوا ويرشدوا من ضلوا الطريق وتقاذفتهم أمواج الشرك والخرافات والأباطيل، ليصلوا بهم إلى بر أمان التوحيد والدين الحق.

إن المساعي الحثيثة التي لم تعرف الكلل لِرُوَّاد التوحيد هؤلاء لَهِيَ رسالةٌ تقع مسؤوليتها على عاتق الآخرين أيضًا، الذين يشاهدون المشاكل الدينية لمجتمعنا، ويرون ابتعاد المسلمين عن تعاليم الإسلام الحيَّة، لاسيما في إيران.

هذا ولا يفوتنا أن نُذَكِّر هنا بأن هؤلاء المصلحين الذين نقوم بنشر كتبهم اليوم قد مرُّوا خلال تحوُّلهم عن مذهبهم الإمامي القديم بمراحل متعددة، واكتشفوا بطلان العقائد الشيعية الإمامية الخاصة -كالإمامة بمفهومها الشيعي والعصمة والرجعة والغيبة و... وكالموقف مما شجر بين الصحابة وغير ذلك- بشكل متدرِّج وعلى مراحل، لذا فلا عجب أن نجد في بعض كتبهم التي ألفوها في بداية تحولهم بعض الآثار والرسوبات من تلك العقائد القديمة لكن كتبهم التالية تخلَّصت منها بل نقدت بشدة كل تلك العقائد المغالية واقتربت من الغاية المنشودة بل إنها عانقتْ العقيدة الإسلامية الصافية والتوحيدية الخالصة.

***

الأهداف

تُمثِّلُ الكتبُ التي بين أيديكم اليوم سعيًا لنشر معارف الدين وتقديرًا لمجاهدات رجال الله التي لم تعرف الكَلَل. إن الهدف من نشر هذه المجموعة من الكتب هو:

١- إمكانية تنظيم ونشر آثار الموحِّدين إلكترونيًا على صفحات الإنترنت، وضمن أقراص مضغوطة، وفي كتب مطبوعة، لتهيئة الأرضية اللازمة لتعريف المجتمع بأفكارهم التوحيدية وآرائهم الإصلاحية، ولتأمين نقل قِيَم الدين الأصيلة إلى الأجيال اللاحقة.

٢- التعريف بآثار هؤلاء العلماء الموحِّدين وأفكارهم التي تشكِّل مشعلاً يهدي الأبحاث التوحيدية وينير الدرب لطلاب الحقيقة ويقدِّم نموذجًا يُحْتَذَى لمجتمع علماء إيران.

٣- حث المجتمع الديني الشيعي على ترك التقليد وإعادة التفكير في معتقداتهم الدينية لأن المجتمع الديني الشيعي عامة وفي إيران خاصة اعتاد التقليد المحض، وتصديق كل ما يقوله رجال الدين دون تفكير، ويتمحور حول المراجع ويحب المداحين. ولذا فإن هذه الكتب تحث إلى إعادة التفكير في أفكارهم الدينية التي أخذوها من رجال الدين وتدعوهم إلى استبدال ثقافة التقليد بثقافة التوحيد، وتريهم كيف أنه نهض من بطن الشيعة الغلاة الخرافيين، رجال أدركوا نور التوحيد اعتمادًا على كتاب الله وسنة رسوله.

٤- إن نشر آثار هؤلاء الموحِّدين الأطهار وأفكارهم، ينقذ ثمرات أبحاثهم الخالصة من مقصِّ الرقيب ومن تغييب قادة الدين والثقافة في إيران لهذه الآثار القَيِّمة والتعتيم عليها، كما أن ترجمة هذه الآثار القَيِّمة لسائر اللغات يُعَرِّف الأمّة الإسلامية بآراء الموحدين المسلمين في إيران وبأفكارهم النيِّرة.

***

آفاق المستقبل

لا شك أنه لا يمكن الوصول إلى مجتمع خالٍ تمامًا من الخرافات والبدع وإلى المدينة الفاضلة التي تتحقق فيها الطمأنينة في ظلِّ رضا الله سبحانه وتعالى، إلا باتِّباع التعاليم النقيَّة الأصيلة للقرآن الكريم وسنة نبي الرحمة والرأفة ﷺ. إن هدف القائمين على نشر مجموعة آثار الموحِّدين هو التعريف بآثار هؤلاء المجاهدين العلميين الكبار، كي تكون معرفة الفضائل الدينية والعلمية لهؤلاء الأعزاء، أرضية مناسبةً لنموّ المجتمع التوحيدي والقرآني في إيران وقوّته، وذلك لنيل رضا الخالق وسعادة المخلوق.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات المختصرة وسيلة لعلوّ درجات أولئك الأعزاء، وأن يمنّ علينا بالعفو.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العبودية له، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وآخر رسل الله محمد المصطفى وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار.

وبعد، فقد كان المسلمون طول القرون المنصرمة سبّاقين في تحصيل العلم والمعرفة وتعلُّم العلوم المختلفة، وذلك ببركة تعاليم الإسلام العزيز واتِّباعًا منهم لكلام رسول الله ﷺ، حتى صار العلماء المسلمون في أواخر فترة الخلافة العباسية سادة العلوم في عصرهم، وتحول بيت الحكمة الذي تأسس في بغداد في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني في عهد خلافة هارون الرشيد العباسي، إلى أكبر مؤسسة علمية وبحثية في العالم، ولا يزال بيت الحكمة يُعتَبر مظهرًا من مظاهر الحضارة الإسلامية، وذلك بفضل نشاطاته الثقافية والعلمية في المجالات المختلفة من تأليف وترجمة واستنساخ وأبحاث متنوعة في المجالات العملية المختلفة سواء الطب والهندسة أم العلوم الإنسانية.

ولا شك أن هذه القوة العلمية للمسلمين كانت بمثابة شوكة في أعين أعداء الإسلام، لذلك سعوا من خلال بثِّ أسباب الفرقة والاختلاف بين المسلمين إلى تحطيم عَظَمَة الإسلام هذه وسؤدده الذي يعود الفضل فيه إلى وحدة المسلمين وتماسكهم والأخوة السائدة بينهم، فأثار أعداء الإسلام عواصف النزاعات والتفرقة بين المسلمين كي يحجبوا جمال الحق عن أبصارهم، ويخفوا شمس الدين المشعة خلف غيوم البدع والخرافات.

إن المساعي المخطط لها وعلى المدى الطويل لأعداء الإسلام، بغية إغلاق أعين المسلمين عن حقيقة الدين وإضعاف المسلمين عن تعلُّم معارف الدين ونشرها، وإبعادهم عن سنة النبي الأصيلة الهادية، أدت إلى حدوث فجوة عميقة واختلاف كبير في أمة الإسلام وأصبح أبناء الإسلام اليوم يعانون بشدَّة من تبعات هذه الفجوة وآثارها المشؤومة.

وبموازاة مساعي أعداء نبي الإسلام ﷺ الرامية إلى تحريف تعاليم الإسلام وتشويهها وإدخال البدع المختلفة في الدين، أدرك أشخاصٌ مؤمنون أطهار شفيقون هذا الخطر، ونهضوا مشمِّرين عن ساعد الجِد والجهاد المتواصل لإحياء معالم الإسلام والسنة النبوية الأصيلة، وتناولوا بأيديهم -بشجاعة منقطعة النظير- أقلامهم وأخذوا يكتبون ويؤلفون في نشر ثقافة الإسلام الأصيلة والعقائد الإسلامية الصحيحة النقية بين أوساط الشيعة عُبَّاد الخرافات، وصدحوا بينهم بنداء التوحيد بصوت عال أيقظ المتاجرين بالدين والبدع من نوم غفلتهم مذعورين! لقد ضحى هؤلاء الموحدون الطالبون للحق والحقيقة بمصالحهم الشخصية فداء للحقيقة، وقدموا أرواحهم في هذا السبيل هديةً رخيصةً للحق تعالى، وصاروا عن حق مصداقًا لقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس:٦٢].

إن ما جاء في هذه المجموعة ليس سوى غيضٍ من فيض المعارف الإلـهية، ومُنْتَخَبٍ من آثار الموحدين الطالبين لله تعالى الذين كانوا ينتمون في بداية أمرهم لطائفة الشيعة. لقد أشرق نور الله في صدورهم، وصار التوحيد نبراس حياتهم المباركة.

لم تتحول هذه النخبة من الطراز الأول من كبار أعلام المذهب الشيعي في إيران، مرة واحدة؛ بل اتخذ مسار التحول، التحول التدريجي خطوةً فخطوة. وذلك بعد مجاهدة للنفس ومدارسة للعلم وبحثٍ جاد، وتفكير عميق، ودراسةٍ متأنية، ومناظرات وحوارات مع من تحرر من ربقة التقليد، وتقليد الهوى؛ مما يضفي قيمة كبيرة لهذه الكتب التي وُلدت بعد مشقة كبيرة، ومجاهدة عظيمة. ولا يعني هذا أن الجميع قد وصل إلى صفاءٍ تام؛ بل يعسر على من تربى على شيء أن ينزعَ عنه إلا بشُقة شديدة، وتدرج مع الزمن. لذا فمن الطبيعي أن لا تنطبق بعض رؤى وأفكار هؤلاء الإصلاحيين في بعض مراحل حياتهم وكتاباتهم، مع عقيدة أهل السنة والجماعة انطباقًا كاملاً؛ وعلى الرغم من ذلك، فقمنا بنشر هذه المؤلفات كما هي نظرًا لأهميتها

في هداية الشيعة. كما أنه من الجدير بالذكر أن الرؤى والمواقف الفكرية المطروحة في هذه الكتب، لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر والقائمين على نشر هذه المجموعة من الكتب، هذا على الرغم من أن هذه الكتب تمثل بلا ريب نفحةً من نفحات الحق ونورًا يضيء الطريق لطالبي الحقيقة النائين بأنفسهم عن العصبيات الجاهلية والمذهبية والظنون التاريخية الطائفية الكاذبة.

إن النقطة الجديرة بالتأمّل هي، أن من يريد الوقوف بشكل صحيح على رؤى وأفكار هؤلاء الأعلام، فعليه أن لا يكتفي بقراءة كتاب واحد من آثارهم؛ بل لا بد من قراءة حياتهم بشكل كامل، لكي يتعرَّف بشكل كامل على كيفية تحولهم الفكري، ودوافعه وعوامله. فعلى سبيل المثال، ألف آية الله السيد أبو الفضل البرقعي في الفترة الأولى من بداية تحوله الفكري كتابًا بعنوان «درسى از ولايت» أي «درسٌ حول الولاية»، بحث فيه موضوع الأئمة وادعاء الشيعة حول ولايتهم وإمامتهم ورئاستهم المباشرة للمسلمين بعد نبي الله ﷺ. واعتبر أن عدد الأئمة ١٢ إمامًا، مصحِّحًا بذلك الاعتقاد بوجود محمد بن الحسن العسكري بوصفه الإمام الثاني عشر، وأنه لا يزال على قيد الحياة؛ ولكن المؤلِّف نفسه ألف بعد عدة سنوات كتابًا باسم «دراسة علمية لأحاديث المهدي»، ووضع تحت تصرف القراء نتائج بحثه التي توصل إليها في هذا المجال، أن جميع الأخبار والروايات التاريخية المتعلِّقة بولادة ووجود المهدي إمام الزمان، موضوعة ومكذوبة. فمن خلال هذا المثال ومن أمثلة مشابهة أخرى يتبيَّن لنا أن أفضل طريق لمعرفة المسيرة التحولية لأفكار هؤلاء الموحدين وآثارهم هي قراءة مجموعة كتاباتهم بشكل كامل، مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ تأليف كل مؤلف من مؤلفاتهم من حيث تقدمه أو تأخّره زمنيًا.

نأمل في أن يكون سعينا في نشرِ آثار هؤلاء الأعلام مما يوفق الله به في تحقيق التوحيد، وتنقية العقائد من ظلمات الشرك وشوائبه، ونفْض لغبار البدع وترهّات الخرافة، ومشعلاً يستضيء به الموفق لطريق الهداية، وقبسًا يستنير به طالب النزوع من دروب الظلمة والغواية.

وختامًا: نسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا مما تَقَرُّ به أعيننا يوم نلقاه، ونسأله أن يتغمد هؤلاء الأعلام الذين جاهدوا في سبيل الوصول إلى الحق والتوحيد وإفراده بالعبادة بواسع رحمته، إنه رؤوف رحيم، والحمد لله رب العالمين.

مقدّمة المترجم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد،

فمما لا شك فيه أن كل مؤمن مهتم بأمور المسلمين يحزنه انقسام الأمة الإسلامية إلى فرق ومذاهب وطوائف مختلفة ومتنازعة تنازعًا قد وصل لِحَدّ أن يكفِّر بعضها البعض، ويقاتل بعضها الآخر، لذا يرجو الحريصون على وحدة كلمة المسلمين أن يوجد سبيل لإنهاء هذه الخصومات المذهبية أو الحد منها، وذلك عبر نشوء تفهُّم متبادل بين علماء طوائف المسلمين، يتعرّف به كلّ منهم على حقيقة مذهب الآخر، ويتفقون من خلاله على الأصول الأساسية للإسلام، أصول **مستقاةٍ من كتاب الله وسنة رسوله** ﷺ، ثم يعذر بعضهم البعض في الاجتهادات الفرعية، وفي رؤيتهم لحوادث التاريخ الإسلامي، وغير ذلك من الأمور التي لا تمتُّ لجوهر الدين بصلة، ويكون نتيجة ذلك اعتراف كل فريق بإيمان وإسلام ونجاة الفريق الآخر، والكفّ نهائيًا عن تلقين الأتباعِ كُفْرَ المخالفين أو هلاكَهم في النار. وبذلك تتوحّد صفوف الأمّة وتتآلف قلوب أبنائها تآلفًا حقيقيًا لا مصلحيًا ظاهريًا، وهو أمرٌ يحتاجه المسلمون أكثر من أيّ وقت مضى؛ فهم يجابهون أعتى التحديات وأشرس العداوة والحروب من أعداء الإسلام وخصومه المعروفين في الشرق والغرب.

وقد شعر بهذه الحاجة للتقريب الصحيح بين مذاهب الأمة الإسلامية الكبرى - باعتبار أنها نابعة جميعًا في الأصل من الإسلام الحنيف تتحرّك فيه وتتمسّك بأصوله وأن انقسامها لم يكن في الواقع إلا نتيجة لاختلافات أو صراعات سياسية قديمة أكل عليها الدهر وشرب- رجالٌ عقلاء من أهل العلم والفضل وأهل الخير والحرص على الإسلام والمسلمين، حيث أدركوا ضرورة بذل الجهود لرأب الصدع وإزالة سوء التفاهم الناجم عن جهل أبناء الطوائف الإسلامية بعضهم بعضًا، فقاموا بجهود طيبة في هذا المجال، تجَلَّت بتأليف الرسائل والكتب ونشر المقالات حول ضرورة الوحدة الإسلامية. وهذا الكتاب، في رأيي، محاولة طيبة في هذا المجال، من أستاذ فاضل عصامي منصف من إيران، رأى أن من الأسباب الرئيسية لتباعد وافتراق أتباع مذهبه عن سائر

المسلمين هي عقيدةُ النص الإلهي على الأئمة، التي ترى أن الأئمة الاثني عشر من آل البيت عليهم السلام، منصَّبون ومعيَّنون **من الله تعالى** لإمامة المسلمين السياسية والدينية، وطاعتهم مفروضة على العالمين **بأمرٍ مُنَزَّلٍ من الله** ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لذا فالإيمان بهم ومعرفتهم **أصلٌ من أصول الدين** يساوق أصل الإيمان بالله واليوم الآخر وبنبوّة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم. والنتيجة الضرورية الناشئة عن هذا الاعتقاد أنه لن تكون هناك نجاة أخروية كاملة لأي مسلمٍ أو لأي إنسان دون معرفة أولئك الأئمة والإيمان بأنهم حكَّام الناس الشرعيون بأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنهم معصومون، وطاعتهم فرض على العالمين!

ولهذا أراد المؤلف أن يمحِّص صحّة هذه العقيدة ويرى سندها، فتبيّن له أن مستندها مجموعة من الأحاديث والروايات الواهية سندًا ومتنًا، يرويها غلاة أو وضّاعون لا تقوم برواياتهم أي حجة مهما كثرت، ثم تبين له أن القرائن الخارجية من آيات القرآن ووقائع التاريخ وسير الأئمة أنفسهم تؤكد عدم صدور تلك الأحاديث والروايات وبالتالي عدم صحة العقيدة التي انبنت عليها، فضمَّن هذا الكتابَ نتيجةَ بحثه، مبتغيًا بذلك إزالة السبب الرئيس للتباعد العقائدي بين المسلمين من الشيعة الإمامية عن سائر مذاهب المسلمين، وسماه بالفارسية: **"شاهراهِ اتحاد"، أي طريق الاتحاد،** ونشره سنة ١٩٧٨م.

وإذ نقد المؤلف في كتابه هذا عقيدة النص لدى الإمامية ونقضها من أساسها، إلا أنه أكّد في الوقت ذاته ـ كما هو واضح في كتابه هذا ـ على إمامة عليٍّ الروحية، وأنه مولى المؤمنين وإمام المتقين، ومن تجب محبته ونصرته على كل مؤمن ومؤمنة، وبقي على اعتقاده بأن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون حط من قدر ومنزلة من تولوا الخلافة قبله، خاصة أن عليًّا بايعهم وناصرهم، بيّن المؤلف أن القول بنص الله تعالى ورسوله على إمارة عليٍّ وحكومته السياسية المباشرة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعلى حكومة سائر الأئمة من أولاده إلى يوم القيامة، ليس سوى عقيدة لاحقة قامت على أدلة مصطنعة وأحاديث واهية وأخبار موضوعة أو أحاديث صحيحة ولكن لا تدل على هذا القول.

عملي في الكتاب:

عملي في هذا الكتاب لم يقتصر على مجرد الترجمة فحسب[1]، بل قمت بالأمور التالية:

١- وثقت اقتباساته، ورجعت إلى مصادره العربية أنقل الاقتباسات من أصولها كما وردت حرفيًا. وأحيانًا لا يتوفر لديّ نفس المصدر الذي رجع المؤلّف إليه فوثَّقْتُ النص من مصدر مشابه فيه نفس الاقتباس وأحلت إليه.

٢- أعدت ترتيب بعض فقرات الكتاب التي تحتاج إلى ترتيب.

٣- وضعت عناوين توضيحية لبعض فقرات الكتاب.

٤- أصلحت عناوين بعض الفقرات لأن العنوان الذي ذكره المؤلف لم يكن واضح الدلالة على ما تحته، فاخترت له عنوانًا أوضح.

٥- أحيانًا أضفتُ مثالاً آخر أو وسَّعت الاقتباس حيث رأيت أن اقتباس المؤلف كان مختصرًا وأن الأولى نقله بتمامه من المصدر؛ لأن ذلك يوضح فكرة المؤلف أكثر.

٦- ترجمت في الحاشية لأغلب الأعلام المذكورين في المتن.

ومن الجدير بالذكر أنني ترجمت الكتاب عن نسخةٍ جديدةٍ أرسلها لي أحد الأصدقاء من إيران، وذكرَ لي أن بعض أصدقاء المؤلِّف المرحوم كانوا قد أخرجوها منذ سنتين أو ثلاث مصحّحةً ومنقَّحةً ومحلاةً بحواش وإضافات قيّمة كان قد دونها على الكتاب المرجع آية الله البرقعي، رحمه الله (الذي قدم للكتاب أيضًا) والعلامة المجتهد الحسيني، فصارت الحواشي كالتالي:

- التي لم تُذَيَّل بأي رمز هي للمرحوم مؤلف الكتاب نفسه، أعني قلمداران.

١- علمًا أن المترجم الفاضل الدكتور سعد رستم -جزاه الله خيرًا- قد بذل جهدًا كبيرًا في إخراج هذا الكتاب باللغة العربية، إلا أنه اجتهد ولم يترجم بعض مضامين الكتاب بحجة أنها مكرَّرة أو غير مناسب في الكتاب، فراجعنا الكتاب مراجعة تطبيقية على النص الفارسي وترجمنا ما حُذف وأثبتناه. (المُصحح)

- والمذيَّلة برمز (ت) هي للمترجم، أي راقم هذه السطور.
- والمذيَّلة برمز (البرقعي) هي للمرحوم المرجع آية الله السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي، الذي قدم للكتاب.
- والمذيَّلة برمز (م) للعلامة المجتهد الحسيني (من أصدقاء المؤلف).

والخلاصة أن هذا الكتاب الذي بين يديك هو دراسة اجتهادية تشارك فيها أكثر من كاتب ممن كانوا من علماء الشيعة ثم قادهم بحثهم وتحقيقهم إلى ترك عقيدة الإمامة الشيعية وبيان عدم صحتها، وإن كان المتن الأصلي هو للأستاذ حيدر علي قلمداران رحمه الله.

هذا ما أردنا ذكره في هذه المقدمة والحمد لله أولاً وآخرًا، ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨﴾.

الدكتور سعد رستم

المترجم

٥ / شعبان / ١٤٢٨ هـ. ق.

ترجمة مختصرة للأستاذ حيدر علي قلمداران

الحمد لله الذي يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، والصلاة والسلام على من أرسل لتبليغ الدين بدعوته، وعلى جميع الأطهار الأخيار من صحبه وعترته.

وبعد:

فالهداية نعمة إلهية ومنة ربانية، لا يملكها ولا يستطيع التصرف فيها أحدٌ حتى الملائكة والأنبياء عليهم السلام كما قال سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾ [القصص: ٥٦].

عدة سنوات مرَّت على وفاة المفكر الإسلامي والعالم الداعية الأستاذ حيدر علي قلمداران رحمة الله عليه. وقد كُتِبت سيرة مختصرة عن حياته النضالية وآثاره العلمية وفاءًا لخدماته الغالية النادرة الخالصة التي قدمها للإسلام والشريعة الإسلامية المقدسة في إيران.

المولد والمنشأ

وُلد حيدر علي بن إسماعيل قلمداران في عام ١٢٩٢ هـ.ش الموافق ١٣٣٢هـ.ق في قرية «ديزيجان» على بعد ٥٥ كم من طريق قم- أراك من أعمال مدينة قم في أسرة فقيرة نسبيًا، تشتغل بالزراعة. أصله من مدينة «تفرش» لأن جده لأبيه المرحوم الحاج حيدر علي انتقل من تفرش إلى ديزيجان. وكان رجلاً سخيًّا جدًّا، يقضي حاجات الناس ويحل مشاكلهم.

توفيت أمُّه وهو ابن خمس سنوات، ولم يكن بإمكانه أن يسجل في الكتّاب عند زوجة إمام الحي التي كانت تدرّس أبناء وبنات الحي؛ لأنه لم يكن يستطيع أن يدفع الأجرة الشهرية؛ فكان يقف خلف الباب ويستمع إلى دروس العجوز. ومرّة عجز الطلاب عن إجابة سؤال العجوز، فأجابها «حيدرعلي» الصغير من خلف الباب، فسمحت له أن يحضر الدروس مجانًا. ولأنه لم يكن يملك ثمن الدفاتر والأقلام، كان يستخدم الدخان الأسود لنار الحمام كحبر، وأعواد الثقاب كأقلام، والأوراق المهملة التي كان يجدها في مسجد القرية بدل الكراسات، حرصًا منه

على الاستمرار في دراسته وكتابته.

كان حيدر علي قلمداران الولد الوحيد المتبقي لأبيه من أصل ثلاثة عشر ولدًا ذكورًا وإناثًا توفوا جميعًا في الصغر بسبب الأوبئة والأمراض الفتاكة. فقد قلمداران والدَه وهو ابن خمس عشرة سنة. كان والده رجلاً سريع الغضب، يعترض على حضور ابنه الحلقات التعليمية، ويرغب بأن ينصرف ابنه إلى مساعدته في الأعمال الزراعية. فكان الشاب حيدر علي يضطر إلى حرمان نفسه من تناول طعام الفطور كي يتمكن من الذهاب إلى المكتب للتعلم في الصباح الباكر كي لا يأخذه والده معه للزراعة في أول النهار.

۞ الدعوة والنشاط عند الأستاذ قلمداران

تزوّج «قلمداران» بعد مضي سبعة وعشرين ربيعًا من عمره، ورزقه الله ثمانية أولاد (خمسة ذكور وثلاث إناث). وفي سن الثلاثين من عمره، عمل في مديرية التربية في مدينة «قم»، فعُيِّن في بداية أمره كاتبًا لحسن خطه، ثم أصبح معلمًا في المدارس الثانوية التابعة لمديرية التربية.

ولما نضج علمه وانبرى في ميادين الثقافة بدأ يكتب مقالات في بعض الجرائد مثل: جريدة «استوار» وجريدة «سرچشمه» في مدينة قم، وصحيفة «وظيفة» في مدينة طهران.

وكانت مجلة «يغما» أيضا تطبع الأشعار الرائعة والمقالات القيمة للأستاذ «قلمداران»، وكانت مجلة «الحكمة» تنشر المقالات الفقهية التي يكتبها الأستاذ، وكان آية الله «طالقاني» والمهندس «مهدي بازركان» -رحمهما الله- يكتبان في هذه المجلة.

كان كثير الشغف بالقراءة والبحث ومطالعة الكتب الإسلامية منذ صغره، وما لبث -وهو في ريعان الشباب- أن قرض الشعر وأصبح كاتبًا في عدد من المجلات التي كانت تصدر في عصره في قم وطهران. عمل في سلك التدريس في مدارس مدينة قم، وكان يسخِّر قلمه لكتابة المقالات الإسلامية التي يدافع فيها عن تعاليم الدين الحنيف، ويردّ على مخالفي الإسلام، ويدعو لإصلاح الأوضاع وإيقاظ هِمم المسلمين.

نشرت في إحدى المرات مديرية الثقافة في مدينة قم مقالاً ينال من الحجاب الإسلامي، فكتب الأستاذ ردًا قاطعًا على ذلك المقال ونشرت مجلة «استوار» ردَّه هذا. فغضب رئيس إدارة

الثقافة في قم على الأستاذ وهدده بالطرد من الإدارة أمام الجميع.

يقول الأستاذ: فاستأذنت ووقفت أمام المنصة الخطابية ورددت على كلامه السخيف وتهديداته الواهية، وانتهت الجلسة بعد كلامي، ولم يستطع أن يفعل شيئًا، بل بحمد الله نُقل إلى مدينة أخرى.

۞ الأستاذ قلمداران والخميني

قال الأستاذ قلمداران: يُحتمل أن السيد روح الله الخميني كان وراء نقل رئيس مديرية الثقافة في قم، إذ كان السيد الخميني في ذلك الوقت يعطي دروسًا في الأخلاق في قم، وكنتُ أحضرُ دروسه أحيانًا. وعندما سمع بقضية مديرية الثقافة، أرسل إليَّ شخصًا يقول: إن السيد الخميني يريد أن يلقاك ويكلّمك، فلمَّا ذهبتُ إليه استفسر مني عن الموضوع (أعني موضوع المقالة ضد الحجاب وردِّي عليها)، فلمَّا بيَّنتُ له القصَّة قال لي: لا تخف أبدًا، فإنهم لن يستطيعوا فعل شيء ضدَّك، ولن أسمح ببقاء هذا الرُّجَيل (تصغير رجل، ويقصد به رئيس مديرية الثقافة) في قم. فإن قال شيئًا حول هذا الموضوع مرَّةً أخرى فرُدَّ عليه ولا تخشَ شيئًا. (وبالمناسبة أشار الأستاذ قلمداران مرَّةً إلى أن السيد الخميني قال مرةً في أحد دروس الأخلاق تلك، في معرض حديثٍ له عن الولاية ومقام الولي: **"إذا نفخ الوليُّ بفمه انطفأ مصباح الخليقة!"** قال الأستاذ: فلما رأيت هذا النمط من التفكير لديه، لم أعد أحضر دروسه).

۞ الأستاذ قلمداران والشعر

الأستاذ قلمداران لم يكن شاعرًا بالمعنى الدقيق للكلمة، إلاّ أنه كان يمتلك قريحة شعرية حسنة، فكان يَنْظِمُ أحيانًا بعض الأبيات الشعرية، وكما ذُكِرَ سابقًا كانت مجلة «**يغما**» تنشر بعض أشعاره.

۞ صلة «قلمداران» بالشخصيات المعاصرة

تَعرَّف الأستاذ قلمداران رحمه الله عددًا من الشخصيات المعروفة في عصره منهم:

١- العلامة الشيخ محمد الخالصي

آية الله العظمى محمد بن محمد بن مهدي الخالصي المولود عام ١٨٨٨م في مدينة الكاظمية

بالعراق، درس على كبار علماء عصره وحاز على درجة الاجتهاد في سنٍ مبكرة جدًا. له آراء إصلاحية كثيرة، توفي في بغداد عام ١٩٦٣م[1].

العلامة الشيخ محمد «الخالصي» من العلماء المجاهدين في العراق. بدأت معرفة الأستاذ بالعلامة الخالصي بسبب ترجمة كتابه «المعارف المحمدية»، واستمرّت علاقته به بعد ترجمته لكتاب «الإسلام سبيل السعادة والسلام» وكتاب إحياء الشريعة في ثلاث مجلدات والآثار الأخرى للعلامة الخالصي. وأعقبت هذه الأعمال الثقافية رسائل ولقاءات بين الأستاذ والعلامة؛ حتى أن السيد الخالصي تأثر بأفكار الأستاذ النيّرة والإصلاحية، ونستطيع أن نشاهد علائم هذا التغيير في الآثار التي نشرها الخالصي فيما بعد، وكذا نرى هذا التأثير المشهود من المقدمة التي كتبها العلامة الخالصي على كتاب «أرمغان آسمان = تحفة السماء» للأستاذ «قلمداران». قال عنه:

"شابٌّ مثل الأستاذ حيدر علي «قلمداران» في عصر الغفلة وتجاهل المسلمين، وفي عصر نسيان المسلمين للتعاليم الإسلامية؛ بل في عصر الجاهلية، يوضح الحقائق الإسلامية وينشرها بالشجاعة التامة وبدون أي خوف من المعاندين الجهال، فكيف نستطيع أن نشكر هذه النعمة العظيمة؟!**"**

تأثّر المؤلف كثيرًا بالمرجع الشيعي المصلح آية الله الشيخ محمد مهدي الخالصي (رحمه الله) وقام بترجمة أغلب كتبه إلى الفارسية، لكنه تجاوز شيخه الخالصي بخطوات أكثر انفتاحًا، وخرج عن إجماع الإماميّة في بعض المسائل، كنَفْيه وجوبَ أداء خُمس المكاسب والأرباح، وقوله بأن الأئمة الاثني عشر ليس منصوصًا عليهم من الله تعالى ورسوله ﷺ، بل هم علماء أبرار ربانيون وفقهاء مجتهدون فحسب، وهم أفضل أهل عصرهم وأولاهم بالاتباع. وألف في هذا الموضوع كتابه الشهير «**طريق الاتحاد**». وقد تعرض بعد نشره إلى محاولة اغتيال فاشلة من بعض المتعصبين الغلاة.

كما قال قلمداران بأنه لا ثبوت لإمامٍ غائبٍ مستترٍ إلى الآن ولا رجعة ولا عصمة مطلقة لأحد إلا لرسول الله ﷺ في تبليغ رسالات ربه. ورأى كذلك -من خلال دراسته لتاريخ زيارة القبور في الإسلام- عدم صحة نصب القباب وإقامة الأضرحة على قبور الصالحين، سواء

١- انظر ترجمته وآراءه ودعواته الإصلاحية في كتاب أعلام التصحيح والاعتدال للبديوي ص ٢٧٨-٣٣٧.

من أئمة آل البيت أو أولادهم وجعلها مزارات يحج الناس إليها ويطوفون بها داعين مستغيثين، ورأى ذلك من مظاهر الشرك في العبادة. وألف في ذلك كتابه «بحث حول زيارة المزارات».

التقى الأستاذ «قلمداران» في أسفاره إلى بعض المدن العراقية وخاصة مدينة كربلاء بكاشف الغطاء وهبة الدين الشهرستاني، مؤلف كتاب «الهيئة والإسلام» وهما من العلماء الأكابر عند الشيعة الإثني عشرية وتعرّف بهما من قريب، وكان يراسل العلامة الخالصي وأحيانا الشهرستاني ويناقشه في بعض المسائل الكلامية.

٢- المهندس مهدي «بازركان»

المهندس مهدي بازركان المولود عام ١٩٠٥م في طهران والحاصل على الدكتوراه في الهندسة من فرنسا.

الأستاذ نفسُه ينقل لنا كيف تعرّف على المهندس بازركان، ويقول: بينما كنت واقفًا على الشارع بين القرية ومدينة قم أنتظر وصول الحافلة، وكنت -من باب الاستفادة من الوقت- أقرأ كتابًا، فمرّت سيارة أمامي فيها بضعة أشخاص، ثم وقفت السيارة أمامي، وطلب ركابها مني أن أركب معهم.

وأثناء الطريق انتبهتُ إلى أن أحد الركاب هو المهندس بازركان (أول رئيس وزراء في إيران بعد انتصار الثورة، عام ١٩٧٩م)، وكان رئيس «صناعة البترول» آنذاك (سنة ١٣٧٠ أو ١٣٧١هـ) وكان عائدًا من مدينة عبادان أثناء مهمة رسمية للأمور المتعلقة بالنفط. وقال السيد بازركان لي: تعجبتُ جدًا لما رأيت شخصًا قرويًا يغرق في المطالعة وهو ينتظر الحافلة. وكان هذا الحدَث سببًا في عقد الألفة والمحبة بيننا حتى إن السيد بازركان استفاد كثيرًا من كتاب «الحكومة في الإسلام» في تأليف كتابه «البعثة والإيديولوجي». وكان السيد بازركان معجبًا بكتاب «ارمغان آسمان= تُحفة السماء» تأليف الأستاذ «قلمداران» وعرَّف الدكتور علي شريعتي على هذا الكتاب ووصفه له.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد إطلاق سراح المهندس مهدي بازركان من السجن جاء على الأقل مرتين إلى قم لزيارة الأستاذ قلمداران.

٣- الدكتور علي شريعتي

الدكتور علي شريعتي المولود عام ١٩٣٣م في خراسان، والذي يعتبر ملهم الثورة الإيرانية التي قامت عام ١٩٧٩م رغم أنه توفي قبلها بسنتين تقريبًا، عام ١٩٧٧م في لندن. عدَّه هاشمي رفسنجاني مَعْلَمًا أساسيًا في إرساء النهضة الإيرانية. له أفكار إصلاحية كثيرة نشرها في عدة كتب من أهمها كتاب التشيع العلوي والتشيع الصفوي.

رأى الدكتور علي شريعتي كتاب «ارمغان الهي» تأليف الأستاذ «قلمداران»، وبعدما سمع عن كتاب «ارمغان آسمان» من الباحثين والمفكرين وأساتذة الجامعات، وخاصة من المهندس بازركان، تأثر أكثر فأكثر بالأفكار النيّرة والإصلاحية التي يحملها الأستاذ «قلمداران». وهذا الأمر بالذات حمل الدكتور شريعتي على كتابة رسالة إلى قلمداران من باريس يطلب فيها منه إرسال الكتاب المذكور إليه. (أدرج نص هذه الرسالة في كتاب «يادگاران مانا= ذكريات باقيات» الذي نشر في ذكرى شريعتي).

ولما رجع الدكتور شريعتي إلي إيران قال لأحد أصدقائه وهو الدكتور «أخروي» الذي كان يعرف «قلمداران» من قريب، إن لقلمداران دورًا كبيرًا في اتجاهاتي الفكرية. وأنا مشتاق لرؤيته، فهلا يسرتم لي اللقاء به. لكن هذا اللقاء لم يتحقق مع الأسف، ولبى الدكتور شريعتي نداء ربه، رحمه الله.

٤- الأستاذ الشيخ مرتضي «مطهري»

الأستاذ مرتضى مطهري المولود عام ١٣٣٨هـ في خراسان، تتلمذ على كبار علماء الشيعة كصدر الدين الصدر والخميني وعلامة الطباطبائى، وكان من الأعضاء البارزين في إدارة الحكم بعد قيام الثورة. وقد تم اغتياله في طهران عام ١٣٩٩هـ، وله مؤلفات كثيرة[1].

كان الأستاذ الشيخ مطهري أيضًا من المعجبين بقلمداران، ولكنه لم يكن يظهر حبه للأستاذ قلمداران خوفًا من لوم زملائه من علماء الدين. وكما قال السيد «قلمداران» إن مطهري قال له مرةً حينما التقيا في أحد الشوارع بعد الخروج من إحدى المحاضرات: **"بخٍ بخٍ! أحسنتَ يا سيد**

١- انظر ترجمته في كتاب تراجم الرجال لأحمد الحسيني ٢/ ٨١٧.

قلمداران، لقد قرأتُ كتابَكَ «ارمغان آسمان» فاستمتعت به جدًا ووجدته كتابًا ممتازًا".

٥- آيت الله العظمى حسينعلي منتظري

كان بين هذا الفقيه القدير رفيع الشأن والمرحوم قلمداران صداقة ومودَّة متميَّزة منذ سنوات قبل الثورة، وكان منتظري يحب كتابات قلمداران ونظرته الدينية، دون أن يفصح عن ذلك للآخرين. والشواهد الآتية دالَّة على هذا المُدَّعى:

أ) عندما سمع الشيخ منتظري بقضية طباعة ونشر كتاب «الخُمس» للأستاذ قلمداران في أصفهان، أرسل عن طريق المرحوم السيد مهدى الهاشمي مبلغ ١٠٠٠ ريال وقال: هذا أيضًا مشاركة مني في تكاليف طباعة كتاب الخُمْس!

وأذكر أن المرحوم قلمداران كان يقول: لما أُطلِق سراح الشيخ منتظري من السجن قُبَيل انتصار الثورة جاء إلى منزله في قم الكائن في حي «عشقعلي». فلما ذهبتُ إلى لقائه في منزله رحب بي أشدّ الترحاب وأبدى سروره البالغ بهذا اللقاء ثم قال لمن حوله – وأكثرهم من طلاب العلوم الدينية- مبتسمًا مازحًا بلهجته الحلوة: هذا هو الأستاذ قلمداران الذي أخرجَ الخُمسَ من أيدينا وحرمنا منه!

فهذا يدل على أن هذا الفقيه الكبير كان واقفًا تمامًا على الرأي الاستثنائي الذي لا سابقة له للأستاذ قلمداران حول انحصار الخمس في غنائم الحرب.

ب) طبقًا لقول المرحوم قلمداران، كان الشيخ منتظري منذ سنوات قبل انتصار الثورة يدَرِّس طلابه في مدينة «نجف آباد» كتاب «**الحكومة الإسلامية**» المثير والفريد الذي ألفه قلمداران.

ج) من الجدير بالذكر أنه من عام ١٣٦٣ حتى ١٣٦٧هـ.ش. (الموافق لما بين عامي ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨م) وبعد أن تعرض المرحوم قلمداران ٣ مرات للجلطة الدماغية، وأصبح طريح الفراش في المستشفى، قام الفقيه الشيخ منتظري بلطفه وكرمه بإرسال مبلغٍ كبيرٍ من المال لأسرته. فعل ذلك مرتين عبر أحد علماء الدين، خشية أن يكون بحاجة إلى المال لأجل الدواء والعلاج. وقد شكرت أسرة المرحوم قلمداران في كلتا المرتين لطف

الشيخ المنتظري وقدّرت موقفه، واعتذرت عن قبول المال لعدم حاجتها إليه. هذه أيضًا علامة أخرى من علامات المحبة بين الأستاذين. رحمهما الله!

۞ حادثة اغتيال الأستاذ «قلمداران» والحوادث المؤلمة الأخرى في حياته

١- عندما نشر الأستاذ «قلمداران» كتابه «**طريق الاتحاد - دراسة نصوص الإمامة**» -قُبَيل انتصار الثورة - أرسل الشيخ مرتضي حائري، نجل آية الله الشيخ عبدالكريم الحائري مؤسس الحوزة العلمية في قم رجلاً إلى الأستاذ وطلب منه أن يحضر إلى بيته. لما ذهب الأستاذ إلى بيت الحائري، قال له الحائري: أأنت ألفت كتاب «**نصوص الإمامة**»؟ فأجاب الأستاذ: أنا لا أقول أنّي لم أكتبه! ولكن لا يُرى اسمي على الكتاب! قال له الحائري: يمكن أن تُقتل بسبب تأليف هذا الكتاب! قال الأستاذ: ما أسعدني! لو أُقتل من أجل عقيدتي، ثم قال له الحائري: لو بإمكانك أن تسحب الكتاب من السوق فافعل، ثم ادفنه أو احرقه! فأجاب الأستاذ: ليس هذا بإمكاني، طبعه رجلٌ آخر ونشره، وأنت -لو استطعت- اشتر جميع النسخ واحرقها. ومن جانب آخر، تُطبع آلاف الكتب للدعاية الشيوعية وتبليغ البهائية، فلماذا لا تقفون أمام هذه الكتب؟!

وبعد مُضِيّ بضعة أشهر على انتصار الثورة، وفي ليلة العشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٥٨ هجرية شمسية (١٩٧٩م) عندما كان الأستاذ على عادته يأتي في هذا الشهر إلى مسقط رأسه قرية ديزيجان ويقيم فيها، دخل رجلٌ مأجور -أرسله المتعصبون عُميُ البصيرة وأفتوه بجواز قتل المرحوم قلمداران- بيتَ الأستاذ في منتصف الليل وأطلق عليه رصاصةً وهو نائم، ثم فرّ هاربًا. ولكن رغم قرب المسافة من الهدف، جَرَحَت الرصاصُة بشرةَ رقبة الأستاذ فقط واستقرَّت في أرض الغرفة!.

ونُقل عن الأستاذ أنه قبل يوم من حادثة الاغتيال جاءه رجلٌ شابّ من مدينة قم وسأله عن آرائه وعقائده، وكذا سأله عن الكتاب أيضًا!

مما لاشك فيه أن تأليف كتاب الخمس وطريق الاتحاد كانا من الأسباب الرئيسة لمحاولة اغتياله تلك.

على كل حال، لم يشأ الله أن يُقتل الأستاذ، وبعد هذا الحادث كان يأتي القرية ويداوم على أنشطته كما في السابق مؤمنًا بقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ [التوبة: ٥١].

طبقًا لرواية شهود عيان من أهل القرية الذين كانوا في تلك الليلة مشغولين بسقاية بساتينهم، يمكن شرح حادثة الاغتيال تلك بالصورة الآتية:

دخل ثلاثة أو أربعة أشخاص راكبين سيارةً إلى القرية في ليلة العشرين من شهر رمضان، وأوقفوا السيارة على جسر القرية استعدادًا للفرار. دخل اثنان منهم منتصف الليل بيتَ الأستاذ وكَمَنَا في حديقة البيت بين الأشجار. وكان أبناء الأستاذ يقفلون الباب مرات عديدة من الداخل، ولكنهم كانوا يرون متعجبين أن البابَ مفتوحٌ، لكنهم لم ينتبهوا أصلاً إلى الكارثة التي تنتظرهم. وفي منتصف الليل بعدما رأى المهاجمون أن الكل قد ناموا، دخل القاتل معه المصباح الكاشف ومسدّسه، غرفةَ النوم الخاصة بالأستاذ. وكانت زوجة الأستاذ تلك الليلة قلقة كثيرًا، ولم تستطع النوم، وحينما رأت الوارد ظنت أنه ابنه علي فنادت: علي!

خاف القاتل وأطلق النار بسرعة على الأستاذ وفرّ من البيت، وكانت زوجة الأستاذ تصرخ ولا تستطيع أن تتكلم من شدّة الفزع. وكذا الأولاد بعدما سمعوا صوت الطلقة النارية صرخوا وقالوا: قتلوا السيدَ الحاجَ، واجتمع أهالي القرية ونقلوا الأستاذ من القرية إلى مدينة قم وأدخلوه في مستشفى «كامكار». وبعد أيام جاء شابٌّ ومن ظاهره أنه كان من طلبة العلم وسأل عن الأستاذ، وتابعه ابن الأستاذ «قلمداران» فرأى أنه دخل إحدى الحوزات العلمية في محلة «يخجال قاضي» في مدينة قم.

٢- والحادثة المؤلمة الأخرى التي أثرت على حياة الأستاذ هي وفاة أحد أبنائه في سنة ١٣٦٠ش/ ١٣٩٩هـ، حيث تألم الأستاذ كثيرًا بسبب هذا الحادثة المؤسفة، حتى أدى ذلك إلى إصابته بجلطة دماغية، ولم يستطع أن يستمر في التأليف ولكنه لم يترك القراءة ما أمكنه.

٣- الحادثة المؤسفة الأخرى في حياة السيد «قلمداران» هي سجنه في «السجن الساحلي» قم.

ذكر الأستاذ هذه الواقعة قائلاً: كنت في أحد الأيام مستلقيًا على سريري فى البيت إثر

السكتتين اللتين أُصبت بهما، فجاء رجلان من محكمة الثورة واعتقلاني بتهمة معارضة الثورة، وظفرا ببعض كتبي ونقلاني إلى السجن، وحتى أنهما لم يسمحا لي بأخذ الأدوية التي كنت أحتاج إليها، وكنت في ذاك الوقت مصابا بأمراض خطيرة، حتى أنني لم أكن أستطيع أن أسيطر على بولي، وكنت أحمل الجهاز الخاص للمواقع الضرورية. وفي السجن لم يكن معي إلا بطانية صغيرة، وكان زجاج شباك الغرفة مكسورًا، وعانيت حتى الفجر من البرد القارس. ولم أستطِع أن أتناول طعام العَشاء لأن بقية المسجونين لم يتركوا لي شيئًا لآكله. ناولني أحد المسجونين بقية طعامه. ولما رأيت الوضع هكذا في السجن، نويت الصيام من فجر اليوم التالي.

وذهب أولادي إلى بيت آية الله المنتظري وكان آنذاك نائبا عن الخميني (وجديرٌ بالذكر أنه كان بين آية الله المنتظري وبين الأستاذ «قلمداران» معرفة قديمة)، وفي الصباح رأيت أن بعض حرس الثورة دخلوا السجن مضطربين وقدَّموا الاعتذار وأخرجوني من السجن واتصلوا بأبنائي كي يحضروا لي بعض الألبسة، ثم رهنوا وثيقة استملاك البيت وأطلقوني.

الآن تصوروا لولا فضل الله، ولو لم تكن هناك علاقات ودية بين الأستاذ وبين آية الله المنتظري كيف كانت الثورة وحرسها سيتعاملون معه؟!

وجديرٌ بالذكر أن إدارة الثقافة في قم أقامت معرضًا باسم «مجاهدتهاي خاموش = المجاهدات الصامتة» في هذه المدينة ووضعوا بعض كتب الأستاذ على مرأى الناس كأن هذه الكتب تحمل الأفكار والعقائد المنحرفة، كما أنهم وضعوا بعض الوثائق والمستندات ضد آية الله المنتظري في هذا المعرض أيضًا.

الخلق الرفيع عند الأستاذ «قلمداران» وحرّيته

كان رحمه الله طوال حياته رجلاً صادقًا، عفيفًا، صادق الوعد، عابدًا، زاهدًا، شجاعًا، سخيًا وصريحًا. وجميع من كان لهم صلة بالأستاذ كانوا يبجلونه ويعرفون أنه رجل عظيم، بسيط العيش، بعيد عن الرياء والتكلفات الاجتماعية وغير معتنٍ بالطعام واللباس؛ مقتديًا بأخلاقه الأولياء

والصالحين، وكانت حياته تشبه حياة السلف وعظماء الأمة الإسلامية.

ومع أنه كان رجلاً قد طبَّقَت شُهرتُه الآفاق وكان باستطاعته أن يقفز إلى المدارج الحكومية الرفيعة ويوفر لنفسه ولأسرته حياةً مرفهةً، إلا أن زهده في الدنيا منعه من أن يضحي بالعلم والتقوى في سبيل التقية والخرافات والأباطيل المروّجة في البيئة الإيرانية؛ بل وقف مع الحق صامداً ورفض المتع المادية الحقيرة. فما أسعده!

۞ الآثار العلمية للأستاذ «قلمداران»

إضافة إلى المقالات والبحوث التي كان الأستاذ يكتبها في الجرائد والمجلات المختلفة، ترك لنا أيضًا ثروة ثمينة من الكتب؛ ألف بعضها وترجم البعض الآخر من العربية إلى الفارسية، وكلها كتب نفيسة، منها:

١- ترجمة كتاب «المعارف المحمدية» وهذا الكتاب من آثار العلامة الخالصي، وقد ترجم وطبع قبل سنة ١٣٣٥ هـ. ش. حسب التقويم الإيراني (يطابق سنة ١٩٥٦م).

٢- ترجمة كتاب «إحياء الشريعة» تأليف العلامة الخالصي، وهو رسالة يوضح فيها العلامة الخالصي بعض المسائل الفقهية. وترجمه الأستاذ بعنوان: «آئين جاويدان» وطبعه.

٣- «آيين دين يا أحكام اسلام» ترجمة كتاب «الإسلام سبيل السعادة والسلام» وهذا الكتاب أيضا من مؤلفات العلامة الخالصي. وترجمه الأستاذ «قلمداران» وطبعه في سنة ١٣٧٦هـ.

٤- تأليف كتاب «أرمغان آسمان = بشرى السماء» المشهور في سنة ١٩٦١م. وهذا الكتاب قد نشره من قَبل ضمن سلسلة مقالات في جريدة «الوظيفة».

٥- «ارمغان إلهي» في إثبات وجوب صلاة الجمعة، وهذا الكتاب ترجمة لكتاب «الجمعة» تأليف العلامة الخالصي.

٦- رسالة في الحج أو المؤتمر الإسلامي العظيم في سنة ١٣٦٢هـ.

٧- رسالة «الاستملاك في إيران من وجهة النظر الإسلامي»، وهذا الكتاب مخطوط بخطه ولم يُطبع إلى الآن.

٨- قيام الإمام الحسين عليه السلام.

٩- تأليف المجلد الأول من كتاب نفيس باسم «حكومت در اسلام = الحكومة في الإسلام» ودرس أهمية الحكومة وكيفية تأسيسها ضمن ٦٨ مبحثا، ولم يكتب مثله مِن قبل في إيران. حتى هذه اللحظة ليس لهذا الكتاب نظير في المحافل العلمية في إيران.

وسُمع من الأستاذ أنه قال: كان آية الله المنتظري يُدرّس هذا الكتاب في نجف آباد إصبهان قبل ثورة الخميني.

وبيّن الأستاذ السبب الدافع لتأليف هذا الكتاب وقال: رأيت في المنام ليلة الإثنين السابع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٨٤ من الهجرة أنني مع بعض الإخوة في كربلاء، وكأن الحسين توفي ولابدّ لي من أن أغسل جثمانه، وسائر الإخوة يساعدونني في هذه المهمة، فهيّأت نفسي وقصدت الوضوء قبل كل شيء. فاستيقظت من النوم. وفسّرتُ حلمي بأني سأغسل وجه الإسلام من الخرافات والأوهام بتأليف هذا الكتاب والكتب الأخرى وأُظهر للناس الوجه الحقيقي الساطع للإسلام. وشكرًا مني لهذه النعمة بدأت بصلاة قيام الليل، والحمد لله.

ثم بدأت من الغد بتأليف هذا الكتاب وكنت في قرية «ديزيجان» في العطلة الصيفية.

١٠- رسالة «هل هؤلاء مسلمون؟»، هذا الكتيب الصغير ترجمة لوصية العلامة الخالصي في المستشفى سنة ١٣٧٧هـ وقد أملاه سكرتيره، ثم طبع بعنوان: «هل هم مسلمون؟» وضمنه رسالة قصيرة باسم: «ايران در آتش نادانی = إيران في نار الجهل» وهي ترجمة لمواضع من كتاب «شر وفتنة الجهل في إيران» من مؤلفات العلامة الخالصي.

١١- مجموعة «راه نجات از شر غلات = طريق النجاة من شر الغلاة» في خمسة مجلدات يشتمل على المباحث التالية: ١- علم الغيب، ٢- الإمامة، ٣- بحث في الولاية وحقيقتها (لم يطبع بعد)، ٤- بحث في الشفاعة، ٥- بحث في الغلو والغلاة. طبع ضمن بحث الشفاعة، ٦- بحث في حقيقة زيارة وعمارة المقابر، طبع باسم «زيارت وزيارتنامه». (طبع بالآلة الكاتبة القديمة وصورت منه ٥٠ نسخة تقريبا ونشر بين محبي قلمداران فقط).

١٢- كتاب «الزكاة»، طبع بمساعدة المهندس بازركان في شركة الأسهم، ومنعت السلطة الدينية نشر هذا الكتاب إلى حين.

١٣- كتاب «الخمس» ألّفه الأستاذ بعد كتاب الزكاة، ولم يطبع هذا الكتاب لحساسية هذا الموضوع بالنسبة للحوزات وعلماء الشيعة؛ لكن طبعه بعض زملاء الأستاذ بالآلة الكاتبة في إصفهان ونشروه، وكتب آية الله «ناصر مكارم شيرازي» و«رضا استادي» وغيرهما ردودًا على هذا الكتاب القيم، وأجاب الأستاذ «قلمداران» عن جميع هذا الردود وضمّها إلى كتابه «الخُمْس».

١٤- كتاب «شاهراه اتحاد = طريق الاتحاد»، من المعلوم أن الشيعة يهتمون كثيرًا بمسألة الإمامة. وهذا الكتاب اشتمل على مباحث الإمامة وما وقع بعد وفاة الرسول ﷺ، واجتماع الصحابة في سقيفة بني‌ساعدة، وموضوع الخلافة والإمامة. وهذا الكتاب نُشر من قِبَل بعض زملاء الأستاذ بأعداد قليلة.

١٥- قبل الثورة بعدّة أعوام كتب «ذبيح الله محلاتي»، -من الرجال المتعصّبين للشيعة- رسالةً باسم «ضرب شمشير بر منكر غدير = ضربة السيف على منكر الغدير» وأدرج في رسالته مباحث زائفة تخالف الحق والعقل. فأجابه الأستاذ «قلمداران» برسالة عنوانها: «**پاسخ يك دهاتي به آية الله محلاتي** = ردٌّ من رجل قروي على آية الله محلاتي».

١٦- المجلد الثاني من كتاب «الحكومة في الإسلام» ودرس فيه مهام الحكومة الإسلامية والحاكم المسلم.

١٧- رسالة «**سنة الرسول من عترة الرسول** ﷺ».

كانت هذه نبذة مختصرة عن مؤلفات الأستاذ قلمداران[1].

ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى المؤلفات والمصنفات وترجمةِ الكتب ونشر المقالات والبحوث الدينية، كان الأستاذ يُلقي الخطب والدروس الدينية والثقافية العديدة في طهران

١- طُبع بعض كتب الأستاذ قلمداران ضمن هذه المجموعة، ومنشور في موقع مجموعة الموحدين على شبكة الإنترنت: www.mowahedin.com وموقع العقيدة www.aqeedeh.com

(مسجد كذر وزير دفتر أيام آية الله البرقعي) وفي تبريز وأصفهان، وكذا ألقى خطبة مهمة في أيام شبابه في صحن قبر الحسين في كربلاء، وطبعت هذه الخطبة مع كتاب «زيارت وزيارتنامه».

۞ وفاة الأستاذ

توفي هذا العالم النحرير في يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٤٠٩هـ (١٥ ارديبهشت ١٣٦٨ هـ ش) عن عمر يناهز ٧٦ سنة، بعدما تحمّل المشاق والمتاعب في سبيل نشر الحقائق الإسلامية والوقوف أمام البدع والخرافات الموجودة في المجتمع، وقد دفن عصر ذلك اليوم في مقبرة قم في آخر شارع (جهارمردان)، وحضر جنازته بعضُ أصدقائه وتلاميذه.

كان اجتماعًا متواضعًا خاليًا عن جميع مظاهر البدعة المروّجة في المجتمع الشيعي الإيراني، وقد صلى عليه العلامة الموحد مصطفى الحسيني الطباطبائي.

فرضي الله عنه وعن سائر الدعاة المصلحين.

الدكتور حنيف زرنگار

١٤٣١/٤/٢٠ هـ. ق. المطابق لـ ٢٠١٠/٤/٥ م، و١٣٨٩/١/١٦هـ. ش.

تقديم سماحة المرجع آية الله العظمى

العلامة الفقيه السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي رَحِمَهُ اللهُ

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، وصلَّى الله على النبي المكرَّم وآله وأصحابه وأتباعه المؤمنين بكتابه المعظَّم، وبعد،

لا يخفى أنّ الشيعة الإمامية درجت على اعتبار الإمامة من أصول الدّين، واعتقدت أنّ طاعة الأئمة الاثني عشر مفروضة، وأنّهم منصوص عليهم ومُنصّبون من الله تعالى ورسوله ﷺ للعالمين، واعتبرت أنّ من جحد ذلك عَمْدًا وعِنادًا خرج عن حقيقة الإيمان وصار محرومًا من السعادة الأبدية، ولو كان مؤمنًا ببقية العقائد الإسلامية كإيمانه بالله تعالى ورسوله، وقائمًا بسائر الفرائض الدينية، وذلك لكونه ينكر أصلاً من أصول الدين ألا وهو أصل الإمامة، بعد أن قامت عليه الحجة فيه.

ومستند الشيعة الإمامية في عقيدتهم هذه، ليس إلا الأحاديث والأخبار التي جاءت في كتبهم وقالوا بتواتر مضمونها تواترًا معنويًّا. وإلا فليس في كتاب الله تعالى ذكرٌ صريحٌ ولا خبرٌ عن إمامة الأئمة الاثني عشر، اللهم إلا بالتأويل والتقدير بالقوّة لبعض الآيات، لحملها على مفاد الأخبار الواردة، ولكن مثل هذا التأويل- وطبقًا لصريح آيات القرآن- لا يجوز أبدًا، ذلك لأن الله سبحانه وتعالى جعل القرآن كتابًا بيِّنًا مفصلاً ونورًا مُبِيْنًا وهدىً للناس، ويسَّره للذكر واعتبره قابلاً للفهم والتدبر، وفرقانًا يفرق بين الحق والباطل، ومعنى ذلك كله أن القرآن الكريم كتابٌ واضحٌ بيِّنٌ، فعلى المسلمين أن يرجعوا إلى بيانه ويتدبّروا ويفهموه لكي يميّزوا به بين الحق والباطل، فما وافقه من حديثٍ أو خبرٍ قبلوه، وما خالفه تركوه[1]. فإن كانوا حقًّا من

١- رُوي في أصول الكافي في باب «الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب» عددٌ من الأحاديث عن الإمام جعفر الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ بأن حضرته اشترط صحة الحديث وقبوله موافقته للقرآن الكريم، ونهى عن قبول الأحاديث المخالفة للقرآن ووصفها بـ«الزخرف». عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ فَهُوَ زُخْرُفٌ». وعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِنى فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ وَمَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ».

وفي باب آخر من هذا الكتاب، رُوي عن الإمام الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «... وَإِذَا جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ

أتباع الأئمة، فيجب عليهم أن يفهموا معاني الأحاديث والأخبار على ضوء ما يقوله القرآن الكريم، لا أن تُحْمَل آيات القرآن ويُلوى عنقها لتنطبق على مفاد الأخبار!

ولذلك، فيجب القيام بدراسة دقيقة وتمحيص كامل للأحاديث والأخبار المتعلقة بالإمامة والنصّ على الأئمة، إذ كيف يسوغ لأحد أن يقلّد في أمر هو من أصول الدين وعليه (كما يُقال) مدار السعادة أو الشقاء الأبديَين؟ ولكننا نتساءل ابتداءً: إذا كان القرآن الكريم، تبيانًا لكل شيء ورغم ذكره لعديد من فروع المسائل العقائدية والفقهية، ليس فيه أيّ ذكر للأئمة ولنصبهم من قبل الله ﷻ حكّامًا على العالمين، فكيف يمكن أن يعذب اللهُ سبحانه أو يثيب على شيء لم يُبَيِّنْه؟ وهو القائل ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والقائل أيضًا: ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]؟!.

ولذلك منذ مدة مديدة، أنا -راقم هذه السطور- أُفكر في أن أضع بين يدي الإخوة المنصفين من أهل البحث والتحقيق والباحثين عن الحق والحقيقة، النتيجةَ التي توصلت إليها بعد سنوات طويلة من الدراسة والتمحيص للأحاديث المتعلقة بالإمامة، إلا أنّ صعوبة مثل هذا البحث من جهة، والمشاغل الكثيرة من جهة أخرى، وميول الناس وأهواءهم العاطفية والعصبية، علاوة على فقدان الأمن وعدم توفر الحماية لي من هجوم الخرافيين الشديد المتوقَّع عليَّ، كل ذلك أخَّر قيامي بهذا العمل، إلى أن قيّض الله تعالى لهذا الأمر الأستاذ الفاضل والمحقق المتتبع **حيدر علي قلمداران** -دامت بركاته-، الذي يتمتع بهمة عالية، رغم كونه مجهولاً بين كثير من معاصريه، فتجشّم عناء هذا البحث، واستطاع، بحمد الله، أن يوفّيه حقه، ووضع أمام أنظار القراء والرأي العام، في هذا الكتاب، النتائج القيمة لبحثه وتحقيقه.

ونحن نهيب بكل من يطالع هذا الكتاب أن يتذكر دائمًا الهدف العظيم لمؤلفه، ألا وهو إزالة سبب أساسي من أسباب الاختلاف والشّقاق بين المسلمين وإيجاد الوحدة والتفاهم بينهم، لذا سمّى كتابه «**طريق الاتحاد**».

عَلَيْهِ شَاهِدًا أَوْ شَاهِدَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ فَخُذُوا بِهِ وَإِلَّا فَقِفُوا عِنْدَهُ».

في الحقيقة أن الإمام باقر العلوم أرادا أن يُربّي الأمة على ألّا يقبلوا قولاً بغير دليل من الكتاب والسنة، ولذا كان يؤكد على عدم قبول قول أئمة الدين إلاّ بشاهد من القرآن الكريم.

ونحن ندعو القارئ لهذا الكتاب أن يطالعه بروحٍ مشبعة بالتجرد والإنصاف والإخلاص في طلب الحقيقة، بعيدًا عن التأثُّر بأفكارٍ أو أحكامٍ مسبقة، وعن التعصّب والعناد، لأن التعصّب والعناد يغشيان على البصيرة ويَحُولان دون رؤية الحقائق. والتعصبُ من شأنه أن يجرّ الإنسانَ إلى مواقف تخالف مبادئه دون أن يشعر، كما هو حاصل لكثير من مدَّعي التشيّع الذين جرّهم تعصّبهم إلى أن يخالفوا في كثير من أعمالهم وعقائدهم - سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا - الأئمةَ الذين يدَّعون اتِّباعهم من عترة النبي ﷺ ومن جملة ذلك تفرقهم وابتعادهم عن سائر فرق المسلمين وإساءة القول في حقهم، وهو أمر مخالف لسلوك وكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي ورد في الخطبة ١٢٧ من **نهج البلاغة** حيث قال: «... **وَالْزَمُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ! فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ. أَلَا مَنْ دَعَا إِلَى هَذَا الشِّعَارِ (أي شعار الخروج والتحزب والتفرقة في الدين) فَاقْتُلُوهُ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هَذِه (أي ولو كنت أنا)**».

ولقد كان عليه السلام في حياته مثالاً حيًّا لهذا المبدأ، فلقد حافظ على علاقة طيبة مع الخلفاء الذين سبقوه وشارك في صلاة جمعتهم وجماعاتهم وقدّم لهم معونته الفكرية في حلّ ما طرأ من المستجدات والحوادث، وتعامل معهم التعامل الإسلامي الأخوي الذي تقتضيه الأخوَّة في الإيمان. وليس هذا فحسب، بل سمَّى ثلاثةً من أولاده بأسمائهم، فأحد أولاده سماه **عمر بن علي** والآخر **عثمان بن علي** وثالث **أبا بكر بن علي**، كما هو مسطور في كتب علمائنا ككتاب **الإرشاد** للشيخ المفيد وسائر كتب الحديث والتاريخ، وكذلك زوَّجَ ابنة فاطمة الزهراء المرضية عليها السلام أعني السيدة **أم كلثوم** من **الخليفة الثاني عمر**[1]، وكذلك أثناء محاصرة بيت عثمان، كان يحمل له الماء بيده وجعل ابنَيه العزيزَين الحسن والحسين يلزمان حراسته، كما أنّه كان يذكر الخلفاء بكلماته بالخير ولم يكن أبدًا فحّاشًا ولا سبّابًا، وهذا لا يمنع أنه كان يرى نفسه أولى بخلافة رسول الله ﷺ منهم وأعلم وأحق وأليق، دون أن يعتبر خلافتهم غصبًا أو كفرًا أو باطلاً!

ونذكر هنا بعض ما جاء في كتبنا من كلماته عليه السلام في الشيخين، ونوصي القراء الكرام أن

١- هذا التزويج منصوصٌ عليه في كتاب «الإرشاد» للشيخ المفيد، وفي «وسائل الشيعة» للحر العاملي، وغيرها من المراجع الشيعية المعتبرة. (ت)

يتأملوا هذه النصوص ويتفكروا في مضامينها بإمعان:

في رسالته التي بعث بها إلى أهالي مصر مع «قيس بن سعد بن عبادة» واليه على مصر، كما أوردها إبراهيم بن هلال الثقفي في كتابه: «**الغارات**» (ج١/ ص٢١٠) والسيد علي خان الشوشتري في كتابه «**الدرجات الرفيعة**» (ص ٣٣٦) والطبري في **تاريخ الأمم والملوك** (ج٣/ ص٥٥٠) قال: [**... فَلَمَّا قَضَى مِنْ ذَلِكَ مَا عَلَيْهِ قَبَضَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ صَلَوَاتُ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَرَحْمَتُهُ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ إِنَّ الْـمُسْلِمِينَ اِسْتَخْلَفُوا بِهِ أَمِيرَيْنِ صَالِـحَيْنِ، عَمِلَا بِالكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَأَحْسَنَا السِّيرَةَ، وَلَمْ يعدُوَا السَّنَةَ، ثُمَّ تَوَفَّاهُمَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا**].

وفي الخطبة ٢٢٨ من **نهج البلاغة** قال عليه السلام عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب: «**...فَلَقَدْ قَوَّمَ الأَوَدَ وداوَى الْعَمَدَ وأَقَامَ السُّنَّةَ وخَلَّفَ الْفِتْنَةَ، ذَهَبَ نَقِيَّ الثَّوْبِ قَلِيلَ الْعَيْبِ أَصَابَ خَيْرَهَا وسَبَقَ شَرَّهَا أَدَّى إِلَى اللهِ طَاعَتَهُ واتَّقَاهُ بِحَقِّهِ**».

فليت شعري! لو كان الشيخان قد غصبا الخلافة فعلاً من صاحبها الشرعي، فهل يُعقل عندئذٍ أن يصفهما إمامُ الهدى -ومن يقولون عنه: إنه خليفة رسول الله بالنص- بأنّهما كانا «**أَمِيرَيْنِ صَالِـحَيْنِ**»!!

سبحان الله! لو أنّ الشيخين كانا قد اتخذا أمرَ الله تعالى وأمرَ رسوله صلى الله عليه وآله وسلم [بتنصيب علي حاكمًا وأميرًا على المسلمين] الذي أُعلِنَ على رؤوس الأشهاد يوم غدير خم، ظِهريًّا، وجلسا بغير وجه حق على أريكة خلافة رسول الله متعدّين بذلك على أمر الله ورسوله، -كما يقولون - فهل كان من الممكن أن يصفهم عليٌّ عليه السلام بأنهما «عملا بالكتاب والسنة»!!!

وهل يُعقل أو يُمكن أن يدعو هادي الأمة بالرحمة لمن أحدث تلك البدعة الكبرى في الإسلام -كما يقولون- وغصب الخلافة من صاحبها الشرعي؟!! ويقبل مصاهرة أحد ذينك الغاصِبَين؟!!

كما جاء كذلك في الخطبة ١٦٤ من **نهج البلاغة**، أنه لما اجتمع الناس إلى أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام وشكوا إليه ما نقموه على عثمان وسألوه مخاطبته واستعتابه لهم، دخل عليه عليٌّ عليه السلام وقال له: «**إِنَّ النَّاسَ وَرَائِي وقَدِ اسْتَسفَرُونِي بَيْنَكَ وبَيْنَهُمْ، وَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ! مَا أَعْرِفُ شَيْئًا تَجْهَلُهُ وَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَمْرٍ لا تَعْرِفُهُ، إِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نَعْلَمُ مَا سَبَقْنَاكَ إِلَى شَيْءٍ فَنُخْبِرَكَ عَنْهُ، ولا خَلَوْنَا بِشَيْءٍ فَنُبَلِّغَكَهُ، وقَدْ رَأَيْتَ كَمَا رَأَيْنَا وسَمِعْتَ كَمَا سَمِعْنَا وصَحِبْتَ رَسُولَ اللهِ(صلى الله**

عليه وآله) **كَمَا صَحِبْنَا ومَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ ولا ابْنُ الخَطَّابِ بِأَوْلَى بِعَمَلِ الْـحَقِّ مِنْكَ...**». فشهد لهما بأنّهما عملا بالحق، ومن الواضح تمامًا أنّ ذلك الموقف لم يكن موقف تقيَّة، لأنّ عثمان لم يكن يمتلك أي قدرة في تلك اللحظات، بل كانت حياته مهددة بالخطر الماحق، بل إن الثناء على عثمان بتلك العبارات في الوقت الذي كان أكثر الناس ناقمين عليه، كان عملاً مناقضًا تمامًا للتقية [التي يزعمون]؛ لو أن الإمام قال عكس ذلك وانتقد عثمان وطعن به لرضي عنه الناس الساخطون على عثمان ولزادت شعبية الإمام بينهم وزادت محبتهم له!

هل يمكن أن نصدّق أنّ الشخص الذي وصفه النبي الأكرم بأنه «**خَشِنٌ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُ مُدَاهِنٍ فِي دِينِه**»، بدلاً من أن يعلم الناس حقيقة الأمر، ويذكرهم بمقامه الإلهي وأنّ كل تلك الوقائع [الفتن والثورات زمن عثمان] إنّما نشأت بسبب غصب خلافته الإلـهية، وبدلاً من أن يقوم ببيان الحق والباطل والتفريق بين الصالح والطالح، نجده يداهن غاصبًا عاصيًا ويثني عليه وعلى علمه؟! ولا يكتفي بذلك بل يُعرِّض للخطر حياة ابنَيه العزيزَين، سيِّدَيْ شباب أهل الجنة الإمامَين الحسن والحسين حيث أمرهما بحراسة عثمان والدفاع عنه وعدم السماح للثائرين بالوصول إليه؟! أضف إلى ذلك، أنّ عثمان لم يكن غاصبًا للخلافة فحسب – كما يقولون– بل إنّه أغضب الناس وأثارهم على نفسه بأخطائه التي ارتكبها؟![1]

بل أكثر من ذلك، فقد جاء في نهج البلاغة أيضًا (الخطبة ٢٠٦) أنّه لما سمع قومًا من جُنْدِهِ يسبّون أهل الشام من أتباع معاوية [أيام حربهم في صفين]، نهاهم عن ذلك وقال: «**إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ ولَكِنَّكُمْ لَوْ وَصَفْتُمْ أَعْمَالَهُمْ وذَكَرْتُمْ حَالَـهُمْ كَانَ أَصْوَبَ فِي الْقَوْلِ وأَبْلَغَ فِي الْعُذْرِ، وَقُلْتُمْ مَكَانَ سَبِّكُمْ إِيَّاهُمْ: اللَّهُمَّ احْقِنْ دِمَاءَنَا ودِمَاءَهُمْ وأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَبَيْنِهِمْ واهْدِهِمْ مِنْ ضَلالَتِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَ الحَقَّ مَنْ جَهِلَهُ ويَرْعَوِيَ عَنِ الْغَيِّ والْعُدْوَانِ مَنْ لَهِجَ بِهِ**».

فما أبعد بعض العوام الجهلة من مدّعي التشيع لآل البيت الذين لا يتحرّجون في مجالسهم ومنابرهم عن الطعن وإساءة القول بحق الخلفاء وأئمة سائر فرق المسلمين، وتكرار ما وضعه

١– يعني أن عليًّا كان لديه المبرر في عدم الدفاع عن عثمان ولم يكن لِيُلام على ذلك! ورغم ذلك دافع عنه بشدة فكيف يتسّق ذلك مع الزعم بأنه كان يرى في عثمان شخصًا غاصبًا للخلافة من صاحبها الشرعي؟! (ت)

الغلاة وأعداء الإسلام وما دسته الأهواء السياسية القديمة في الكتب من أحاديث وأخبار عن سيرة وتعاليم الأئمة الهداة عليهم السلام! تثير الفتنة بين المسلمين وتفرق بينهم.

ومن جملة التُّهَم بل المظالم التي يرتكبها مدّعو التشيع بحق الأئمة من آلِ بيتِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مسألة التقية التي جعلتهم يضعون باسم الأئمة مئات الأحكام المخالفة لما أنزل الله أو المخالفة لما اتفق عليه المسلمون مما تبرأ منه روح أولئك الأئمة الكرام عليهم السلام. فكلما وجد مدّعو التشيع حكمًا مرويًّا عن الأئمة يوافق أهل السنة ولا يوافق مدعي التشيع، قالوا بأن الأئمة إنما أفتوا بذلك الحكم [الموافق لأهل السنة] من باب التقية! وبهذا أبعدوا فريقًا من المسلمين عن جمهور أهل الإسلام، وأوجدوا بينهم الفرقة والاختلاف. ومع هذا يعترف مدّعو التشيع بأنه: «... إنما شرعت التقية لحفظ الدين والمذهب، حتى إنّ الإمام في حالة هتك الدين ونشر البدعة، يقوم بمحاربة ذلك مقدِّمًا روحه في هذا الطريق.. لأنّ الإمام إنّما وُجد أصلاً لحفظ الدين، فأهمية بقاء الدين أهم من بقائه. فإذا جاز لعوام الناس ارتكاب بعض المعاصي أو ترك بعض الواجبات اضطرارًا من باب التقية (أي تفاديًا أذى الأعداء الذي لا يحتمل)، لم يجز ذلك أبدًا لمن هو في مقام الإفتاء والإرشاد والمرجعية الدينية للناس لأن تقيته ستؤدي إلى ضلال الناس وفساد عقيدتهم... وقد جاءت روايات كثيرة في كتبنا تبين أن على العلماء وأئمة الدين أن يحاربوا البدع إذا ظهرت ويظهروا علمهم وإلا فعليهم لعنة الله...

فلماذا نجد كل هذا التأكيد من الأئمة على وجوب إظهار العلم والنهي عن البدع وتوعية الناس وإرشادهم، مع وجود خوف على النفس أو العرض أو المال، ومن النادر أن تكون النفس أو العرض أو المال في مأمن من التعرض لشكل من أشكال الأذى والضرر.

إنّ السبب في ذلك كله هو أنّ التقية بجميع أقسامها... إنما شرعت لحفظ المذهب الحق، ولأجل الإبقاء على دين الله الذي يؤَمِّن للناس جميع المصالح المادية والمعنوية، ويكفل للمجتمع السعادة الدنيوية والأخروية. ولو لم يقم إمام الدين بمعارضة تلك البدع بل ساعد على نشرها وترويجها بين الناس حمايةً لنفسه وحفاظًا على روحه لأخذت تلك البدع شيئًا فشيئًا صفة

المشروعية ولوقع الناس والأجيال القادمة بالإثم والضلال»[١]، و«عندما يصبح الحق في خطر، وعندما يؤدي إخفاء العقيدة الصحيحة وكتمان الحقيقة إلى نشر الفساد أو تقوية الكفر أو نشر الظلم والجور، أو اتساع المفاسد في المجتمع، أو إلى اهتزاز وتزلزل أركان الإسلام، أو يؤدي إلى ضلال الناس ومحو شعائر الإسلام وانتهاك أحكام الشرع، يكون تحطيم سد التقية وكسره واجبًا»[٢].

لكن [مدَّعي التشيُّع] ينسون عند الإفتاء هذه القاعدة الذهبية ويحملون كثيرًا من أقوال أئمة آل البيت عليهم السلام التي لا تعجبهم على أنها صدرت عنهم من باب التقية! فلا يأخذون بها، ولا يفكرون بأن كل عاقل - فضلاً عن أئمة آل البيت العظام - إنما يكفيه السكوت في موضع الخطر والخوف، ولا أحد يضطره للإفتاء بعشرات الفتاوى المخالفة لحكم الله تعالى ورسوله وإيقاع أتباعه في الحيرة والضلال!

ولو فرضنا أن التقية جائزة بحق أئمة الدين في موارد بيانهم لأحكام الشرع -وهو فرض غير صحيح بالطبع- فإنه يمكن للمرجع المذكور أن يختار إظهار فتوى مطابقة لفتوى السلطة الحاكمة، بنيّة التقية. أما لو أفتى كل مرة يُسأَل فيها عن الموضوع ذاته بفتوى تخالف فتواه السابقة، فإن أمره سينكشف، وهذا طبعًا ينقض الغرض من التقية من أساسه، وحينها سيقع المقتدون بهم بالحيرة والضلال، لأن كل فريق من الناس سيختار إحدى تلك الفتاوى المتعارضة ويظنّها هي الصحيحة!

أضف إلى ذلك، أن هناك حالات كثيرة لا يكون فيها لدى فقهاء مذاهب أهل السنة رأي واحد ولا تكون لدى أهل السنة فتوى واحدة غالبة أساسًا، وهذا يعني بالضرورة أن مخالفة بعض أقوال فقهاء أهل السنة لن ينطوي على أي خطر ولن يكون فيه أي مبرر ولا سبب يدعو

١- اقتباس من كتاب التقية في الإسلام لآية الله الشيخ علي الطهراني، الصفحة ٣٢ فما بعد، باختصار وتصرف يسير.

٢- ما بين القوسين، نقلته من الصفحة ٦٥ من كتاب «التقية ترس لكفاح أعمق» من مؤلفات الشيخ ناصر مكارم الشيرازي.

إلى إخفاء الفتوى الصحيحة؛ ورغم ذلك نجد علماءنا يحملون كثيرًا من الأخبار الواردة عن الأئمة في مثل هذه الموارد على التقية دون أن ينتبهوا إلى تلك الحقائق التي أشرنا إليها آنفًا، وبالتالي يتهمون الإمام بممارسة التقية دون أي دليل.

ومن المسائل الأخرى التي تؤدي إلى التفرقة وتشكل عائقًا أساسيًّا يمنع الوحدة الحقيقية بين المسلمين ويسبب تباعد قلوب بعضهم عن بعض، قاعدة: «**خُذْ ما خالف العامة**» التي يطبقونها عند مواجهة الأخبار المتعارضة. فعلى سبيل المثال قام الشيخ الطوسي الملقب بـ«شيخ الطائفة» في أحد مؤلفاته المعروفة، أعني كتابه المُسمَّى (**الاستبصار فيما اختُلِف فيه من الأخبار**) بجمع الأحاديث المتعددة [المتعارضة] في كل باب. نجد أن بعض هذه الأحاديث يوافق ظواهر آيات القرآن الكريم، وتؤيِّده القرائن المذكورة في كلام الله، ويتفق مع الأحاديث التي ترويها كتب سائر الفرق الإسلامية في الموضوع ذاته، ورغم ذلك وبسبب سيطرة قاعدة «**خذ ما خالف العامة**» يتم إقصاء هذه الأحاديث الموافقة ورفضها، ويتم الأخذ بالأحاديث التي تخالفها.

لذا نأمل أن يعيد العلماء المشفقون الخيِّرون، مثل مؤلف هذا الكتاب، النظر بتلك القاعدة، وأن يعطوها حقها من الدراسة والتحقيق العلمي دون تعصب أو أحكام مسبقة، ليُبيِّنوا صحتها من سقمها، ويكشفوا حقيقة الأمر بشأنها بشكل واضح.

أحد العوامل الأخرى للتفرقة بين المسلمين وتباعد قلوب بعضهم عن بعض، ما يقوم به بعض الخطباء والمدَّاحين ومثيري الفتنة من الطعن وسوء القول [في حق المذاهب الأخرى]. لقد جعل هؤلاء المثيرون للفتنة والتفرقة الدين حانوتًا للكسب، وباسم المذهب صدوا الناس عن سبيل الله وأبعدوهم عن الإسلام، ولم يتورَّعوا عن كيل التُّهم لسائر المسلمين. يُضاف إلى ذلك اختراعهم شعائرَ ما أنزل الله بها من سلطان، بحجة عشق الأئمة، وهي شعائر مبتدعة، ليس لها أصل في الإسلام بكل تأكيد. ومن هؤلاء الخطباء من يروِّج لفكرة أن معرفة أئمة أهل البيت وإظهار المحبة لهم تكفي الشيعي وتغنيه عن معرفة الإسلام، ويروِّجون كذلك لفكرة أن معرفة أئمة الدين ومحبتهم تشكّل القسم الأعظم من الدين، وبهذا تسببوا في إبعاد الناس عن المعرفة الحقيقية لتعاليم الدين.

وقبل ختام هذه المقدِّمة أرى من الضروري التذكير بنقطة مهمة أخرى لعل القاريء الكريم يتنبه لها، وهي الآتية:

من المحتمل أن يتوهم القراء الذين ليس لهم اطلاع على بقية كتب مؤلف هذا الكتاب وسائر مؤلفاته أن هدف المؤلف من تأليفه هذا الكتاب هو الدفاع عن فرقة خاصة من المسلمين [أهل السنة] وتأييدها في مواجهة فرقة أو فرق أخرى، وأن هدفه هو نقض عقائد الشيعة ونقدها ونشر معتقدات أهل السنة.

في الواقع أن الأمر ليس كذلك أبدًا.

إن مؤلفات هذا المؤلف الفاضل، تشهد على مدى محبته للأئمة من أهل بيت النبي الكرام، والأئمة من آل محمد عليهم السلام، على نحو أظهر من الشمس في رابعة النهار، مما لا يمكن لمنصف إنكاره. وقد وجَّه في سائر مؤلفاته -عندما تستدعي الحاجة- انتقادات لعقائد وأفكار الإخوة من أهل السنة. نذكر فيما يأتي مثالاً على ذلك، وهو ما ذكره المؤلف في كتابه حول الحكومة الإسلامية الذي لا يخلو موضوعه من نوع من الارتباط بموضوع هذا الكتاب.

إذا ألقينا نظرة على كتاب المؤلِّف القيِّم: «**الحكومة في الإسلام**» أمكننا أن نستنبط أن فكرته حول هذا الموضوع هي على النحو التالي: لقد وقع الشيعة والسنة في إفراط وتفريط في مسألة الحكومة، وهما في ذلك يشبهان عائلتين ورثت إحداهما بيتًا عن أجدادها، ولكنها لم تهتم بعمارته وغفلت عن صيانته، حتى بدأت أعمدة هذا البيت بالتآكل والضعف واحدةً تلو الأخرى، ثم أوشك سقفه على الانهيار والخراب، وكاد يكون مأوى للحيوانات، غير أن أصحاب هذا البيت المتهاوي الخرب بقوا مقتنعين به وهو على هذه الحالة، وغفلوا عن إعماره، فأدى هذا الإهمال والإغفال إلى سقوط السقف عليهم في نهاية الأمر وهلاك العائلة التي تسكنه.

أما طائفة الشيعة فمثلها كمثل عائلة ثانية تحمل بيتها على ظهرها وتقيم في كل صباح ومساء في الخرابات وتتحمل آلاف الآلام والأسقام، وتتصور هذه العائلة أنّه إذا كان لابد للإنسان من بيت يسكن فيه فلابد أن يكون قائمًا على أسس مصنوعة من حجر المرمر، وأن تكون جدرانه من

الحديد وسقفه من الفولاذ وأبوابه ونوافذه من الذهب والفضة، وأن يكون كذا وكذا؛ وشغلوا أنفسهم قرونًا بهذا الوهم والخيال والأفكار المثالية.

إنّ طائفة الشيعة قاطبة تعتقد أنّ الخلافة تكون بالنص من الله ورسوله على الخليفة، وأنّ هذا النص وقع فعلاً بحق حضرة علي بن أبي طالب؛ فلا يحق لأي إنسان سوى حضرة علي وأولاده الطاهرين أن يقوم بأمر الخلافة وإمامة الأمة، فضلاً عن أن يقوم أحد بانتخابه واختياره لهذا المنصب.

ومن جهة أخرى، لم يراع أهل السنة الشروط والأوصاف التي يجب توفرها في الخليفة والتي ذكروها هم أنفسهم في كتبهم وصحاحهم، مخالفين بذلك كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، في موضوع انتخاب الخليفة، ونسوا بذلك حظًّا مما ذُكِّروا به، وأهملوا بعض أحكام الشرع، واتَّبعوا اتِّباعًا أعمى الأشخاص الذين قاموا باختيار الخليفة. وهذا الاختيار -على أهميته وخطره - تمَّ على عَجَل كما يقرون هم أنفسهم بذلك.

ومن العجيب أن بعض أهل السنة الذين لا يعتبرون الأنبياء العِظام معصومين عن الخطأ والذنب ويثبتون في كتبهم عشرات الذنوب والأخطاء للأنبياء، تراهم يُضْفُون على أصحاب رسول الله، الذين لم يصل بعضهم حتى إلى مرتبة الإسلام الكامل، مقامًا شبيهًا بمقام العصمة. مثلاً إن كتب أهل السنة ومسانيدهم وصحاحهم الموثوقة تنص على أن النبيّ الأكرم ﷺ لعن مروان بن الحَكَم وأباه وأبعدهما عن المدينة - إلا أن عالـمًا من علماء أهل السنة يقول في حقه: «إذا ثبتت صحبته لم يُؤثّر الطعن عليه»!! وقال عالم آخر من علماء الرجال السنة وهو العُجَيلي عن عُمَر بن سعد، قاتل سيد الشهداء: «ثقة»، وهكذا صحح أهل السنة خلافة كثير من الخلفاء واعتبروا انتخابهم صحيحًا وأن اختيارهم كان رضًا لله ورسوله، ولم يراعوا الأصول المذكورة في الكتاب والسنة حول انتخاب الخليفة واختيار شخصية الحاكم وحول شروط اختياره والصفات الواجب توفرها فيه. ولهذا نجد بين سلاسل خلفاء الإسلام أشخاصًا مثل يزيد بن معاوية، وهشام، والوليد![1]

١- كما ذُكر في بداية الكتاب، في «مقدمة مشروع الموحدين»، أن جميع الموحدين الذين تخلوا عن العقائد الشيعية الباطلة التي تقوم على الخرافات والأوهام، واستقروا في وادي التوحيد وواحة الحقيقة، فإنما

تأتّى لهم ذلك على رويّة وتمهل؛ بمعنى أن التحول وتغيير الأفكار والمعتقدات لهؤلاء العظماء، ما كان اعتباطيًّا وفوريًّا وإنما جاء ذلك الإصلاح للعقائد على مراحل مختلفة وبشكل تدريجي. لذلك نجد في كتاباتهم المتأخرة تصحيحات وتعديلات لبعض معتقداتهم السابقة. كمثال على ذلك؛ نشير إلى رأي العلامة البرقعي في الخلفاء وصحابة الرسول ﷺ وكيفية اختيار الخلفاء من بعده ﷺ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العلامة البرقعي رحمه الله كتب هذه المقدمة في بداية تحوّله الفكري والعقدي، ثم تحوّل بعد ذلك تحولاً جذريًّا -بفضل الله تعالى عليه-، فصار من أشد المدافعين عن الصحابة والخلفاء الراشدين، بحيث ترجم إلى الفارسية كتاب «المنتقى من منهاج الاعتدال ...» للحافظ الذهبي الذي أصله كتاب «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية وعلّق عليه في الهامش تعليقات علمية نافعة في الدفاع عن الصحابة والخلفاء الراشدين وفي بيان العقيدة الإسلامية الصحيحة، وكما ترجم كتاب «العواصم من القواصم» للقاضي أبي بكر ابن العربي وكتاب «العقيدة الإسلامية» للشيخ محمد بن عبدالوهاب. فهو بهذه الأعمال الجليلة، قد دافع عن الصحابة الكرام وبالأخصّ الخلفاء الراشدين، وقد دعا هذا الأمر دعاة الخرافات والشرك من الشيعة إلى أن يستشيطوا غضبًا وحنقًا وسخطًا عليه، فآذوه كثيرًا ماديًّا ومعنويًّا وسجنوه عدة مرات بل آل الأمر بهم إلى أن خططوا لاغتياله ولكن الله نجاه منهم. لذلك، فإنّ شخصًا كهذا وبمثل هذه الشجاعة والذي دافع عن الخلفاء الراشدين الثلاثة وعن صحابة الرسول ﷺ لا يمكن أن يبقى على هذه الآراء التي كتبها في هذه المقدمة في بداية اهتدائه إلى الحق والتوحيد، عن بعض الصحابة والخلفاء الراشدين وعن أهل السنة والجماعة عامة، بل إنه قد رجع عنها.

ومع هذا، يرى مُصحّح هذا الكتاب وناشره توضيح النقاط التالية حول ما ورد في الأعلى:

أولاً: إنّ أهل السنة والجماعة ليسوا كالشيعة الذين يُطيعون أئمتهم طاعة مطلقة عمياء، بل إن طاعتهم لأي مخلوق سوى رسول الله محمد ﷺ طاعة مقيَّدَة، يطيعونه فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة الإسلامية، فيحرمون طاعته في معصية الله. فعندهم كُلٌّ يُؤخَذ من قوله ويُرَدُّ إلا صاحب الرسالة محمد ﷺ، فقول من سواه يؤخذ به إذا وافق شرع الله، فإن خالف يُضرب به عرض الحائط. ولذلك فإن «الحديث» عندهم هو ما أُثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير. وأما الصحابة والتابعون وغيرهم فتقبل أقوالهم وأفعالهم ما وافقت كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ الصحيحة، فهي ليست عندهم حجة قاطعة يُعبد بها الله تعالى كما هو الحال مع أحاديث النبي ﷺ.

ثانيا: اختيار خليفة رسول الله ﷺ في تلك الشورى التي انعقدت في سقيفة بني ساعدة، كان أمرًا مشروعًا صحيحًا؛ لأنّه شارك فيها مجموعة من شيوخ المهاجرين والأنصار، ثم بعد ذلك انعقدت عليها بيعة قاطعة وشاملة عن جميع المسلمين بما فيهم أهل بيت النبي ﷺ؛ وتعتبر تلك البيعة المُهمة في تاريخ الأمة الإسلامية من أهم الأحداث المصيرية في تاريخهم. فقد كانت بحق، بيعة تجلّى فيها كل معاني الحنكة والفهم والإيثار ونكران الذات، وكانت حجة قاطعة وبرهانًا ساطعًا ودليلاً قامعًا لكل الألسنة المتشدقة بالباطل حول الإسلام وحملته. فكان حدثًا بمستوى تلك المسؤولية والأمانة العظيمة التي قام بها أصحاب رسول الله ﷺ بأدائها حق الأداء من غير توان أو فتور أو كسل – لا سيما وأنّه لم يتخلف عن تلك البيعة أحد من أهل البيت-.

وعلى نقيض ما يقوله ويعتقده الشيعة، فإن تلك البيعة قد جرت في الوقت المناسب الذي حفظ الله تعالى بها الأمة من تفرق الكلمة وذهاب ريحها وقوتها؛ ولو لم تكن تلك الدّراية للصحابة الكرام وما تحلوا به من حكمة وحنكة في السقيفة لانتُخِبَ سعدُ بن عبادة وليس علي بن أبي طالب؛ وكما يعلم القاصي والداني بأن سعدًا ﷺ الذي كان يطمح إلى منصب الخلافة، لم يكن لديه تلك الجدارة والمكانة والصفات القيادية التي عُرف بها أبوبكر الصديق ﷺ. إضافة إلى ذلك، فإن عليًّا ﷺ قد أيّد ذلك القرار الذي نشأ في السقيفة واعتبره مشروعًا يتحقق به رضا الله سبحانه وتعالى، فقد كتب في إحدى رسائله لمعاوية:

«إِنَّهُ بَايعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايعُوا أَبَا بَكر وَعُمَرَ وَعُثْمانَ عَلَى مَا بَايعُوهُمْ عَلَيهِ، فَلَمْ يكنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يرُدَّ، وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُل وَسَمَّوْهُ إِمَامًا كانَ ذلِك للهِ رِضىً، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْن أَوْ بِدْعَة رَدُّوهُ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلاَّهُ اللهُ مَا تَوَلَّى».

نرى أنّ عليًّا ﷺ يعتقد أنّ أحقيته بالخلافة مستمدة من تأييد الصحابة الذي بايعوه بنفس الشروط والطريقة التي بايعوا بها الخلفاء من قبله؛ وكأنه يجعل شورى الثقيفة معيارًا لصحة نظام اختيار الخليفة وأحقية من يُختار بالخلافة بمثل تلك الشروط. وقد أيّد ذلك الأستاذ قلمداران في كتابه «الخلافة والإمامة» إشارة إلى كتاب «العواصم من القواصم» واعتبره عملاً صحيحًا وقرارًا صائبًا.

ثالثا: وموضوع آخر تجدر الإشارة إليه هنا لبحثه ومناقشته، ألا وهو عصمة أصحاب النبي ﷺ، فإن أهل السنة لا يقولون بعصمة الصحابة كأفراد بل يُجوّزون أن يقع منهم الخطأ ولكنهم مع هذا يُجلّونهم

وينظرون إلى هذه الأخطاء نظر منصف يقارن بين قلّة الخطأ وكثرة الصواب ويعتبرون الصحابة رجالاً عظامًا نصر الله بهم الإسلام ونشروه في أنحاء المعمورة، وأنهم لم يبلغوا ما بلغوا به من مناقب وفضائل إلّا بتمسكهم بالقرآن الكريم وباتباعهم وتتلمذهم على معلم البشرية محمد ﷺ. فإن تمسكهم بالقرآن الكريم وصحبتهم وتتلمذهم له ﷺ جعلتهم عدلاً فيما نقلوه من دين الله عزوجل لمن بعدهم. ولكن هذه المنزلة التي منحهم الله لا تجعلهم معصومين كالأنبياء عليهم السلام.

إضافة إلى ذلك، يا حبذا لو أنّ العلامة البرقعي رحمه الله ذكر أدلة وأمثلة على ادّعائه بأنّ بعض أهل السنة الذين لا يعتبرون الأنبياء معصومين عن الخطأ والذنب ويثبتون في كتبهم عشرات الذنوب والأخطاء للأنبياء عليهم السلام؛ لأن كل من يدّعي شيئًا فعليه أن يثبته بالأدلة والبراهين، ولنا أن نسأل: في أي كتاب من الكتب المعتبرة لأهل السنة يذكر أن الأنبياء غير معصومين ويثبت لهم عشرات الذنوب والأخطاء؟ **وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ معتقد أهل السنة والجماعة في العصمة**، هو أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون في التحمل والتبليغ عن الله عزوجل، سواء كان ذلك في الكتب، أو أي شيء آخر، فرسول الله محمد ﷺ مثلاً معصوم في تحمل القرآن والسنة وتبليغهما، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣-٤]. فالقرآن وحي، والسنة وحي... إذن فإنّ أهل السنة يعتقدون بعصمة النبي ﷺ في التحمل والتبليغ، سواء كان قرآنًا أو سنةً، وهكذا جميع الأنبياء عليهم السلام. ويعتقدون أيضًا بعصمته وغيره من الأنبياء، من الكبائر ومن خوارم المروءة، واختلفوا في عصمتهم من الصغائر، فجمهورهم يرون على أنّهم ليسوا بمعصومين منها، وإذا وقعت منهم صغيرة فإنهم لا يُقرون عليها بل ينبّههم الله تبارك وتعالى عليها فيبادرون بالتوبة منها فيقبل الله توبتهم. والأدلة على ذلك من القرآن الكريم كثيرة، (انظر: طه:١٢١، التحريم: ١، عبس: ١، الأعراف:١٥٠، الأنفال: ٦٧، الأحزاب: ٣٧، الصافات: ١٤٤، ص: ٢٤، التوبة: ٤٣، هود: ٤٦).

قال القاضي عياض: «أما ما يتعلق بالجوارح من الأعمال، فأجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، وكذلك لا خلاف أنهم معصومون من كتمان الرسالة، والتقصير في التبليغ. أما الصغائر، فجوّزها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء، وذهبت طائفة أخرى من المحققين والمتكلمين إلى عصمتهم من الصغائر، كعصمتهم من الكبائر. قال بعض أئمتنا: ولا يجب على القولين أن يُختلف أنهم معصومون عن تكرار الصغائر وكثرتها ولا في صغيرة أدت إلى إزالة الحشمة وأسقطت المروءة وأوجبت الإزراء والخساسة فهذا أيضًا مما يعصم عنه الأنبياء إجماعًا». وقال أيضًا: «قد

استبان لك أيها الناظر بما قررناه ما هو الحق من عصمته ﷺ عن الجهل بالله وبصفات الله وكونه على حالة تنافي العلم بشيء من ذلك كله جملة بعد النبوة عقلاً وإجماعًا وقبلها سمعًا وعقلاً ولا بشيء مما قرره من أمور الشرع وأداه عن ربه من الوحي قطعًا عقلاً وشرعًا وعصمته من الكذب وخلف القول منذ أرسله ونبئه قصدًا أو غير قصد واستحالة ذلك عليه شرعًا إجماعًا ونظرًا وبرهانًا وتنزيهه عنه قبل النبوة قطعًا وتنزيهه عن الكبائر إجماعًا وعن الصغائر تحقيقًا وعن استدامة السهو والغفلة واستمرار الغلط والنسيان عليه فيما شرعه للأمة وعصمته في كل حالاته من رضا وغضب وجد ومزح». (الشفا ٢/ ٨٤٨) [مستفاد مما كتبه الشيخ عثمان الخميس في كتاب كشف الجاني محمد التيجاني].

وأما **الخطأ في الأمور الدنيوية بغير قصد،** فيعتقد أهل السنة أنه يجوز على الأنبياء الخطأ فيها مع تمام عقلهم، وسداد رأيهم، وقوة بصيرتهم، وقد وقع ذلك من بعض الأنبياء ومنهم نبينا محمد ﷺ ويكون ذلك في مناحي الحياة المختلفة من طب وزراعة وغير ذلك. ويدل عليه حديث تأبير النخل كما في صحيح مسلم (٦١٢٧).

إذن فإن أهل السنة والجماعة يقولون بالعصمة ولكن ليست العصمة مطلقًا كما يقول بها الشيعة، فإن الشيعة يقولون بعصمة الأنبياء والأئمة مطلقًا حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل. وقد خالف الشيعة في ذلك بعض علمائهم الكبار؛ مثل الصدوق وشيخه «محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي» وغيرهما. ومن المعاصرين، العلامة آية الله الشيخ «محمد تقي الشوشتري» الذي ألّف رسالة بعنوان «رسالة في سهو النبي ﷺ». فهؤلاء العلماء يرون وقوع السهو من الأنبياء والأئمة عليهم السلام.

رابعا: أمر آخر، أحب أن أنوه إليه، وهو قضية لعن النبي ﷺ لمروان بن الحكم وأبيه. كما هو معلوم أن أحد أهم وأبرز المناقب الأخلاقية لخاتم الأنبياء ﷺ ، أنه كان حليمًا سمحًا وكاظمًا للغيظ وعافيًا عن الناس، وكان يوصي أمته دائمًا بالحلم والعفو والصفح وكان ﷺ أبعد الناس عن اللعن والطعن والفحش والشتم وبذاءة اللسان، وكان يوصي دائمًا أمته بحفظ اللسان والابتعاد عن اللعن والذم والشتم وغيرها. وتدل على ذلك آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة، ومن الآيات؛ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ومن الأحاديث؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ،

والخلاصة أن هدفنا، وهدف المؤلف الفاضل على وجه الخصوص، من تأليفه هذا الكتاب هو:

- بيان أن كثيرًا من العقائد المنتشرة بيننا ليس لها سند ولا دليل شرعي قطعي، كما أنها لا تتفق مع العديد من آيات القرآن الكريم.
- وتوضيح أنّ الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم كانوا من أكثر الناس تديُّنا وتقوى وأن دعوتهم كانت مثل دعوات الأنبياء، هي دعوة إلى الدين وإلى معرفة الحقائق والتشريعات الإلـهية، ولم تكن أبدًا دعوةً للثناء عليهم ومدحهم.
- وبيان أنّ الأئمة لم يكونوا أبدًا ولا بأي شكل من الأشكال معجَبين بأنفسهم ولا أنانيين، بل كانوا متَّبعين لكتاب الله ومتقَدِّمين على سائر الناس في معرفة كتاب الله واتِّباعه.
- وبيان أن ما ذكره بعض الكتَّاب من نصوص تمجِّد الأئمة وتنسب إليهم خوارق العادات والمعجزات والكرامات وثناءهم على أنفسهم، هي أحاديث باطلة ومكذوبة وضعتها أيدي المتعصِّبين أو اخترعها أعداء الأئمَّة. أما تعاليم الأئمة الحقيقية فلم تكن إلّا دعوة إلى الإيمان والتقوى والعمل الصالح.

قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لَعَّانًا، وَلَكِنْ بُعِثْتُ رَحْمَةً». وعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ يَهُودًا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالْعُنْفَ وَالْفُحْشَ».... عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ، وَلَا شُفَعَاءَ». وقال ﷺ أيضًا: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ». وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلصِّدِّيقِ أَنْ يَكُونَ لَعَّانًا». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ لَعَّانًا». [الأحاديث المذكورة رواها البخاري في الأدب المفرد وصححها الألباني]. وغيرها من الأحاديث.

فإذا كان هذا أخلاق النبي ﷺ وما يأمر بها أمته، فكيف به ﷺ يلعن أشخاصًا معينين، ولذلك فإن الروايات الواردة في لعن الحكم بن العاص، والد مروان، ومروان نفسه، منكرة لم يقلها رسول الله ﷺ أصلاً، وصدق حكم الإمام الذهبي رحمه الله حينما قال: «وَيُرْوَى فِي سَبِّهِ [والد مروان] أَحَادِيْثُ لَمْ تَصِحَّ».

وممّا يجب أن يصحح في هذا الموضع أيضًا هو أن قاتل الحسين بن علي رضي الله عنهما لم يكن عمر بن سعد، بل قاتله هو شمر بن ذي الجوشن. (المُصحح)

إنّنا نأمل أن يقوم طلّاب الهداية بقراءة هذا الكتاب بدقّة وتعمُّق وبُعْدٍ عن التعصُّب، وأن يستيقظوا من غفلتهم، وأن لا يخدعهم الذين اتّخذوا الدين حانوتًا للكسب وقاموا بتكذيب كل من قال كلمة حق أو كتبها، وكفَّروه وفسَّقوه دون أي دليل أو برهان.

إن على طلاب الهداية أن يسعوا في نشر هذا الكتاب ويساعدوا مؤلفه في طباعته وتعريف الناس به، لينصروا بذلك دين الله، وليزيلوا هذه العداوة وسوء الظن اللذَين انتشرا بين فرق المسلمين. فلا يعلم إلا الله مدى الأضرار والخسائر التي مُنِيَ بها المسلمون جرّاء هذه الفرقة وتنافر القلوب والبغضاء التي وقعت بين الشيعة والسنة.

فكم وقع - للأسف الشديد - من الحروب وسفك الدماء بين المسلمين، ومن المؤكّد أن أحد عوامل ذلك ليس سوى الخلافات والنزاعات المذهبية الطائفية، وما معركة شالدران أو معركة هراة زمن الشاه عباس الصفوي إلا أمثلة على ذلك. ولم يجْنِ المسلمون من تلك الحروب والنزاعات سوى الضعف والهوان، وتسلط الكفار وسيطرتهم على البلاد الإسلامية وسلبهم لثروات المسلمين الطبيعية ومعادنهم ونفطهم وإشاعة الفقر والبؤس بين المسلمين.

كما أن كل فرقة من فرق المسلمين قامت بصرف أموال طائلة لإثبات صحة مذهبها وإبطال عقائد الفرق الأخرى المخالفة، وهي أموال كان الأولى أن تُصْرَف على أمور أكثر أهمية. وقد أخذت كل طائفة تجمع في كتبها -بتأثير من تلك الفرقة الطائفية- فضائل كثيرة مبالغةً بها حول أئمتها وعلمائها الكبار، اختلط فيها الصدق بالكذب، وغفلت عن أصل الإسلام وجهلت تعاليمه وصرفت كل همتها نحو تأليف الكتب التي تروّج لمذهبها، واهتمَّت بتدريس تلك الكتب وتفصيلها وشرحها، وانشغلت بالدفاع عن شعائرها الخاصة بها على حساب الاهتمام بكتاب الله الذي لم تصرف له إلا القليل من الجهد، فانطبق عليها قول الله تعالى: ﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [آل‌عمران: ٢٤]، ولا ننس قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦﴾ [النحل: ١١٦].

و في الختام نقول بإيجاز: إن كتاب الله المنزَّل المبارك إنما نزل ليبيّن للإنسان طريق السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة، وهو وإن اكتفى في بعض فروع الدين بالإشارة، موكلاً لسنة

النبيﷺ العملية تفصيل ما أوجزه وبيانه، فقد بيّن وكرّر بكل وضوح أصول الدين وأركان الإيمان التي هي مناط الكفر أو الإيمان وعليها مدار النجاة أو الهلاك، فقال عزّ من قائل: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال أيضًا: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾ [البقرة:١٧٧]، وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ...﴾ [الحديد: ١٩]. وقال جلّ شأنه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء: ١٣٦]. فهذه هي أركان الإيمان التي أمرنا الله عز وجل بالإيمان بها وجعل منكر أحدها كافرًا من الضالين. هذه الأركان، هي أن نؤمن بالله تعالى الواحد الأحد وباليوم الآخر وبملائكته وكتبه ورسله دون تفريق.

ولم يأت الله عز وجل في كتابه الذي وصفه بأنه تبيانٌ لكل شيء، على **الإمامة** ولا على الإيمان **بأئمَّةٍ معينين مخصوصين** بأي ذكرٍ، فلا يحقّ لأي أحدٍ بعد ذلك أن يأتي ويزيد هذه الأمور على ما ذكره الله من أصول الدين وأركان اليقين، إذ من البديهي أن لو كان الإيمان بخلفاء أو أئمة معينين (سواء كانوا منصوصًا عليهم ومنصوبين من قبل الله أم غير منصوص عليهم) أمرًا أساسيًّا من أمور الدين ومعرفتُهُم شرطًا لازمًا للإسلام والإيمان، لَذَكَرَ اللهُ سبحانه وتعالى ذلك بكل صراحة ووضوح في كتابه الحكيم، فلمّا لم يفعل عُلِمَ أنّ معرفةَ ذلك والإيمانَ به ليس من أصول الدين اللازمة.

﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾.

خادم الشريعة

أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وأتباعه، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

إن عقل الإنسان وتفكيره والتجربة أو الخبرة البشرية، زد عليها وحي خالق الكون وتعاليم الأنبياء والمختارين، تدل جميعها بأوضح بيان وأصرح لسان على وجوب الاتحاد ووحدة الكلمة واتفاق الأمة والجماعة واتفاق كل شعب ومجتمع يعيش أفراده بجوار بعضهم بعضًا، إذ إنّ بركات الاتحاد ومحاسن الاتفاق أوضح من أن تحتاج لذكر أو بيان، فأدنى ذي شعور يحكم بعظيم فائدتها وحسن عاقبتها. وقد دعا الله تعالى في آيات متعددة من كتابه المحكم، المسلمين للوحدة والاتحاد والاتفاق، فقال سبحانه في سورة [الأنبياء: ٩٢]: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢﴾ وفي سورة [المؤمنون: ٥٢]: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ٥٢﴾ فذكّرهم بكلمة التوحيد لتتوحد كلمتهم وتتحد جماعتهم قائلا: بما أنني أنا وحدي ربكم جميعا فكونوا أنتم أيضًا أمة واحدة واعبدوني وحدي جميعا ولا تخافوا إلا إيّاي.

ومع أن أن هيئة ونظام الخليقة بحد ذاته دليل واضح على أن خالقها واحد، وهذه حقيقة واضحة وبرهان متقن، لكن ثمرة هذه الحقيقة ونتيجتها إذا لم تكن توحيد الكلمة والاتفاق، فإن ذلك يعتبر فقدانًا كبيرًا وخسارةً عظيمةً، كأن نكون قومًا عميًا ونحن بجوار بحر النور، أو عطشى ونحن بجوار شريعة الكوثر الزلال.

لقد حذرنا الحق تعالى من الاختلاف والتشتت ودعا الناس للاعتصام بحبل الله الذي هو القرآن المجيد ودين الإسلام المبين فقال: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل‌عمران: ١٠٣]، وقال كذلك: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [آل‌عمران: ١٠٥]، وقال أيضًا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ

ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وقال كذلك: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٣-١٤]. وعلينا أن نتنبه أنه لما أخبرنا الله تعالى عن الكفار أنهم: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرِۭۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الحشر: ١٤]، فمعناه أنّ المؤمنين عليهم أن يتخذوا العبرة مما حصل لسابقيهم، وأن يكونوا متّحدي القلوب في وحدة حقيقية صادقة، عاملين بحكم قرآن رب العالمين الذي نهاهم عن التفرق وأمرهم بالاجتماع ووحدة الكلمة، لا أن يتحدوا مجرد اتحاد صوري فاقد للحقيقة والأصالة، بل أن تكون وحدتهم متجذّرةً في قلوبهم.

إن التفرقة في الدين مذمومةٌ إلى درجة أن قوم موسى لما عبدوا العجل بتضليل السامري، ورجع سيدنا موسى عليه السلام غاضبًا وأخذ بلحية أخيه ورأسه، كان مما قاله سيدنا هارون عليه السلام معتذرًا عن عدم تركهم: ﴿...إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٩٤]. وأخيرًا فقد بين سبحانه وتعالى في كتابه أن التفرق والتنازع والاختلاف في الآراء يؤدّي إلى ضعف شوكة المسلمين وذهاب عزتهم وقوتهم فقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

ويوجد في السنة النبوية ما لا يكاد يحصى من الأحاديث الصحيحة في وجوب الالتزام بالجماعة، من جملة ذلك الحديث المشهور الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«مَنْ فارقَ الجَمَاعَةَ قيْدَ شِبْرٍ فقد خلَعَ رِبْقَةَ الإسْلامِ مِن عُنُقِهِ إلاَ أن يَرْجِعَ...»**[1]. والحديث الآخر الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم:

١- رواه بهذا اللفظ الترمذي في سننه: كتاب الأمثال / باب رقم ٣ ضمن حديث طويل ورواه بألفاظ متقاربة البخاري ومسلم في صحيحهما وأبو داود في سننه وأحمد في مسنده. (ت)

«**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[1]. ومثل هذا ما جاء في الخطبة رقم ١٢٧ من نهج البلاغة عن سيدنا مولى الموحدين وأمير المؤمنين علي عليه السلام حيث قال: «**وَالْزَمُوا السَّوَادَ الأَعْظَمَ فَإِنَّ يَدَ الله علىَ الجَمَاعَةِ وإِيَّاكُمْ والْفُرْقَةَ فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ أَلا مَنْ دَعَا إِلَى هَذَا الشِّعَارِ (أي شعار التفرقة والانشقاق) فَاقْتُلُوهُ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هَذِهِ**». أي أنني أنا نفسي أمير المؤمنين لو دعوتكم للفرقة والتحزُّب فاقتلوني! والحقيقة أن السيرة الشريفة لذلك الإمام لهي أوضح دليل على وجوب ملازمة الجماعة واجتناب الفرقة، إذْ إنه عليه السلام رغم كل الحوادث المؤلمة والآلام التي تحملها، بقي دائمًا ملازمًا لجماعة المسلمين.

أسباب وبواعث تفرّق الأمّة الإسلاميّة

إنّ أهم علة لتفرّق المسلمين وانشقاقهم، وسبب وقوع الاختلاف والخصومة فيما بينهم، مسألة خلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. لقد نشأت بذور هذا الاختلاف في صدر الإسلام في الأيام الأولى التي تلت رحلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونمى وقوي فيما بعد بسبب جهل المسلمين وتعصبهم وتحريض أعداء الإسلام، إلى أن اشتدَّ في القرون التالية قرنًا بعد قرن حتى جعل المسلمين أعداء ألدّاء في مواجهة بعضهم البعض، وأدى إلى مشاهد مشينة من الحرب والجدال والخصام والاقتتال سوَّدت صحائف التاريخ بالعار إلى الحد الذي أصبحت فيه فرق المسلمين أقدر على الاختلاط والعشرة مع اليهود والنصارى منها على التعايش مع بعضها البعض مع أنهم بنص كتابهم السماوي أخوة متساوون.

ورغم أن قرونًا من الاقتتال والجدال بين أبناء الأمة أوجدت غبارًا غليظًا وركامًا حول وجه الحقيقة، فصار من الصعوبة بمكان تعرُّف كل فرقة على الأخرى وإعادة المياه إلى مجاريها فيما بينهم، لكننا بعون الله سنقوم بمحاولتنا وسعينا في هذا الطريق مستخدمين كل ما أتيح لنا من طاقة مادية ومعنوية، عسى أن ننير بفضل الله سراجًا نيِّرًا في هذا الطريق المظلم الضيق، ونطلع

١- رواه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة/ حديث رقم ٣٥ والنسائي في سننه كتاب تحريم الدم/ باب٣٨، والدارمي وأحمد في مسندهما وغيرهم. (ت)

إخواننا المؤمنين الذين يطلبون الحق ويبحثون عن الحقيقة إلى ما هدانا الله إليه بفضله ورحمته. عسى أن يعودوا لأنفسهم بعد هذا الزمن الطويل وبعد اطلاعهم على حيل وسياسة الأعداء وتذوقهم لمرارة كل تلك البلايا والمصائب التي حلت بهم نتيجة تلك الخلافات، فيسيروا في طريق الاتحاد إلى الأمام ونحو العزة والسعادة والشوكة والسيادة ويستعيدوا وحدتهم فيكونوا مصداقًا للآية الكريمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل‌عمران: ١١٠]. أما لو لم تؤثر فيهم ـ لا سمح الله ـ صخب السيول الجرّارة لكل حوادث التاريخ، ولا الأمواج المهلكة لكل أعاصير القرون والعصور، وما تحويه من صفير الإنذار والتحذيرات الصريحة، واستمرت العصبيَّات الجاهلية والتفرقة القومية والعنصرية التي تغذيها الأهواء ووساوس الشيطان ودسائس الأعداء الماكرين تعمل عملها في إضلالهم، (إذا لم يتم هذا) فإننا سنكون معذورين لدى ربنا سبحانه وتعالى بكتابة هذا الكتاب ومأجورين إن شاء الله على سعينا لهذا الهدف وما سنلقاه من آلام نتيجة الاتهامات والافتراءات والشتائم بحقّنا: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًاۖ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ١٦٤﴾ [الأعراف: ١٦٤].

السبب الأساسي للخلاف

السبب الأساسي لاختلاف الأمة الإسلامية هي ـ كما قلنا ـ مسألة الخلافة والإمامة، ومن هذه المسألة تشعَّبت سائر الاختلافات الأخرى. وقد أخذت مسألة الإمامة، بمعنى الحكومة وزمام الأمور، والتي محركها الأصلي لدى أغلب الأفراد ليس إلا حب المقام وحب الرئاسة، في هذه الأمة، شكلاً وصورةً قلّما يوجد لها نظير في الشعوب والأمم السابقة!

في المقدمة ينبغي القول بأن حبّ العلو والرئاسة أمر فطريّ في كلّ نفس، وكل إنسان يطلب بغريزته التفوق على أقرانه. أما بالنسبة لأشخاص كعلي عليه السلام وأكثر صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، الذين كانوا يتحلون بدرجات عالية من التقوى وعلو الهمة فإن هذه الغريزة الفطرية عندهم تبقى مسيطرة بالحاكمية الإلهية وتقوى الله تعالى. وذلك حبًّا لخدمة الناس وإرشادهم وتطبيقًا لأحكام الله على عباده لنيل الأجر والثواب في الآخرة. ولذلك فإن هذه الغريزة تُستعمل لديهم

بصورة صحيحة، فإذا استخدمت هذه الغريزة وتمت هدايتها بصورة صحيحة، أمكن أن نستخرج منها أفضل النتائج، وذلك أنه من لوازم وجود وحياة المجتمع البشري أنه لا يمكن لأي شعب أو أمة أن تستمر في حياتها المدنية دون وجود حكومة ونظام اجتماعي، وليس هذا لدى الإنسان فقط، بل إن كثيرًا من الحيوانات شعرت بهذا الأمر وأوجدت في حياتها نظامًا وتشكيلات اجتماعية. هذا واضح في عالم النمل والنحل والحشرات الآكلة للخشب (النمل الأبيض) وعديد من الطيور والحيوانات الأخرى. ولا شك أن دين الإسلام الذي يحتوي على أفضل القوانين الاجتماعية التي تضمن السعادة الدينية والدنيوية لأتباعه، لم يبق هذه المسألة مسكوتًا عنها ولا مجهولة، بل بيَّن الوظائف والأحكام والأوامر والقواعد في هذا الشأن على نحو إجمالي. وقد أوضحنا ذلك في كتابنا «الحكومة في الإسلام» الذي طبع في مجلدين فيمكن للراغبين الرجوع إليه لمعرفة هذه الحقيقة.

أما الذي يمكن قوله هنا فهو أنه من المحتَّم واليقيني أن سيدنا خاتم النبيين ﷺ أتى في شريعته الإسلامية المتقنة بمقررات وأحكام وإرشادات تتعلق بمسألة الحكومة وزمام الأمور، ذلك أن دين الإسلام الذي زيَّنَهُ الله سبحانه بوسام قوله المقدس: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] لا يمكن أن يكون خاليًا من مسائل وأحكام تتعلق بالحكومة والقيادة التي هي من ألزم لوازم الحياة البشرية. إن هذا الأمر، كما سيأتي بيانه في محله، هو من أهم أهداف وأقدس أحكام الإسلام.

أما الزوائد والحواشي الناشئة من أغراض وأمراض عدة من الأعداء المغرضين أو الأصدقاء الجاهلين فلا سبيل لها على الأحكام السماوية والقوانين الإلـهية الواضحة البينة. وسنبين، إن شاءالله تعالى، كيف أن هذه الزوائد والأهواء المبتدعة قد بدَّلت الصورة الناصعة للأحكام الإلـهية المتعلقة بالحكم والحكومة وحوَّلتها إلى صورة بشعة مكروهة ينفر منها العقلاء وينزجر منها الأحياء.

إن الذي يعيننا على معرفة وإدراك حقيقة تعاليم الإسلام السامية حول هذه القضية هو دراسة قضية سقيفة بني ساعدة التي وقعت بعد ساعات من انتقال روح رسول الله المقدسة إلى الملأ الأعلى. وإننا إذا تتبعنا ودرسنا ملابسات هذه الواقعة، بدقة مشبعة بطلب الوصول للحقيقة، فسندرك لا محالة كثيرًا من

القضايا المهمة، وستظهر الحقيقة لطالبها المخلص رغم كل ما أحاط بها من أغشية.

ولهذا فسننقل للقارئ الكريم في رسالتنا المختصرة قصةَ سقيفة بني ساعدة التي حضرها وشارك فيها كبار صحابة الرسول المختار ﷺ حتى تتضح حقيقة الأمر لطلاب الحق إن شاء الله.

بحث عميق في قضية سقيفة بني ساعدة

كانت سقيفة بني ساعدة مكانًا يجتمع فيه أهل المدينة ليتخذوا قراراتهم في شؤونهم المهمة من خلال الشورى بين رؤسائهم. وبعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، اجتمع أهل المدينة، الذين كانوا قد أسلموا دون إكراه ولا إجبار ودعوا رسول الله ﷺ قبل هجرته أن يأتي إليهم وكثيرون منهم أعانوه ونصروه ولذا عرفوا بالأنصار، في هذه السقيفة، ورشَّحوا **"سعد بن عبادة"**[1] -زعيم قبيلة الخزرج (إحدى أهم قبيلتين في المدينة)، والذي كان مريضًا-، لمنصب الإمامة والخلافة. لفوه في حصير أو بساط وأتوا به إلى السقيفة كي يأخذوا له البيعة من المسلمين.

وسننقل هنا باختصار أحداث هذا الاجتماع من كتب التاريخ الموثقة دون أن نحذف باختصارنا النقاط التاريخية الأساسية لهذه القصة. نلفت أنظار القرَّاء في البداية، إلى أن الكتب التاريخية التي ذكرت هذه القصة هي مؤلفات خلَّفها علماء المسلمين الكبار للأمة الإسلامية. وقد دُوِّنت هذه المؤلفات بشكل عام بعد القرن الثاني الهجري وغالبًا في القرن الثالث وما بعده. ونذكِّر أيضًا أنه في ذلك الزمن لم تكن مسألة السنة والشيعة قد تطوَّرت إلى الصورة التي هي عليها اليوم، بمعنى أنه لم يكن التمايز بين الفريقين في الفكر والتراث والتأليفات قد أخذ شكله المتمايز الفاصل

١- سيد الخزرج وصاحب راية الأنصار في المشاهد كلها، كان سيدًا جوّادًا يكتب العربية ويحسن العوم والرمي ولأجل ذلك سمي الكامل وكان كثير الصدقات جدًا، أسلم قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وكان أحد نقباء العقبة، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله عدا بدر. رفض بيعة أبي بكر رضي الله عنه وخرج من المدينة، توفي بحوران من أعمال دمشق في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ١٤، أو ١٥، أو ١٦ هـ. (ت)

الذي صار إليه فيما بعد، ولا كان المؤلفون في مسألة الإمامة قد انقسموا فريقين متخاصمين بعد.

هذا، وسنرجع إلى المؤلفات والآثار التي وثَّقها وصوَّبها علماء الشيعة الكبار، ننقل منها أحداث تلك الواقعة بأمانة تامة، ونضعها أمام طالبي الحقيقة.

وأَقْدَمُ الكتب في هذا الباب، **سيرة ابن هشام** المعتمدة من قبل عامة المسلمين، والتي ليس لقضية الشيعة والسنة فيها أي دخل. ومؤلفها **"عبد الملك بن هشام المعافري"**، وقد استخرج سيرته ورواها عن **"محمد ابن اسحق المطلبي"** وهو من مؤرخي القرن الهجري الأول والثاني، إذْ كانت وفاته في أوائل القرن الهجري الثاني. وابن هشام نفسه كانت وفاته سنة ٢١٣هـ، ورجعنا أيضًا إلى «**الإمامة والسياسة**» لابن قُتَيْبة وهو **"عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري"** المتوفى سنة ٢٧٠ هـ[1]، ثم «**تاريخ اليعقوبي**» ومؤلفه **"أحمد ابن يعقوب بن جعفر بن وهب**

١- إن كتاب الإمامة والسياسة الذي نقل عنه المؤلف -رحمه الله- روايات كثيرة، وذكر أنه مقبول عند أهل السنة، كتاب مكذوب على ابن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ) -رحمه الله-، والأدلة على عدم صحة نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة كثيرة، منها:

١- أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا هذا الكتاب من بين كتبه، اللهم إلا القاضي أبو عبدالله التوزي المعروف بابن الشباط، فقد نقل عنه في كتابه (صلة السمط)، وقد وهم في ذلك. وقد ذكر له ابن النديم قائمة طويلة جدًا من مؤلفاته لا يوجد من بينها هذا الكتاب. [انظر: ابن النديم: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ج ١ ص: ١١٥. والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٣ ص: ٢٩٦ وما بعدها. وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٣ ص: ٣١٨].

٢- إن مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» نقل معظم أخباره عن راويين، هما: سعيد بن كثير بن عون، وابن أبي كريمة، وقد صرّح بالسماع منهما، وسماع ابن قتيبة الدينوري منهما غير ثابت ومستبعد جدًا. فمثلا **سعيد بن كثير** الذي قد صرَّح المؤلف بالتحديث عنه بقوله: «وحدثنا سعيد بن كثير، عن عفير بن عبد الرحمن، قال:...» [الإمامة والسياسة، ج ١ ص: ٥]، والذي اسمه الكامل هو: سعيد بن كثير بن عفير المصري الأنصاري (١٤٦-٢٢٦هـ)، كان ثقة متخصصًا في التاريخ [الذهبي: السير، ج ١٠ ص: ٥٨٣. وتذكرة الحفاظ، حققه حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٥، ج ٢ ص: ٤٢٧]. وبما أن المؤلف قد صرّح بالتحديث عنه، فهذا يعني أن ابن قتيبة -المنسوب إليه الكتاب- قد التقى بسعيد

بن كثير وسمع منه، وهذا أمر غير ثابت، لأن ابن قتيبة المولود سنة ٢١٣ هجرية لم يرحل إلى مصر، ولا سعيد بن كثير دخل بغداد وحدث بها، أيام طفولة ابن قتيبة ولا قبلها [لا توجد ترجمة له في تاريخ بغداد، فلو دخلها سعيد بن كثير لترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد]؛ ولا يُوجد من بين شيوخ ابن قتيبة من اسمه: سعيد بن كثير بن عفير. وكذلك **ابن أبيمريم** الذي روى عنه المؤلف بالتحديث والعنعنة، ولعله أبو محمد سعيد بن أبي مريم المصري (١٤٤-٢٢٤هـ)، سكن مصر، وكان ثقة أيضًا، ولكن لم يُذكر أن ابن قتيبة من بين الذين رووا عنه [انظر: المزي: تهذيب الكمال، ج ١٠ ص: ٣٩٠، ٣٩١، ج ٢٧ ص: ٥٣٦، ٥٣٧]. علما بأنه من المستبعد أن يروي ابن قتيبة المولود سنة ٢١٣ هجرية، عن ابن أبي مريم المتوفى سنة ٢٢٤ للهجرة، فكان لابن قتيبة ١١ سنة عندما تُوفي ابن أبي مريم المصري. هذا فضلاً على أن ابن قتيبة لم يُذكر أنه رحل إلى مصر لطلب العلم ولا إلى غيرها، فقد أمضى حياته ببغداد وفيها تُوفي [الخطيب البغدادي: تاريخ بغدا، ج ١٠ ص: ١٧]. وقد عاش فترة من حياته في دَيْنَوَر عندما كان قاضيًا فيها. ولم يرو ابن قتيبة عن هذين الراويين في أي كتاب من كتبه.

٣- وكذلك يروي مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» عن ابن أبي ليلى على نحو يشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه: قاضي الكوفة، توفي سنة ١٤٨هـ، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣هـ، أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عامًا.

٤- ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدى العلماء فهو عندهم من أهل السنة، وثقة في علمه ودينه، يقول السلفي: «كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة»، ويقول عنه ابن حزم: «كان ثقة في دينه وعلمه»، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي، ويقول عنه ابن تيمية: «وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة». ورجل هذه منزلته لدى رجال العلم المحققين، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» الذي شوّه التاريخ وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم؟! فهذا يتناقض مع مذهب ابن قتيبة السني، كما أن أمثال هذه الأخبار لا نجدها في كتب ابن قتيبة، كالمعارف وعيون الأخبار، أما كتاب الإمامة والسياسة فمليء بذلك. [انظر مثلا: ج ١ ص: ١٤ وما بعدها، ٦٦، ٦٧].

٥- وجود نزعة شيعية ظاهرة في كتاب «الإمامة والسياسة»، وهذا أمر -كما ذكرنا- يتناقض مع مذهب ابن قتيبة السني، وقد أظهر المؤلف تشيعه بتركيزه على ثلاثة أمور: أولها الطعن في الصحابة. وثانيها الزعم بأن عليا ﷺ رفض بيعة أبي بكرﷺ لأنه كان يعتقد بأن الخلافة من حقه، واُغتصبت منه.

وثالثها إظهار أن عليًّا تعرّض للتهديد من أبي بكر وعمر بسبب الخلافة، وأنه كان مظلومًا مُستضعفًا، حتى إنه أخرج زوجته فاطمة ﷺ وأخذها معه ليلاً إلى الأنصار يطلب منهم مساعدته، لاسترجاع حقه المغصوب، على حد زعم المؤلف المجهول [انظر الإمامة والسياسة، ج ١ ص: ١٨-١٩، ٢٠، ٤٨]. ومثل هذه أخباره مكذوبة بلا شك.

٦- وجود أخطاء تاريخية فادحة في كتاب «الإمامة والسياسة»، لا يصح أن يقع فيها عالم ومؤرخ كابن قتيبة، لأنها ثابتة معروفة، وقريبة منه زمنيًا، وتخالف ما ذكره هو شخصيًا في كتابه المعارف، مما يعني أن مؤلف الإمامة والسياسة ليس ابن قتيبة، وإن مؤلفه مجهول، ذكر تلك الأخطاء التاريخية جهلاً أو عمدًا لا سهوًا ، لأنها ليست خبرًا واحدًا، ولا هي من الأمور التي تغيب عن البال في الغالب الأعم. **وسنذكر منها خمسة أخطاء كنماذج على سبيل التمثيل لا الحصر.**

أ- أولها: إن مؤلف الإمامة والسياسة جعل الخليفة العباس أبا العباس السفاح شخصيتين متنازعتين متحاربتين، وهذا خطأ فادح وقع فيه هذا المؤلف، ولم يقع فيه ابن قتيبة، فقد ذكر في كتابه المعارف أن أبا العباس السفاح هو أول خليفة عباسي تولى الخلافة سنة ١٣٢هجرية، ولم يجعله شخصيتين [المعارف، ص: ٨٤].

ب- والخطأ الثاني: ذكر فيه مؤلف الإمامة أنه لما تُوفي الخليفة المهدي خلفه ابنه هارون الرشيد [الإمامة والسياسة، ج ٢ ص: ٢٦٧]. وهذا خطأ فاحش لم يقع فيه ابن قتيبة في كتابه المعارف، فقد نصّ فيه صراحة على أنه لما تُوفي المهدي خلفه ابنه موسى الهادي، فلما توفي هذا الأخير، خلفه أخوه هارون الرشيد [المعارف، ص: ٨٧، ٨٨].

ج- الخطأ الثالث: ذكر فيه مؤلف الإمامة والسياسة أن الخليفة هارون الرشيد تُوفي سنة ١٩٥هجرية [الإمامة والسياسة، ج ٢ ص: ٣٠٥]. وهذا خطأ واضح وقع فيه هذا المؤلف، ولم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي، الذي ذكر أن الرشيد تُوفي سنة ١٩٣هجرية [المعارف، ص: ٨٧].

د- وأما الخطأ الرابع فمفاده أن المؤلف ذكر أن الرشيد كتب العهد لابنه المأمون أولا، ثم لابنه الأمين ثانيا، فلما تُوفي الرشيد خرج الأمين على أخيه المأمون بالسلاح [الإمامة والسياسة، ج ٢ ص: ٣٠٤ وما بعدها]. وهذا خطأ واضح من هذا المؤلف، لم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي، الذي ذكر في كتابه المعارف أن الرشيد كتب العهد للأمين أولا، ثم للمأمون ثانيا. فلما تُوفي الرشيد، تولى الأمين الخلافة، ونقض عهد والده، فأبعد أخاه المأمون وولى مكانه ابنه موسى [المعارف، ص: ٨٨].

٥- الخطأ الخامس ذكر فيه مؤلف الإمامة والسياسة أن النزاع بين الأخوين الأمين والمأمون بدأ مباشرة بعد موت الرشيد، فنازع الأمين أخاه المأمون على الخلافة، مما جعل المأمون يدخل قصر الخلافة ببغداد، ويقبض على أخيه ويسجنه، لكن الأمين تمكن من الفرار من السجن، فأرسل المأمون من قبض عليه وقتله، ولم يذكر أية حروب وقعت بين الأخوين [الإمامة والسياسة، ج ٢ ص: ٣٠٦]. وخبره هذا خطأ واضح بيّن، لم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي، الذي ذكر صراحة أن الأمين هو الذي تولى الخلافة بعد الرشيد وليس المأمون، وبعد سنة تنكر الأمين لأخيه، وبعد عامين من وفاة الرشيد أرسل الأمين جيشًا لمحاربة المأمون الذي كان مقيما بخُراسان وليس ببغداد مع أخيه في القصر، فدخل الأخوان في حروب طاحنة استمرت إلى سنة ١٩٨هجرية، انتهت بقتل الأمين على أيدي جنود المأمون [المعارف، ص: ٨٨].

٧- أنّ المنهج الذي سار عليه مؤلف كتاب الإمامة والسياسة يختلف تمامًا عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا، فابن قتيبة يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه بخلاف مؤلف الإمامة والسياسة يقدم بمقدمة قصيرة جدًا بحدود ثلاثة أسطر.

٨- إنّ قسمًا كبيرًا من رواياته جاءت بصيغة التمريض، فكثيرًا ما يجئ فيه: ذكروا عن بعض المصريين، وذكروا عن محمد بن سليمان عن مشايخ أهل مصر، وحدثنا بعض مشايخ المغرب، وذكروا عن بعض المشيخة، وحدثنا بعض المشيخة، ومثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ولم ترد في كتاب من كتبه.

٩- إن المتصفح للكتاب يشعر بأن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى الدينور.

١٠- وقد جزم بوضع الكتاب على ابن قتيبة غير واحد من الباحثين، من أشهرهم:

أ- محب الدين الخطيب في مقدمة كتاب ابن قتيبة (الميسر والقداح) ص ٢٦-٢٧

ب- ثروت عكاشة في مقدمة كتاب ابن قتيبة (المعارف) ص ٥٦

ج-عبدالله عسيلان في رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان (كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي)، ساق فيها اثني عشر دليلاً على بطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة.

د- عبد الحميد عويس في كتابه (بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي) ص ٩-١٠.

ه- سيد إسماعيل الكاشف في كتابه (مصادر التاريخ الإسلامي) ص٣٣.

الكاتب"، مؤرخ شيعي المذهب توفي سنة ٢٩٢ هـ.، ثم «**مروج الذهب ومعادن الجوهر**» و«**التنبيه والإشراف**» وهما **"لعلي بن الحسين المسعودي"**، المعروف بالتشيُّع والمتوفى سنة ٣٤٥هـ. وليس لأي ممن ذكر مصلحة خاصة في روايته لحديث سقيفة بني ساعدة. ولن نتجاوز في عرضنا لهذه القصة، إن شاء الله، ما اتفقت عليه تلك الكتب الخمسة المذكورة، والتي عرفنا أن ثلاثة منها هي من تأليف مؤلِّفَيْن شيعيين.

و- وقد قُدِّمت في الجامعة الأردنية كلية الآداب عام ١٩٧٨م رسالة ماجستير عنوانها (الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق)، قال الباحث فيها: وعلى ضوء هذه الدراسة فقد تبين أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب (الإمامة والسياسة) ولم يكن بالإمكان معرفة مؤلف الكتاب، مع تحديد فترة وفاته في أواسط القرن الثالث الهجري.

ز- حتى إنّ المستشرقين اهتموا بالتحقيق في نسبة الكتاب وأول من اهتم بذلك المستشرق (دي جاينجوس= P. de Gayngos) في كتابه (تاريخ الحكم الإسلامي في أسبانيا) ومن ثم أيده الدكتور (ر. دوزي= R.Dozy) في كتابه (التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا)، وذكر الكتاب كل من بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، والبارون دي سلان في فهرست المخطوطات العربية بمكتبة باريس باسم أحاديث الإمامة والسياسة، ومارغوليوس في كتابه دراسات عن المؤرخين العرب، وقرروا جميعًا أن الكتاب منسوب إلى ابن قتيبة ولا يمكن أن يكون له.

ح-وقد جزم ببطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة أيضًا السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لـ (تأويل مشكل القرآن) ص٣٢؛ وإلى هذا ذهب الحسيني في رسالته (ص٧٧-٧٨)، والجندي في كتابه عن ابن قتيبة (١٦٩-١٧٣)، وفاروق حمادة في (مصادر السيرة النبوية) ص٩١، وشاكر مصطفى في (التاريخ العربي والمؤرخون) (١/ ٢٤١-٢٤٢)،

وبذلك يتبين أن نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة نسبة غير ثابتة، ولا تصح إسنادًا ولا متنًا ولا تاريخًا. إنما هو كتاب مؤلفه مجهول، أخفى شخصيته لتحقيق أهداف مذهبية مُخطط لها سلفًا، وانطلاقًا من خلفيته المذهبية قد وضع هذا الكتاب، وقد جزم المحققون بوضعه على ابن قتيبة الدينوري رحمه الله. (الـمُصحح)

قصة سقيفة بني ساعدة(١)

١- روى البخاري في صحيحه (كتاب الحدود/ ح ٦٨٣٠) قصة سقيفة بني ساعدة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (قَالَ [ابن عباس]: كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالاً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ... الحديث) وفيه: ([قال عمر ﷺ:] فَلاَ يَغْتَرَّنَّ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فَلْتَةً وَتَمَّتْ، أَلاَ وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَى شَرَّهَا، وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقْطَعُ الأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، مَنْ بَايَعَ رَجُلاً عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلاَ يُبَايَعُ هُوَ وَلاَ الَّذِي بَايَعَهُ، تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلاَ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ الأَنْصَارَ خَالَفُونَا، وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلاَءِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْنَا نُرِيدُهُمْ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ، لَقِيَنَا مِنْهُمْ رَجُلاَنِ صَالِحَانِ، فَذَكَرَا مَا تَمَالَأَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالاَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلاَءِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالاَ: لاَ عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَقْرَبُوهُمْ، اقْضُوا أَمْرَكُمْ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزَمَّلٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: يُوعَكُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلاً تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَنَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكَتِيبَةُ الإِسْلاَمِ، وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطٌ، وَقَدْ دَفَّتْ دَافَّةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَزِلُونَا مِنْ أَصْلِنَا، وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الأَمْرِ. فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، وَكُنْتُ قَدْ زَوَّرْتُ مَقَالَةً أَعْجَبَتْنِي أُرِيدُ أَنْ أُقَدِّمَهَا بَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ أُدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الحَدِّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرَ، وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبَتْنِي فِي تَزْوِيرِي، إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهَتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ، وَلَنْ يُعْرَفَ هَذَا الأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ العَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايِعُوا أَيَّهُمَا شِئْتُمْ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيَدِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْرَهْ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي، لاَ يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِثْمٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوِّلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ المَوْتِ شَيْئًا لاَ أَجِدُهُ الآنَ. فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ، مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ. فَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ، حَتَّى فَرِقْتُ مِنَ الِاخْتِلاَفِ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ المُهَاجِرُونَ ثُمَّ بَايَعَتْهُ الأَنْصَارُ. وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قَالَ عُمَرُ: وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا

وَجَدْنَا فِيمَا حَضَرْنَا مِنْ أَمْرٍ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ، خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا القَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةٌ: أَنْ يُبَايِعُوا رَجُلاً مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لاَ نَرْضَى، وَإِمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادٌ، فَمَنْ بَايَعَ رَجُلاً عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَلاَ يُتَابَعُ هُوَ وَلاَ الَّذِي بَايَعَهُ، تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلا). [والحديث أخرجه عبدالرزاق في مصنفه مطوَّلا (ج/ ٥/ ح٩٧٥٨). وأخرجه البخاري أيضًا مختصرًا (كتاب الفضائل ح ١٦٦٨) وأخرجه أحمد في المسند (١/ ٥٥) وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٦٨) عن عائشة ﵂].

وأخرج البخاري أيضا عن أنس بن مالك﵁ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الآخِرَةَ حِينَ جَلَسَ عَلَى المِنْبَرِ، وَذَلِكَ الغَدَ مِنْ يَوْمِ تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَشَهَّدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لاَ يَتَكَلَّمُ، قَالَ: «كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَعِيشَ رَسُولُاللَّهِﷺ حَتَّى يَدْبُرَنَا -يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرَهُمْ-، فَإِنْ يَكُ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ، هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثَانِيَ اثْنَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوْلَى المُسْلِمِينَ بِأُمُورِكُمْ، فَقُومُوا فَبَايِعُوهُ»، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَايَعُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ العَامَّةِ عَلَى المِنْبَرِ) اهـ.

ولقد أخرج الذهبي الروايات الصحيحة في مبايعة علي لأبي بكر ﵄ والتي أخرجها الأئمة الآخرون فقد ذكرها الحافظ ابن كثير ﵀: «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ حَيْثُ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَافِظُ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خُزَيْمَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَا: ثَنَا بُنْدَارُ بْنُ بَشَّارٍ، ثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، ثَنَا وُهَيْبٌ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، ثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ فِي دَارِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَفِيهِمْ أَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ. قَالَ: فَقَامَ خَطِيبُ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَخَلِيفَتَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَحْنُ كُنَّا أَنْصَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَحْنُ أَنْصَارُ خَلِيفَتِهِ، كَمَا كُنَّا أَنْصَارَهُ. قَالَ: فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: صَدَقَ قَائِلُكُمْ، وَلَوْ قُلْتُمْ غَيْرَ هَذَا لَمْ نُتَابِعْكُمْ. فَأَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَالَ: هَذَا صَاحِبُكُمْ فَبَايِعُوهُ. فَبَايَعَهُ عُمَرُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، قَالَ: فَصَعِدَ أَبُو بَكْرٍ الْمِنْبَرَ، فَنَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ، فَلَمْ يَرَ الزُّبَيْرَ. قَالَ: فَدَعَا بِالزُّبَيْرِ فَجَاءَ، قَالَ: قُلْتُ: ابْنُ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحِوَارِيُّهُ، أَرَدْتَ أَنْ تَشُقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ؟! قَالَ: لَا تَثْرِيبَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ. فَقَامَ فَبَايَعَهُ، ثُمَّ نَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ فَلَمْ يَرَ عليًّا، فَدَعَا بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَجَاءَ فَقَالَ: قُلْتَ: ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَتَنُهُ عَلَى ابْنَتِهِ، أَرَدْتَ أَنْ تَشُقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ؟! قَالَ: لَا تَثْرِيبَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ. فَبَايَعَهُ. هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: سَمِعْتُ ابْنَ خُزَيْمَةَ يَقُولُ: جَاءَنِي مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَسَأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَكَتَبْتُهُ لَهُ فِي رُقْعَةٍ وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ يَسْوِي بَدَنَةً فَقُلْتُ: يَسْوِي بَدَنَةً؟ بَلْ هُوَ يَسْوِي بَدْرَةً. وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، عَنِ الْحَاكِمِ وَأَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَامِدٍ الْمُقْرِئِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَصَمِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاكِرٍ، عَنْ عَفَّانَ بْنِ سَلْمٍ، عَنْ وُهَيْبٍ بِهِ. وَلَكِنْ ذَكَرَ أَنَّ الصِّدِّيقَ هُوَ الْقَائِلُ لِخَطِيبِ الْأَنْصَارِ بَدَلَ عُمَرَ. وَفِيهِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: هَذَا صَاحِبُكُمْ فَبَايِعُوهُ، ثُمَّ انْطَلَقُوا. فَلَمَّا قَعَدَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْمِنْبَرِ نَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ فَلَمْ يَرَ عليًّا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَامَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَتَوْا بِهِ. فَذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الزُّبَيْرِ بَعْدَ عَلِيٍّ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَذَكَرَ حْوَ مَا تَقَدَّمَ وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَضْرَةَ الْمُنْذِرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ قِطْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الْخُدْرِيِّ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ وَهِيَ مُبَايَعَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِمَّا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ أَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ الْوَفَاةِ. وَهَذَا حَقٌّ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمْ يُفَارِقِ الصِّدِّيقَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ خَلْفَهُ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَخَرَجَ مَعَهُ إِلَى ذِي الْقَصَّةِ، لَمَّا خَرَجَ الصِّدِّيقُ شَاهِرًا سَيْفَهُ يُرِيدُ قِتَالَ أَهْلِ الرِّدَّةِ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ قَرِيبًا».

[قلنا: (محققا تاريخ الطبري)]: ونود أن نذكر هنا الحديث الذي أشار إليه ابن كثير.

قال ابن كثير: «وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُوسَى الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا بَرَزَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى ذِي الْقَصَّةِ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ [لقتال المرتدين بنفسه]، أَخَذَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِزِمَامِهَا وَقَالَ: إِلَى أَيْنَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَقُولُ لَكَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: «شِمْ سَيْفَكَ، وَلَا تَفْجَعْنَا بِنَفْسِكَ». وَارْجِعْ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فُجِعْنَا بِكَ لَا يَكُونُ لِلْإِسْلَامِ نِظَامٌ أَبَدًا. فَرَجَعَ). ثم قال ابن كثير: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ. وَقَدْ رَوَاهُ زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ أَيْضًا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجَ أَبِي شَاهِرًا سَيْفَهُ رَاكِبًا عَلَى رَاحِلَتِهِ إِلَى وَادِي الْقَصَّةِ، فَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَأَخَذَ بِزِمَامِ رَاحِلَتِهِ فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَقُولُ لَكَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: «شِمْ سَيْفَكَ، وَلَا تَفْجَعْنَا بِنَفْسِكَ». فَوَاللَّهِ لَئِنْ أُصِبْنَا بِكَ لَا يَكُونُ لِلْإِسْلَامِ نِظَامٌ أَبَدًا. فَرَجَعَ وَأَمْضَى الْجَيْشَ. (البداية والنهاية ٦/ ٣١٩) وانظر (كنز العمال ٣/ ١٤٣).

ولكن ما **حصل من فاطمة** رضي الله عنها **عتب على الصديق** رضي الله عنه **بسبب ما كانت متوهمة من أنها تستحق ميراث رسول الله** ﷺ **ولم تعلم بما أخبرها به الصديق** رضي الله عنه. **أنه قال: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ».** فحجبها وغيرها من أزواجه وعمه عن الميراث بهذا النص الصريح...، فسألته أن ينظر علي في صدقة الأرض التي بِخَيْبَر وفدك فلم يجبها إلى ذلك. لأنه رأى أن حقًا عليه أن يقوم في جميع ما كان يتولاه رسولالله ﷺ. وهو الصادق الراشد التابع للحق، رضي الله عنه فحصل لها وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنَ الْبَشَرِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةِ الْعِصْمَةِ عَتْبٌ وَتَغَضُّبٌ ولم تكلم الصديق حتى ماتت واحتاج علي أن يراعي خاطرها بعض الشيء، فلما ماتت بعد ستة أشهر من وفاة أبيها ﷺ رأى علي أن يجدد البيعة مع أبي بكر رضي الله عنه كما سنذكر في الصحيحين وغيرهما فيما بعد إن شاء الله تعالى مما تقدم له من البيعة قبل دفن رسول الله ﷺ، ويزيد ذلك صحة قول موسى بن عقبة في مغازيه: عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ كَانَ مَعَ عُمَرَ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ كَسَرَ سَيْفَ الزُّبَيْرِ ثُمَّ خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ، وَاعْتَذَرَ إِلَى النَّاسِ وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ حَرِيصًا عَلَى الْإِمَارَةِ يَوْمًا وَلَا لَيْلَةً، وَلَا سَأَلْتُهَا اللَّهَ فِي سِرٍّ وَلَا عَلَانِيَةٍ. فَقَبِلَ الْمُهَاجِرُونَ مَقَالَتَهُ، وَقَالَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ: مَا غَضِبْنَا إِلَّا لِأَنَّا أُخِّرْنَا عَنِ الْمَشُورَةِ، وَإِنَّا نَرَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا، إِنَّهُ لَصَاحِبُ الْغَارِ وَإِنَّا لَنَعْرِفُ شَرَفَهُ وَخَبَرَهُ، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ بِالنَّاسِ وَهُوَ حَيٌّ... إسناده جيد ولله الحمد والمنة (البداية والنهاية ٥/ ١١٨- ١١٩).

قلنا: وهذا كلام نفيس وقيم يرد فيه الحافظ ابن كثير على تخرّصات المبتدعة الذي يجهلون الأدلة الصحيحة في بيعة علي والزبير لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، إلا أنا نعقب على عبارة صغيرة للحافظ ابن كثير رحمه الله إذ قال آنفا: (ولم تُكلِّم الصديقَ حتى ماتت. فنقول: هذه العبارة فيها نظر وقد أبان الحافظ ابن كثير بنفسه وهْن هذه العبارة في البداية والنهاية وفي الجزء نفسه، إذ قال رحمه الله: قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، ثَنَا عَبْدَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَتَكِيُّ بِنَيْسَابُورَ، أَنْبَأَنَا أَبُو حَمْزَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَمَّا مَرِضَتْ فَاطِمَةُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا فَاطِمَةُ، هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكِ. فَقَالَتْ: أَتُحِبُّ أَنْ آذَنَ لَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَأَذِنَتْ لَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَتَرَضَّاهَا فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ الدَّارَ وَالْمَالَ وَالْأَهْلَ وَالْعَشِيرَةَ إِلَّا ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَمَرْضَاةِ رَسُولِهِ، وَمَرْضَاتِكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ. ثُمَّ تَرَضَّاهَا حَتَّى رَضِيَتْ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ قَوِيٌّ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ عَامِرًا الشَّعْبِيَّ سَمِعَهُ مِنْ عَلِيٍّ، أَوْ مِمَّنْ سَمِعَهُ مِنْ عَلِيٍّ.

وَقَدِ اعْتَرَفَ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْبَيْتِ بِصِحَّةِ مَا حَكَمَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فِي ذَلِكَ؛ قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا ابْنُ دَاوُدَ، عَنْ فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَمَّا أَنَا فَلَوْ كُنْتُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، لَحَكَمْتُ بِمَا حَكَمَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ، فِي فَدَكَ. (البداية والنهاية ٥/ ٢٥٣).

(مسك الختام فيما دار بين الصحابة في سقيفة بني ساعدة ورد شبهات المستشرقين وأهل البدع حول ذلك):

لقد ذكرنا طرفًا من الروايات الصحيحة الواردة في سقيفة بني ساعدة وما دار فيها من حوار بين الصحابة لاختيار خليفة لرسول الله ﷺ وهو الإمام الأعظم الذي يدير شؤون الدولة الإسلامية (دولة الخلافة الراشدة)...

وأما بالنسبة لروايات حديث سقيفة بني ساعدة فالصحيحة منها مشهورة وكثيرة، ولنا فيها مندوحة عن غيرها من الروايات السقيمة ومنها:

١- ما أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه (كتاب الأحكام ٧/ ٢٦) وكتاب فضائل الصحابة (٤/ ١٩٣) و(٨/ ٢٦).

٢- وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ١٣٣) و(١/ ١٩٣) طبعة شاكر. و(٣٣/ ٦٠) الفتح الرباني. وأخرجه النسائي في (فضائل الصحابة/ ٥) وصحح البوصيري إسناده (مصباح الزجاجة ١/ ١٤٦).

٣- وأخرجه الطبري كما مر بنا عن ابن عباس (٣/ ٢٠٣) كسياق البخاري في صحيحه. وتفيدنا هذه الروايات الصحيحة ما يلي:

١) حرص الصحابة على نصب الإمام الأعظم للمسلمين، وذلك واضح من خلال انشغالهم بتعيين الخليفة وتأخيرهم دفن حبيبهم وقرة عينهم ﷺ من أجل ذلك الأمر العظيم.

٢) حرص الصحابة الشديد على تولية الأولى والأجدر والأفضل بالخلافة، وذلك واضح من قول سيدنا عمر ﷺ: (وَلَيْسَ فِيكُمُ الْيَوْمَ مَنْ تُقْطَعُ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ).

٣) تولية الإمام الأعظم (الخليفة) كان بمشورة الصحابة أجمعين ولم يكن تولية إجبار وإكراه، فإن المهاجرين والأنصار دخلوا في حوار ونقاش حتى شرح الله صدورهم لكلام أبي بكر واقتنعوا به فبايعوه جميعا ومنهم الزبير وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وذلك واضح من قول عمر ﷺ: «مَنْ بَايَعَ

رَجُلاً عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلاَ يُبَايَعُ هُوَ وَلاَ الَّذِي بَايَعَهُ». وقوله: «فَلاَ يَغْتَرَّنَّ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَتَمَّتْ».

٤) لم يكن نقاش الصحابة في بداية الأمر وتغاير آرائهم حرصًا منهم على المناصب والرئاسة وإنما حرصًا منهم على تولية الأفضل والأحسن، ولذلك تراهم سرعان ما انصاعوا لبيعة أبي بكر ﵁ وذلك دليل على أدبهم الجم وتربيتهم الرفيعة التي تلقوها على مائدة القرآن وتحت إشراف خير خلق‌الله ﷺ، ولذلك قال الإمام الجويني ﵀: كان المسلمون لا يقدمون للإمامة أحدا تشهِّيا فيها. وقال أيضًا: وإنما قدموه لاعتقادهم كونه أفضل وأصلح للإمامة من غيره (لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة/ ١١٦).

أما الروايات المكذوبة والملفقة فقد بانت نكارتها في المتن وشدة ضعفها في السند ويكفي أنها من طريق التالف الهالك **أبي مخنف** الذي قال فيه ابن معين: ليس بشيء (تاريخ ابن معين ٢/ ٥٠٠) وقال ابن عدي: وهذا الذي قاله ابن معين يوافقه عليه الأئمة (الكامل ٦/ ٢١١٠) وقال ابن حبان: (رافضي يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات). (لسان الميزان ٤/ ٣٦٦).

وقال أبو حاتم: أبو مخنف متروك الحديث (الجرح والتعديل ٧/ ١٨٢) وقال الذهبي: لوط بن يحيى (أبي مخنف) متروك. (الضعفاء والمتروكين/ ٢٥٩) وقال أيضًا: إخباري تالف لا يوثق به (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٩٢).

وأبو مخنف هذا نسي نفسه في غمرة تلفيقاته وكذبه على صحابة رسول الله ﷺ فأخذ يخالف حتى في ذكر أسماء من شهدوا جزءًا من وقائع السقيفة، فقد حشر اسم عاصم بن عدي مكان معن بن عدي. والروايات الصحيحة جميعا ذكرت مَعْنًا ولم تذكر عاصمًا هذا. ولقد بان حقده على صحابة رسول الله حين ذكر ألفاظًا شنيعة زورًا وبهتانًا لا نجد لها أثرا في الروايات الصحيحة، وذكر كلامًا بذيئًا في مخاصمة الحباب وعمر الكلامية لم ترد إلا في رواياته التالفة المكذوبة، بل إن الروايات الصحيحة السند تؤكد غير ذلك، ومنها: أن رواية أبي مخنف ذكرت أن سعد بن عبادة رفض البيعة وترك الصلاة خلف أبي بكر! وكل ذلك مخالف لما في الروايات الصحيحة، وواضح من خلال الروايات الصحيحة أن سعدًا اقتنع قناعة تامة ببيعة أبي بكر خليفة لرسول الله فبايعه وكذلك علي والزبير رضي الله عنهم أجمعين، ووصم رسوله ﷺ مبغضيهم بالنفاق والعياذ بالله.

٥)- الروايات الصحيحة تؤكد إجماع الصحابة بعد انتهاء الحوار في سقيفة بني ساعدة على بيعة أبي بكر رضي الله عنهم ومنهم الإمام علي ﷺ، فقد سبق أن ذكرنا كلام الحافظ ابن كثير في ذلك واستشهاده بما أخرجه البيهقي، ونذكر هنا أيضًا ما قاله الحافظ ابن حجر في هذه المسالة إذ قال ﷺ:

(وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: أن عليًّا بايع أبا بكر في أول الأمر... وكذلك أشار ابن حجر إلى أن البيهقي قد ضعف رواية الزهري، وفيه: أن رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة.. إلخ وذلك لأن الزهري لم يسنده).

وأما الرواية الموصولة عن أبي سعيد فأصح (إرشاد الساري ٦/ ٣٧٧).

(الرد على شُبَه المستشرقين وتلاميذهم المتغربين حول مسألة سقيفة بني ساعدة واجتماع المسلمين وحوارهم هناك)

إن اجتماع المسلمين وحوارهم في سقيفة بني ساعدة، ثم اتفاقهم بالإجماع على أحقية أبي بكر بالخلافة مفخرة من مفاخر التاريخ الإسلامي، إلا أن الذين ينظرون من خلال نظارة سوداء إلى تاريخنا الإسلامي يرون المفخرة شبهة وتهمة. وإليك ما قاله المستشرق المعروف (بروكلمان) إذ يقول: (ما كاد الرسول يلحق بالرفيق الأعلى حتى أحدقت الأخطار بالرسالة التي وقف عليها حياته، أعني: توحيد بلاد العرب دينيًا وسياسيًا. ففي المدينة نفسها أحدث النبأ الذي لم يتوقعه أحد اضطرابًا هائلاً شغل الناس عن كل شيء حتى عن جثمان الرسول نفسه، فلم يدفن إلا في اليوم التالي في بيت عائشة. والحق أن جميع الأحقاد السياسية التي كان النبي قد كبتها بنفوذه الأدبي لم تلبث أن ذرّت قرنها، فمن ناحية كان عدد المنافقين لا يزال في المدينة كبيرًا جدًا، ومن ناحية ثانية كان الأنصار العريقون في المدينة يتوقون إلى التحرر من سلطان الأغلبية المتمثلة في المهاجرين ليصبحوا سادة موطنهم الوحيدين كرة أخرى، ثم إن عليًّا ابن عم النبي وزوج ابنته ادعى لنفسه الحق في خلافته كرئيس للدولة، بوصفه أقرب الناس رحمًا إليه). (تاريخ الشعوب الإسلامية/ ٨٣).

ولقد تأثر بهذه الافتراءات كثير من أساتذة الجامعات والكتاب والمؤرخون في بلادنا فها هو إبراهيم بيضوني يقول:

(كان مؤتمر السقيفة التي دعا إليها مسلمو المدينة (الأنصار) المبادرة الأولى التي وضعت خلافة الرسول موضع التداول. فمن هناك تجاهرت الأصوات بما كان مكبوتًا وتناقلت الألسن ما كان همسًا حتى ذلك الحين، ولم يكن تكتل الأنصار المبادر إلى طرح مشكلة الحكم قادرًا على أن يكون سيد الموقف

جاء في سيرة ابن هشام: «**قال ابن اسحق: قال الزهري: وحدثني "عبد الله بن كعب بن مالك" عن "عبد الله بن عباس" قال: خرج يومئذ علي بن أبي طالب ﷺ على الناس من عند رسول الله ﷺ فقال له الناس: يا أبا حسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ قال: أصبح بحمد الله بارئا، قال: فأخذ العباس بيده ثم قال: يا علي، أنت والله عبد العصا بعد ثلاث، أحلف بالله لقد عرفت الموت في وجه رسول الله ﷺ كما كنتُ أعرفه في وجوه بني عبد المطلب، فانطلق بنا إلى رسول الله ﷺ فإن كان هذا الأمر فينا عرفناه، وإن كان في غيرنا، أمرناه فأوصى بنا الناس.**

وأن يمارس لعبة الذكاء المطلوبة فقد كان تجمعًا يفتقد الانسجام وإلى الزعامة، وكلتاهما من ركائز الطموح إلى السلطة ومن شروطه المبدئية، كذلك لم يكن سعد بن عبادة الخزرجي المسن والمريض في حجم المنصب الكبير) (ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري/ ١٣).

قلنا: (محققا تاريخ الطبري): سبحان الله العظيم! كم هي عظيمة هذه الافتراءات وكم هي بعيدة عن الواقع التاريخي والروايات الصحيحة والمستوى التربوي الذي كان عليه صحابة رسول الله ﷺ! ولقد تبين لنا جليًّا من خلال تحقيقنا لروايات الطبري: أن المسألة لم تكن إثارة لأحقاد دفينة، ولا لنزاعات قبلية، ولا لأصوات مكبوتة، وإنما كان حوارًا ونقاشًا بين الصحابة لاختيار الأصلح والأفضل، وإذا كان الأمر كما يدعون فكيف انتهت المسألة بجلسة واحدة وبكلام يسير قال في نهايتها سعد بن عبادة لأبي بكر: صدقت. وقام الناس فبايعوا أبا بكر، وكذلك بينا أن الروايات التاريخية الصحيحة تؤكد: أن عليًّا بايع أبا بكر وأقر بالأفضلية والأولوية.

ثم إن تأخر الصحابة عن دفن رسول الله ﷺ وتأخر ذلك إلى اليوم التالي وانشغالهم باختيار الخليفة دليل على إجماع الصحابة على وجوب نصب خليفة للمسلمين يسوس أمورهم العامة والخاصة، وفي ذلك دليل على أصالة السياسة الشرعية وأصولها في أفهام الصحابة، لإحداثها وابتداعها كما يدعي المستشرقون وغيرهم.

ومن رجع إلى الروايات الصحيحة التي ذكرنا في قسم الصحيح يتبين له زيف هذه الافتراءات، والحمد لله أولا وآخرًا. [لأهميته في الموضوع، نقلنا هذا التعليق من كتاب صحيح وضعيف تاريخ الطبري تحقيق وتعليق: محمد ابن طاهر البرزنجي، ج٣/ ص ١٩-٢٩ وج ٨ / ص ١٧- ٢٤. (المُصحح)]

قال: فقال له علي: إني والله لا أفعل، والله لئن مُنِعْناه، لا يؤتيناه أحدٌ بعده»[1] هذه الرواية ذكرتها أيضًا عدة مصادر تاريخية أخرى[2].

ما اتفق عليه جميع المؤرخين وكتَّاب السيرة هو أنه لما ارتحل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، شُغِل أهل بيته بأمر تجهيزه وتكفينه وكان في مقدمتهم حضرة علي بن أبي طالب والعباس عم الرسول صلى الله عليه وآله وأولاد العباس، كما كان حاضرًا معهم في بيت رسول الله ﷺ الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله، وقد أُغلق بابُ البيت أمام الآخرين. أما بقية المهاجرين وبعض الأنصار مثل أُسَيْد بن حُضَيْر، فقد اجتمعوا حول أبي بكر في مسجد رسول الله ﷺ، إذ جاءهم رجل، على غير انتظار، يخبرهم أن طائفةً من الأنصار على رأسهم "سعد بن عبادة" قد اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، وأنهم بصدد تعيين خليفة لإمامة وحكومة المسلمين فإن كان لكم بأمر الناس (أي بأمر الرئاسة والحكم) حاجة فأدرِكوا الناس قبل أن يتفاقم أمر الأنصار[3]، عند ذاك ترك عمر وأبو بكر حضور مراسم الدفن وأوكلوه لمن له الكفاية لذلك من أهل بيته صلى الله عليه وآله ـ إذ لم يكن بعد قد فُرِغَ من تجهيزه ودفنه (صلى الله عليه وآله). وكان أهل بيته قد أغلقوا باب بيته (صلى الله عليه وآله) دون الناس ـ وهرعا مسرعين إلى سقيفة بني ساعدة إثر وقوفهما على خبر اجتماع جماعة الأنصار فيها، وسرعان ما وصلا إلى السقيفة ليجدوا الأنصار قد عصَّبوا "سعد بن عبادة " بعصابة وأجلسوه في وسط السقيفة، وكان يخطب فيهم، إلا أن صوته كان ضعيفًا لشدة مرضه، فكان ابنه قيس بن سعد، ينقل كلامه جملة جملة بصوت مرتفع للمجتمعين[4].

١- سيرة ابن هشام: ج ٤ / ص ٣٣٢ (من طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد) أو الصفحة ٦٥٤ من الطبعة التي حققها مصطفى السقا والأبياري والشلبي، وهي التي سأوثق منها دائما فيما بعد. (ت)

٢- انظر مثلا كتاب: الطبقات الكبرى للمؤرخ الشهير ابن سعد (توفي سنة ٢٣٠ هـ.) حيث روى بسنده نفس هذه الرواية ثم روى عدة روايات تؤدي نفس معناها بألفاظ مختلفة ومن وجوه أخرى عن الشعبي وعن زيد بن أسلم وعن فاطمة بنت الحسين: ج ٢ / القسم الثاني، ص ٣٨، من طبعة ليدن (هولندا). وكذلك انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري: ج ٢ / أحداث سنة إحدى عشرة.(ت)

٣- انظر سيرة ابن هشام ج ٤ / ص ٦٥٦ (القاهرة، بتحقيق السقا والأبياري والشلبي) (ت).

٤- انظر "الإمامة والسياسة" لابن قتيبة، ج ١/ ص١٢ (القاهرة، بتحقيق د.طه محمد الزيني) (ت)

قبل أن ننقل كلام سعد بن عبادة يلزم أن نعلم أنه ورد في بعض الروايات: «لما توفي النبيﷺ كان أبوبكر يسكن في قرية «سُنح» من قرى أطراف المدينة، ولم يكن يعلم بوفاة النبيﷺ. وكان عمر وأبوعبيدة بن الجراح في «السقيفة»، فتحيرا لما سمعا كلام الأنصار ولم يكونا يدريان كيف يردا على الأنصار حتى يمنعا الناس عن مبايعة سعد بن عبادة؛ لذلك سأل عمر الناسَ عما يجري، فأخبروه بأن النبي ﷺ قد توفي، وأن الأنصار قد اجتمعوا في السقيفة ليعينوا خليفة منهم، فامتشق عمر سيفه وأنكر وفاة رسول الله ﷺ، وصاح: بل إن رسول الله لم يمت بل ذهب إلى ربه ليكمل دينه. ثم أرسل عمر خُفيةً شخصًا إلى أبي بكر ليخبره بالأمر، فرجع أبوبكر من «سنح» إلى المدينة وذهب إلى بيت النبي ﷺ، فلما رأى جسد النبي ﷺ وتأكد من وفاته، [بكى وقبله وقال له: بنفسي أنت وأبي وأمي، طبت حيًّا وميِّتًا...]، ثم سارع إلى «السقيفة»، لما وصل هناك سأل عن سبب اجتماع الناس فيه، فأخبره عمر أنه لما انتشر خبر وفاة النبي ﷺ عزم الأنصار بتعيين الخليفة منهم وأخبره أيضًا إنكاره ذلك، فرد أبوبكر: **من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت**».

كما يُلاحظ أن هذه الرواية لا تخلو عن إشكال[1]، خاصة فإن أكثر التواريخ نقلت تلك

١- بغض النظر عن تعارض هذه الرواية مع كثير من الأخبار الأخرى، فإن المشكلة الرئيسة لهذا الخبر هي أن تحققه عقليًّا بعيدٌ جدًّا، لأن عمر لم يكن لديه جهاز لاسلكي ليخبر أبا بكر بهذه السرعة، وهكذا لم تكن لدى أبي بكر طائرة هليكوبتر شخصية أو سيارة ذو سرعة عالية لتقلّه من «سنح» إلى المدينة النبوية ثم يتوجّه بعدها إلى بيت رسول الله ﷺ، وبعد التأكد من وفاة الرسولﷺ، يتحرك نحو السقيفة. وطبيعي جدًّا لو أن عمر أرسل شخصًا إلى أبي بكر لكي يأتي من «سنح» إلى المدينة سيكون قد فات الأوان، لأن شيخًا كبيرًا في العمر مثل أبي بكر لم يكن بإمكانه أن يأتي هذه المسافة الطويلة بهذه السرعة الفائقة، وخاصة أن الطرقات لم تكن معبّدة ولم يكن آنذاك طريق سريع بين «سنح» والمدينة والسقيفة -كما هو اليوم- وكان وصول أبي بكر إلى المدينة يستغرق ساعات طوال، والناس الذين تجمعوا عند السقيفة في تلك الفترة -لمن غير المعقول- أن ينتظروا مكتوفي الأيدي دون أن يعملوا شيئًا، بل كانوا يعملون عملهم لتأخذ مجريات السقيفة منحى آخر حسب إرادة الأنصار الذين تجمعوا هناك. (البرقعي)

ذكر الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (ج ٥، ص ٤٤) رواية ترفع كثيرًا من الإشكالات الواردة حول إقامة الصديق في «سنح»، وترد ضمنًا على الرواية المذكورة في المتن، قال ابن كثير رحمه الله: «.... لِأَنَّهُ عَلَيْهِ

الحادثة مثلما ذكرنا. وكذلك فإن هذه الرواية تتعارض مع الروايات التي تذكر أن أبا بكر هو الذي كان يؤم الناس في المسجد النبوي أيام مرض النبي ﷺ، وتذكر هذه الروايات أن أبابكر كان يسكن بالمدينة.

والآن نعود إلى السقيفة لننقل نص خطبة سعد بن عبادة كما أوردها ابن قتيبة في كتابه "الإمامة والسياسة"، قال: «**فكان مما قاله** رضي الله عنه**، بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه: يا معشر الأنصار إن لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب، إن رسول الله ﷺ لبث في قومه بضع عشرة سنة، يدعوهم إلى عبادة الرحمن، وخلع الأوثان، فما آمن به من قومه إلا قليل، والله ما كانوا يقدرون أن يمنعوا**[1] **رسول الله ﷺ، ولا يعرفوا دينه، ولا يدفعوا عن أنفسهم، حتى أراد الله تعالى لكم الفضيلة، وساق إليكم الكرام، وخصَّكم بالنعمة، ورزقكم الإيمان به وبرسوله ﷺ والمنع له ولأصحابه والإعزاز لدينه، والجهاد لأعدائه، فكنتم أشدّ النّاس على من تخلّف عنه منكم، وأثقله على عدوكم من غيركم، حتى استقاموا لأمر الله تعالى**

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَـمَّا مَاتَ، كَانَ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ صَلَّى بِالْمُسْلِمِينَ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَكَانَ إِذْ ذَاكَ قَدْ أَفَاقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِفَاقَةً مِنْ غَمْرَةٍ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْوَجَعِ وَكَشَفَ سِتْرَ الْحُجْرَةِ وَنَظَرَ إِلَى الْـمُسْلِمِينَ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ وَتَبَسَّمَ -صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-، حتَّى هَمَّ الْـمُسْلِمُونَ أَنْ يَتْرُكُوا مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ لِفَرَحِهِمْ بِهِ وحتَّى أَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يتأخر لِيَصِلَ الصَّفَّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَمْكُثُوا كَمَا هُمْ وَأَرْخَى السِّتَارَةَ وَكَانَ آخِرَ الْعَهْدِ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه مِنَ الصَّلَاةِ دَخَلَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَلَا قَدْ أَقْلَعَ عَنْهُ الْوَجَعِ، وَهَذَا يَوْمُ بِنْتِ خَارِجَةَ يَعْنِي إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَكَانَتْ سَاكِنَةً بِالسُّنْحِ شَرْقِيِّ الْـمَدِينَةِ، فَرَكِبَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ وَذَهَبَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ اشْتَدَّ الضُّحَى مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَقِيلَ: عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ. فَلَمَّا مَاتَ وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمِنْ قَائِلٍ لَمْ يَمُتْ، فَذَهَبَ سَالِمُ بْنُ عُبَيْدٍ وَرَاءَ الصِّدِّيقِ إِلَى السُّنْحِ فَأَعْلَمَهُ بِمَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ الصِّدِّيقُ [رَاكِبًا فَرَسَهُ] مِنْ مَنْزِلِهِ حِينَ بَلَغَهُ الْخَبَرُ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْزِلَهُ، وَكَشَفَ الْغِطَاءَ عَنْ وَجْهِهِ وقبّله وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، خَرَجَ إِلَى النَّاس فَخَطَبَهُمْ إِلَى جَانِبِ الْـمِنْبَرِ، وبيَّن لَهُمْ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وأزاح الجدل وَأَزَالَ الْإِشْكَالَ.....». (الـمُصحح)

١- المقصود بالمنع هنا الدفاع عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكف أذى الأعداء عنه. (ت)

طوعا وكرها، وأعطى البعيد المقادة[١] صاغرًا داحرًا، حتى أثخن الله تعالى لنبيه بكم الأرض، ودانت بأسيافكم له العرب، وتوفَّاه الله تعالى وهو راض عنكم قرير العين، فشدوا أيديكم بهذا الأمر، فإنكم أحق الناس وأولاكم به. قال: فأجابوه جميعا: أن قد وُفِّقْتَ في الرأي، وأصبت في القول، ولـن نعدو، ما رأيت، توليَتَكَ هذا الأمر، فأنت مَـقْـنَـع ولِصَالِح المؤمنين رضا»[٢].

و بعد أن أكمل سعد كلمته وسكت، أراد عمر أن يتكلم، كما يروى ذلك عنه ابن هشام في سيرته، فقال عمر: «**...فلما سكت (أي سعد) أردتُ أن أتكلم وقد زَوَّرْتُ في نفسي مقالة قد أعجبتني، أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ﷺ وكنت أداري منه بعض الحد**[٣]**، فقال أبوبكر: على رسلك يا عمر، فكرهت أن أغضبه، فتكلَّمَ، وكان أعلم مني وأوقر، فوالله ما ترك من كلمة أعجبتني من تزويري إلا قالها في بديهته، أو مثلها أو أفضل، حتى سكتَ. قال: أما ما ذكرتم فيكم من خير، فأنتم له أهل، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحيّ من قريش، هو أوسط العرب نسبًا**[٤] **ودارًا**[٥] **قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا أيهما شئتم، وأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة الجراح، قال (عمر): وهو جالس بيننا، ولم أكره شيئًا مما قاله (أي أبو بكر) غيرها، كان والله أن أُقَدَّمَ فتُضْرَبَ عنقي، لا يُقَرِّبني ذلك إلى إثم، أحب إليَّ من أن أتأمَّرَ على قوم فيهم أبو بكر**»[٦].

و قد أورد اليعقوبي في تاريخه نص ما قاله أبو بكر في ثنائه وتزكيته لعمر ولأبي عبيدة فقال: **«... وهذا عمر بن الخطاب الذي قال رسول الله: اللهم أعز الدين به! وهذا أبو عبيدة الجراح الذي قال رسول الله: أمين هذه الأمة، فبايعوا أيهما شئتم. فأبيا (أي عمر وأبو عبيدة) عليه وقالا: والله ما كنا لنتقدمك، وأنت صاحب رسول الله وثاني اثنين. فضرب أبو عبيدة على يدي أبي بكر،**

١- أعطى المقادة: خضع لحكم المسلمين وقيادتهم له. (ت)

٢- المرجع السابق، صفحة ١٢ - ١٣. (ت)

٣- الحد: أي كان في خلق عمر حدَّة، كان يسترها عن أبي بكر. (ت)

٤- أوسط العرب نسبا: أشرفهم. (ت)

٥- ودارا: بلدا، وهي مكة لأنها أشرف البقاع. (ت)

٦- سيرة ابن هشام، ج ٤ / ص ٦٥٩.(ت)

وثنّى عمر، ثم بايع من كان معهم من قريش»[1].

أما ابن قتيبة فقد أورد - في "الإمامة والسياسة" - خطبة أبي بكر أكثر تفصيلاً على النحو التالي: «... **فتشهد أبو بكر ﷺ وانتصب له الناس، فقال: إن الله جل ثناؤه بعث محمداﷺ بالهدى ودين الحق، فدعا إلى الإسلام، فأخذ الله تعالى بنواصينا وقلوبنا إلى ما دعا إليه، فكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلامًا والناس لنا فيه تبع. ونحن عشيرة رسول الله ﷺ، ونحن مع ذلك أوسط العرب أنسابًا، ليست قبيلة من قبائل العرب إلا ولقريش فيها ولادة. وأنتم أيضًا والله، الذين آوَوْا ونصروا. وأنتم وزراء رسول الله ﷺ، وأنتم أيضًا إخواننا في كتاب الله تعالى وشركاؤنا في دين الله ﷻ وفيما كنا فيه من سرّاء وضرّاء، والله ما كنا في خير قط إلا كنتم معنا فيه، فأنتم أحب الناس إلينا وأكرمهم علينا، وأحق الناس بالرِّضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمر الله ﷻ ولما ساق لكم ولإخوانكم المهاجرين رضي الله عنهم، وهم أحق الناس فلا تحسدوهم وأنتم المؤثرون على أنفسهم حين الخصاصة، والله ما زلتم مؤثرين إخوانكم من المهاجرين وأنتم أحق الناس أن لا يكون هذا الأمر واختلافه على أيديكم وأبعد ألا تحسدوا إخوانكم على خير ساقه الله تعالى إليهم وإنما أدعوكم إلى أبي عبيدة أو عمر وكلاهما قد رضيت لكم ولهذا الأمر وكلاهما له أهل. فقال عمر وأبو عبيدة رضي الله عنهما: ما ينبغي لأحد الناس أن يكون فوقك يا أبا بكر، أنت صاحب الغار وثاني اثنين وأَمَرَكَ رسول الله ﷺ بالصلاة فأنت أحق الناس بهذا الأمر»**[2].

و الآن لنر ماذا كان موقف الأنصار تجاه أبي بكر؟ ذكر جميع كتب التواريخ والسير أن جواب الأنصار كان - كما يروي ابن قتيبة -: «**فقال الأنصار: والله ما نحسدكم على خير ساقه إليكم وإنا لكَمَا وصفتَ يا أبا بكر والحمد لله، ولا أحد من خلق الله تعالى أحبَّ إلينا منكم، ولا أرضى عندنا ولا أيمن ولكنا نشفق مما بعد اليوم، ونحذر أن يغلب على هذا الأمر من ليس منا ولا منكم، فلو جعلتم اليوم رجلا منا ورجلا منكم بايعنا ورضينا على أنه إذا هلك اخترنا آخر من الأنصار فإذا هلك اخترنا آخر من المهاجرين أبدًا ما بقيت هذه الأمـة، كان ذلك أجدر أن**

١- تاريخ اليعقوبي: ج ٢/ ص ٨٢ (من طبعة عام ١٣٧٥ هـ).

٢- الإمامة والسياسة: ج ١ / ص ١٣. (ت)

يُعْدَل في أمة محمد ﷺ، وأن يكون بعضنا يتبع بعضا فيشفق القرشي أن يزيغ فيقبض عليه الأنصاري ويشفق الأنصاري أن يزيغ فيقبض عليه القرشي. عندئذ قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه وقال: إن الله تعالى بعث محمدا ﷺ رسولاً إلى خلقه وشهيدًا على أمته ليعبدوا الله ويوحدوه وهم إذ ذاك يعبدون آلهة شتى يزعمون أنها شافعة لهم وعليهم بالغة نافعة، وإنما كانت حجارة منحوتة، وخُشُبًا منجورة، فاقرؤوا إن شئتم ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ٩٨﴾ ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم، فخص الله تعالى المهاجرين الأولين ﷺ بتصديقه، والإيمان به، والمواساة له، والصبر معه على الشدة من قومهم، وإذلالهم وتكذيبهم إياهم، وكل الناس مخالف عليهم، زارٍ[1] عليهم، فهم أول من عبد الله في الأرض، وأول من آمن بالله تعالى ورسوله، وهم أولياؤه وعشيرته، وأحق الناس بالأمر من بعده، لا ينازعهم فيها إلا ظالم، وأنتم يا معشر الأنصار، من لا ينكر فضلهم ولا النعمة العظيمة لهم في الإسلام، رضيكم الله تعالى أنصارًا لِدِينه ولرسوله وجعل إليكم مهاجرته، فليس بعد المهاجرين الأولين أحد عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء، لا نفتات[2] دونكم بمشورة ولا تنقضي دونكم الأمور.

فقام الخباب بن المنذر بن زيد بن حزام فقال: يا معشر الأنصار املكوا عليكم أيديكم، فإنما الناس في فيئكم وظلالكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم، أنتم أهل العز والثروة، وأولو العدد والنجدة، وإنما ينظر الناس ما تصنعون، فلا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم، وتقطع أموركم، أنتم أهل الإيواء والنصرة وإليكم كانت الهجرة ولكم في السابقين الأولين مثل ما لهم، وأنتم أصحاب الدار والإيمان من قبلهم، والله ما عُبِدَ اللهُ علانيةً إلا في بلادكم ولا جُمِعَت الصلاة إلا في مساجدكم ولا دانت العرب للإسلام إلا بأسيافكم، فأنتم أعظم الناس نصيبًا في هذا الأمر، وإن أبى القوم فمنا أمير ومنهم أمير.

١- زارٍ لهم: أي عائب عليهم ومحقر لهم. (ت)

٢- افتات عليه: طغى على حقه واستأثر به. (ت)

فقام عمر فقال: هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، إنه والله لا ترضى العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا ينبغي لها أن تولي هذا الأمر إلا من كانت النبوة فيهم وأولو الأمر منهم، لنا بذلك على من خالفنا من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين، من ينازعنا سلطان محمد وميراثه ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مُدْلٍ بباطل أو متجانف لإثم أو متورط في هلكة.

فقام الحباب بن المنذر فقال: يا معشر الأنصار املكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر فإن أبوا عليكم ما سألتم فأجْلوهم عن بلادكم وتولوا هذا الأمر عليهم فأنتم والله أولى بهذا الأمر منهم دان لهذا الأمر من لم يكن يدين له بأسيافنا أما والله إن شئتم لنعيدها جزعة[1]، والله لا يرد علي أحد ما أقول إلا حطَّمتُ أنفه بالسيف. قال عمر بن الخطاب: فلما كان الحباب هو الذي يجيبني لم يكن لي معه كلام لأنه كان بيني وبينه منازعة في حياة رسول الله ﷺ فنهاني عنه، فحلفت أن لا أكلمه كلمة تسوءه أبدًا. ثم قام أبوعبيدة (الجراح) فقال: يا معشر الأنصار، أنتم أول من نصر وآوى فلا تكونوا أول من يبدل ويغير. قال (أي الراوي الذي يروي عنه ابن قتيبة هذا الحديث): وإن بشيرا (و هو بشير بن سعد من أقرباء سعد بن عبادة) لما رأى ما اتفق عليه قومه من تأمير سعد بن عبادة قام حسدًا لسعد، وكان بشير من سادات الخزرج، فقال: يا معشر الأنصار، أما والله لئن كنا أولي الفضيلة في جهاد المشركين والسابقة في الدين، ما أردنا إن شاء الله غير رضا ربنا وطاعة نبينا والكرم لأنفسنا، وما ينبغي أن نستطيل بذلك على الناس، ولا نبتغي به عوضا من الدنيا، فإن الله تعالى ولي النعمة والمنة علينا بذلك، ثم إن محمدًا ﷺ رجل من قريش، وقومه أحق بميراثه وتولي سلطانه وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبدًا فاتقوا الله ولا تنازعوهم ولا تخالفوهم.

قال (الراوي): ثم إن أبا بكر رضي الله عنه قام على الأنصار فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم دعاهم إلى الجماعة ونهاهم عن الفرقة وقال: إني ناصح لكم في أحد هذين الرجلين أبي عُبيدة الجرَّاح وعُمر فبايعوا من شئتم منهما. فقال عُمر: معاذ الله أن يكون ذلك وأنت بين أظهرنا، أنت أفضل

---

١ – لنعيدنها جزعة: أي نعيد الحرب بيننا وبينكم قوية. (ت)

المهاجرين وثاني اثنين وخليفته على الصلاة، والصلاة أفضل أركان دين الإسلام، فمن ذا ينبغي أن يتقدمك ويتولى هذا الأمر عليك؟ ابسط يدك أبايعك، فلما ذهبا (أي عُمر وأبو عُبيدة) يبايعانه، سبقهما إليه بشير بن سعد الأنصاري فبايعه، فناداه الحباب بن المنذر: يا بشير بن سعد، عقّك عِقاقٌ[1] ما اضطرك إلى ما صنعت؟ حسدت ابن عمك على الإمارة؟ قال: لا والله، لكني كرهت أن أنازع قومًا حقًّا لهم، فما رأت الأوس ما صنع بشير بن سعد، وهو من سادات الخزرج، وما دعوا إليه المهاجرين من قريش، وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عبادة، قال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير ﵁: لئن وليتموها سعدا عليكم مرة واحدة لا زالت لهم بذلك عليكم الفضيلة ولا جعلوا لكم فيها نصيبا أبدًا، فقوموا فبايعوا أبا بكر ﵁، فقاموا إليه فبايعوه! فقام الحباب بن المنذر إلى سيفه فأخذه، فبادروا إليه فأخذوا سيفه منه، فجعل يضرب بثوبه وجوههم، حتى فرغوا من البيعة، فقال: فعلتموها يا معشر الأنصار، أما والله لكأني بأبنائكم على أبواب أبنائهم قد وقفوا يسألونهم بأكفهم ولا يسقون الماء، قال أبو بكر: أمِنَّا تخاف يا حباب؟ قال: ليس منك أخاف ولكن ممن يجيء بعدك، قال أبو بكر: فإذا كان ذلك كذلك فالأمر إليك وإلى أصحابك ليس لنا عليكم طاعة، قال الحباب: هيهات يا أبا بكر إذا ذهبت أنا وأنت جاءنا بعدك من يسومنا الضيم. فقال (عندئذ) سعد بن عبادة: أما والله لو أن لي ما أقدر به على النهوض لسمعتم مني في أقطارها زئيرا يخرجك أنت وأصحابك، ولألحقتك بقوم كنت فيهم تابعا غير متبوع، خاملا غير عزيز، فبايعه الناس جميعا حتى كادوا يطؤون سعدا. فقال سعد (بن عبادة) قتلتموني، فقيل: اقتلوه قتله الله، فقال سعد: احملوني من هذا المكان، فحملوه وأدخلوه داره وتُرِكَ أياما، ثم بعث إليه أبو بكر ﵁ أن أقبل فبايع فقد بايع الناس وبايع قومك، فقال: أما والله حتى أرميكم بكل سهم في كنانتي من نبل وأخضب[2] منكم سناني ورمحي وأضربكم بسيفي ما مَلَكَتْهُ يدي وأقاتلكم بمن معي من أهلي وعشيرتي، ولا والله لو أن الجن اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي وأعلم حسابي، فلما أتى بذلك أبو بكر من قوله، قال عمر: لا تدعه حتى يبايعك، فقال لهم بشير بن سعد: إنه قد أبى ولجَّ وليس

١- عقُّك: مخالفتك لنا، عِقاقٌ: مرٌّ لأن العقاق هو المر. (ت)

٢- أخضب: الخضاب هو الحناء، والمراد حتى أسيل دمكم على سناني ورمحي.

يبايعك حتى يُقتل، وليس بمقتول حتى يُقتل ولده معه وأهل بيته وعشيرته، ولن تقتلوهم حتى تُقْتَلَ الخزرج، ولن تُقْتَل الخزرج حتى تُقْتَلَ الأوس، فلا تفسدوا على أنفسكم أمرا قد استقام لكم، فاتركوه فليس تركه بضاركم وإنما هو رجل واحد. فتركوه وقبلوا مشورة بشير بن سعد واستنصحوه[1] لما بدا لهم منه، فكان سعد بن عبادة لا يصلي بصلاتهم ولا يجتمع بجماعتهم[2] ولا يفيض بإفاضتهم ولو يجد عليهم أعوانا لصال بهم، ولو يبايعه أحد على قتالهم لقاتلهم، فلم يزل كذلك حتى تُوُفِّيَ أبو بكر رحمه الله ووَلِيَ عمر بن الخطاب ﷺ فخرج (أي سعد) إلى الشام فمات بها ولم يبايع لأحد رحمه الله»[3].

***

موقف بقية أصحاب رسول الله ﷺ

من المسلَّم به أن أمير المؤمنين علي ﵇ وأهل بيت رسول الله ﷺ كانوا في ذلك الحين مشغولين بتجهيز جثمان رسول الله صلى الله عليه وآله وغسله وكفنه ودفنه، في الوقت الذي كانت تدور فيه حوادث السقيفة التي انتهت كما رأينا بمبايعة الأنصار لأبي بكر. بناء على ما ذكره أكثر التواريخ [كما في الإمامة والسياسة]: «وإن بني هاشم اجتمعت عند بيعة الأنصار، إلى علي بن أبي طالب، ومعهم الزبير بن العوام، وكانت أمه صفية بنت عبد المطلب فكان يعد نفسه

١- أي: وجدوه ناصحا لهم عاملا لخيرهم. (ت)

٢- أي: لا يصلي الجمعة معهم. (ت)

٣- الإمامة والسياسة: ج ١/ ص ١٤.

وقد بينا سابقًا بالأدلة القوية المحكمة أن هذا الكتاب لم يؤلفه الإمام ابن قتيبة الدينوري، بل ألفه شخص مجهول، فيسقط بذلك هذا الأمر اعتبار هذه الرواية.

والإمام ابن جرير الطبري قد روى في تاريخه رواية قريبة من هذه الرواية، وهي رواية **تالفة مكذوبة،** لأن في أول إسنادها ابن الكلبي وهو كشيخه الهالك التالف أبي مخنف، وقد انفرد بها أبومخنف وفي آخر الإسناد انقطاع كذلك، والسند لا يصح من أوله إلى آخره. وأما متن الرواية فمنكر مخالف لما ورد في الروايات الصحيحة عند البخاري وغيرهم، وفي سوء الأدب بحق صحابة رسول الله ﷺ ما فيه. [نقلا عن ضعيف تاريخ الطبري، تحقيق البرزنجي، (المُصحح)]

من بني هاشم وكان علي عليه السلام يقول: «مَا زَالَ الزُّبَيْرُ رَجُلاً مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ حَتَّى نَشَأَ ابْنُهُ الْـمَشْئُومُ عَبْدُالله»[1]. واجتمعت بنو أمية إلى عثمان، واجتمعت بنو زهرة إلى سعد (بن أبي وقاص) وعبد الرحمن بن عوف، فكانوا في المسجد الشريف مجتمعين، فلما أقبل عليهم أبو بكر وأبو عبيدة وقد بايع الناس أبا بكر، قال لهم عمر: ما لي أراكم مجتمعين حلقًا شتى[2]، قوموا فبايعوا أبا بكر، فقد بايعتُهُ وبايعه الأنصار، فقام عثمان بن عفان ومن معه من بني أمية فبايعوه، وقام سعد (بن أبي وقاص) وعبد الرحمن بن عوف ومن معهما من بني زهرة فبايعوا. وأما علي والعباس بن عبد المطلب ومن معهما من بني هاشم فانصرفوا إلى رحالهم ومعهم الزبير بن العوام، فذهب إليهم عمر في عصابة فيها أُسَيْد بن حُضَيْر، وسلمة بن أسلم، فقالوا: انطلقوا فبايعوا أبا بكر، فأبوا، فخرج الزبير بن العوام بالسيف فقال عمر: عليكم بالرجل فخذوه فوثب عليه سلمة بن أسلم فأخذ السيف من يده فضرب به الجدار، وانطلقوا به فبايع، وذهب بنو هاشم أيضًا فبايعوا»[3].

كيفية مبايعة أمير المؤمنين علي لأبي بكر

«اختلفت الروايات التاريخية في كيفية وزمن مبايعة علي عليه السلام لأبي بكر. فبعض الروايات تحكي أن عليًّا بايع أبا بكر فورًا ودون توقف، كما أخرج ذلك الطبري في تاريخه حيث قال: «حدثنا عبد الله بن سعيد قال: أخبرني عمي قال: أخبرني سيف عن عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت، قال: كان عليٌّ في بيته إذ أُتِيَ فقيل له قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميصٍ ما عليه إزارٌ ولا رداءٌ عجِلاً كراهية أن يبطئ عنها حتى بايعه ثم جلس إليه، وبعث إلى ثوبه فأتاه، فتجلله ولزم مجلسه»[4]. ولكن هذه الرواية منفردة لا يوجد ما يؤيدها، بل المسَلَّم به الذي اتفقت عليه أكثر التواريخ أن عليًّا عليه السلام كره البيعة وتوقف في مبايعة أبي بكر ردحًا من الزمن إلى

١- هكذا ذكر المؤلف هذا القول المنسوب لعلي رضي الله عنه في عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وهو «نهج البلاغة»، الحكمة ٤٥٠، ولكنه في كتاب الإمامة والسياسة بلفظ: «ما زال الزبير منا حتى نشأ بنوه فصرفوه عنا».

٢- حِلَق: جمع حلقة وتقال للقوم المجتمعين المستديرين في اجتماعهم كالحلقة، وشتى معناها متفرقين.

٣- الإمامة والسياسة: ج ١/ ص ١٧ و١٨. (ت)

٤- تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري، ج ٢/ص٤٤٧، ط. ١٣٥٧ هـ.

أن بايعه في النهاية، حسبما سيأتي شرحه، وذلك ـ على ما يظهر ـ بعد وفاة فاطمة عليها السلام. روى ذلك الطبري نفسه في تاريخه المذكور حيث قال:

«قال رجل للزُّهري: أفلم يبايعه علي ستة أشهرٍ؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم حتى بايعه علي، فلما رأى علي رضي الله عنه انصراف وجوه الناس عنه، ضرع إلى مصالحة أبي بكر رضي الله عنه فأرسل إلى أبي بكر رضي الله عنه أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد، وكره أن يأتيه عمر لما علم من شدة عمر، فقال عمر: لا تأتهم وحدك، قال أبو بكر: والله لآتينهم وحدي، وما عسى أن يصنعوا بي؟ قال: فانطلق أبو بكر فدخل على عليٍّ وقد جمع بني هاشم عنده، فقام عليٌّ فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإنه لم يمنعنا من أن نبايعك يا أبا بكر إنكارٌ لفضيلتك ولا نفاسةٌ عليك بخير ساقه الله إليك ولكنا كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقًا، فاستبددتم به علينا، ثم ذكر قرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحقهم، فلم يزل علي يقول ذلك حتى بكى أبو بكر، فلما صمت عليٌّ، تشهد أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أما بعد، فو الله لَقَرَابة رسول الله أحب إلي أن أصل من قرابتي، وإني والله ما ألوت في هذه الأموال التي كانت بيني وبينكم غير الخير، ولكني سمعت رسول الله يقول: «**لا نُورَّثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ**». وإني أعوذ بالله، لا أذكر أمرًا صنعه محمد رسول الله إلا صنعته فيه إن شاء الله، ثم قال (علي): موعدك العشيّ للبيعة. فلما صلى أبو بكر الظهر أقبل على الناس ثم عذر عليًّا ببعض ما اعتذر، ثم قام علي فعظَّم مِن حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقته ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه. قالت (أي عائشة، وهي التي أخرج الطبري عنها هذه الرواية): فأقبل الناس إلى علي فقالوا: أصبت وأحسنت، قالت: فكان الناس قريبًا إلى عليٍّ حين قارب الحق والمعروف»[1].

١- المصدر السابق: ج ٢ / ص ٤٤٧ (ت).

حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، (٥/ ١٨)، ومسلم في صحيحه، حديث (١٧٥٩). وقد استشهد بها ابن كثير ثم قال عقبها: «فَهَذِهِ الْبَيْعَةُ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، لِأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، بَعْدَ وَفَاةِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها، بَيْعَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلصُّلْحِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ ثَانِيَةٌ لِلْبَيْعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَوَّلًا يَوْمَ السَّقِيفَةِ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وصحَّحه مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ مُجَانِبًا لِأَبِي بَكْرٍ هَذِهِ السِّتَّةَ الْأَشْهُرِ، بَلْ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَهُ وَيَحْضُرُ عِنْدَهُ لِلْمَشُورَةِ». (البداية والنهاية ٥/ ٢٥٠). (المصحح)

عند ذاك ذكر الطبري الرواية التي تبين مجيء أبي سفيان لحضرة علي عليه السلام يحرضه على أبي بكر ويقول له: «**ما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش؟» وأيم الله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجالاً، قال: فقال عليٌّ: يا أبا سفيان! طالما عاديت الإسلام وأهله [فلم تضرّه بذاك شيئًا، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلاً]**[1].

وجاء في كتاب "الأخبار الموفقيات" (ص ٥٨٥) أن عليًّا عليه السلام قال في رفضه لعرض أبي سفيان هذا: «**لي عهدٌ مع رسول الله ونحن جميعًا ملزمون به**».

وروى المسعودي الشيعي في تاريخه «مروج الذهب» قصة سقيفة بني ساعدة (في الجزء الأول، ص ٤١٢ من طبعة عام ١٣١٦ هـ)، كما أورد القصة مختصرًا في تاريخه «التنبيه والإشراف» في ص ٢٤٧ حيث قال: «**وبويع أبو بكر في اليوم الذي تُوُفِّيَ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الإثنين لاثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة ١١ من الهجرة وقد كانت الأنصار نصبت للبيعة سعد بن عبادة بن دُلَيْم الأنصاري ثم الخزرجي، فكانت بينه وبين من حضر من المهاجرين في السقيفة منازعة طويلة وخطوب عظيمة، وعلي والعباس وغيرهم من المهاجرين مشتغلون بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفنه، وكان ذلك أول خلاف حدث في الإسلام بعد مضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وارتدَّ أكثر العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمنهم كافرٌ ومانع للزكاة والصدقة، وكان أعظمهم شوكة وأخوفهم أمرا مسيلمة الكذَّاب الحنفي باليمامة وطليحة بن خويلد الأسدي في أسد بني خزيمة، وقد عاضده عُيَيْنَة بن حصن الفزاري في غطفان، فوجَّه أبو بكر إليهم وإلى جميع من ارتد من ضاحية مضر، خالدَ بن الوليد...(إلى أن قال في آخر ذلك الفصل) ولم يبايع علي عليه السلام أبا بكر رضي الله عنه إلى أن توفيت (يعني فاطمة) وتُنُوزِع في كيفية بيعته إيَّاه**»[2].

وبهذا النحو أورد "**اليعقوبي**"، المؤرخ الشيعي، في تاريخه، تفاصيل قصة سقيفة بني ساعدة، فقال تحت عنوان: خبر سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر: «**واجتمعت الأنصار في سقيفة بني**

١- **هذه الرواية ضعيفة** وفي متنها نكارة. (المُصحح نقلا عن ضعيف تاريخ الطبري)

٢- التنبيه والإشراف: الصفحات ٢٤٧ إلى ٢٥٠. (ت)

ساعدة، يوم توفي رسول الله...[1] يُغْسلُ، فأجلست سعد بن عبادة الخزرجي، وعصَّبَتْه بعصابة، وثنت له وسادة. وبلغ أبا بكر وعمر بن الخطاب وأبا عبيدة الجراح فقالوا: يا معشر الأنصار! منا رسول الله، فنحن أحق بمقامه. وقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير! فقال أبو بكر: منا الأمراء وأنتم الوزراء. فقام ثابت بن قيس ابن شمَّاس، وهو خطيب الأنصار، فتكلم وذكر فضلهم. فقال أبو بكر: ما ندفعهم عن الفضل، وما ذكرتم من الفضل فأنتم له أهل، ولكن قريشا أولى بمحمد منكم وهذا عمر بن الخطَّاب الذي قال رسول الله: اللهم أعز الدين به! وهذا أبو عبيدة الجراح الذي قال رسول الله: أمير هذه الأمة، فبايعوا أيهما شئتم! فأبيا عليه وقالا: والله ما كنا لنتقدمك، وأنت صاحب رسول الله وثاني اثنين. فضرب أبو عبيدة على يدي أبي بكر، وثنى عمر، ثم بايع من كان معه من قريش.

ثم نادى أبو عبيدة: يا معشر الأنصار إنكم كنتم أول من نصر فلا تكونوا أول من غير وبدَّل. وقام عبد الرحمن بن عوف فتكلم فقال: يا معشر الأنصار، إنكم وإن كنتم على فضل، فليس فيكم مثل أبي بكر وعمر وعلي، وإن فيهم رجلا لو طلب هذا الأمر لم ينازعه فيه أحد، يعني، علي بن أبي طالب. فوثب بشير بن سعد من الخزرج، فكان أول من بايعه من الأنصار، وأُسَيْد بن حُضَيْر الخزرجي، وبايع الناس حتى جعل الرجل يطفر وسادة سعد بن عبادة، وحتى وطئوا سعدا. وقال عمر: اقتلوا سعدا، قتل الله سعدًا!

و جاء البراء بن عازب، فضرب الباب على بني هاشم وقال: يا معشر بني هاشم، بويع أبوبكر. فقال بعضهم: ما كان المسلمون يحدثون حدثا نغيب عنه، ونحن أولى بمحمد. فقال العباس: فعلوها ورب الكعبة.

و كان المهاجرون والأنصار لا يشُكُّون في عليٍّ، فلما خرجوا من الدار قام الفضل بن العباس، وكان لسان قريش، فقال: يا معشر قريش، إنه ما حقت لكم الخلافة بالتمويه، ونحن أهلها دونكم، وصاحبنا أولى بها منكم.

١- بياض في الأصل.

و قام عتبة بن أبي لهب فقال[1]:

مـا كنـت أحسـب أن الأمـر منصرِفٌ عـن هاشـم ثـم منهـا عـن أبي الحسـنِ
عـن أوَّلِ النـاس إيـمانـا وسابقـةً[2] وأعلـم النـاس بـالقرآن والسـنـنِ
وآخـر النـاس عهـدا بالنـبي، ومَـنْ جبريـل عـون لـه في الغَسْـل والكفـنِ
مَـنْ فيـه مـا فـيهمُ لا يمـترون بـه، ولـيس في القـوم مـا فيـه مـن الحَسَـنِ
مـا ذا الـذي ردهـم عنـه فتـعلمه هـا إن ذا غبننـا مـن أعظـم الغـبن[3]

فبعث إليه علي فنهاه[4]. وتخلف عن بيعة أبي بكر قوم من المهاجرين والأنصار، ومالوا مع علي بن أبي طالب، منهم: العباس بن عبد المطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام، وخالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأبي بن كعب، فأرسل أبو بكر إلى عمر بن الخطَّاب وأبي عبيدة الجراح والمغيرة بن شعبة، فقال: ما الرأي؟ قالوا: الرأي أن تلقى العباس بن عبد المطلب، فتجعل له في هذا الأمر نصيبًا يكون له ولعقبه من بعده، فتقطعون به ناحية علي بن أبي طالب حجة لكم على علي، إذا مال معكم، فانطلق أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح والمغيرة حتى دخلوا على العباس ليلاً، فحمد أبو بكر اللهَ وأثنى عليه، ثم قال: إن الله بعث محمدًا نبيًا وللمؤمنين وليًا، فمنَّ عليهم بكونه بين أظهرهم، حتى اختار له ما عنده، فخلى على الناس أمورًا ليختاروا لأنفسهم في مصلحتهم مشفقين، فاختاروني عليهم واليًا ولأمورهم راعيًا، فوليت ذلك وما أخاف بعون الله وتشديده وهنًا، ولا حيرة ولا جبنا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وما انفكَّ يبلغني عن طاعن يقول الخلاف على عامَّة المسلمين، يتخذكم لجًا فتكون حصنه المنيع وخطبه البديع. فإما دخلتم مع الناس فيما اجتمعوا عليه، وإما صرفتموهم عما مالوا إليه،

---

١ – البعض ينسب هذه الأشعار للفضل بن العباس وبعضهم ينسبها أيضًا لعبد الله بن سفيان.

٢- هذا المصراع ذكر في كتاب الأخبار الموفقيات على النحو التالي: أليس أول من صلى لقبلتكم؟

٣- هذا البيت الأخير لم يُذكَر في كتاب "الأخبار الموفقيات".

٤- جاء في "الأخبار الموفقيات" (ص ٥٨٣) عند روايته لهذه الحادثة: «فبعث إليه علي فنهاه وأمره أن لا يعود وقال: سلامة الدين أحب إلينا من غيره».

وقد جئناك ونحن نريد أن لك في هذا الأمر نصيبا يكون لك، ويكون لمن بعدك من عقبك إذ كنت عم رسول الله، وإن كان الناس قد رأوا مكانك ومكان صاحبك...[1] عنكم وعلى رسلكم بني هاشم فإن رسول الله منا ومنكم.

فقال عمر بن الخطَّاب: إي والله وأخرى، إنا لم نأتكم لحاجة إليكم، ولكن كرهًا أن يكون الطعن فيما اجتمع عليه المسلمون منكم، فيتفاقم الخطب بكم وبهم، فانظروا لأنفسكم.

فحمد الله العباسُ وأثنى عليه وقال: إن الله بعث محمدًا كما وصفت نبيًا وللمؤمنين وليًا، فمنَّ على أمته به، حتى قبضه الله إليه واختار له ما عنده، فخلَّى على المسلمين أمورهم ليختاروا لأنفسهم مصيبين الحق، لا مائلين بزيغ الهوى، فإن كنت برسول الله فحقًا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين فنحن منهم، فما تقدمنا في أمرك فرضًا ولا حللنا وسطًا ولا برحنا سخطًا، وإن كان هذا الأمر إنما وجب لك بالمؤمنين، فما وجب إذ كنا كارهين. ما أبعد قولك من أنهم طعنوا عليك من قولك إنهم اختاروك ومالوا إليك، وما أبعد تسميتك بخليفة رسول الله من قولك خلَّى على الناس أمورهم ليختاروا فاختاروك، فأما قلت إنك تجعله لي، فإن كان حقا للمؤمنين فليس لك أن تحكم فيه، وإن كان لنا فلم نرض ببعضه دون بعض، وعلى رِسْلِكَ، فإن رسول الله من شجرةٍ نحن أغصانها وأنتم جيرانها. فخرجوا من عنده.

و كان فيمن تخلَّف عن بيعة أبي بكر أبو سفيان بن حرب، وقال: أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي هذا الأمر عليكم غيركم؟ وقال لعلي بن أبي طالب: امدد يدك أبايعك، وعلي معه قُصَي، وقال:

بني هاشم لا تُطْمِعوا الناس فيكُمُ ... و لا سيما تَيْمَ بن مرَّةَ أو عديّ
ما الأمر إلا فيكم وإليكُمُ ... و ليس لها إلا أبو حسنٍ عليّ
أبا حسن، فاشدد بها كف حازمٍ ... فإنك بالأمر الذي يُرْتَجى مَلِيّ
و إنَّ امرًا يرمي قصيٌّ وراءه ... عزيز الحمى، والناس من غالب

و كان خالد بن سعيد غائبًا، فقدم فأتى عليًا فقال: هلمَّ أبايعك، فوالله ما في الناس أحد أولى

١- بياض في الأصل.

بمقام محمد منك. واجتمع جماعة إلى علي بن أبي طالب يدعونه إلى البيعة له، فقال لهم اغدوا على هذا مُحَلِّقين الرؤوس. فلم يغد عليه إلا ثلاثة نفر...»[1].

ثم يذكر "اليعقوبي" بعد ذلك فصلاً في خلافة أبي بكر يشير فيه إلى أنّ الأنصار اعتزلوه أول الأمر، فغضبت لذلك قريش فتكلم خطباؤها، وقدِم عمرو بن العاص فقالت له قريش: قم فتكلم بكلام تنال فيه من الأنصار! ففعل ذلك، فقام الفضل بن العباس فرد عليهم، ثم صار إلى علي، فأخبره وأنشده شعرا قاله، فخرج عليٌّ مغضبًا حتى دخل المسجد، فذكر الأنصار بخير، وردَّ على عمرو بن العاص قوله[2]، فلما علمت الأنصار ذلك سرّها وقالت: ما نبالي بقول من قال مع حُسْنِ قول عليٍّ. ثم اجتمعت الأنصار إلى حسان بن ثابت فقالوا: أجب قريشًا وسألوه أن يذكر ويمدح في شعره عليًّا ففعل[3].

أما **"الزبير بن بكار"** فيروي، في كتابه **"الأخبار الموفقيات"** (الصفحة ٥٨)، ندَمَ كثيرٍ من الأنصار على بيعتهم لأبي بكر على النحو التالي:

«حدثنا محمد بن موسى الأنصاري المعروف بابن مخرمة قال: حدثني إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال: **لما بويع أبو بكر واستقر أمره ندم قوم كثيرٌ من الأنصار على بيعته ولامَ بعضهم بعضًا وذكروا علي بن أبي طالب وهتفوا باسمه وإنه في داره، فلم يخرج إليهم.** (أي لم يؤيدهم في ذلك واستمر على بيعته لأبي بكر)»[4].

بيعة أمير المؤمنين عليٍّ لأبي بكرٍ كما في الإمامة والسياسة

رُويت مبايعة الإمام علي لأبي بكر ﷺ في الإمامة والسياسة [المنسوب] لابن قتيبة على النحو التالي: «... **ثم إن عليًّا كرَّم الله وجهه أُتي به إلى أبي بكر ﷺ وهو يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله،**

١- تاريخ اليعقوبي: ج ٢ / ص ٨٢ (من طبعة عام ١٣٧٥ هـ).

٢- كما نلاحظ، كان علي عليه السلام محبًا للأنصار محاميًا عنهم، ولهذا مغزاه الكبير الذي سنشير إليه فيما بعد.

٣- المرجع السابق، الجزء الثاني، فصل أيام أبي بكر. (ت)

٤- نلاحظ أن هؤلاء الأنصار النادمين على بيعتهم لأبي بكر والراغبين بخلافة علي لم يشيروا أي إشارة إلى واقعة غدير خم، وهو ما سنبين مغزاه الكبير عن قريب.

فقيل له: بايع أبا بكر، فقال: أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لأخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي ﷺ، وتأخذونه منا أهل البيت غصبًا؟ ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة، وأنا أحتجّ عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار، نحن أولى برسول الله حيا وميتا، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون وإلا فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون. فقال له عمر: إنك لست متروكا حتى تبايع، فقال له علي: احلب حلبًا لك شطره[١] واشدد له اليوم أمره يردده عليك غدًا. ثم قال: والله يا عمر لا أقبل قولك ولا أبايعه[٢]. فقال له أبو بكر: فإن لم تبايع فلا أكرهك، فقال أبو

١- أي افعل فعلا يكون لك منه نصيب فأنت تبايعه اليوم ليبايعك غدا. (ت)

٢- أرى أن هذا القَسَمَ المنسوب لعليٍّ - في هذه الرواية التي يرويها ابن قتيبة - لا يصحّ ولعلّه من سهو الرواة أو تخليطاتهم. أولاً: لأنه لم يرو أحدٌ أن عليًّا لما بايع أبا بكر في النهاية، كفَّر عن يمينه، وثانيًا وهو الأهم: أن هناك روايات موثَّقةً متعددةً تؤكّد أنه كان هناك عهدٌ من عليٍّ (ع) لرسول الله ﷺ على أنه في حال حصول نزاع حول إمارة المسلمين أن يرضى علي ويبايع من رضيه أكثرية المسلمين وبايعوه. من ذلك ما ورد عن علي أنه قال متحدثًا عن بيعته لأبي بكر:

«.. **فنظرتُ في أمري فإذا طاعتي قد سَبَقَتْ بيعتي وإذا الميثاقُ في عنقي لغيري**» الخطبة رقم ٣٧ من نهج البلاغة. وفي شرحه لكلام الإمام علي (ع) هذا - في كتابه **"كشف المحجة"**، طبع النجف - يروي السيد ابن طاووس (من مشاهير علماء الإمامية) عن علي (ع) حديثًا يقول فيه: «**لقد أتاني رهطٌ منهم ابنا سعيد والمقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر وسلمان الفارسي والزبير بن العوام والبراء بن الغازب (العازب) يعرضون النصر عليَّ، فقلت لهم إن عندي من نبي الله ﷺ عهدًا وله إليَّ وصيَّة ولست أخالف ما أمرني به**».

و في الكتاب نفسه، وكذلك في مستدرك نهج البلاغة (الباب الثاني، ص ٣٠) جاء عن علي عليه السلام أنه قال: «**وقد كان رسول الله ﷺ عهد إلي عهدًا فقال: يا ابن أبي طالب! لك ولاء أمتي، فإن ولَّوْك في عافية وأجمعوا عليك بالرضا فقم في أمرهم وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه، فإن الله يجعل لك مخرجًا**».

و كذلك يروي ابن بكار في **"الأخبار الموفقيات"** إشارةَ الفضل بن العباس لهذا العهد، خلال حديث يعرب فيه عن استيائه وعدم رضائه عن إعراض الناس عن بيعة علي، فيقول: «**لكانت كراهة الناس لنا**

عبيدة الجراح لعلي كرم الله وجهه: يا ابن عم! إنك حديث السن وهؤلاء مشيخة قومك ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمور ولا أرى أبا بكر إلا أقدر على هذا الأمر منك، وأشد احتمالاً واضطلاعًا به، فسلِّم لأبي بكر رضي الله عنه هذا الأمر فإنك إن تعش ويطُلْ بك بقاء، فأنت لهذا الأمر خليق وبه حقيق، في فضلك ودينك وعلمك وفهمك، وسابقتك ونسبك وصهرك. فقال علي كرم الله

أعظم من كراهتهم لغيرنا، حسدًا منهم لنا وحقدًا علينا، وإنا لنعلم أن عند صاحبنا عهد هو ينتهي إليه».

و بناء عليه فلا يمكن أن يُقْسِمَ الإمامُ على أمر يخالف عهده للنبي صلى الله عليه وآله وسلم! أما سبب تأخر الإمام عن البيعة لأبي بكر فسببه أن الصحابة استعجلوا في رأيه في هذا الأمر ولم يؤدوه على النحو المطلوب - ولعل الظروف العصيبة التي تلت انتقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخشية شر المرتدين كالأسود العنسي ومسيلمة والدهشة لوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وخشية وقوع فرقة بين الأنصار والمهاجرين، هي التي أدت لهذا الاستعجال حتى كانت البيعة السريعة لأبي بكر "فلتةً" كما وصفها عمر - إذ كان من الواجب أن يشارك في هذا الأمر الخطير جميع كبار الصحابة وأصحاب السابقة في الإسلام لا سيما آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين في صدرهم الإمام علي عليه السلام نفسه، وأن لا تتم البيعة إلا بمشورتهم ورأيهم حتى تكون مشروعيتها كاملةً وتمنع القيل والقال، ولهذا فإن امتناع الإمام عن البيعة في البداية كان اعتراضًا على الطريقة التي تمت فيها وتنبيهًا على عيبها وتوجيهًا لضرورة اتباع المشورة الكاملة والإجماع للبيعة الصحيحة، ثم إن الإمام بايع بعد ذلك فرأب الصدع وببيعته أتم النقص الذي حصل وأكمل مشروعية خلافة أبي بكر على نحو تام.

والحقيقة أن أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام كان شديد الإصرار على رعاية مبدأ الرضا والشورى الكاملة كمبدأ أساسي لمشروعية الحكم، لذلك لما قُتِلَ عثمان وانهال الناس عليه ليبايعوه، فإنه - بدلاً من ذكر أي شيء عن كونه منصوصًا عليه من الله- قال لهم: «... **فإن بيعتي لا تكون خفيًا ولا تكون إلا عن رضًا المسلمين...**» (انظر تاريخ الطبري، طبعة دار التراث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٤/ ص ٤٢٧، وتاريخ ابن أعثم الكوفي: ص ١٦١)، ثم قال لهم قبل أن يبايعوه: «... **فأمهلوا تجتمع الناس ويشاورون...**» (تاريخ الطبري: ٤/ ٤٣٣)، وبدلاً من الإشارة إلى أن الإمامة السياسية مقامٌ إلهيٌّ غير مفوّض لانتخاب العامة قال: «**إنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا**» (انظر بحار الأنوار للمجلسي: ج٨ / ص ٢٧٢، طبع تبريز، والإرشاد للشيخ المفيد: ص ١١٥، طبع ١٣٢٠، وكتاب مستدرك نهج البلاغة، ص ٨٨). وقال كذلك: «**أيها الناس، عن ملأٍ وأُذُنٍ أمْرُكُم هذا، ليس لأحد حق إلا من أَمَّرتم**» (تاريخ الطبري: ٤/ ٤٣٥، الكامل لابن الأثير: ٤/ ١٢٧، وبحار الأنوار للمجلسي: ج٨/ ص٣٦٧) (م)

وجهه: الله الله يا معشر المهاجرين، لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره، وقعر بيته، إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أحق الناس به، لأنا أهل البيت ونحن أحق بهذا الأمر منكم ما كان فينا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إنه لَفِينا فلا تتبعوا الهوى فيضلكم عن سبيل الله فتزدادوا من الحق بعدا. فقال بشير بن سعد الأنصاري: لو كان هذا الكلام سمعَتْهُ الأنصار منك قبل بيعتها لأبي بكر ﵁، ما اختلف عليك اثنان[1]. وخرج عليٌّ كرَّم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله ﷺ على دابة ليلاً في مجالس الأنصار، تسألهم النصرة، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله! قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أن زوجكِ وابن عمكِ سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا عنه، فيقول علي كرم الله وجهه: أفكنت أدع رسول الله ﷺ في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة: ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم»[2].

هذه هي قصة سقيفة بني ساعدة كما روتها كتب السيرة والتواريخ الإسلامية القديمة المعتمدة، ولا خلاف لها فيما روته كتب الشيعة القديمة اللهم إلا النزر اليسير، وليس في أي منها أي ذكر لغدير خم ولا لاحتجاج الإمام علي به!، إلى أن ظهر ذلك في كتاب شيعيّ (متأخر) هو كتاب "الاحتجاج على أهل اللجاج" للطبرسي[3] ضمن رواية، تتضمن خطأ تاريخيًّا واضحًا، حيث يقول: «... **فقال**

١- إضافةً إلى عدم احتجاج حضرة أمير المؤمنين بحديث غدير خم، فإن كلام الأنصار هذا نفسه لدليل واضح أن لا أحد منهم كان يرى في خطبة غدير خم نصبًا ونصًّا إلهيًا على إمارة وخلافة علي (ع)، وإلا فمن الواضح من كلامهم أنه لم تكن لديهم عداوةٌ خاصةٌ ضدَّ عليٍّ تجعلهم يكتمون ذلك النص الإلهي المزعوم ويتعمَّدون تجاهله، بل من الواضح من كلامهم وموقفهم هذا أنهم مالوا بعد تمام البيعة إلى أن يكونوا قد بايعوا عليًا بدلاً من أبي بكر، مما يوضح أنهم لم يكونوا يأبون إمارة علي ولا كان عندهم إصرار على عدم انتخابه. (البرقعي).

٢- الإمامة والسياسة، ج ١/ ص ١٨. (ت)

٣- الطبرسي هذا هو: الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي المتوفى حوالي سنة ٦٢٠ هـ (غير الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان الشهير.) (ت)

بشير بن سعد الأنصاري الذي وطَّأ الأرض لأبي بكر وقالت جماعة الأنصار: يا أبا الحسن! لو كان هذا الأمر سمِعَتْهُ منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف فيك اثنان، فقال علي عليه السلام: يا هؤلاء! أكنت أدع رسول الله مسجى لا أواريه، وأخرج أنازع في سلطانه؟ والله ما خفت أحدا يسمو له، وينازعنا أهل البيت فيه، ويستحل ما استحللتموه، ولا علمتُ أن رسولالله صلى الله عليه وآله وسلم ترك يوم غدير خُم لأحد حجة، ولا لقائل مقالا، فأُنشِدُ اللهَ رجلا سمع النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم يقول: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله» أن يشهد الآن بما سمع. قال زيد بن أرقم: فشهد اثنا عشر رجلاً بدريًّا[1] بذلك وكنت ممن سمع القول من رسول الله فكتمتُ الشهادة يومئذ فدعا عِليٌّ عليَّ فذهب بصري»[2].

قلتُ: نسبة احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بقضية غدير خم، الذي رواه زيد بن أرقم، إلى عهد أبي بكر، أمر يخالف التواريخ المسلّمة التي يبدو أن واضع هذه الرواية كان عديم الاطلاع عليها، فقد ذكرت المصادر التاريخية الموثقة -(كما جاء ذلك مفصلاً في بحار الأنوار: ج٢٢/ ص٣٢، والجزء الأول من كتاب الغدير)- أن استشهاد علي بواقعة الغدير وكتمان أو عدم كتمان زيد بن أرقم[3]، إنما حدث في رحبة الكوفة بعد ثلاثين عامًا (من قصة السقيفة) في زمن خلافة أمير المؤمنين أثناء نزاعه مع معاوية، بهدف إثبات أن الحق معه وليس مع معاوية (لا بهدف إثبات النص الإلهي على خلافته!) وبهدف تشجيع المؤمنين على النهوض في قتال ابن أبي سفيان الذي نصب الحرب لعلي بغير حق، فذكَّرهم بواقعة الغدير كدليل وشاهد نبوي قاطع

١- سنرى فيما بعد ما يدل بكل وضوح على أن عددًا من هؤلاء الشهود، خاصةً خزيمة بن ثابت وأبو الهيثم بن التيهان و... لم يكونوا يعتقدون بالنص الإلـهي على حكومة عليٍّ ولا كانوا يعتبرون هذا الحديث دالاً على ذلك. انظر تفصيل ذلك في فقرة "عودة لكتاب الاحتجاج ونقد رواياته" من هذا الكتاب.

٢- الاحتجاج على أهل اللجاج، ج ١/ ص ٩٦ (طبعة النجف، عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م). (ت)

٣- جمع الأميني في الجزء الأول من كتابه الغدير، روايات استشهاد أمير المؤمنين بواقعة الغدير: والرواية الثالثة والحادية عشرة منها لا تتضمن كتمان زيد بن أرقم في حين تتضمن باقي الروايات ذلك. هذا ومن الجدير بالذكر أن بعض رواة هذه الأخبار لم يكونوا يعتقدون بالنص على علي، وذلك مثل "ابن عقدة" الذي كان زيدي المذهب ولم يذكر هذه الرواية إلا كشاهد من الشواهد على أفضليته (عليه السلام) فقط. (م)

على أنه ﷺ أمر بنصرته وموالاته ومعاداة من عاداه وحاربه: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه و...**». وليس لهذا أي علاقة بموضوع النص على علي بالخلافة من قِبَلِ الله تعالى.

هذا بالإضافة إلى أن كتاب "الاحتجاج" الذي ذكر في تلك الرواية الضعيفة[1] أن اثني عشر بدريًا قاموا وشهدوا بما استشهدهم عليه أمير المؤمنين، ذكر رواية أخرى تخالفها حيث تبين احتجاج أولئك الاثني عشر (على أبي بكر) دون أن يأتي في كلام أي واحد منهم أي ذكر أو احتجاج بغدير خم بل كل ما جاء في كلامهم أنهم بعد استئذانهم من أمير المؤمنين بالكلام قالوا له: **"يا أمير المؤمنين! تركت حقا أنت أحق به وأولى منه لأنا سمعنا رسول الله يقول: «علي مع الحق والحق مع علي»** وهذه الجملة بحد ذاتها لا تؤدي الغرض ولا تثبت النص على عليٍّ بالإمامة، بل أكثر ما يفيده ظاهرها أنه أكثر استحقاقًا ولياقةً بذلك المنصب من أي أحدٍ آخر.

ما جاء في هذا الباب في كتبنا الشيعية

١- كما ذكرنا، يتفق ما رواه الطبرسي في كتابه الاحتجاج - وهو من كتب الشيعة - عن قصة السقيفة وبيعة المهاجرين والأنصار لأبي بكر، مع ما جاء في كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة المقبول عند أهل السنة أيضًا.

٢- كما رُوِيَت قصة السقيفة والبيعة لأبي بكر في كتاب **"إثبات الوصية"** المنسوب **للمسعودي**، والذي يعتبرونه من كتب الشيعة المعتمدة، كما نقل عنه ذلك **العلامة المجلسي**[2] (محمد باقر بن محمد تقي) في **"بحار الأنوار"**[3] فقال: «**واتصل الخبر بأمير**

١- انظر: فقرة **"عودة لكتاب الاحتجاج ونقد رواياته"** القادمة في هذا الكتاب لترى دلائل ضعف هذه الرواية.

٢- هو الشيخ محمد باقر المجلسي: من مشاهير علماء ومحدثي الشيعة الإمامية، وصاحب أكبر موسوعة حديثية للشيعة الإمامية وهو كتابه بحار الأنوار. توفي سنة ١١١١هـ (ت)

٣- أشهر كتب العلامة المجلسي سابق الذكر، يُعَد كتابه هذا دائرة معارف أحاديث الشيعة حيث جمع فيه مؤلفه كل الروايات والكتب والمصنفات الحديثية التي خلفها من سبقه من علماء الشيعة في كتاب ضخم يقع في أكثر من خمسين مجلدًا من القطع الكبير (الطبعة الحجرية)، وأكثر من مائة وعشرة مجلدات في الطبعة الحديثة. (ت)

المؤمنين بعد فراغه من غسل رسول الله وتحنيطه وتكفينه وتجهيزه ودفنه بعد الصلاة عليه مع من حضر من بني هاشم وقوم من صحابته مثل سلمان وأبو ذر ومقداد وعمار وحذيفة وأُبيّ بن كعب وجماعة نحو أربعين رجلاً. فقام (أي علي) فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن كانت الإمامة في قريش فأنا أحق بها من قريش وإن لم تكن في قريش فالأنصار على دعواهم، ثم اعتزلهم ودخل بيته»[1].

وإذا لاحظنا بدقّة ما جاء في هذا الكتاب الذي عنونه صاحبه بـ**"إثبات الوصية"** أي الوصية بالخلافة لعلي، لا نجد فيه أي ادعاء من علي بأنه قد نصب لمقام الخلافة من قبل الله ورسوله، بل كان الاستناد في الدعوى لموضوع قبلي فحسب حيث قال: إن كانت الخلافة في قريش فأنا أحق بها من أي أحد من قريش، في حين يجب القول أن عليًّا أولى بها من جميع الناس على الإطلاق لا لكونه منصوبًا من جانب الله والرسول بل لكونه أليق وأعلم وأتقى وأسخى وأشجع من سائر الصحابة، وهي الصفات المطلوبة في كل خلفاء المسلمين.

٣- ويروي **الشيخ الطوسي**[2] في ص ٣٩٤ من كتابه: **"تلخيص الشافي"**[3]. (كما نقل ذلك عنه المجلسي في ص ٦٣ من المجلد الثامن من **"بحار الأنوار"**[4] قصة السقيفة والبيعة لأبي بكر فيقول: «... عن أبي مخنف[5] عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمر الأنصاري قال: أن النبي صلى الله عليه وآله لما قُبِضَ اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة فقالوا: نُوَلِّي هذا الأمر من بعد محمد صلى الله عليه وآله: سعدَ بن عبادة، وأخرجوا سعدا

١- بحار الأنوار: ج ٨/ ص ٥٨ (الطبعة الحجرية القديمة في تبريز).

٢- هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي الملقَّب بشيخ الطائفة، يُعْتَبر من رؤوس علماء ومحدثي الإمامية وأعظم فقهائهم المتقدمين، طرد من بغداد فهاجر للنجف وتوفي فيها سنة ٤٤٥ هـ. (ت)

٣- كتاب لخص فيه كتاب **"الشافي في الإمامة وإبطال حجج العامة"** للشريف المرتضى الملقَّب بعلم الهدى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ. (ت)

٤- من طبعة تبريز الحجرية القديمة وهي الطبعة التي كانت بحوزة المؤلف حيث لم تكن قد صدرت الطبعة الجديدة المحققة بعد. (ت)

٥- لوط بن يحيى الأزدي الكوفي.

إليهم وهو مريض فلما اجتمعوا قال لابنه أو لبعض بني عمه: إني لا أقدر لشكواي أن أسمع القوم كلامي ولكن تلقَّ مني قولي فأَسْمِعْهم، فكان يتكلم، ويحفظ الرجلُ قولَه فيرفع به صوته ويسمِع أصحابه، فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: يا معشر الأنصار! إن لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب....(إلى آخر كلامه)»، ثم لما شعر الأنصار باحتمال عدم قبول قريش لذلك قالوا: « منا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا أبدًا، فقال سعد بن عبادة لما سمعها: "هذا أول الوهن" وأتى عمرَ الخبرُ فأقبل إلى منزل النبي ﷺ فأرسل إلى أبي بكر وأبو بكر في الدار وعلي في جهاز النبي صلى الله عليه وآله... إلخ».

ويروي نفس قصة السقيفة التي انتهت بالبيعة لأبي بكر، دون أن نجد في القصة أي كلام عن نصب الإمام علي خليفة من قبل الله ورسوله أو عن قصة الغدير.

ولقد جاءت في بعض كتب الشيعة الأخرى قصص وروايات مختلفة أخرى أيضًا عن قضية السقيفة وموضوع الخلافة والبيعة لأبي بكر ومعارضة علي ورد فعل مؤيدي أبي بكر تجاه معارضة علي وسنتعرض لهذه الروايات في حينها إن شاء الله. أما ما يلزم التذكير به هنا أنه خلال حادثة السقيفة والمحاجات التي جرت فيها وبعدها (طبقًا لما روته كتب الشيعة والسنة)، لم يأت أي ذكر لقضية غدير خم أو لكون علي منصوبًا من الله ورسوله للإمامة وخلافة الرسول، لا مِنْ أصحاب الرسول ﷺ ولا من المتحزِّبين لعليٍّ، مع أن المدة بين حادثة غدير خم ووفاة رسول الله ﷺ لم تزد عن ٧٠ يومًا فقط! حيث أن قضية الغدير ـ طبقًا لكل التواريخ ولإجماع الشيعة ـ وقعت في ١٨ من ذي الحجة سنة ١٠ للهجرة أثناء عودة الرسول ﷺ من حجة الوداع، مع اتفاقهم على أن وفاة رسول الله ﷺ وقعت في ٢٨ من صفر سنة ١١ للهجرة[١].

فلو أن حادثة الغدير كانت حَقًّا على النحو الذي يدَّعيه المدَّعون من أن رسول الله ﷺ قام

١- ولو اعتبرنا أن وفاة النبي ﷺ وقعت في ١٢ ربيع الأول (كما يذكر ابن كثير في كتابه الفصول في سيرة الرسول، طبع ١٤٠٢هـ، ص ٢٢٠) فإنه يكون قد مضى على واقعة الغدير ثلاثة وثمانون يومًا فقط أيضًا.

خطيبًا في غدير خم، فيما يزيد على مائة ألف من أصحابه الذين جاؤوا معه لحجَّة الوداع، فخطب بهم خطبةً طويلةً مفصّلةً نصب فيها عليًّا خليفة له وإمامًا للمسلمين وأخذ له البيعة من الحاضرين جميعًا، بل حتى في بعض الروايات الشيعية أنه توقف في ذلك المكان ثلاثة أيام، ليأخذ البيعة له من جميع أفراد الأمّة حتى من النساء، وأن حسان بن ثابت أنشد أبياتًا من الشعر في هذه المناسبة[1]، بالإضافة إلى قولهم بأن رسول الله ذكَّرَ أكثر من مرَّةٍ تنصيبه للإمام علي ـ بأمر

١- يذكر العلامة الأميني في الجزء الثاني من كتابه الغدير (الطبعة الثالثة، ص ٣٤) القصيدة التي قيل: إن حسان أنشدها ذلك اليوم أمام الرسول ﷺ وقال فيها:

يناديهم يوم الغدير نبيهم	بخم وأسمِع بالرسول مناديا
فقال: فمن مولاكم ونبيكم	فقالوا، ولم يبدوا هناك التعاميا
إلهك مولانا وأنت نبينا	ولم تلق منا في الولاية عاصيا
فقال له: قم يا علي، فإنني	رضيتك من بعدي إماما وهاديا
فمن كنت مولاه فهذا وليه	فكونوا له أتباع صدق مواليا
هناك دعا: اللهم وال وليه	وكن للذي عادى عليًّا معاديا

فينبغي أن نعلم أن لا أثر لهذه القصيدة في الديوان المعروف والمطبوع لحسان بن ثابت، وأن هذه الأبيات وضعت وصيغت في القرن الهجري الرابع فما بعد، ذلك أن أول من روى هذه الأبيات – كما صرح بذلك العلامة الأميني – هو الحافظ: "أبو عبد الله المرزباني محمد بن عمران الخراساني" المتوفى سنة ٣٧٨ هجرية، أي بعد حوالي ثلاثمائة عام من رحلة النبي ﷺ!! وعليه فهناك – في اصطلاح علم الرواية – انقطاع واضح وكبير في سند هذا النقل، أي رغم توفر الدواعي لنقله واشتهاره، مضت قرابة ثلاثة قرون دون أن يكون لأحد من المسلمين خبر عنه!، ومن البديهي أنه لو قيلت مثل هذه الأبيات في يوم الغدير، لا سيما في ذلك العصر، لتناقلتها الألسن بسرعة ولحُفِظَت وانتشرت، في حين أنه حتى في آثار أهل البيت عليهم السلام، وفي أقدم كتب الشيعة الروائية والكلامية، لا يوجد أدنى إشارة أو أثر لهذه الأبيات مع أنه من المفترض أن يستشهد بها أمير المؤمنين نفسه وأولاده وشيعته، ويحتجون بها مرارًا وتكرارًا على مخالفيهم ومنافسيهم.

أضف إلى ذلك، أنّ سند هذا الخبر، من ناحية رجاله، متهاو ساقط من الاعتبار لأن أحد رواته "**يحيى بن عبد الحميد**"، قال فيه أحمد بن حنبل: «**كان يكذب جهارًا!**» (انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، دار المعرفة، بيروت ج ٤، ص ٣٩٢). وراو آخر من رواته: "قيس بن الربيع" قيل

الله تعالى ـ أميرًا وخليفة له عليهم، وأكَّد ذلك الأمر حين وفاته ﷺ، ليزيده استحكامًا، ورغم كل ذلك وبمجرد وفاته ﷺ لم يأْبَهْ أصحابه ـ باستثناء قلة نادرة لا يزيد تعدادها على أحسن الأقوال عن أربعين رجلاً ـ لكل هذه التأكيدات والأوامر الإلـهية ولم يُعِيْروها أي اهتمام ولا أشاروا إليها أدنى إشارة، بل سارعوا للعمل على اختيار خليفة من بينهم، ففي البداية رشّح الأنصار وأهل المدينة سعد بن عبادة لخلافة رسول الله ﷺ وتحركوا لنصبه فتقدَّم المهاجرون بدورهم وقَلَبوا الأمر على الأنصار معتبرين أنفسهم أليق وأحق بمقام الخلافة منهم وحازوا

فيه: «**لا يكاد يعرف عداده في التابعين، له حديث أنكر عليه**» (ميزان الاعتدال، ٣/ ٣٩٣). والراوي الثالث من رواته: "أبو هارون العبدي" واسمه الأصلي "**عمارة بن جوين**" قال عنه أحمد بن حنبل: «**ليس بشيء**» وقال ابن معين: «**ضعيفٌ لا يصدق في حديثه!**» وكذلك وصفه النسائي بأنه: «**متروك الحديث!**» وقال عنه الجوزجاني: «**أبو هارون كذاب مفتر**» وقال شعبة: «**لأن أُقَدَّم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أُحدِّث عن أبي هارون**» (ميزان الاعتدال، ج٣/ ص ١٧٣).

أما بالنسبة لكتاب "**سليم بن قيس الهلالي**" فقد روى عن حسان بن ثابت أبياتًا مختلفة مطلعها:

ألم تعلموا أن النبي محمدا لدى دوح خمٍّ حين قام مناديا

(كتاب سليم بن قيس، منشورات دار الفنون، مكتبة الإيمان، بيروت، ص ٢٢٩)

و من العجيب أنّ العلامة الأميني لم يشر إلى أنّ الأبيات التي نسبها "سليم بن قيس" في كتابه لحسان بن ثابت غير الأبيات التي أوردها هو في الجزء الثاني من كتابه "الغدير"!

و كتاب "سليم بن قيس" قال عنه العلامة الحلي: «**والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في الفاسد من كتابه**» ونقل عن ابن عقيل قوله: «**و الكتاب موضوع لا مرية فيه**» (انظر خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للعلامة الحلي، منشورات رضي، قم، ص ٨٣). وكذلك قال ابن داود الحلي: «**سليم بن قيس الهلالي ينسب إليه الكتاب المشهور وهو موضوع بدليل أنه قال إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته وقال فيه إن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد وأسانيده مختلفة. لم يرو عنه إلا أبان بن أبي عياش وفي الكتاب مناكير مشهورة وما أظنه إلا موضوعًا.**» (الرجال، لابن داود الحلي، المطبعة الحيدرية، النجف، ص٢٤٩).

وقال المرجع الكبير السيد أبو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية في النجف عن هذا الكتاب: «**والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه، منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر، وغير ذلك. قال المفيد: هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس..**». (معجم رجال الحديث، طبع قم، الجزء الثامن/ ص ٢١٩) (م).

فعلا منصب الخلافة بعد احتجاجاتهم التي تقدم ذكرها، ولم يأتوا في كل ذلك بأي ذكر على الإطلاق للإمام علي وخلافته المنصوص عليها ولا لقضية غدير خم وأخذ الرسول البيعة منهم لعليّ. إنّها قصة يصعب على العقل قبولها وتخالف منطق الأمور ويصعب أن تجد لها نظيرًا في التاريخ. إذ كيف يمكن لمائة ألف أو يزيدون، اجتمعوا في مكان واحد على أمر في غاية الأهمية كالبيعة التي لها عند المسلمين والعرب بشكل خاص أهمية لا يضاهيها في أهميتها شيء، أن يتناسوها تمامًا أو يجحدوها بعد سبعين يومًا فقط لدرجة أن أحدًا منهم لا يذكر شيئًا منها طوال عمره؟ إن مثل هذا الاتفاق لم يحدث في أي ملة من الملل.

والأعجب من ذلك أنه حتى أولـئك الأربعون شخصًا مورد الادعاء الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر، لم يتكلموا أبدًا عن شيء اسمه نصٌّ على عليٍّ ﷺ أو تعيين له من الله ورسوله ولا احتجوا أصلاً بشيء من هذا القبيل، بل لم تكن حجتهم إلا أنهم اعتبروا عليًّا أحق وأولى بهذا المقام، وحتى أولـئك البدريون الاثنا عشر الذين احتجوا على أبي بكر طبقًا لما ذكره الطبرسي في كتابه الاحتجاج ـ واعترضوا على خلافته، لم يحتجُّوا بغدير خم.

وكذلك لم ينقل عن أحد من الذي انفصلوا عن القافلة المتجهة للمدينة ـ بعد سماعهم خطبة الغدير ـ وانطلق كل منهم في طريقه إلى موطنه، ولم يكن لهم دوافع المهاجرين المقيمين في المدينة، لم يُسمع عن أحد منهم اعتراضٌ عندما وصل إليهم نبأ اختيار أبي بكر للخلافة أو تعجبٌ من أنه صار خليفة مع أن عليًّا هو الذي نصبه الرسول ﷺ للخلافة؟ لماذا لا نرى في كتب التاريخ أي أثر لمثل هذا الاعتراض أو رد الفعل؟!

مثل هذا الاتفاق على الكتمان والتوحُّد على النسيان الذي ادُّعي حصوله في أمة الإسلام بعد رسول الله ﷺ ليس له حقًا نظيرٌ في أي أمة في التاريخ! والأعجب من ذلك أن عليًّا ﷺ نفسه أيضًا لم يُشِر إلى شيء من هذا الباب عند إعراضه في بداية الأمر عن بيعة أبي بكر ولا احتج به! فهذا كله يضع علامات سؤال كبيرة حول كون واقعة الغدير كانت فعلاً نصًّا نبويًا صريحًا وأمرًا إلـهيًا يفرض الإمارة الزمنية أي الخلافة السياسية المباشرة لعليٍّ ﷺ على المسلمين.

ومع الأسف، فإن القضايا المتعلقة بهذا الباب في كتب الإمامية ملفّقة موضوعة واختلط

فيها الحق بالباطل إلى درجة أنها بعيدة كل البعد عن العقل والمنطق والحقائق التاريخية المسلّمة، وتتعارض كذلك مع الضمير الحي والعدل والإنصاف.

ونرجو من الذين يصرون على هذا الرأي المخالف للعقل، أن يتنبهوا إلى أنه إذا كان هذا التواتر العظيم (بل أكثر من التواتر) على الباطل وكتمان الحق ممكنًا لسقطت منزلة التواتر، وبالطبع سيكون هناك شك في الدين كله وتعاليمه، لأنه حينئذ لا يمكن الاعتماد على أي تواتر وسيكون من السهل أن يُقال: إنّ هناك أمورًا كثيرة قد تواطأ الصحابة على كتمانه أو تحريفه كما فعلوا مع أمر الخلافة!

في هذه الحالة، هل يبقى أمر يُعتمد عليه في الإسلام؟ لأن كل ما عندنا من التعاليم والعقائد الإسلامية كلها منقولة بواسطة هؤلاء الصحابة الذين يُدعى أنهم تواطؤوا بطريقة فريدة لا مثيل لها في التاريخ ومحيرة للعقول، على عدم الاعتناء بواقعة غدير خم!

هل هؤلاء الذين يصرون على أن واقعة غدير خم دليل على أن أمير المؤمنين عليًّا عليه السلام خليفة منصوص عليه من الله، مُحبّون للدين ومشفقون عليه؟ هل حقًا أنهم يتبعون عليًّا عليه السلام الذي فدى بنفسه في سبيل الله وكان من كبار التلاميذ النجباء لمدرسة النبوة، أم أنهم يتبعون مقاصد أخرى؟

نرجو من القارىء العاقل المنصف أن يتدبر هذه النصوص جيدًا مع استحضاره ما يترتب على ذلك من نتائج وآثار.

نظرة إلى روايات ارتداد جُلّ أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

أخرج الشيخ المفيد[1] في كتابه الاختصاص بسنده: «**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْـحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْـحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْـحَضْرَمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله لَـمَّا قُبِضَ ارْتَدَّ النَّاسُ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**

١- هو محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد ويعرف بابن المعلِّم، شيخ متكلمي الشيعة الإمامية في عصره، وذا نفوذ كبير على الشيعة في بغداد وتوفي فيها سنة ٤٠٠ وقيل ٤١٣هـ. (ت)

كُفَّارًا إِلَّا ثَلَاثًا: سَلْمَانُ وَالْمِقْدَادُ وَأَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ إِنَّهُ لَـمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّـهِ صلى الله عليه وآله جَاءَ أَرْبَعُونَ رَجُلًا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) فَقَالُوا: لَا وَاللَّـهِ لَا نُعْطِي أَحَدًا طَاعَةً بَعْدَكَ أَبَدًا قَالَ وَلِمَ قَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللهِّ صلى الله عليه وآله فِيكَ يَوْمَ غَدِيرِ [خُمٍ]. قَالَ: وَتَفْعَلُونَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَأْتُونِي غَدًا مُحَلِّقِينَ. قَالَ: فَمَا أَتَاهُ إِلَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ. قَالَ: وَجَاءَهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ بَعْدَ الظُّهْرِ فَضَرَبَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا لَكَ أَنْ تَسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمَةِ الْغَفْلَةِ، ارْجِعُوا فَلَا حَاجَةَ لِي فِيكُمْ، أَنْتُمْ لَمْ تُطِيعُونِي فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فَكَيْفَ تُطِيعُونِّي فِي قِتَالِ جِبَالِ الْـحَدِيدِ، ارْجِعُوا فَلَا حَاجَةَ لِي فِيكُمْ؟!»[1].

قبل أن نتعرض لرواة هذا الحديث المفترى، من الضروري أن ننبه إلى أن متنه يتضمن إشكالا كبيرًا جدا لا يتفق حتى مع الروايات التاريخية المسلمة عند الشيعة، ذلك أنه لم يذكر في عداد الذي استثناهم من الارتداد، العباس بن عبد المطلب عم علي عليه السلام ولا أبناء العباس عبد الله والفضل وقُثَم، ولا خالد بن سعيد بن العاص والبراء بن العازب وحذيفة بن اليمان وأبو الهيثم التيهان و... والكثيرين الآخرين الذي تروي نفس كتب الشيعة أنهم كانوا - في موضوع الخلافة بعد رسول الله - من المؤيدين لخلافة علي ومن المخالفين - في ابتداء الأمر - لخلافة أبي بكر، لدرجة أن بعضهم اعتصم في بيت فاطمة عليها السلام إظهارًا لرفضه وعدم رضاه عما تم[2]! فما ندري ما هو ملاك الارتداد وعدمه عند واضع هذا الحديث؟؟! فإن قيل: إن هؤلاء إنما اعتبروا مرتدين لأنهم إنما أيدوا عليًّا لسبب آخر غير الاعتقاد بأنه منصوص عليه؛ لوجب إذن في هذه الصورة اعتبار سلمان والمقداد أيضًا من المرتدين لأنهم - كما سنرى فيما بعد[3] - لم يكونوا يعتقدون بالنص على علي! أما لو كان ملاك الإيمان وعدمه (أي الارتداد) هو مساندة وتأييد خلافة علي وعدمه، فإن عدد غير المرتدين لا يتناسب مع عدد الثلاثة أو السبعة المذكور في الحديث! حقا إن حبل الكذب لقصير كما يقولون.

١- الاختصاص: صفحة ٦ (طبعة طهران لسنة ١٣٧٩ هـ.) (ت)

٢- يضاف إليهم أيضا مالك بن نويرة وأصحابه الذين تعتبرهم كتب وأدبيات الجدل الشيعية من شيعة علي ومؤيدي خلافته وأنهم إنما منعوا زكاتهم عن أبي بكر لرفضهم إمامته.(ت)

٣- انظر فقرة "**الآيات التي نزلت في مدح أصحاب الرسول**" القادمة في هذا الكتاب.

والآن لنأت لفحص سند هذا الحديث وأضرابه:

إن راوي هذا الحديث الموضوع المكذوب هو **"عبد الله بن القاسم الحضرمي"** الموصوف عمومًا في كتب رجال الشيعة بأنه: «كذاب غال يروي عن الغلاة لا خير فيه ولا يُعْتَدُّ بروايته».

١- أما رواة ورجال هذا الحديث من أوائل علماء الشيعة بعد الغيبة فلن نبحث فيهم الآن وسنبدأ من **"موسى بن سعدان"**، الذي عرَّفَتْه كتب الرجال الشيعية بما يلي:

أ- في كتاب **"الرجال"، للنجاشي**[1]، في الصفحة ٣١٧: «موسى بن سعدان الحناط، كوفي روى عن أبي الحسن في مذهبه غلوّ».

ب- في كتاب **"مجمع الرجال" للقهبائي**[2] قال: «(غض)[3] موسى بن سعدان الحناط: كوفي روى عن أبي الحسن، ضعيف في مذهبه غلوّ».

ج- في كتاب **"خلاصة الأقوال في معرفة الرجال" للعلامة الحلي**[4]: جاء ذكر موسى بن سعدان في الصفحة ٣٧٥ من القسم الثاني من الكتاب المخصص للضعفاء والغلاة وقال عنه الحلي: «ضعيف في مذهبه غلو».

د- في كتاب **"الرجال"، لابن داوود الحلي**[5]: ذكر المؤلف اسمه في الصفحة ٥٤٥ في عِداد الضعفاء والمجروحين والمجهولين.

١- هو الشيخ أبو العباس أحمد بن علي النجاشي من رجاليي الشيعة الإمامية القدماء، توفي سنة ٤٠٥هـ. (ت)

٢- هو زكي الدين المولى عناية الله علي القهبائي من رجاليي الشيعة الإمامية، توفي سنة ١٠١٦ هـ. وقد جمع في كتابه المذكور ما ذكرته الأصول الرجالية الشيعية القديمة الخمسة أي رجال النجاشي ورجال الكِشِّي ورجال الطوسي وفهرسته ورجال ابن الغضائري. (ت)

٣- رمز لابن الغضائري، من رجاليي الشيعة القدماء الذي ينقل عنه القهبائي (ت)

٤- هو جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهَّر الحلي، من أشهر متكلمي الإمامية وفقهائهم الكبار ومرجع الشيعة في عصره، توفي سنة ٧٢٦ هـ. (ت)

٥- تقي الدين الحسن بن علي بن داوود الحلي من معاصري العلامة الحلي ورجاليي الإمامية المشهورين، توفي سنة ٧٠٧ هـ. (ت)

هـ- وأخيرًا ذكره الشيخ **محمد طه نجف**[1] في الصفحة ٣٧٦ من كتابه **"إتقان المقال في أحوال الرجال"** في القسم الثالث المخصص للضعفاء.

٢- أما عن الحال الوخيمة للمدعو **"عبد الله بن القاسم الحضرمي"** فجاء ما يلي:

أ- قال **النجاشي** عنه في الصفحة ١٦٧ من كتابه الرجال: «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب غال يروي عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعتَدُّ بروايته».

ب- وقال **القهبائي** في الصفحة ٣٤ من الجزء الرابع من كتابه **"مجمع الرجال"**: «(غض) عبد الله بن القاسم البطل الحارثي، كذاب، غال، ضعيف، متروك الحديث، معدولٌ عن ذكره. وأيضا عن (الغضائري): عبد الله بن القاسم الحضرمي: كوفي ضعيف أيضًا غال متهافت لا ارتفاع به».

ج- وقال الشيخ **الطوسي** في الصفحة ٣٥٧ من كتابه **"الرجال"**: «عبد الله بن القاسم الحضرمي، واقفي».

د- ويقول العلامة **الحلي** في **"الخلاصة"**: «عبد الله بن القاسم الحضرمي من أصحاب الكاظم واقفي، وهو معروف بالبطل وكان كذابًا، روى عن الغلاة، لا خير فيه ولا يُعتَدُّ بروايته وليس بشيء ولا يُرْتَفَع به».

هـ- وقال ابن داود في **"الرجال"**: «عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، واقفي كذاب غال يروي عن الغلاة ولا خير فيه ولا يعتد بروايته، ليس بشيء».

و- وقد وُصِفَ بعين هذه الأوصاف في **"إتقان المقال" لطه نجف** (صفحة ٣٦١) و"نقد الرجال" للتفرشي[2] (الصفحة٢٠٤) و"منهج المقال" للميرزا الإسترآبادي[3].

١- من شيوخ وأقطاب الشيعة الإمامية المتأخرين، جمع ونقح في كتابه الرجالي كل ما ذكره من قبله، توفي سنة ١٣٢٣ هـ. (ت)

٢- السيد مير مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي من علماء الإمامية في القرن الحادي عشر الهجري له كتاب قيم في علم الرجال اسمه: " نقد الرجال " توفي ١٠١٥ وقيل ١٠٣١ هـ. (ت)

٣- من كبار علماء الإمامية في القرن الثاني عشر الهجري وصاحب كتابٍ جامع في علم الرجال سماه "منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال " توفي سنة ١٢٠١ هـ. (ت)

٣- أما **عمرو بن ثابت** الذي روى عبد الله هذا، عنه، هذا الحديث:

أ- فقال عنه القهبائي في مجمع الرجال (ص ٢٥٧): «(غض) عمرو بن ثابت بن هرمز أبو المقدام مولى بني عجل، كوفي ضعيف جدا».

ب- وذكره العلامة الحلي في الصفحة ٢٤١ من "خلاصة الرجال" في القسم الثاني المخصص للضعفاء وقال: «عمرو بن ثابت ضعيف جدًا، قاله الغضائري»، أما باقي كتب الرجال فقد توقفت في شأنه، وعلى أي حال يكفي للحكم بوضع وكذب ذلك الحديث وجود عبد الله بن القاسم الكذاب في سنده.

و هناك **رواية أخرى في هذا الباب** أخرجها أيضًا المفيد في كتابه المذكور نفسه فقال:

«عن الحرث بن المغيرة قال: سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله عليه السلام فلم يزل يسأله حتى قال: فهلك الناس إذا؟ فقال: إي والله يا ابن أعين، هلك الناس أجمعون، قلت: أهل الشرق والغرب؟ قال: إنها فُتحت على الضلال، إي والله هلكوا إلا ثلاثة نفر: سلمان الفارسي وأبو ذر والمقداد، ولحقهم عمّار، وأبو ساسان الأنصاري، وحُذَيفة، وأبو عمرة فصاروا سبعة»[١].

قلتُ: أصل هذه الرواية عند الكِشِّي[٢] في كتابه "الرجال"[٣] (ص ١٣) بالسند التالي: **«محمد بن مسعود قال: حدثني علي بن الحسن بن فضال قال: حدثني العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن حكيم عن أبان بن عثمان عن الحرث بن المغيرة البصري قال: سمعت عبد الملك بن أعين يسأل أبا عبد الله**..إلخ الحديث بعينه»[٤]

فلنر حال رجال سندها:

١- الاختصاص: ص ٦ (قم، وكذلك بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢) (ت)

٢- الكشِّي: محمد بن عمر بن عبد العزيز، من رجاليي الإمامية القدماء، توفي ما بين ٣٥٠ إلى ٣٩٠ هـ. (ت)

٣- أحد الأصول الرجالية الأربعة عند الإمامية، واسم الكتاب الأصلي:معرفة الناقلين عن الأئمة المعصومين (ت)

٤- رجال الكشي، الصفحة ١٣ (طبعة كربلاء) (ت).

أما "**علي بن الحسن بن فضال**"، فقد بينا في كتابنا الزكاة[١] سوء حاله وطعن علماء الرجال فيه وتضعيف فقهاء الشيعة له، إلى درجة أن صاحب "السرائر"[٢] قال عنه في باب تقسيم الخمس من كتابه (الصفحة ١١٥): «**واقفي**[٣] **وكافر وملعون! هو وأبوه رأس كل ضلال**».

أما "جعفر بن محمد بن حكيم"، فقد ذكر الشيخ الماماقاني[٤] في الصفحة (٢٢٣) من كتابه "تنقيح المقال" عن رجل من أهل الكوفة أنه قال: «وأما جعفر بن محمد بن حكيم فليس بشيء!».

و أما "**أبَّان بن عثمان**":

أ- فقال عنه العلامة الحلي في الصفحة ٢١ من الخلاصة أنه «فاسد المذهب لأنه من الناووسية[٥]».

ب- وقال المحقق الحلي[٦] في كتابه "المعتبر": «في أبَّان بن عثمان ضعفًا».

١- في الصفحات ١٩٠ - ١٩٣ منه، وهو كتاب للمؤلف (رح)- باللغة الفارسية - أثبت فيه وجوب الزكاة في كل أنواع الزروع والثمار وفي الأموال الورقية المتداولة وعدم انحصارها في الأجناس التسعة خلافا للفتوى السائدة لدى فقهاء الإمامية. (ت)

٢- هو الفقيه محمد بن إدريس الحلي، من كبار فقهاء الإمامية في القرن السادس الهجري وصاحب كتاب السرائر الذي عُرِفَ فيه بآرائه الجديدة الجريئة في الفقه وشدة انتقاده لمن سبقه، توفي سنة ٥٩٨ هـ. (ت)

٣- الواقفة فرقة من الغلاة اعتبرت الإمام موسى بن جعفر آخر الأئمة واعتقدت أنه حي لم يمت بل غاب واستتر وهو القائم المهدي الذي سيظهر آخر الزمن، وزعموا أن علي بن موسى الرضا وكل من ادعى الإمامة من بعده مبطل كاذب غير طيب الولادة!.

٤- فقيه ومرجع كبير من مراجع الشيعة الإمامية في القرن الماضي، جمع في كتابه الرجالي هذا كل ما جاء في كتب الرجاليين من قبله، توفي سنة ١٣٥٠ هـ. (ت)

٥- الناووسية أتباع: "عبد الله بن ناووس البصري" الذي قال أن الإمام جعفر بن محمد الصادق حي لم يمت ولا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس وهو القائم المهدي، ولم يعترفوا بإمامة بقية الأئمة بعد الإمام الصادق عليه السلام.

٦- أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي تلميذ ابن إدريس الحلي وابن زهرة الحلبي وخال العلامة الحلي الذي سبقت ترجمته، فقيه الإمامية في عصره وصاحب كتابي شرائع الإسلام والمختصر النافع الشهيرين في الفقه الجعفري، توفي سنة ٦٧٦ هـ (ت)

ج- كما اعتبره الكشي في كتابه "الرجال" (الصفحة ٣) من الناووسية.

د- ونقل فخر المحققين[١] عن أبيه العلامة الحلي أنه كان يقول: «الأقرب عدم قبول روايته لقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، ولا فسق أعظم من عدم الإيمان».

كذلك أورد المجلسي في المجلد الثامن من بحار الأنوار (ص ٤٧) نقلا عن رجال الكشي: «عن علي بن الحكم عن ابن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو جعفر عليه السلام: **ارتدَّ الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر والمقداد. قال: قلت: فعمّار؟ قال (أي أبو جعفر الباقر) قد كان حاص حيصةً ثم رجع...**»[٢].

سند هذا الحديث أيضًا ليس بأحسن حالا من سند الحديثين السابقين، ومن المسلم به أن مثل هذه الأحاديث من وضع الغلاة بل ربما تكون من وضع أعداء الإسلام، ليس لإثارة العداوة وبث الاختلاف والفرقة بين المسلمين فحسب، بل ربما بهدف اجتثاث جذور الإيمان بالله تعالى وبرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرآن الكريم أي برسالة الإسلام من الأساس، كما سيأتي توضيح هذا المدعى عن قريب.

فبالإضافة إلى السند الواهي لتلك الأحاديث، كما رأينا، فإن متنها أيضًا موضع إشكال كبير، لأنه يتعارض مع صريح آيات القرآن وحكم العقل والوجدان، ذلك أن رب العالمين مدح وأثنى على مسلمي الصدر الأول، أعني أصحاب النبي المختار الذين يشكل المهاجرون والأنصار أعلامهم وزبدتهم في أكثر من خمسين آية من آيات القرآن، كما أنّ سيرة وحياة أولئك الكرام تدل على أن عامتهم إنما دخلوا في الإسلام عن إيمانٍ قلبيٍّ ورغبةٍ صادقةٍ، وقدموا في سبيل نصرته أكبر التضحيات إلى حدّ بذل الروح وترك الديار والعشيرة والأقرباء والهجرة والبعد عن الوطن واللجوء لبلدان مخالفة لدينهم كما لجأ المهاجرون إلى الحبشة التي كانت بلدا نصرانيا مخالفا للإسلام ظاهرا، وكم من المصاعب والمشقات تحملوها في سبيل إيمانهم

١- ابن العلامة الحلي وتلميذه وصاحب كتاب إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد،في القواعد الفقهية، شرح فيه كتاب قواعد الأحكام لوالده، توفي سنة ٧٧١ هـ. (ت)

٢- انظر رجال الكشي: الصفحة ١٦ (طبعة كربلاء).

وعقيدتهم وإسلامهم مما سيأتي شرحه عن قريب إن شاء الله. فكيف يجتمع هذا، مع القول بأن مثل أولئك الرجال المؤمنين الأبطال، لم يهتمُّوا بعد رحلة رسول الله بنصّ الله ولا بأمر رسوله الصريح الواضح، بل تحدوا كل ذلك وجحدوا حق عليٍّ القطعي والمعيَّن من الله، وأعطوه لأبي بكر، ولماذا؟ لا لأجل شيء أبدًا سوى لسواد عيني أبي بكر ـ كما يُقال!، حيث لم يكن لأبي بكر آنذاك أي قوة مادية أو قوة عشائرية أو ارتباط (ودعم) من دولة أجنبية! أي أنه لو فرضنا أنه كان لأبي بكر مصلحة في القضية، فما هي مصلحة أصحاب رسول الله الكرام من الأنصار والمهاجرين في أن يصرفوا الخلافة عن صاحبها الشرعي ويعطوها لغيره؟!.

وقد حاول بعض العلماء حل هذا الإشكال وتبرير صرف الأصحاب الإمارة عن علي بأن سببها يعود لكون عليٍّ كان قد قتل عددا كبيرًا من المشركين العرب في معارك فجر الإسلام إبان حياة النبي الأكرم ﷺ حتى كانوا يسمُّونه (قتَّال العرب)، فلم يكن بيت من بيوت العرب لم يصب بأحد أفراده على يده عليه السلام، لهذا السبب عملت الأحقاد والثارات التي بقيت في الصدور عملها بعد وفاة المصطفى ﷺ وجعلت الكثير من أصحابه يغمضون أعينهم عن نص الله ونصوص رسوله على عليّ، ويغصبون حقه في الإمارة والخلافة، وقد يبدو هذا الحل مقنعًا في البداية لكنه عند التحقيق والتمحيص يتبيّن أنه ادعاء يفتقر إلى أساس علمي صحيح ويتناقض مع الشواهد التاريخية، ذلك لأن عليًّا عليه السلام إذا كان قد قتل كثيرًا من المشركين فإن أيًّا ممن قتلهم لم يكن من ذوي المهاجرين والأنصار الذين كانوا هم المؤسِّسين لبيعة أبي بكر رضي الله عنه، وحتى لو فرضنا أنّ بعض المهاجرين كان لهم أقرباء قَتَلَهم عليّ عليه السلام ـ مع أننا لا نعلم أحدًا كذلك ـ فإنه من المحال أن يحقد المؤمنون المهاجرون ـ الذين كانوا هم أنفسهم يقتلون آباءهم وإخوانهم بأيديهم في سبيل رضا الله ولبقاء الإسلام ـ على عليٍّ لقتله بعض قرابتهم من المشركين!

نعم كان عليٌّ قد قتل من كفار قريش بعضًا ممن التحق أقرباؤهم بالنهاية بالمسلمين، ومثل هؤلاء يحتمل أن يكون قد بقي في صدورهم حقد اتجاهه، ومن أعلام هؤلاء أبوسفيان الذي قتل عليٌّ أبا زوجته وأخاها؛ لكن مثل هؤلاء لم يكن لهم حق ولا دور في اختيار الخليفة لأن ذلك الحق كان خاصًّا بالمهاجرين والأنصار ومجاهدي بدر وأحد وما كان لأولئك الطلقاء أن يدخلوا في صفوفهم، هذا بالإضافة إلى أن أبا سفيان كان على العكس، من الذين عارضوا بيعة

أبي بكر وتحزَّبوا ـ حسب الظاهر ـ لعلي!

إذن، القول بأن المهاجرين والأنصار، الذين كانوا المؤسسين للبيعة لأبي بكر، قد أنكروا نصًا إلـهيًا على علي عليه السلام، ولم يذكروا اسمه في هذه القضية عمدًا وارتدوا بذلك بعد رسول الله إلا ثلاثة نفر ـ (مع أن اثنين من أولـئك الثلاثة ليسا لا من المهاجرين ولا من الأنصار!) ـ قولٌ لا ينسجم مع آيات القرآن، ولا أعتقد أن أيَّ مؤمن يسمح لنفسه بمعارضة القرآن ومخالفته.

الآيات التي نزلت في مدح أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

١ – قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡۚ سَيُدۡخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٩٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ۝١٠٠﴾. [التوبة: ٩٩ – ١٠٠].

يقول الشيخ **الطوسي** عند تفسيره لهذه الآية في تفسيره **"التبيان"**: «**أخبر الله تعالى أنّ الذين سبقوا أولاً إلى الإيمان بالله ورسوله والإقرار بهما من الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وإلى الحبشة ومن الأنصار الذين سبقوا أوّلاً غيرهم إلى الإسلام من نظرائهم من أهل المدينة والذين تبعوا هؤلاء بأفعال الخير والدخول في الإسلام بعدهم وسلوكهم منهاجهم...**»[1].

قلت: أيُّ مؤمنٍ بالقرآن يمكنه ـ بعد أن يرى هذه الآيات الطافحة بالبشارة بالرحمة والرضوان والوعد بالجنة والفوز العظيم للمهاجرين والأنصار، الذين هم أنفسهم المؤسسون الأصليون لبيعة أبي بكر في السقيفة ـ أن يصدق مثل ذلك الحديث القائل: «**ارتد الناس على أعقابهم كفارًا إلا ثلاثة!**»؟

الآن لنرَ بعض أولـئك المهاجريـن الذين كانوا في بيعة السقيفة وبايعوا أبا بكر وبقوا أوفياء لبيعتهم، ممن مدحهم الله تعالى في هذه الآيات: فأحدهم "عمرو بن عثمان بن عمرو بن

---

١ – التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي: ج ١/ ص٨٥٤ (الطبعة الحجرية، طهران ١٣٦٥ هـ.)

كعب" من بني سعد، كان من المهاجرين الأوائل إلى الحبشة، وكانت هجرتهم أول هجرة في الإسلام، واستشهد في معركة القادسية في خلافة عمر مجتهدًا في سبيل الله تحت إمرة سعد بن أبي وقَّاص[1]، ومنهم "هبَّار بن أبي سفيان بن عبد الأسد بن مخزوم" وقد استشهد (على أصح الأقوال) في معركة أجنادين في الشام في خلافة أبي بكر[2]، ومنهم أخو هبار الأخير "عبد الله بن سفيان" الذي استشهد في الشام في معركة اليرموك في خلافة عمر[3]، وغيرهم الكثير ممن لا يتسع المجال هنا لشرح حالهم.

٢- ويقول سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٢٠ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ۝٢١ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٢٢﴾ [التوبة: ٢٠ – ٢٢].

فكيف ينسجم القول بارتداد الكثير من الأصحاب بعد رسول الله ﷺ مع هذه الآيات البينات؟! ولكي نعرف من هؤلاء الموعودون بهذا الثواب العظيم نأتي بآيات أخرى تضمنت نفس العبارات والألفاظ:

٣- يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]. فهؤلاء الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا، هل هم إلا المهاجرون إلى الحبشة ثم إلى المدينة ثم المجاهدون مع رسول الله؟ وكذلك الذين آووا ونصروا، هل هم إلا أهل المدينة؟ أي أنهم مؤسسو بيعة السقيفة أنفسهم. فهل هؤلاء ارتدوا على أعقابهم كفارًا بعد رسول الله ﷺ؟! لنسمع إجابة سورة الأنفال هذه نفسها على افتراء أولئك المفترين وأعداء الإسلام والمسلمين، حيث يقول سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

١- انظر سيرة ابن هشام: ج ١/ ص٣٢٦ والإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني: ج٣/ ص٧ (القاهرة ١٣٢٨هـ.) والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي: ج٢/ ص ٤٩٨. (ت)

٢- انظر سيرة ابن هشام: ج١/ ص٣٢٧ والإصابة: ج٣ / ص٥٩٩ والاستيعاب: ج٣/ ٦٠٩(ت)

٣- الإصابة في تمييز الصحابة: ج ٢/ ص ٣١٧.

﴿وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٞ وَرِزْقٞ كَرِيمٞ ٧٤﴾ [الأنفال: ٧٤]. الله الخالق، الذي يعلم الظاهر والباطن، يقول: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقّٗا﴾، ولكن كتابي **"الاحتجاج على أهل اللجاج"** و**"البرهان"** في تفسير القرآن (لمؤلفَيهما: **الطبرسي**[1] **والبحراني**[2] على الترتيب) مليئان مع الأسف بروايات الغلاة التي تقول: أولـئك ارتدُّوا بعد رسول الله إلا ثلاثة! ومن المفارقات العجيبة أن اثنين من أولـئك الثلاثة لا تشملهم الآية الكريمة من ناحية الهجرة والجهاد بالمال وإيواء المهاجرين! لأن سلمان وأبا ذر لم يكونا لا من المهاجرين ولا من الأنصار، فلا هم من الذين أُخْرِجوا من ديارهم وأُجبِروا تحت ضغط العذاب والفتنة في الدين على ترك أهلهم وديارهم ووطنهم، ولا هم من الذين أنفقوا أموالهم في سبيل الله، لأنهم كانوا فقراء، ولا هم من أهل المدينة الذين آووا ونصروا المهاجرين، وهذا أمر لا يخفى على من له معرفة بتاريخ الإسلام وسيرة أولـئك الكرام، إذ لكل منهم تاريخ معروف وسيرة واضحة يُعْلَم منها أنهم لم يكونوا من المهاجرين ولا من الأنصار[3]، وإليكم نبذة من سيرتهم:

١- **سلمان الفارسي**، كان من أهل أصفهان وترك وطنه وابتعد عن أهله بحثًا عن الدين الحق، ولم يكن عند ذاك متشرِّفًا بنعمة الإسلام بعد، لذلك لا يصح اعتباره مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾، ثم سكن آخر الأمر في المدينة حيث صار عبدًا لامرأة أو رجل يهودي، ثم اشتراه نبي الإسلام ﷺ في السنة الثالثة أو الرابعة

١- المقصود بالطبرسي هنا هو: الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ وهو من المغالين ذوي النزعة الأخبارية الحشوية (وهو غير الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان الشهير والذي هو من الأفاضل المعتدلين المحققين الأصوليين). (ت).

٢- البحراني: هو السيد هاشم الحسيني، عالم إمامي أخباري النزعة له تفسير بالمأثور سماه: البرهان في تفسير القرآن، مليء بالروايات والأخبار الضعيفة السند، توفي سنة ١١٠٧ أو ١١٠٩ هـ. (ت).

٣- ولكن ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٖ﴾ وبالتالي فهم مشمولون بقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٖ....﴾ الآية.

للهجرة بعد غزوة أحد وأعتقه[1]. لذا فإنه ليس فقط لم يكن مصداقًا واضحًا لـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ بل كذلك لم يكن مصداقا لـ ﴿وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾[2]، ولما لم يكن من الأنصار أيضًا، لم يكن مصداقًا لبقية الآية أي لـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾. وهذا لا يمنع أنه كان على أعلى درجات الإيمان بل كان في قمة الإيمان رضي الله عنه وأرضاه.

٢- وأما **أبو ذر**، فكان من قبيلة غفار، وبعد أن بُعِثَ النبي ﷺ واشتهر نبؤه بين العرب ووصل خبره لأبي ذر، ذهب إلى مكة ليستطلع الأمر بنفسه، فلقي رسول الله ﷺ فأسلم، وأمَرَه رسول الله بكتمان إيمانه والعودة إلى بلده إلى حين قوة الإسلام، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة لحق به أبو ذر طائعا مختارا دون أن يضطره أحد إلى الهجرة من وطنه[3].

٣- وأما **المقداد**، فمع أنه من السابقين الأولين الذين آمنوا برسول الله ﷺ في مكة، إلا أن هجرته تمَّت بطريقة خاصة وهي أنه لما خرج كفار مكة لقتال رسول الله ﷺ ومن معه من المسلمين في المدينة، خرج المقداد متنكرا مع عتبة بن غزوان ضمن صفوف كفار قريش، واتجه للمدينة ولحق بالمسلمين فيها. نعم كان المقداد من المهاجرين الأوائل إلى الحبشة، لذلك تشمله الآية الكريمة، ولكن سيرة المقداد تدل على أنه لم يكن يعتقد بنص الله عز وجل على علي بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، يدل على ذلك ما نقله الطبري في تاريخه حين قال: «**وقال (أي عمر بن الخطاب لما طُعِن) للمقداد بن الأسود: إذا وضعتموني في حفرتي فأجمع هؤلاء الرهط في بيت حتى يختاروا رجلا منهم، وقال لصهيب: صَلِّ بالناس ثلاثة أيام، وأدخِل عليًّا وعثمان والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة**

١- انظر تفصيل قصة إسلام سلمان في سيرة ابن هشام: ج١ / ص ٢١٤. (ت)

٢- بما أنه شهد مع رسول الله الخندق ثم شهد عدة غزوات منها حنين وتبوك لذا يعتبر من الذين قاتلوا وجاهدوا قبل الفتح (باعتبار أن غزوة الخندق كانت قبل فتح مكة) (م)

٣- انظر الإصابة: ج ٤ / ص٦٢، والاستيعاب (المطبوع بحاشية الإصابة): ج٤ / ص ٦١. (ت)

إن قدم، وقم على رؤوسهم فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلا وأبى واحد فاشدخ رأسه أو اضرب رأسه بالسيف، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبى اثنان فاضرب رؤوسهما...(إلى قوله): فلما دُفِنَ عمر جمع المقداد أهل الشورى في بيت المسور بن مخرمة ويُقال في بيت المال..إلخ»[1]. فقبول المقداد لهذه المهمة دليل على عدم اعتقاده بالنص على علي بالخلافة. طبعا هذا لا يمنع أن مقدادا كان من مؤيدي وأنصار علي عليه السلام وسعى لنقل الخلافة إليه بعد عمر.

لا شك أن أولئك الكرام الثلاثة كانوا من كبار أصحاب الرسول المختار وأجلتهم، ومن المشمولين بثناء الله ورحمته ورضوانه، لكن اثنين منهم على الأقل لا تنطبق عليهم الآية المذكورة، وإنما ذكرنا ذلك لكي نبين فضيحة ذلك الحديث الكاذب والمخالف للوجدان والمتعارض مع آيات الله، فالقول بارتداد جلّ الصحابة على أعقابهم إلا ثلاثة بسبب انصرافهم عن بيعة علي عليه السلام ليس إلا هراء وافتراء[2].

٤- وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١١٧﴾ [التوبة: ١١٧].

[يقول الشيخ الطوسي في تفسيره: «أقسم الله تعالى في هذه الآية، لأن لام «لقد» لام القسم، بأنه تعالى تاب على النبي والمهاجرين والأنصار بمعنى أنه رجع إليهم وقبل توبتهم، الذين اتبعوه في ساعة العسرة، يعني في الخروج معه إلى تبوك، والعسرة صعوبة الأمر وكان ذلك في غزاة تبوك لأنه لحقهم فيها مشقّة شديدة من قلة الماء حتى نحروا الإبل وعصروا كروشها

١- تاريخ الأمم والملوك: ج ٣ / ص ٢٩٤-٢٩٥، حوادث سنة ٢٣ و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي: الجزء الثاني/ ص ٤٦١. (ت)

٢- ما يريد المصنف قوله أن الآيات التي أوردها تؤكد كمال إيمان المهاجرين والأنصار واستحقاقهم الغفران والجنة والرضوان، فإذا قيل بارتداد الناس إلا ثلاثة من الصحابة ثم ثبت أن هؤلاء الثلاثة غير داخلين تحت عنوان المهاجرين والأنصار (لا سيما الأوَّلَيْن منهم) بقيت جميع تلك الآيات المادحة للأنصار والمهاجرين بغير مصداق خارجي أصلاً! أو أن أولئك المشهود لهم بصدق الإيمان والموعودين بالجنات والغفران صاروا مرتدين! وكلا الأمرين واضح البطلان فما يؤدي إليهما باطل بلا ريب. (ت)

ومصوا النوى وقل زادهم وظهرهم،...(إلى قوله): وقيل من شدة ما لحقهم هَمَّ كثير منهم بالرجوع فتاب الله عليهم...أي رجع عليهم بقبول توبتهم إنه بهم رؤوف رحيم.][1].

قلت: ففي هذه الآية يضع الله تعالى المهاجرين والأنصار في صف واحد مع النبي ﷺ ويشملهم جميعًا بالتوبة والرأفة والرحمة، إعلاما لنا أن مقام المهاجرين والأنصار في توبة الله عليهم مثل مقام النبي المختار ﷺ. فهل مثل هؤلاء صاروا مرتدين؟؟

٥- ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل‌عمران: ١١٠].

[قال الشيخ **الطوسي** في تفسير **التبيان**: «**واختلف المفسرون في المعنِيِّ بقوله**: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، **فقال قوم: هم الذين هاجروا مع النبي صلى الله عليه وآله، ذكره ابن عباس وعمر بن الخطاب والسُدِّي، وقال عكرمة نزلت في ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وأُبَيّ بن كعب ومعاذ بن جبل، وقال الضحاك: هم من أصحاب رسول الله خاصة...**»[2]].

وأيًّا كانوا فإنهم عند الله خير أمة، أمّا عند جماعة الغلاة واضعي الحديث، فإنهم كانوا أسوأ أمة![3]. فأيهما نقبل: قول الرب سبحانه أم قول الغلاة المخالفين للقرآن؟

١- التبيان في تفسير القرآن: ج ١ / ص: ٨٦٣ و٨٦٤ (من الطبعة الحجرية، طهران ١٣٦٥ هـ.)

٢- المصدر السابق: ج ١ / ص ٣٤٦.

٣- يقول القرآن الكريم عن المهاجرين: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الحج: ٤٠ – ٤١]، هذه الآيات تمدح الصحابة حتى الذين تولوا الأمر بعد رسول الله بشكل غير مباشر فروحها يتعارض مع القول بأن أكثرية الصحابة، أي المهاجرين والأنصار، عندما مكنهم الله تعالى في الأرض، خانوا الله ورسوله وغصبوا الخلافة من صاحبها الشرعي، وأنكروا الخلافة الإلـهية لعلي، وبدلوا دين الله وتعمّدوا غصب إرث ابنة رسول الله وضربوها! ومن هنا فإن عليًّا عليه السلام قال عن الخليفتين اللذين سبقاه: «**أحسنا السيرة وعَدَلا في الأمة**» (كتاب وقعة صفين، صفحة ٢٠١) فأنصف بحقهما ولم يشطب حسناتهما، كما يغالي البعض ممن ينتسب للتشيع لأمير المؤمنين علي عليه السلام، فلا يرى فيهما إلا ظالمين غاصبين! (م)

٦- يقول تعالى بدًا من الآية الرابعة من سورة الفتح: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ..﴾ إلى الآية ١٨ حيث يقول: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾ إلى الآية ٢٦ حيث يقول: ﴿إِذۡ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهۡلَهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ٢٦﴾ ثم يختتم السورة بقوله: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾ [الفتح:٢٩].

من كان هؤلاء المشار إليهم في هذه الآيات؟ هل كان لهذه الآيات مصاديق في الخارج أم لا؟ هل مات جميعهم قبل وفاة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته؟ هل تدخلوا في اختيار الخليفة بعده ﷺ أم لم يتدخلوا؟ هل جميع هذه الآيات نزلت في أولئك الثلاثة أم أنها تشمل آخرين؟ إنها أسئلة تطرحها هذه الآيات، والذي يحق له الإجابة عنها هو المؤمن، لا الغالي المفرط في التعصب مثل «عبد الله بن القاسم الحضرمي»! الذي يجب أن يجيب عن هذه الأسئلة هو المؤمن بالقرآن المعتقد أنه تنزيل رب العالمين العالم، لا عبد الله بن القاسم الحضرمي (و أمثاله) الغالي الكذاب الذي يفتري على لسان إمام من الأئمة أنه قال: ارتد الناس على أعقابهم كفارا إلا ثلاثة!.

٧- وهناك آيات عديدة أخرى في مدح أصحاب رسول الله ﷺ نشير لبعضها مثل قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. هل ارتد أولئك المؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله؟ هل كان لهذه الآية الكريمة عندما نزلت مصاديق أم لا؟ إن كان لها مصاديق فمن كانوا؟، أو قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ

لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل‌عمران: ١٦٤].

هل كان هناك مؤمنون منَّ الله عليهم بما ذكر؟ وفي حال وجودهم فهل ماتوا جميعًا قبل رحلة رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؟ هل يستطيع أحد أن يدعي مثل هذا الادعاء؟

٨- وتلك الآية الكريمة التي نزلت بحق المؤمنين المجاهدين في واقعة حمراء الأسد التي يقول الله تعالى فيها: ﴿... وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾﴾ [آل‌عمران: ١٧١-١٧٤].

هل مثل هؤلاء المؤمنين كان لهم وجود أم لا؟ وإن كان لهم وجود فمن كانوا؟ هل كانوا أولـئك الثلاثة فقط الذين لم يرتدوا بعد رسول الله، أي سلمان والمقداد وأبو ذر؟! هذا في حين أن سلمان لم يكن في ذلك الحين بين أولئك المؤمنين المشار إليهم في الآية أصلاً لأنها نزلت في شأن مجاهدي غزوة أُحُد وسلمان لم يلتق برسول الله ﷺ ويُسْلِم على يديه إلا بعد أُحُد، كما أن وجود أبي ذر بينهم ليس مؤكدًا، إذن مَن هم الذين يمدحهم الله في هذه الآيات كل هذا المديح؟ وهل ماتوا جميعًا قبل وفاة النبي ﷺ؟ الحقيقة أن اسم مجاهدي بدر وأحد مسجل في التاريخ وأكثرهم كانوا أحياء في زمن الخلفاء بعد رسول الله وسيرتهم المليئة بالفخار والعظمة مدونة معروفة.

٩- أو الآيات الكريمة: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾...﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾ [آل‌عمران: ١٩٠-١٩١-١٩٥].

يقول الشيخ **الطوسي** في تفسيره الشريف **"التبيان"**: «وقال **(الطبري)**: **الآية مختصة بمن**

هاجر من أصحاب النبي (صلّى الله عليه وآله) من وطنه وأهله مفارقًا لأهل الشرك بالله إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وغيرهم من تُبَّاع رسول الله (صلّى الله عليه وآله) من الذين رغبوا إليه تعالى في تعجيل نصرهم على أعدائهم وعلموا أنه لا يخلف الميعاد بذلك، غير أنهم سألوا تعجيله وقالوا لا صبر لنا على أناتك وحلمك، وقوّى (أي الطبري) ذلك بما بعد هذه الآية من قوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟...﴾ [آل عمران: ١٩٥] **الآيات بعدها، (يقول الطوسي) وذلك لا يليق إلا بما ذكره ولا يليق بالأقاويل الباقية، وإلى هذا أومأ البلخي لأنه قال في الآية الأخرى والتي قبلها (نزلت) في الذين هاجروا إلى النبي (صلّى الله عليه وآله)، ثم (نزلت) في جميع من سلك سبيلهم واتبع آثارهم من المسلمين...»**[1].

نسأل ثانية: من هم هؤلاء الذين قال الله تعالى عنهم أنهم هاجروا وأُخْرِجوا من ديارهم وأموالهم وأوذوا في سبيله وقاتلوا وقتلوا وأنه سيدخلهم جناته؟ إنهم المهاجرون والأنصار أي نفس أولئك الذين يقول ذلك الحديث الموضوع عنهم: ارتدّ الناس على أعقابهم كفارا إلا ثلاثة. أي قلب يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر يمكنه أن يقبل بعد ذلك بمثل ذلك الحديث الموضوع الذي وضعه الغلاة المنحرفون؟

١٠- والآية الكريمة: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨-٩]

من كان هؤلاء الذين أُخْرِجوا من ديارهم واضطروا لترك أموالهم طلبًا لرضا الله تعالى وفضله، الذين نصروا الله ورسوله وسماهم الله بالصادقين؟ ألم يكونوا هم أنفسهم الذين

١- تفسير التبيان: ج ١ / ص ٣٩٤-٣٩٥. (ت)

حضروا السقيفة؟ وهل كان هؤلاء الذين تبوَّؤا الدار والإيمان، والذين أحبوا المهاجرين إليهم وآووهم في بيوتهم وآثروهم على أنفسهم، إلا الأنصار الذين أتوا بسعد بن عبادة بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى السقيفة وأرادوا أن يجعلوه خليفة ويبايعوه؟

أي القولين نختار؟

هذه الآيات وعشرات من الآيات الأخرى[1] التي نزلت في كتاب المسلمين السماوي في مدح وتمجيد أصحاب رسول الله ﷺ، وأبرزهم المهاجرون والأنصار، أمام عيني كل مسلم عالم بالقرآن ومؤمن بما فيه؛ تعارض بشدة تلك الأحاديث التي تدعي ارتداد أغلب المسلمين وعودتهم إلى الكفر، فور وفاة رسول الله ومفارقته للدنيا، إلا بضعة أفراد منهم فقط! أي الثلاثة أو السبعة الذين بقوا على إيمانهم بالخلافة المنصوصة لعلي!

إن المحقق المنصف المتجرّد عن العصبية والتقليد لا يمكن أن يصدق تلك الأحاديث ولا ما قيل عن مخالفة المهاجرين والأنصار للخلافة المنصوص عليها، لأنه إما أن تكون هذه الآيات من عند الله أو لا تكون، فإن لم تكن من عند الله فالقرآن ـ والعياذ بالله ـ من كلام غير الله، وإذا صار القرآن كلام غير الله فمعنى هذا انهدام الإسلام، المبني على القرآن، من أساسه، وإذا انهدم

١- كقوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨٨ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٨٩﴾ [التوبة:٨٨ - ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ۝٩٢﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ۝٣٨ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝٣٩ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾... ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١﴾ [الحج:٣٨ - ٤١]، وقوله سبحانه: ﴿... لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١٠﴾ [الحديد:١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢﴾ [النصر:٢]، ومثل ذلك كثير. (ت)

وانهار الإسلام، الذي هو الأصل، فما قيمة إثبات الخلافة المنصوص عليها أو غير المنصوص عليها وما هي إلا فرع لذلك الأصل؟ هل هذا إلا كما قال الشاعر:

خانه از پاى بست ويران است خواجه در بند نقش ايوان است

أي: البيت خَرِبٌ من قواعده والخواجه مشغول بزخرفة شرفته!

وأما إن كان القرآن من عند الله، وهو قطعًا كذلك، وإن كان الله سبحانه وتعالى عالم بالغيب والشهادة عليم بذات الصدور، وهو قطعًا كذلك، إذن فهو يعلم بحقيقة من يمدحه في كتابه ويبشره بالفوز والفلاح، عندئذ يجب أن يكون موقفنا واضحًا من الآيات الكثيرة مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٧٤﴾ [الأنفال: ٧٤]، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ ﴿... أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ۝١٥﴾ ﴿... وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٤﴾ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾ ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة:١٠٠]، وعشرات الآيات الأخرى.. ونعود فنسأل هل كان لتلك الآيات مصاديق في عالم الخارج أم لا؟ فإن كان يوجد لها مصاديق فمن هم؟ ألم يكونوا نفس الذين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة لنصب الخليفة؟ فهل كان الله تعالى، الذي امتدحهم وأثنى عليهم، عالمًا بسرائرهم وضمائرهم خبيرًا بماضيهم ومستقبلهم أم لا؟ بديهي أن الشق الثاني من السؤال لا يمكن لمؤمن بالله أن يلتزم به «**تعالى اللهُ عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا**»! وأما إن كان عليمًا خبيرًا، وهو قطعًا كذلك، فمن يستطيع أن يدعي أن الله العليم الخبير مدحهم وأثنى عليهم (وشهد لهم بصدق الإيمان ووعدهم بالجنات والرضوان) لكنهم ارتدوا، فور وفاة نبيهم، على أعقابهم كفارًا (خونة وجحدوا أمر الله تعالى بتأمير علي ﷺ عليهم؟!)[1]. ذلك لأن الله تعالى، الذي يعلم الغيب

١- هناك عدة نقاط ينبغي التنبه إليها في موضوع موقف الأنصار في قضية السقيفة ودلالاته:

ويعلم فيما إذا كان عبدٌ من عباده سيرتكب من الأعمال في المستقبل ما يحبط أجره ويبطل سوابقه الصالحة، إذا قال عن فلان بأنه مفلح وفائز وأعددت له الجنات، كان ذلك دليلاً قاطعًا على أن ذلك العبد لن يرتكب عملا يمنعه من الدخول في الجنة وأن عثراته ستكون مغفورة.

ألم يكن الله تعالى الحكيم العليم الخبير يعلم أن أصحاب نبيه لم يكونوا مهتمين بصدق

أولا: لو كان هناك أمر صريح من الله تعالى ورسوله بخلافة علي (ع)، فلماذا قام الأنصار الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا﴾ [الأنفال: ٧٤]، والذين قال عنهم الرسول ﷺ: «**لو أن الأنصار سلكوا واديًا أو شعبًا لسلكت وادي الأنصار، ولولا الهجرة لكنت امرءًا من الأنصار**» (المصنَّف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق الأعظمي، ج ١١/ ص٦٢) وقال في شأنهم: «**اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار!**» (المصنَّف: ج١١/ ص ٦٢)، لماذا رشحوا "سعد بن عبادة" زعيم الخزرج للخلافة؟ ألم يسمعوا أمر الله تعالى ورسوله حول نصب علي (ع)؟!

ثانيا: ولماذا لم يقم الأنصار بعد هزيمتهم السياسية أمام جناح المهاجرين وبعد انقطاع أملهم في إحراز منصب الخلافة، لماذا لم يقولوا: إذن على الأقل لنبايع من نصبه الله تعالى ورسوله إمامًا علينا، خاصة أن عليًّا كان كالرسول من حماة الأنصار ومحبيهم، وأكثر المهاجرين قربًا منهم؟! ولا ننسى أن انتخاب الخليفة إنما تمَّ في المدينة، أي في المكان الذي كان فيه المهاجرون وأهل مكة أقلية تفتقر للشوكة السياسية، فإذا كان التنافس القبلي بين المهاجرين لا سيما بين الجناح الأموي... وبني هاشم -كما يقال- هو الباعث لسلب الحق الإلهي لعلي (ع) في الخلافة، فمن البديهي أن الأنصار لم يكن عندهم هذا الدافع وبالتالي كانوا يستطيعون بكل سهولة أن يوقفوا المهاجرين عند حدهم ويمنعوا حصول مثل تلك البدعة في الدين!؟

ثالثًا: ولماذا اقتصر الكلام في النقاش والتفاوض، الذي تم في السقيفة، على بيان أفضلية الأنصار على المهاجرين بسبب خدماتهم للإسلام أو بيان أفضلية المهاجرين على الأنصار لكونهم عشيرة الرسول ومن قريش وأول من آمن به، ولم يأت أحد على موضوع النص النبوي على الخلافة! وحتى قبيلة الأوس التي لم تكن قد رشحت أحدًا للخلافة وكان لسانهم أطول في مجادلة المهاجرين والانتصار للأنصار، لم يذكروا لدحض ما أراده المهاجرون أي إشارة للنص على علي (ع)؟! ألا يؤكد كل ذلك بكل وضوح على عدم وجود هذا النص والتعيين الصريح؟! (م)

بحقائق الدين بل قبلوه قبولاً ظاهريًّا سطحيًّا ومتزلزلاً - كما تدعيه الروايات التي وضعها الغلاة المندسّون بين شيعة آل البيت الأطهار - بل طبقًا لبعض رواياتهم كان أولئك الصحابة في نفس زمن حياة النبي ﷺ قد شكلوا زمرًا ومجموعاتٍ سريةً وعقدوا فيما بينهم عهودًا وكتبوا صحيفةً ملعونةً أودعوها الكعبة!، وأنه منذ أول يوم تظاهروا فيه بالدخول في الإسلام لم يكن لهم هدف سوى الوصول للإمارة والحكومة! وأن قلبهم كان طافحًا ببغض أهل البيت وبمجرّد أن ارتحل النبي ارتدوا على أعقابهم وأنكروا أهم أصل من أصول الدين وهو الإمامة المنصوص عليها من الله؟! فكيف إذن أنزل تعالى في شأنهم كل آيات الثناء والمديح والشهادة بالإيمان والفوز والفلاح تلك؟! آيات تبقى خالدة إلى يوم القيامة يتلوها المؤمنون آناء الليل وأطراف النهار يحبون بسببها المهاجرين الأنصار ويغبطونهم على إيمانهم وفلاحهم.

أجل إن تصديق رواية «لما قبض النبي ارتد الناس إلا ثلاثة (أو سبعة) ...» وأمثالها يؤدي إلى تكذيب جميع الآيات القرآنية الكريمة السابقة، أو إلى اتباع البدعة التي وضعها بعض أعداء الإسلام لإسقاط الكتاب المجيد عن الحجية، بادعائهم أن كتاب الله غير قابل للفهم البشري وأننا لا نستطيع أن نفهم المراد الحقيقي منه! وأن ظواهره غير مرادة، وعندئذ يفتح الباب للباطنية الذين يفسرون القرآن على أهوائهم فيأتون بغرائب وأباطيل لم ينزّل الله بها من سلطان!

أجل، إن الإصرار على صحّة أمثال تلك الروايات، يلزم منه اعتبار تلك الآيات القرآنية الكريمة إما خاطئة - والعياذ بالله - أو غير مفهومة، وبالتالي ففاعل ذلك يغفل - أو يتغافل - عن أنه بإصراره على إثبات الإمامة المنصوص عليها لعلي عليه السلام أثبت - والعياذ بالله - بطلان معجزة الرسالة الكبرى وبالتالي أثبت كذب الإسلامِ ونبوةِ خاتم الأنبياء ﷺ!! (ووقع في المثل القائل "جاء ليكحِّلها فأعماها"!). لأنه إذا كان رد خلافة علي ارتدادًا كما تصرِّح به تلك الروايات التي تقول: لما قُبِضَ النبيّ ارتدّ الناس على أعقابهم كفَّارًا إلا ثلاثة، ونعلم أن أكثر صحابة النبي بل كلهم بقوا على بيعتهم لأبي بكر، أي بقوا على ذلك الارتداد المزعوم! - والعياذ بالله - وماتوا عليه، فطبقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢١٧﴾ [البقرة:٢١٧] سيكونون جميعًا قد حبطت أعمالهم وسيصيرون إلى نار جهنم خالدين فيها أبدًا إلا ثلاثة نفر!!

أولـئك الثلاثة الذين تدل سيرتهم، للأسف أو لحسن الحظ، على أن موقفهم ورأيهم في المسألة كان نفس رأي وموقف سائر أصحاب رسول الله ﷺ! وذلك أن المقداد الذي ذكر في بعض الروايات أنه كان أثبت قدما من سلمان وأبي ذر في أمر خلافة علي بعد النبي ﷺ، هو الشخص ذاته الذي ـ طبقًا لوصية عمر ـ كان عليه مهمة التعاون والإشراف على أبي طلحة (زيد بن سهل) الأنصاري في أمر تعيين الخليفة من بين الستة: علي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن وعثمان، حيث أمر عمر أبا طلحة أن ينظرهم ثلاثة أيام فإن اتفقوا على رجل منهم وأبى واحدٌ أن يَضرِبَ عُنُقَه وإن اتفق أربعة وأبى اثنان أن يضرب عُنُقَهما وإن اختلفوا جميعًا بعد المدة المحددة أن يضرب أعناقهم جميعًا[1].

كما أن سلمان كان واليًا على المدائن من قِبَلِ عمر لعدة سنين ولم يُؤْثَر عنه من سيرته المعروفة الواضحة، أدنى اعتراض على خلافة الشيخين.

فبعد كل ذلك هل يمكن لأي مسلمٍ مؤمنٍ بالقرآن أن يعير مفاد تلك الروايات أدنى التفات؟ ألا ينبغي على كل مؤمن بالقرآن، بينه وبين الله وأمام حكم وجدانه ودينه، ـ وعملاً بالأمر الصريح لأئمة آل البيت عليهم السلام الذين أكدوا مرارًا أن ما خالف القرآن من الأخبار المنقولة فهو زخرف وليس عنهم وينبغي أن يضرب به عرض الحائط[2] ـ أن يحارب ويكذِّب بشدة وبكل ما أوتي من طاقة ووسع أمثال تلك الأحاديث الموضوعة المكذوبة.

لو ألقيت نظرة، أيها القارئ الكريم، على التاريخ الدموي المخزي المليء بالعداوة والخصومة والفرقة، الذي أوجدته تلك الروايات وأمثالها بين المسلمين، لأدركت أن واضعي أمثال تلك الروايات، ومختلقي مثل تلك الأحاديث، هم بلا شك ولا ريب من أشد أعداء الإسلام، أو أنهم أشخاص جهلة كان يحركهم ويحرضهم أعداء الإسلام ليوقعوا الفرقة بين المسلمين، حتى

١- راجع ص ٤٢ من هذا الكتاب، وانظر تاريخ الأمم والملوك للطبري: ج ٣ / ص ٢٩٤-٢٩٥ (ت)

٢- أخرج الكليني في الكافي روايات عدة عن الصادق وغيره من الأئمة عليهم السلام تفيد أن شرط قبول الحديث أن لا يخالف القرآن: انظر الحديث رقم ١٨٣ والأحاديث من ١٩٨ إلى ٢٠٣ (أصول الكافي: ج ١/ ص ٦٠، الحديث الخامس، وص ٦٩ الأحاديث من الأول للسادس) (م)

يأتي مثل هذا اليوم الذي نرى فيه المسلمين، رغم كثرة عددهم وكون معظمهم يسكن في أفضل نقاط المعمورة، ومع وجود كل الوصايا والتأكيدات الإلهية الآمرة بالاتحاد والاتفاق الناهية عن الفرقة والخلاف، على هذه الدرجة من الذلة والمهانة والضعف والتأخُّر والاختلاف والفرقة، التي يندر أن يكون لها نظير لدى أي شعب من شعوب الدنيا. وأصغر نموذج على ذلك، سيطرة حفنة من اليهود عليهم واغتصابهم أرضهم...

أجل، إن كل هذا من بركات أو بالأحرى من الآثار المدمِّرة لأمثال تلك الروايات التي وضعها متطرفون غلاة بعيدون عن الإسلام الحقيقي وروح الدين؛ روايات أوجدتها وابتدعتها السياسات والأهواء، أو بثها أعداء الإسلام وغذّوها وروَّجوا لها.

سِيَرُ الصحابة أيضًا مصدِّقة للآيات ومكذِّبة للروايات

نظرة إجمالية أو تفصيلية أيضًا على سِيَر صحابة رسول الله ﷺ تبين بوضوح أنهم كانوا أهلاً حقًّا لمديح رب العالمين وثنائه، فحياتهم المليئة بالفخار تدل على أنهم كانوا صفوة بني آدم. لقد كانوا رجالاً دخلوا في الإسلام دون أي تطميع أو تهديد من قِبَلِ مُبلِّغ الإسلام والصادع به ﷺ، ثم لم يؤثر فيهم ويصرفهم عن عقيدتهم أي ترغيب أو تهديد، بل كانوا ثابتي الأقدام على عقيدتهم كالجبال الشوامخ، وبالرغم من جميع أنواع التعذيب والآلام والاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له من قِبَلِ مخالفيهم الذين كانوا أصحاب قدرة وثروة وسلطة، حيث كان أكثر أصحاب النبي ﷺ من طبقة الفقراء والعبيد الذين يعيشون تحت وطأة وسلطان أسيادهم المخالفين لهم في الدين، فكانوا يُهَدَّدون من قِبَلِ أسيادهم ومالكي رقابهم بالتعذيب إلى درجة الموت، وطبقا لبعض الروايات كانوا يصبون الماء الحار على أجسامهم العارية، ويجلدونهم بأسواط الحديد حتى يتفتَّت جلدهم، أو كانوا يُدخِلون رؤوسهم في الماء حتى ينقطع تنفسهم، أو كانوا يخرجونهم إلى الفلوات في حر الشمس ويضعون فوق صدورهم الصخر الثقيل ويتركونه فوقهم ثم يأمرونهم بالرجوع عن الدين الذي قبلوه أو على الأقل البراءة من محمد ودينه، لينقذوا أنفسهم من العذاب (فيأبون)، وكان يوقَد لبعضهم النار ثم يُمَرُّون عليها فلا يطفئها إلا ودك (أي شحم) بدنهم.

خبَّاب بن الأرتّ من المسلمين الذين تحمّلوا أنواعًا من العذاب في سبيل عقيدتهم وإيمانهم بدين الإسلام، فهو من المُعَذَّبين في الله، ولعلّه من أكثر من تحمل العذاب، يقول عنه ابن الأثير:

«**خبَّاب بن الأرتّ**...مولاته أم أنمار، وهو من السابقين الأولين إلى الإسلام وممن كان يُعَذَّب في الله تعالى كان سادس ستة في الإسلام قال مجاهد: أول من أظهر إسلامه رسولالله ﷺ وأبو بكر وخبَّاب وصهيب وعمار وسمية أم عمار، فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه قومه، وأما الآخرون فألبسوهم أدراع الحديد ثم صهروهم وهم في الشمس فبلغ منهم الجهد ما شاء الله أن يبلغ من حر الحديد والشمس. وقال الشعبي: إن خبّابًا صبر ولم يعط الكفار ما سألوا فجعلوا يلصقون ظهره بالرَّضَف (أي الحجارة التي حميت بالشمس أو النار) حتى ذهب لحم متنه، وقال أبوصالح: كان خبَّاب قيِّنا (أي حدَّادًا) يطبع السيوف، وكان رسولالله ﷺ يألفه ويأتيه فأُخْبِرَت مولاته بذلك فكانت تأخذ الحديدة المحمَّاة فتضعها على رأسه. توفي سنة ٣٧، قال زيد بن وهب: سرنا مع علي حين رجع من صِفِّين حتى إذا كان عند باب الكوفة إذا نحن بقبور سبعة عن أيماننا فقال: ما هذه القبور؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين! إن خبَّاب بن الأرتّ توفي مخرجك إلى صفين فقال عليٌّ رضي الله عنه: رحم الله خبَّابًا، أسلم راغبًا وهاجر طائعًا وعاش مجاهدًا وابتُليَ في جسمه ولن يضيِّع الله أجر من أحسن عملاً...»[1].

«**صهيب بن سنان الرومي** صحابيٌّ آخر من المعذَّبين في الله والمهاجرين المجاهدين في سبيل الله وقد عاش إلى ما بعد وفاة رسول الله وبايع وأيد الخلفاء قبل الإمام علي عليه السلام. يقول عنه ابن الأثير في كتابه "أسد الغابة في معرفة الصحابة":

«وأسلم **صهيب** ورسول الله في دار الأرقم، بعد بضعة وثلاثين رجلاً، وكان من المستضعفين بمكة المعذبين في الله عز وجل...ولما هاجر صهيب إلى المدينة تبعه نفر من المشركين، فنثر كنانته وقال: يا معشر قريش، تعلمون أني من أرماكم، ووالله لا تصلون إليَّ حتى أرميكم بكل سهم معي، ثم أضربكم بسيفي ما بقي بيدي منه شيء، فإن كنتم تريدون مالي دللتكم

١- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج ٢ / ص ٩٨ -١٠٠، هذا وقد اختصر المؤلف رحمه الله وتصرف في اقتباسه من هذا المصدر فقدم وأخر، أما أنا فأوردت ما ذكره المصدر بنفس الترتيب والتفصيل. (ت)

عليه، قالوا: فدلنا على مالك ونخلي عنك، فتعاهدوا على ذلك فدلهم عليه ولحق برسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: "ربح البيع أبا يحيى!" فأنزل الله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ وشهد صهيب بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. وعن مجاهد قال: أول من أظهر إسلامه سبعة: النبي ﷺ وأبو بكر وبلال وصهيب وخباب وعمار بن ياسر وسمية أم عمار، ثم يقول فأما النبي ﷺ فمنعه الله وأما أبو بكر فمنعه قومه، وأما الآخرون (ومنهم صهيب) فأُخِذُوا وأُلْبِسوا أدرع الحديد ثم أُصْهِروا في الشمس... وكان عمر بن الخطاب محبًّا لصهيب حسن الظن فيه حتى إنه لما ضُرِبَ أوصى أن يصلي عليه صهيبٌ بجماعة المسلمين ثلاثًا حتى يتفق أهل الشورى على من سيخلف وتوفي صهيب بالمدينة سنة ثمان وثلاثين وقيل: سنة تسع وثلاثين وهو ابن ٧٣ سنة»[١]].

وجاء في سيرة ابن هشام أيضًا:

«قال ابن اسحق: وحدَّثني حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير، قال قلت لعبد الله بن عباس: أكان المشركون يبلغون من أصحاب رسول الله ﷺ من العذاب ما يُعذَرون في ترك دينهم؟ قال: نعم والله، إن كانوا ليضربون أحدهم ويجيعونه ويعطِّشونه حتى ما يقدر أن يستوي جالسًا من شدة الضر الذي نزل به، حتى يعطيهم ما سألوه من الفتنة، حتى يقولوا له: آللات والعُزَّى إلـهك من دون الله؟ فيقول: نعم، حتى إن الجُعَل (صرصار الصحراء) ليمر بهم، فيقولون له: أهذا الجعل إلـهك من دون الله؟ فيقول: نعم، افتداء منهم مما يبلغون من جهده»[٢].

لكنهم كانوا بكل شجاعة وشهامة ورشد يرفضون الانصياع لما يريده منهم أرباب القدرة والسلطان عليهم ويصيحون تحت ضربات سياط الحديد الملهبة: **أشهد أن لا إلـه إلا الله وأن محمدًا رسول الله**، مسجلين بذلك أسمى آيات الفخار. وبعضهم كان ذا مال وثروة ونفوذ واقتدار، لكن بسبب دخولهم في الإسلام اضطروا ليس للتخلي عن أموالهم ومكانتهم فحسب،

١- مختصر من أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري: ج ٣ / ص ٣٠.

٢- سيرة ابن هشام: ج ٢/ ص ٣٢٠، و"**أُسْد الغابة**" لابن الأثير الجزري، ضمن ترجمة عمار بن ياسر رضي الله عنه. (ت)

بل أن يهجروا الأهل والديار والوطن والأقرباء، ويهاجروا إلى بلاد غريبة، أيا كانت في هذه الأرض الواسعة حتى لو كانت بلادًا لا تدين بدينهم كالحبشة، مسلِّمين أنفسهم لمصير مجهول، وذلك كجعفر بن أبي طالب ومصعب بن عمير وعبد الله بن مسعود وعتبة بن غزوان و...، ومع ذلك كانوا يقبلون على الهجرة مسرورين راضين صارفين نظرهم عن الوطن والقرابة والأصحاب، ولا ينحرفون ذرة عن دينهم.

أجل هؤلاء هم الذين يذكر القرآن الكريم لنا بأفضل صورة كيفية إيمانهم وتحملهم للعذاب وتعرضهم للاضطهاد والإيذاء ويثني على تحملهم الأذى وهجرتهم في سبيله فيقول: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [النحل:٤١-٤٢]، ويقول: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [آل‌عمران: ١٩٥]، ويقول كذلك: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ [الحشر: ٨] حيث يتفق جميع المفسرين بلا خلاف أن هذه الآيات نزلت في المهاجرين إلى الحبشة ثم إلى المدينة.

و لا ننسَ ذلك الدعاء الجميل من أدعية حضرة **الإمام زين العابدين وسيد الساجدين** علي بن الحسين عليه السلام المسطور في **"الصحيفة السجادية"** الذي - بدلاً من اعتباره الصحابة المهاجرين والأنصار مرتدين! - يدعو فيه لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنصار ومهاجرين فيقول: «**اللَّهُمَّ وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ وَالَّذِينَ أَبْلَوُا الْبَلَاءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ، وَأَسْرَعُوا إِلَى وِفَادَتِهِ، وَسَابَقُوا إِلَى دَعْوَتِهِ، وَاسْتَجَابُوا لَهُ حَيْثُ أَسْمَعَهُمْ حُجَّةَ رِسَالاتِهِ. وَفَارَقُوا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَقَاتَلُوا الْآبَاءَ وَالْأَبْنَاءَ فِي تَثْبِيتِ نُبُوَّتِهِ، وَانْتَصَرُوا بِهِ. وَمَنْ كَانُوا مُنْطَوِينَ عَلَى مَحَبَّتِهِ يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ فِي مَوَدَّتِهِ. وَالَّذِينَ هَجَرَتْهُمُ الْعَشَائِرُ إِذْ تَعَلَّقُوا بِعُرْوَتِهِ، وَانْتَفَتْ مِنْهُمُ الْقَرَابَاتُ إِذْ سَكَنُوا فِي ظِلِّ قَرَابَتِهِ. فَلَا تَنْسَ لَهُمُ اللَّهُمَّ مَا تَرَكُوا لَكَ وَفِيكَ، وَأَرْضِهِمْ مِنْ رِضْوَانِكَ، وَبِمَا حَاشُوا الْخَلْقَ عَلَيْكَ، وَكَانُوا مَعَ رَسُولِكَ دُعَاةً لَكَ إِلَيْكَ. وَاشْكُرْهُمْ عَلَى هَجْرِهِمْ فِيكَ دِيَارَ قَوْمِهِمْ، وَخُرُوجِهِمْ مِنْ سَعَةِ الْمَعَاشِ إِلَى ضِيقِهِ**».

ثم الأهم من ذلك أنه عليه السلام يدعو عقب ذلك للتابعين الذين ساروا على هدي أولئك الصحابة فيقول: «**اللَّهُمَّ وَأَوْصِلْ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونا بِالْإِيمانِ خَيْرَ جَزَائِكَ. الَّذِينَ قَصَدُوا سَمْتَهُمْ، وَتَحَرَّوْا وِجْهَتَهُمْ، وَمَضَوْا عَلَى شَاكِلَتِهِمْ. لَمْ يَثْنِهِمْ رَيْبٌ فِي بَصِيرَتِهِمْ، وَلَمْ يَخْتَلِجْهُمْ شَكٌّ فِي قَفْوِ آثَارِهِمْ، وَالِائْتِمَامِ بِهِدَايَةِ مَنَارِهِمْ. مُكَانِفِينَ وَمُوَازِرِينَ لَهُمْ، يَدِينُونَ بِدِينِهِمْ، وَيَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِمْ، يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَتَّهِمُونَهُمْ فِيمَا أَدَّوْا إِلَيْهِمْ...**»[1]. فأي إنسان، حتى ذلك الذي لا يؤمن ولا يعتقد بالإسلام، يمكنه أن يقبل منطقيًّا أن هؤلاء ارتدوا فور رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟!.

لقد عرضنا في كتابنا هذا بتوفيق الله، بعضًا من سيرة الذين تحمّلوا أنواع المشقات واستقبلوا بصدر رحب، في سبيل المحافظة على دينهم، صنوف المصائب والبليّات، وبقوا ثابتين مستقيمين على التضحية والوفاء إلى آخر رمق، ومع ذلك ما كان موقفهم عقب وفاة نبيهم في سقيفة بني ساعدة إلا اتباع سبيل سائر المؤمنين، ولم يتكلموا بكلمة اعتراض خلافًا لما تم، وقد اكتفينا بما ذكرنا كنموذج فقط، وإلا فإن كل أصحاب رسول الله[2] كانوا كذلك، وعانوا في صدر الإسلام المشقات وشهدوا الحروب والغزوات. هذا كان من ناحية النقل الذي يبين كذب الروايات، فلنأت الآن إلى العقل لنرى حكمه في هذه القضية؟

العقل منكرٌ للنص

١ - إن القول بأن الله تعالى هو الذي نصب وعيَّن الأئمَّة وفرض طاعتهم على العالمين وحرم الجنة على من لم يعرفهم أو لم يتبعهم، مع نسبة صفات الأنبياء إليهم مثل أن الوحي يأتيهم وأن عند كل منهم صحيفة خاصة من الله تعالى يؤمر بالعمل بها، وأنهم شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة، يأتيهم الملاك ويسمعون صوته وإن كانوا لا يرونه، وأن روح القدس الذي يكون للنبي ينتقل بعده للإمام.. إلخ - كما نجد ذلك في عدد من الروايات في كتبنا الحديثية الأساسية خاصة

---

١ - الدعاء الرابع من أدعية الصحيفة السجادية: في الصلاة على أتباع الرسل ومصدقيهم.

٢ - الصحابي: كما ذكره ابن حجر العسقلاني: «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام». (المصحح)

أحاديث كتاب الحجة من كتاب أصول الكافي[1] حيث نُسِبَتْ إليهم في بعض الروايات صفات تفوق حتى صفات الأنبياء، أي لا يوجد في القرآن مثلها حتى للأنبياء أولي العزم من الرسل أصحاب التشريع، فضلاً عن الأنبياء ذوي النبوّة التبليغيّة فقط![2] - أقول: إن مثل هذا القول لا يتناسب مع **قاعدة ختم النبوة** التي هي موضع اتفاق جميع فرق المسلمين وإجماع الأمة قاطبة.

١- كحديث أن الأئمة عليهم السلام: «... **شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة**» (أصول الكافي: كتاب الحجة: ج١ / ص ٢٢١ فما بعد)، وأنهم: «**مُحَدَّثون يسمعون صوت الملاك ولكنهم لا يرون ولا يعاينون الملاك**» (المصدر السابق: ج١/ ١٧٦-١٧٧)، وأنهم: «**خزان علم الله وتراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض**» (المصدر السابق: ج١/ ص ٢٦٩-٢٧٠)، وأن: «**روح القدس به حمل النبوة فإذا قبض النبي (صلى الله عليه وآله) انتقل روح القدس فصار إلى الإمام..**» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٧٠ فما بعد)، و«**إن في الأنبياء والأوصياء خمسة أرواح: روح القدس وروح الإيمان وروح الحياة وروح القوة وروح الشهوة...فبروح القدس عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى...**» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٧١ فما بعد). وأن: «**الأئمة لم يفعلوا شيئا ولا يفعلوا إلا بعهد من الله عز وجل لا يتجاوزونه، وأن الله عز وجل أنزل على نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) كتابا قبل وفاته فقال: يا محمد هذه وصيتك إلى النخبة من أهلك... علي بن أبي طالب وولده عليهم السلام، وكان على الكتاب خواتيم من ذهب كل إمام يفك خاتما ويعمل بما فيه ثم يدفعه لمن بعده فيفك خاتما ويعمل بما فيه** ... الحديث» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٧٩ فما بعد، الحديث ١ و٤). بل في حديث صريح منسوب للإمام الصادق عليه السلام: «**الأئمة بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي، فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله).**» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٧٠). (م)

٢- كالأحاديث التي تصف علم الأئمة عليهم السلام بأنهم: «**يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يخفى عليهم شيء**» (أصول الكافي: كتاب الحجة: ج١ / ص ٢٦٠)، وأنهم: «**يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل**» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٥٥ فما بعد)، وأن: «**الإمام لا يخفى عليه كلام (لغة) أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح..**» (المصدر السابق: ج١/ ص ٢٨٥)، وأن: «**عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها**» (المصدر السابق: ج١/ ص ٢٢٧)، وأن: «**أعمال العباد تعرض عليهم في الصباح والمساء..**» المصدر السابق: ج١/ ص ٢١٩ فما بعد)، وأن: «**عندهم ألواح موسى وعصاه وقميص آدم (الذي ألقي على**

إذ إن نصبَ الله تعالى وتعيينه أئمةً بمثل تلك الخصائص التي هي من خصائص الأنبياء وفرضَ طاعتهم على كل بني الإنسان، سيكون بمثابة بعث أنبياء جدد بعد نبينا محمد ﷺ، بل إن تلك الخصائص المذكورة للأئمة عليهم السلام أعلى وأهم من خصائص الأنبياء المبلغين الذين كانوا يبعثون لتأييد وتبليغ رسالة النبي الذي سبقهم[1]، أو على الأقل ليست دونهم مرتبة، وهذا لا يتفق أبدًا مع مبدأ **ختم النبوّة**، فإذا كانت العهود التي سبقت نبينا الخاتم ﷺ احتاجت لمثل أولئك الأنبياء المبلغين بعد أنبيائهم، فإن عهد الرشد الذي وصلت إليه البشرية بعد خاتم

وجه يعقوب فارتد بصيرًا) وخاتم سليمان (الذي كان يسخّر به الجن والشياطين)..» (المصدر السابق: ج١ / ص ٢٣١-٢٣٢).

أو الأحاديث التي تصف خلقتهم بأوصاف خارجة عن أوصاف سائر البشر مثل أن: «**للإمام عشر علامات: يولد مطهرا مختونًا وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، ولا يجنب، تنام عينيه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه كرائحة المسك والأرض موكلة بستره وابتلاعه ... الحديث**» (أصول الكافي: كتاب الحجة / باب مواليد الأئمة عليهم السلام، حديث رقم ٨، ج١/ ص ٣٨٥ فما بعد)، ورواية أخرى أن الإمام: «**إذا وقع من بطن أمه وقع واضعًا يديه على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء، فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم لله أنزله من السماء إلى الأرض، وأما رفع رأسه إلى السماء فإن مناديًا ينادي من بطنان العرش من قبل رب العزة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه يقول: يا فلان بن فلان، اثبت تثبت، فلعظيم ما خلقتك، أنت صفوتي من خلقي وموضع سري وعيبة علمي وأميني على وحيي وخليفتي في أرضي... فيجيبه (الإمام المولود) واضعًا يديه رافعًا رأسه إلى السماء:** ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٨﴾ [آل عمران: ١٨] (المصدر السابق نفس الكتاب والباب: حديث رقم ١)، **وأن الإمام يمكن أن يقوم بالحجة وهو ابن ثلاث سنين!** (المصدر السابق: ج١ / ص٣٢١، الأحاديث ١٠ و١٣)، وأن: «**الله خلقهم من نور عظمته وخلقت أبدانهم من طينة مخزونة لم يخلق منه أحد إلا الأنبياء... الحديث**». (المصدر السابق: ج١ / ص ٣٨٩). (م)

١- أي مثل كثير من أنبياء بني إسرائيل الذين لم يبعثوا برسالة أو كتاب جديد، بل كانوا على شريعة التوراة وإنما بعثوا للهداية وإرشاد الخلق وإحياء التوراة والعمل بالدين ونصرته، مثل يوشع بن نون وصموئيل وحزقيل ودانيال و... وزكريا ويحيى ومئات الأنبياء الذين كان يبعث العشرات منهم أحيانا في نفس الوقت. (ت)

النبيين وسد باب النبوة والرسالة نهائيًا، برسالة سيدنا محمد ﷺ لم يبقِ مجالاً لبعث أنبياء بعده. فإن قيل: لا أحد يعتبر أو يسمي الأئمةَ أنبياءَ، بل رواياتنا تمنع وتكره تسميتهم بذلك بشدة، قلنا: إن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئًا، فالعبرة ليست بالاسم بل بالمعنى، فإذا نسبت لأولـئك الأئمة كل أوصاف الأنبياء وخصائصهم الإلـهية مثل التعيين من الله تعالى وفرض طاعتهم على العالمين ووحي الله تعالى إليهم بواسطة الملاك وروح القدس الخاص بالأنبياء وعصمتهم المطلقة وأن كل واحد منهم عنده كتاب خاص من الله تعالى يعمل به، وأن معرفتهم والإيمان بهم شرط النجاة الأبدية يوم القيامة... الخ، فهم كالأنبياء بكل معنى الكلمة وإنكار ذلك مجرد تلاعب بالألفاظ.

وأنا أعتقد أن الذين يصرّون كل هذا الإصرار على الإمامة المنصوص عليها من الله، لم يدركوا كما يجب معنى ختم النبوة.

وقد ألف أحد الفضلاء المعاصرين وهو **العلامة الشيخ الأستاذ "مرتضى مطهري"** كتابًا قيّمًا باسم **"ختم النبوة"** شرح فيه على نحو ممتاز فلسفة ختم النبوة ـ إلا أنه بقي على القول بالإمامة بالنص دون أن ينتبه إلى أنها تتناقض مع لوازم نظريته. ومن المفيد هنا أن ننقل بعض العبارات من كتابه ذاك، قال: «إن رسالة نبي الإسلام تختلف عن رسالات سائر الأنبياء الذين سبقوه بأنها من نوع القانون لا البرنامج المفصل، أي أنها دستور عام للبشرية (ص٢٦). «وحي هذا النبي هو في مستوى دستور كلي أبدي» (ص٣٠). «النبي الخاتم هو الذي طوى جميع المراحل ولم يبقِ ـ من ناحية الوحي الإلـهي ـ أي طريق لم يُطرَق أو نقطة لم تُكتَشف» (ص٣٤). «الوحي الإلـهي أعلى مظاهر الهداية وأرقى درجاتها. الوحي يتضمن إرشادات خارجة عن متناول الحس والخيال والعقل والعلم، ولذلك لا يمكن لشيء من هذه الأمور أن يحل محل الوحي. ولكن الوحي الذي له تلك الخواص هو الوحي التشريعي لا التبليغي، أما الوحي التبليغي فعلى العكس. طالما لم تصل البشرية بعد إلى درجة النضوج الكامل في العقل والعلم والمدنية بحيث يمكنها أن تقوم بنفسها بحمل رسالة الله والقيام بمهمة الدعوة والتعليم والتبليغ والتفسير والاجتهاد، فإن الحاجة للوحي التبليغي لا تزال باقية. ظهور العلم والعقل وبعبارة أخرى وصول الإنسانية لمرحلة الرشد والبلوغ، ينهي تلقائيًا مرحلة الوحي التبليغي، حيث يصبح

العلماء هم ورثة الأنبياء» (ص ٤٧). «في الواقع، أحد أركان الخاتمية هو البلوغ الاجتماعي للبشر إلى الحد الذي يصبحون معه قادرين على حفظ مواريثه العلمية والدينية والقيام بنشرها وتعليمها وتفسيرها» (ص ١٣).

وإذا رأينا أن نبيًا من أنبياء بني إسرائيل يقوم ـ بأمر الله تعالى ـ بتعيين **"طالوت"** ملكًا عليهم (البقرة/ آية ٢٤٦)، وهو ما يدّعي مثله القائلون بالإمامة بالنص بالنسبة للأئمة عليهم السلام، فإنّ هذا إنّما تمّ (بالنسبة لطالوت) لأنه كان من الأمور التي ـ على حد قول الأستاذ مطهري ـ: «لا بد أن تتم بالوحي في مرحلة طفولة البشرية» (ص٨٧) أي المرحلة التي تكون البشرية فيها لا تزال بحاجة لكلا نوعي النبوة: التشريعي والتبليغي. «فقد كانت البشرية، قبل عدة آلاف من السنين، غير متمكّنة من الحفاظ على مواريثها الدينية والعلمية ولم يكن من الممكن توقع خلاف ذلك منها» (ص١٢) لأنها لم تبلغ في إمكانياتها ووسائلها ورشدها الاجتماعي والسياسي والفكري إلى الحد الذي يمكنها من المحافظة على تراث الأنبياء نقيًا بلا تغيير ولذا كانت «التحريفات والتبديلات تظهر في تعاليم الأنبياء وكتبهم المقدسة... وبالتالي كانت تلك الكتب والتعاليم تفقد صلاحيتها لهداية الناس» (ص١١). ولكن بعد نزول قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] «انتفى الداعي الرئيس للرسالات الجديدة ولبعث أنبياء جدد» (ص١٢). وعلى حد قول المفكر الباكستاني **محمد إقبال اللاهوري**: «لا يمكن للبشرية أن تبقى للأبد في مرحلة الطفولة والحاجة للإرشاد من الخارج. إلغاء الكهانة والملك الوراثي في الإسلام، والتأكيد الدائم في القرآن الكريم على العقل والتجربة، والأهمية التي أولاها ذلك الكتاب المبين للطبيعة والتاريخ كمصادر للمعرفة البشرية، كل هذه مظاهر مختلفة لفكرة واحدة هي ختم الرسالة»[1].

وهذا يعني أن البشرية بعد ختم النبوة والرسالة، قد بلغت مرحلة النضج والكمال، بحيث تستطيع أن تدير أمور نفسها بنفسها على أساس تعاليم الدين وأحكامه، لأنها اكتسبت قدرة

١- كل ما ذكر بين المعقوفتين في الصفحات الثلاث الأخيرة اقتباسات من كتاب **"ختم النبوة"** للأستاذ العلامة **مرتضى مطهري**، نشر دار صدرا، طهران.

تستطيع من خلالها أن تميّز وتنتخب حاكمًا صالحًا للمجتمع الإسلامي على أسس الأوامر والنواهي الشرعية[1]. ولذلك نقرأ في الخطبة الأولى من نهج البلاغة: «مِنْ سَابِقٍ سُمِّيَ لَهُ مَنْ بَعْدَهُ أَوْ غَابِرٍ عَرَّفَهُ مَنْ قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ نَسَلَتِ الْقُرُونُ ومَضَتِ الدُّهُورُ وسَلَفَتِ الآبَاءُ وخَلَفَتِ الأَبْنَاءُ. إِلَى أَنْ بَعَثَ اللهُ سُبْحَانَهُ مُحَمَّدًا رَسُولَ الله (صلى الله عليه وآله) لإِنْجَازِ عِدَتِهِ وإِتْمَامِ نُبُوَّتِهِ....».

لم يعرِّف القرآنُ الكريم ولا خاتمُ الأنبياء ﷺ أحدًا بصورة رسمية وشرعية أن يكون نبيًّا أو مبلِّغا أو معلِّمًا عن الله عزوجل بعد النبيﷺ وتكون له شخصية مختلفة عن سائر أفراد البشر. لأن مرحلة بلوغ البشرية قد بدأت [بعد إكمال الدين وانقطاع الوحي] وأن على الإنسان أن يخطو خطوات جادة في سبيل تحقق مقاصد الشرع حتى يكسب التجربة اللازمة لأجل إكمال مسيرته التكاملية في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية.

لذلك نرى ـ في ضوء ما ذكر أعلاه ـ، لو أن نصًّا وحكمًا نزل من الله تعالى على تعيين أفراد معينين بالإمامة والزعامة العامة للمسلمين قبل ختم النبوة، لكان له وجه من الصحة، – رغم أن الإمامة والزعامة المنصوصة قبل ختم النبوة لم تكن بهذا الطول والعرض والبسط والتفصيل والصفات الخارقة العجيبة الغريبة للأئمة كما عند مدّعي الإمامة المزعومة بعد ختم النبوة– ولكن لا يُعقل ولا يُمكن أن يتم ذلك بعد ختم النبوة والرسالة بنوعيها التشريعي والتبليغي.

٢– إن تعيين ونصب عدد معين من الأشخاص سواء كانوا اثني عشر أو أحد عشر أو سبعًا... الخ يحكمون البشرية ويسوسونها لمئات آلاف السنين إلى يوم القيامة أمر مخالف للعقل وللمنطق ولواقع الحياة، لأن المدة التي يمكن لهؤلاء الاثني عشر شخصًا أن يعيشوا فيها ويحكموا الناس فعلا، لن تتجاوز المائتين وسبعين إلى ثلاثمائة عام! في حين أن الإسلام دين أبدي خالد، والمسلمون يحتاجون لحاكم فعلي يسوسهم وينفذ فيهم أحكام الله تعالى في جميع الأزمنة والأعصار، حيث لا يجوز تعطيل أحكام الشرع ولا لحظة واحدة. فلا بد أن يكون

١- وهذا الكلام لا يعني أبدًا أن البشرية ليست بحاجة إلى كسب التجربة وحصول الحذاقة والمهارة في هذا الجانب، ولا يعني أيضًا أن الأعمال التي قام بها البشر في البداية كأعماله التي قام بها فيمابعد بالدقة والإتقان، لأن أصل التدرج والتطور جزء لا ينفك من كل موجود قابل للتدرج والتكامل.

الشارع المقدس قد بين الطريق والمنهج الكلي في قضية الحاكم واختياره عندئذ، لأنه لا يمكن أن يترك الشرع هذا الأمر الحياتي دون أن بيان إطاره أو خطوطه العريضة الكلية للناس وهو الدين الأبدي الكامل.

فإذا أقر القائلون بالنص على وجود مثل هذا التعليم لكن قيدوه بما بعد انتهاء عهد ظهور الأئمة المنصوبين المنصوص عليهم، أرجعنا نحن نفس هذا التعليم إلى كل الفترة الزمنية التي تتلو رحلة النبي ﷺ إلى يوم القيامة بلا استثناء، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تفاوت في تعاليم الشرع بين فترة زمنية وفترة أخرى، أي لا يمكن أن يكون هناك تعليم خاصٌّ بالنسبة إلى جزء من الزمن بعد النبي ﷺ، وتعليم آخر مختلف بالنسبة إلى بقية الزمن بعد ذلك إلى يوم القيامة، إلا بدليل، ولا دليل لدينا تقوم به الحجة القاطعة.

٣- إن النص من الله تعالى على أشخاص معينين بأسمائهم ليكونوا حكامًا زمنيين على الناس أمر لا ينسجم مع فلسفة التشريع وهدف الخلق الذي هو ابتلاء الناس وامتحانهم، في عصر بلغت فيه البشرية سن الرشد وختمت به النبوات وحُفِظ فيه الكتاب السماوي الخالد بلا تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقصان. فقد صار على المسلمين الآن أن يديروا مجتمعاتهم بأنفسهم ويُمْتَحنوا في مدى التزامهم بالعمل بمشيئة الله وتعاليم كتابه. عليهم ـ بالرجوع إلى أوامر الشرع المقدس ونواهيه ـ أن ينتخبوا رئيسهم وأن يميزوا بين الصالح والطالح وبين المتقي والفاجر، ثم يكونوا رقباء عليه يطيعوه ويعينوه إذا أصاب ويسددوه ويقوموه إذا انحرف، أما إذا عين الله تعالى فردًا أو أفرادًا مخصوصين لحكم وسياسة المسلمين على الدوام، فإن كل فلسفة ابتلاء الناس وامتحانهم وفتنتهم هذه تبطل، وتصبح كل أوامر ونواهي الشرع التي تبين من تجب طاعته ومن يتوجب عصيانه، بلا معنى، حيث يخرج الاختيار من يد الفرد والجماعة عندما يتوجب عليهم الطاعة العمياء للقائد الحاكم الذي له القدرة، بسلطته، على إجبار الناس على تنفيذ أقواله واتباع أوامره، خاصة أن القائلين بالنص يعتقدون أن المنصوص عليهم معصومون مطلقًا فلا مجال للسؤال والنقاش عند إطاعة أوامرهم. هذا في حين أننا نرى أن في القرآن الكريم آيات عديدة تحدد من تجب طاعته ومن تجب معصيته:

فأوَّلاً: ليس في القرآن الكريم أمر بالطاعة المطلقة إلا لِلَّه ورسوله فقط، وذلك في قوله

تعالى: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل‌عمران: ٣٢]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ...﴾ [النساء:٦٤]، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ...﴾ [النساء:٨٠]. أما ما عدا الله تعالى ورسوله فطاعته مشروطة بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]

وثانيًا: حددت كثير من الآيات صفات من تجب طاعته كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٣٨﴾ [غافر: ٣٨]. ونحوها من الآيات الكريمة.

في حين بينت آيات عديدة أخرى صفات من تجب معصيتهم وتحرم طاعتهم، مثل: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ١٥١ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ١٥٢﴾ [الشعراء: ١٥١-١٥٢]، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨﴾ [الجاثية:١٨]، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٨ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ٩ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠﴾ [القلم: ٨-١٠]، ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤﴾ [الإنسان: ٢٤]، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]. ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ ٥٩﴾ [هود: ٥٩].

فلو كان ثمة أئمة حكامٌ منصوصٌ عليهم ومعصومون، ومن هم وحدهم تجب طاعتهم المطلقة على المؤمنين، لقال الشارع عليكم طاعة فلان وفلان فقط، ولما كان هناك حاجة لمثل تلك الأوامر والنواهي الكلية! في حين أن هذه التعاليم تعتبر دستورًا تسترشد به الأمة في تعيينها لحاكمها، وتميّز به بين اللائق لهذا المقام ومن لا يليق به، أي أن زمن المسؤولية ابتدأ مع

ابتداء عهد ختم النبوَّة. وفي الواقع إن الإسلام لديه حسن ظن بالبشرية أكثر من القائلين بالإمامة المنصوصة[1].

٤- لم يكن لأي نبي من الأنبياء السابقين ولا في أي شريعة من الشرائع الإلـهية الماضية أوصياءُ منصوصٌ عليهم للإمامة والحكم، معصومون يجب على الأمة طاعتهم تعبدًا وديانةً. والادعاء بأن لكل نبيٍّ وصيًا نصَّ عليه ليخلفه في شأن الحكم واستلام زمام الأمور ادعاء عار من الحقيقة ولا أساس له، ولا غرو فمثل هذا لو حصل يكون، كما أوضحنا سالفًا، نقضًا للغرض المراد من وراء تشريع الشرائع، أعني امتحان الناس واختبارهم، إذ يسلب من الناس (المحكومين) مجال الاختيار والتمييز بين الصواب والخطأ في كل فعل وأمر، والقرآن المجيد والعقل السليم لا يصدقان مثل هذا الادعاء، كما لا يوجد في التاريخ ما يؤيده.

نعم يمكن للنبي أن يعيّن وصيًّا أو أوصياء للقيام بأمور شخصية خاصّة مثل غسله وتكفينه ودفن جثمانه وأداء ديونه أو القيام بشأن عياله وأولاده الصغار ونحو ذلك، أما تعيين وصي ليكون إمامًا وحاكمًا ورئيس سلطة مفروضًا من الله ويحكم بأمر الله، فهذا ـ في تصورنا ورأينا ـ ما لا يفعله لأنه لا ينسجم مع جوهر الدين القائم على الامتحان الإلـهي للعباد.

٥- إن الشارع الحكيم ﷻ قد أمر المؤمنين في القرآن الكريم أن يديروا أمورهم بالشورى والتشاور فيما بينهم. ومن تلك الأمور المهمة، هي الحكومة وتعيين الزعامة. يذكر القرآن الكريم صفات للمؤمنين، منها: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

ولذلك قام المهاجرون والأنصار بعد وفاة النبي ﷺ على الفور بالعمل بهذا الأمر الرباني، فاجتمعوا في المدينة وتشاوروا فيما بينهم لتعيين الزعيم الذي سيكون حاكمًا عليهم، وأخذوا

١- أرجو أن ينتبه القراء جيدًا إلى هذه النقطة، فكما يقول الأستاذ مرتضى المطهري: «لقد كان وضع البشر في الأدوار السابقة يشبه تلميذ المدرسة الذي يُعطى كتابًا ليتعلَّم منه، فإذا به يحوله إلى مزق بعد عدد قليل من الأيام!، أما البشرية في العهد الإسلامي (عهد ختم النبوة) فتشبه العالم كبير السن الذي يعتني بكتبه ويحفظها غاية الحفظ، رغم رجوعه المتكرر إليها». انتهى من كتاب ختم النبوة للأستاذ المرحوم مرتضى مطهري، ص ٤٩. (م).

يتناقشون ويتشاورون لتحقيق هذا الغرض مما يفيد أن هذا الأمر سبيله، في نظرهم، هو البحث والتشاور، وأن إقامة الحاكم هو بلا شك واجب شرعي ضروري على المسلمين[1].

ولم يأت خلال المناقشات، كما بينا، أي ذكر لكون الحاكم لا يصح اختياره إنما هو منصوص عليه من الله، ومن البديهي أنه لو كان للحكومة أي ارتباط بالنص والتعيين الإلـهي، لوقعت الإشارة لذلك ولذكَّر به البعض على الأقل، لكن أحدًا لم يتكلم بمثل هذا أبدًا، ولا أحد طلب من الرسول ﷺ أن ينصب لهم الحاكم بنفسه لأنهم كانوا يدركون أن هذا مناف لأصل التكليف. وقد كانوا في عهد كان بإمكانهم أن يستنبطوا أحكامًا فرعية من الأصول الكلية للشريعة ويتوصلوا إلى رأي الشارع الحكيم فيما أرادوه. أما لو كانت الإمامة منصوصة من الله تعالى على أشخاص معينين لكانت أوامر الله ونواهيه التي تبين من تجب طاعته ومن يتوجب عصيانه، زائدة بلا معنى، لأن المعصوم يجب أن يُطاع إطاعة مطلقة ويخرج الاختيار من يد الفرد والجماعة في تدبير أمورهم بالشورى والتشاور فيما بينهم، لأن التشاور يكون في الوقت الذي يكون للأمة خيار – حسب مقررات الشرع– في اختيار قائدها العام وأما التشاور في هذا الأمر بوجود إمام منصوص ومنصوب من قبل الله تعالى يكون زائدًا بل كفرًا [وعصيانًا لأوامر الله تعالى].

٦– في جميع الحكومات التي مرت من بداية التاريخ إلى اليوم –ما عدا الأنبياء عليهم السلام، فقد كُلِّفوا أحيانًا بالحكم، لأن الحكم كان شأنًا من شؤون وظائفهم النبوية– لا يوجد أي حديث عن الزعامة المنصوصة من قبل الله تعالى[2] إلا في سلاطين جبابرة استبدوا بالحكم مثل فراعنة مصر وملوك

١– لا توجد أية إشارة في الآيات السابقة إلى أن هذه الأوامر والنواهي لا تتعلق بوقت نزول تلك الآيات أو بعدها بسنوات بل إنها تتعلق بما سيكون بعد ١٥٠ أو ٢٠٠ سنة من نزولها.

٢– في تاريخ الأديان السماوية، وُجدت حالات قليلة لحكام عينهم الله تعالى نفسه للحكم في ظروف محددة معينة، مثال ذلك تعيين الله تعالى لطالوت ملكًا على بني إسرائيل، ليقودهم في محاربة الوثنيين الذين كانوا لا يتوقفون عن شن الغارات عليهم ويخرجونهم من ديارهم ويقتلون أبناءهم. كما أخبرنا الله تعالى في سورة البقرة (انظر الآيات: ٢٤٦ إلى ٢٥١). ولكن طالوت الملك على الرغم من أن الله تعالى اصطفاه لهم لما أوتي من بسطة في العلم والجسم، إلا أنه لم يكن معصومًا، فالتاريخ يحدثنا أن طالوت وعد بأن من قَتل جالوت سيكون زوجًا لابنته، فقتله داود، الذي صارت شعبيته كبيرة، وأصبح محبوبًا في بني إسرائيل، فخشي

فارس [وأباطرة اليونان والرومان]، وأباطرة اليابان والصين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء الشمس ووارثي سلطان الله على الدنيا (وأن الملك حقهم الإلهي) تتوارثه ذريتهم جيلاً بعد جيل، [وهذا النوع من الحكم أطلق عليه اسم الحكم الثيوقراطي]. وإذا كان مثل هذا النوع من الحكم الثيوقراطي لاقى رواجًا في العصور القديمة والقرون الوسطى وعهود الظلام والجهل القديمة، إلا أنه مع وجود أنوار تعاليم الدين الخاتم والشريعة الإسلامية الكاملة [وبفضل نور الدين والعلم اليوم وتقدم البشر في الحقوق الاجتماعية والإنسانية]، لم يعد له أي قبول، [سيما أن الناس رأت كيف أنه عندما يصبح المُلْكُ مطلقًا ووراثيًا فإنه يتحول إلى آلة فساد واستبداد ويأتي إليه من لا يتصف بالصفات الضرورية للحاكم كالعلم والعدل والمساواة والنزاهة والاستقامة وحسن التدبير والشجاعة].

سبق أن أشرنا في هذا الفصل؛ حتى أن النص على حُكم شخص معيّن في الأديان [السماوية] السابقة كان في حياة نبي ذلك الزمان، وأن ذلك النبي كان يوظف ذلك الشخص المنصوص على زعامته بوظائف خاصة ومحددة وغالبًا لا تتجاوز تلك الوظيفة عن أمر واحد فقط، لا بهذا الطول والعرض والتفصيل الذي يدعيه مدعو الولاية المزعومة، فإنها بهذه الصورة لا مثيل لها في أي دين من الأديان [السماوية] السابقة.

طالوت منه على ملكه فسعى في قتله فعلم داود ذلك ففر منه... إلى آخر ما جاء في التواريخ التي ذكرت هذه القصة. فتبين أنه بالنسبة لذلك الحاكم الذي ابتدأ تعيينه ونصبه بأمر من الله لم تكن هناك عصمة مطلقة! أما بالنسبة لتواريخ سائر الأمم والشعوب من أتباع الأديان غير السماوية فقد حصلت ادعاءات للحكم بأمر الله وبتعيينٍ منه، بل اعتبرت بعض الشعوب حكامها ممثلين لِلَّهِ تعالى في الأرض أو ظل الله في أرضه، يحكمون بإرادته وأمره وتجري في عروقهم دماء زرقاء تختلف عن دماء سائر البشر. (كتبه المترجم مستفيدًا بما كتبه المؤلف في الصفحات السابقة. (المصحح).

إذن ما حقيقة قصة الغدير؟

أحد القضايا التي يغفلها الكثيرون ولا يميلون للبحث حولها في موضوع الإمامة بالنص هو دراسة خلفية حادثة الغدير، أي الأمور التي حدثت في السنة العاشرة للهجرة وكانت الخلفية الأساسية التي أدت لواقعة الغدير. والاطلاع على هذه الخلفية ضروري جدًّا للفهم الصحيح لخطبة غدير خم.

خلاصة قصة الغدير، طبقًا لما روته كتب التاريخ الإسلامي مثل سيرة ابن هشام (ج ٤/ ص ٢٧٤) التي هي أقدم كتب السيرة المتوفرة، وتواريخ وتفاسير الفريقين الشيعة والسنة، كتفسير **جمال الدين أبي الفتوح الرازي**[(١)] وتفسير ابن كثير وتاريخ **البداية والنهاية لابن كثير** أيضًا، وكتاب **مجالس المؤمنين** (ج١/ ص٤٣) للقاضي **نور الله الشوشتري**[(٢)] وغيرها من كتب الرواية والحديث لدى الفريقين[(٣)]، ما يلي:

في السنة العاشرة للهجرة توجه رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إلى مكة المكرمة ليؤدي مناسك الحج الإسلامي ويعلّمها الناس ولتكون فرصة يُعطى فيها المسلمين الذين انضووا تحت رسالته آخر وصاياه، وأرسل (صلّى الله عليه وآله) رسائل إلى رؤساء القبائل العربية وعماله في نواحي الجزيرة العربية يدعوهم فيها إلى المجيء لمكة في أيام الحج ليؤدوا المناسك معه، وكان من

١- تفسير "رَوح الجَنان ورُوح الجِنان" لجمال الدين أبي الفتوح الرازي، تصحيح علي أكبر غفاري، ج٤ / ص ٢٧٥ إلى ٢٧٧.

٢- السيد نور الله بن شريف الدين الحسيني المرعشي التستري أو الشوشتري الهندي، يعرف بالشهيد الثالث، متكلم فقيه إمامي، دافع عن المذهب ورد على مبطليه في عدة كتب شهيرة، توفي مقتولا سنة ١٠١٩ هـ. (ت)

٣- في ذلك أحاديث مشتهرة روتها -إضافة لكتب السيرة- كتب الحديث من السنن والمسانيد، انظر مثلا: سنن الترمذي: كتاب المناقب/ باب مناقب علي بن أبي طالب، والسنن الكبرى للنسائي / باب مناقب علي، ومقدمة سنن ابن ماجة / باب مناقب علي بن أبي طالب، ومسند أحمد/ مسند علي بن أبي طالب.. الخ

جملة الرسائل كتابٌ بعث به إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي كان حينها في اليمن، حيث كان (صلّى الله عليه وآله) بعثه لجمع أموال الزكاة فيها، دعاه فيه كذلك إلى الحضور لمكة أيام الحج، فوصل الكتاب لعليٍّ وهو في اليمن أو في طريقه من اليمن إلى المدينة حاملاً أموال الزكاة، فرأى(عليه السلام) أنه لو أراد أن يأتي مكة بما معه من أموال بيت المال ـ التي كان أغلبها في ذلك الوقت من المواشي كالإبل والبقر والغنم ـ لما استطاع الوصول إلى الحج في الوقت المطلوب، لذا اضطر أن يوكل أمر حمل أموال الزكاة إلى الذين كانوا برفقته، كبريدة الأسلمي وخالد بن الوليد وغيرهما، وينطلق بمفرده مسرعًا إلى مكة. وصل علي مكة ولقي رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يوم السابع أو الثامن من ذي الحجة، وبعد أداء مناسك الحج، قفل راجعًا إلى طريق اليمن ليكمل مهمته في حمل أموال بيت المال، فلقي القافلة وهي في طريقها إلى المدينة، ووجد بريدة الأسلمي وخالد بن الوليد تصرّفا في بعض أموالها، سيما بعض الحلل اليمنية، فغضب، كما هي عادته تجاه أي تصرف شخصي ليس في محله في بيت مال المسلمين، فنهر بريدة وخالدًا ووبخهم على صنيعهم. وفي بعض التواريخ أنه (عليه السلام) سبهم وضربهم، فكبر ذلك عليهم، لا سيما أنهما كانا من الوجهاء والأكابر في قومهما، فحملا في قلبهما بغضًا لِعَلِيٍّ واستعدّا للانتقام لأنفسهما فأرسلا شخصًا إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، الذي كان في طريق عودته من مكة إلى المدينة. وفي بعض التواريخ أنهم ذهبوا إليه بأنفسهم، واشتكوا إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عنف وشدَّة علي معهم. وتذكر بعض المراجع التاريخية أنهم سبُّوا عليًّا في محضر رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فلما رأوا علامات الغضب على وجهه (صلّى الله عليه وآله) ظانين أنه غضب على علي لأجلهم، واصلوا الشكوى بلهجة أكثر حدة، عند ذلك نهاهم رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ومنعهم من هذا الكلام وذكر طرفًا من فضائله، وكان مما قال:

«ارْفَعُوا أَلْسِنَتَكُمْ عَنْ عَلِيٍّ، فَإِنَّهُ خَشِنٌ فِي ذَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مُدَاهِنٍ فِي دِينِهِ»[1].

[أو: **«أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَشْكُوا عليًّا، فَوَ اللهِ إِنَّهُ لَأَخْشَنُ فِي ذَاتِ اللَّهِ، أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ أَنْ**

١ – الشيخ المفيد، **الإرشاد**، ج ١ / ص ١٧٣.

يُشْكَى»[1]، أو «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعلِيٌّ مَوْلاَهُ**»[2].]

لكن خالدًا وبريدةَ والآخرين كانوا قد أساؤوا القول من قبل بحق عليٍّ أمام الصحابة الآخرين بما فيه الكفاية، ولعلهم استمروا في ذلك حتى بعد نهي رسول الله ﷺ لهم، مما شوّه صورة علي في ذهن عديد من الصحابة، لا سيما أن عددًا منهم لم يكن قد تعرّف على عليٍّ بعد. فلما رأى رسول الله ﷺ ذلك، شعر أنه لا بد من الدفاع عن شخصية حضرة عليّ البارزة المتميزة ويعرّف المسلمين بعلو مقامه وذلك قبل أن يتفرق المسلمون هنا وهناك عائدين إلى بلدانهم[3]. ثم بالإضافة إلى كون الدفاع عن شخصية مؤمن مسلم كعلي أمرًا لازمًا وواجبًا

١- انظر سيرة ابن هشام ج٤/ ص ٦٠٣، بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، طبع دارابن كثير. وانظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري: ج٣/ ١٤٥، ح ٤٦٥٦/ ٢٥٢، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه. (ت)

٢- أخرجه الترمذي في سننه: ٥٠- كتاب المناقب / ٢٠- باب مناقب علي رضي الله عنه، ح ٣٧١٣ (٥/ ٦٣٣) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَيْمُونٍ أَبِي عَبْدِ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم نَحْوَهُ وَأَبُو سَرِيحَةَ هُو حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من طرق متعددة ومختلفة وعن عدد كثير من الصحابة، مثلا في:ج ١/ ص ٨٨، ورقم ٦٧٠ (ط.شاكر) وعلق عليه القاضي محمد شاكر (محقق مسند أحمد) بقوله: إسناده صحيح. وكذلك في المسند في: ج١/ ص ١١٩ وهو برقم ٩٥١ (ط.شاكر)، وفي ج ١/ ص ٢٨١.
قلت: وقد ذكر الأئمة الحفاظ، الذين أفردوا كتبًا خاصة للأحاديث المتواترة، حديثَ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعلِيٌّ مَوْلاَهُ**» في الأحاديث المتواترة، منهم الإمام السيوطي في كتابه: **"الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"**، والإمام المناوي في **"التيسير بشرح الجامع الصغير"**، وشارح المواهب اللدنية، والفقيه المحدث محمد بن جعفر الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني في كتابه: **"نظم المتناثر من الحديث المتواتر"**. (ت).

٣- وإلا لو كان القصد من التوقف وخطبة الغدير هو إعلان فرض الإمارة السياسية المباشرة لعلي (ع) لكان هناك سؤال هام يطرح نفسه وهو أنه لماذا لم يفعل النبي ﷺ ذلك في خطبة حجة الوداع؟ وسبب السؤال هو أولا: أن خطبة حجة الوداع كان يحضرها آلاف المسلمين من مختلف أنحاء الجزيرة العربية وإعلان مثل هذا الأمر السياسي الخطير أولى أن يتم في مثل ذلك المقام، وثانيا: لأنه ﷺ كان بذلك يطلع جميع أهل مكة على إمارة علي ويقيم عليهم الحجة بذلك؟! وكذلك يُطرح الإشكال والتساؤل

شرعًا، فإنه مما لا شك فيه أيضًا أن رسول الله ﷺ كان يميل في قلبه إلى أن يرتضي المسلمون من بعده عليًّا لولاية أمرهم وإمامتهم وحكمهم، لهذا كله قام ﷺ - أثناء توقفه لصلاة الظهر بجوار غديرٍ يُدْعى خُمًّا - بإلقاء كلمة عقب الصلاة أشار فيها لدنو رحيله ﷺ ولمقام أهل بيته ثم عرَّف المسلمين بذلك الجناب (أي علي) وبيّن وجوبَ موالاته ومحبته على كلّ مسلم، لكن ما قاله وبيّنه لم يكن معناه أبدًا فرضَ إمارته والنصّ على خلافته بأمر الله تعالى وحكمه، وذلك للدلائل العقلية والنقلية التي سبقت والتي ستأتي إن شاء الله.

هل أُريدَ بحديث الغدير النص على عليٍّ بالإمارة والخلافة؟

نعتقد أن هذا الحديث ليس نصًّا على عليٍّ بالإمارة السياسية للأدلة الآتية:

١- أوّل دليل على ذلك أن أحدًا من الذين شهدوا ذلك الاجتماع وسمعوا تلك الخطبة لم يفهم منها هذا المعنى، ولهذا لم يأت أحدٌ على حديث الغدير بذكر في سقيفة بني ساعدة ولا حتّى أُشير إليه مجرّد إشارة، ولا استند إليه أحدٌ بعد ذلك في تمام عهد الخلفاء الراشدين، إلى أن جاء المفرِّقون بعد عهدٍ طويلٍ فاستندوا إليه وقالوا ما قالوا.

٢- لم يأت أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام نفسه ولا أنصاره من بني هاشم وغيرهم في السقيفة وبعد نصب أبي بكر للخلافة، على حديث الغدير بذكر ولا استندوا عليه لإثبات النص على علي، وحتى الاثني عشر نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ الذين - طبقًا لادعاء بعض الروايات - احتجوا على أبي بكر مؤيدين لحق علي في الخلافة، لم يستندوا إلى هذا الحديث لإثبات أولويته عليه السلام بأمر الخلافة. وعندما جاء في كلام بعضهم ذكر لهذا الحديث، كان على سبيل ذكر الفضائل والمناقب لا على أساس أنه نص إلهي قاطع من جانب الله. هذا بغض النظر عن أن حديث احتجاج النفر الاثني عشر يحتاج لتمحيص أكثر للتأكد من صحته أو سقمه لأن احتمال وضعه قوي جدًّا بل يقيني.

٣- قوة إيمان أصحاب رسول الله ﷺ ومدح القرآن لهم يتناقض تمامًا مع ادعاء كتمانهم

بأنه لماذا على الأقل لم يخطب هذه الخطبة في المدينة ليطلع عليها ويسمعها جميع أهل المدينة – الذين لعبوا الدور الأول والأساسي في تولية أبي بكر.

للإمامة وردهم للخلافة المقررة من الله ﷻ، خاصة أنه كما تبين معنا لم يكن لدى الكثير منهم أي مانع أو اعتراض على زعامته حيث صرّحوا أنهم لو سمعوا كلام علي قبل تمام بيعتهم لأبي بكر لما تخلفوا عن بيعته، مما يؤكد عدم وجود أي دافع لهم لكتمان خطبة الغدير أو للإعراض عن العمل بها لو كانوا قد فهموا منها حقًّا النصب الإلـهي لعلي خليفةً وإمامًا.

٤- كون قصة الغدير ـ كما تبين ـ أوجبتها قضية تصرف **خالد** و**بريدة** بأموال الزكاة بلا وجه حق والتي أدت لغضب علي عليه السلام وتعنيفه لهم[١] مما أثار سخطهم عليه وشكايتهم إياه إلى رسول الله، يبين أن مراده ﷺ من خطبته تلك أن يؤكد على المسلمين محبة ونصرة وتقدير علي عليه السلام.

٥- الجملة المهمة والحاسمة في حديث غدير خم والتي يتفق جميع المسلمين على صحة صدورها عن رسول الله ﷺ هي قوله (ﷺ): «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ**» والانتباه الدقيق لمعنى هذه الجملة من شأنه أن يزيل كثيرًا من الإشكالات.

فهذه الجملة لا تفيد بالضرورة معنى الخلافة والإمامة لعلي بعد الرسول ﷺ للدلائل التالية:

أ- ذكر **العلامة عبد الحسين الأميني** في كتابه "**الغدير**"[٢] ـ نقلا عن علماء اللغة ـ لكلمة

١- ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير (ج١/ ص ٣٨٤، الطبعة الثالثة): عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ عَلِيٍّ الْيَمَنَ فَرَأَيْتُ مِنْهُ جَفْوَةً، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ عليًّا فَتَنَقَّصْتُهُ، فَرَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَيَّرُ فَقَالَ: «**يَا بُرَيْدَةُ، أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟**» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**».

٢- **رأي العلامة البرقعي رحمه الله حول كتاب الغدير للعلامة الأميني:**

عندما كنت في السجن قمت بقراءة كتاب الغدير تأليف العلامة عبد الحسين الأميني التبريزي، من جديد، إذْ كنتُ قد قرأته قبل سنوات عديدة، وأستطيع القول بكل تجرُّد وبدون أدنى تعصب بأن الذين قالوا بأنّ: «عمل الأميني في هذا الكتاب ليس سوى إضافة عدة أسانيد أخرى على سند حديث الغدير» قد صدقوا فيما قالوا. هذا الكتاب إن كان قادرًا على خداع العوام والبُسطاء وقليلي المعرفة من غير

المختصين، فهو غير قادر على خداع المطلعين المُنصفين الذين يدركون أنه ليس للكتاب أهمية علمية كبيرة، اللهم إلا أن يقوم بعض أهل الاختصاص بمدح الكتاب والثناء عليه تعصُّبًا وتغريرًا بالعوام، وفي نظري إن أستاذنا السيد أبا الحسن الأصفهاني كان مصيبًا حين استفتوه في طباعة الكتاب من أموال الوجوه الشرعية (سهم الخمس) فلم يوافق، وأجابهم قائلاً: «إن صرف أموال سهم الإمام عليه السلام في طباعة كتاب شعر! لعله لا يقع موقع رضا ذلك الإمام الجليل». وقد استند هذا الكتاب على مصادر غير موثوقة، وأسانيد غير متصلة بصدر الإسلام، ولهذا لا قيمة له عند أهل التحقيق. ورغم أن بعض احتجاجات الكتاب قد تمَّت الإجابة عنها قديمًا إلا أن مؤلفه تجاهل ذلك وأعاد طرح الحجج ذاتها مرة أخرى! وأعتقد أن أهل الفن من الشيعة يدركون في قرارة أنفسهم أنه لا يمكن تقديم شيء مهم لصالح المذهب من خلال كتاب «**الغدير**». ولهذا السبب فإن الذين يمدحون الكتاب اليوم ويدافعون عنه من الذين بيدهم زمام الأمور في البلاد، لا يأذَنُون بأي حال من الأحوال بطباعة كتب أخرى [مخالفة له] مثل كتاب المحقق الكبير الأستاذ حيدر علي قلمداران: «**شاهراه اتحاد يا بررسى نصوص امامت**» [أي: طريق الاتحاد أو دراسة نصوص الإمامة]، أو كتاب: «**الباقيات الصالحات**» لأحد علماء الشيعة في شبه القارة الهندية، واسمه محمد عبد الشكور اللكهنوي [علما أن الشيخ محمد عبدالشكور صاحب كتاب «الباقيات الصالحات» بالفارسية لم يكن من علماء الشيعة أبدًا بل كان من كبار علماء أهل السنة في شبه القارة الهندية في محاربة الروافض، وله مؤلفات علمية نافعة، منها: هذا الكتاب (الباقيات الصالحات)، وهو في الحقيقة ترجمة فارسية للجزء الأول من كتاب «آيات بينات» باللغة الأردية، للشيخ نواب محسن الملك - الذي كان من كبار علماء الشيعة الإمامية في شبه القارة الهندية ثم هداه الله إلى مذهب أهل السنة والجماعة-، فألف كتابه هذا باسم (آيات بينات) في أربعة أجزاء ودافع فيه عن أصحاب رسول الله ﷺ وغيرها ورد على شبهات الشيعة ردودًا علمية قوية قلما يجد الإنسان مثلها في مؤلفات أخرى. والكتاب الأصلي الكامل بالأردية وكذلك الجزء الأول المترجم إلى العربية والفارسية موجود في موقع مكتبة العقيدة (www.aqeedeh.com). وقد كتب الشيخ محمد عبدالشكور اللكهنوي تعليقات علمية نافعة على هذا الجزء الذي ترجمه مع إضافات مفيدة في آخره، وسماه بـ(الباقيات الصالحات). «الـمُصحح»]، أو كتاب: «**التحفة الاثني عشرية**» تأليف عبد العزيز بن شاه ولي الله أحمد الدهلوي، أو الكُتيِّب المختصر: «**راز دلبران**» [أي سر المحبوبين] تأليف السيد عبد الرحمن السربازي الذي كتبه إلى مؤسسة «**در راه حق**» [أي في سبيل الحق] في قم، أو كتاب «**رهنمود سنت در ردِّ اهل بدعت**» [= أي المرشد إلى السنة في الرد على أهل البدعة؛ وهو ترجمة إلى الفارسية مع شيء من الاختصار والإضافات قام بها البرقعي لكتاب «**المنتقى من منهاج الاعتدال**» للحافظ الذهبي. وكتاب المنتقى للذهبي هذا -كما هو معلوم-

هو اختصار لكتاب «منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال» تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية الذي اختصر فيه تأليفه الكبير «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية». «المُتَرْجِمُ»] ترجمة العبد الفقير البرقعي، وأمثالها من الكتب المفيدة للناطقين بالفارسية. بل لا يسمحون حتى أن يصل اسم أي من الكتب السابقة إلى مسامع الناس. في حين أنهم لو لم يكونوا مغرضين وكانوا طالبين للحق فعلاً لأَذِنوا للناس بأن يقرؤوا الترجمة الفارسية لكتاب الغدير وفي الوقت ذاته أن يقرؤوا الكُتُب المُشار إليها أعلاه، ليستطيع الناس أن يقارنوا بينهما ويحكموا بأنفسهم ويناقشوا العلماء وبعد المقارنة بين جميع الأقوال يمكنهم أن يميزوا الحق من الباطل ويختاروا أحسن الأقوال؛ وعندئذٍ فقط يمكن القول إنهم عملوا بالآية الكريمة: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨﴾ [الزمر: ١٧- ١٨]، لكن المسؤولين لا هم يفعلون ذلك، ولا يسمحون للآخرين أن يقوموا بذلك أيضًا، بل يردُّون على أطروحات أمثالي بالرصاص والسجن!! [مأخوذ من كتاب سوانح الأيام للبرقعي]

رأي البرقعي رحمه الله في غدير خم:

«وقد جاءت في زيارة «**عيد الغدير**» عبارات في إثبات الخلافة المنصوص عليها من الله تعالى لعليٍّ عليه السلام وأن الله تعالى هو الذي نصَّبَه خليفةً وأميرًا على الأمّة، هذا في حين أن الإمام ذاته لم يستدلّ بمثل هذه الجمل على خلافته منذ أول يوم بل اعتبر أن الخلافة تتحقَّق بانتخاب الناس، وكان يقول مرارًا على المنبر: **"الأمير هو من جعلتموه أميرًا عليكم"**، ولو كان اللهُ قد نصَّبه للخلافة وفرض حكومته على الأمّة فعلاً لوجب عليه أن يُظهر ذلك ويقول بأعلى صوته: أنا الإمام المُنَصَّب عليكم مِنْ قِبَلِ الله ولكنه لم يفعل ذلك، وليس هذا فحسب بل أظهر كراهته للخلافة ورغبته عنها فقال: **"واللهِ مَا كَانَتْ لِي فِي الْخِلافَةِ رَغْبَةٌ ولا فِي الْوِلايَةِ إِرْبَةٌ ولَكِنَّكُمْ دَعَوْتُمُونِي إِلَيْهَا وحَمَلْتُمُونِي عَلَيْهَا"** (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٥). وقال: **"دَعُونِي والْتَمِسُوا غَيْرِي فَإِنَّا مُسْتَقْبِلُونَ أَمْرًا لَهُ وُجُوهٌ وأَلْوَانٌ لا تَقُومُ لَهُ الْقُلُوبُ ولا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ... واعْلَمُوا أَنِّي إِنْ أَجَبْتُكُمْ رَكِبْتُ بِكُمْ مَا أَعْلَمُ ولَمْ أُصْغِ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ وعَتْبِ الْعَاتِبِ وإِنْ تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ ولَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وأَطْوَعُكُمْ لِمَنْ وَلَّيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ وأَنَا لَكُمْ وَزِيرًا خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا"** (نهج البلاغة، الخطبة ٩٢). وقال: **"إِنِّي لَمْ أُرِدِ النَّاسَ حَتَّى أَرَادُونِي ولَمْ أُبَايِعْهُمْ حَتَّى بَايَعُونِي"** (نهج البلاغة، الرسالة ٥٤)، وقال: **"فَأَقْبَلْتُمْ إِلَيَّ إِقْبَالَ الْعُوذِ الْمَطَافِيلِ عَلَى أَوْلادِهَا تَقُولُونَ الْبَيْعَةَ الْبَيْعَةَ قَبَضْتُ كَفِّي فَبَسَطْتُمُوهَا ونَازَعَتْكُمْ يَدِي فَجَاذَبْتُمُوهَا"** (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٧)، وقال في وصف بيعته بالخلافة: **"وَبَسَطْتُمْ يَدِي فَكَفَفْتُهَا ومَدَدْتُمُوهَا فَقَبَضْتُهَا ثُمَّ تَدَاكَكْتُمْ عَلَيَّ تَدَاكَّ الإِبِلِ الْهِيمِ عَلَى حِيَاضِهَا يَوْمَ وِرْدِهَا حَتَّى انْقَطَعَتِ النَّعْلُ وسَقَطَ الرِّدَاءُ ووُطِئَ الضَّعِيفُ"** (نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٩)، كما استدل في الخطب رقم ٣٤ و٣٧ و١٣٦ وفي الرسالة رقم ١و٧ على صحة

خلافته ببيعة الناس له ولم يشر إلى أن الله تعالى هو الذي نصّبه خليفةً. واعتبر في رسالته السادسة في نهج البلاغة، وفي عشرات الأحاديث الأخرى، أن الخلافة إنما تتم بانتخاب المهاجرين والأنصار.

واستدلَّ واضع الزيارة في زيارته بآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة: ٦٧] على أن ما أُمِرَ رسولُ اللهِ ﷺ بإبلاغه هو تنصيب الله تعالى لعليٍّ خليفةً حاكمًا على المسلمين، مع أن كلَّ ما تدلُّ عليه الآية الكريمة هو أمرُ الله تعالى رسوله بإبلاغ ما أنزله تعالى إليه.

ونسأل: هل أبلغ النبيُّ ﷺ هذا الذي أشار إليه الله تعالى بقوله: **"مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ"** أم لا؟ فإن كان قد أبلغ **مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ** - وهو تعبير يُشار به عادةً إلى آيات القرآن الكريم - فما هي تلك الآيات التي أُمر بإبلاغها وأين موضعها من القرآن؟ فإذا كان ما أُمر بإبلاغه هو الخلافة المفروضة من الله لعليٍّ مباشرةً بعد النبيّ فلماذا لا نجد حتى آية واحدة في القرآن الكريم فيها ذكر هذا الأمر؟ ولماذا لا نجد في الآيات التالية مباشرةً لهذا الأمر بيان الأمر الذي أُمِرَ النبيُّ بإبلاغه؟! حذارِ أن تكونوا تعتقدون أن النبيﷺ -والعياذ بالله- لم يقم بتبليغ تلك الآيات التي أنزلت إليه؟! أو تعتقدون أن تلك الآيات -والعياذ بالله- حُذِفَت من القرآن الكريم؟! لأنه ليس في الآية (٦٧) من سورة المائدة ذاتها أي ذكر للخلافة، أما إذا لاحظنا سياق الآية وما جاء قبلها وبعدها لرأينا أن السياق كلَّه يتحدّث عن انحرافات اليهود والنصارى. ثم ألا يدلُّ ابتداء الآية التالية -مباشرة بعد الآية المذكورة- بعبارة «**قُلْ**» على أن ما جاء بعد «**قُلْ**» هو المقصود بـ ﴿... بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾؟ خاصة أن ما ذُكر بعد «**قُلْ**» يتناسب تمامًا مع ما جاء قبل الآية ويرتبط به، إذ كان الكلام قبلها يدور حول أهل الكتاب كما ذكرنا.

أضف إلى ذلك، أنه قد جاء في آخر الآية المشار إليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ وهذا خطاب لا يمكن أن يُقصد به أصحاب رسول الله ﷺ لأنهم لم يكونوا قومًا كافرين!! وإن قال قائلٌ بل كانوا كافرين قلنا له: من يُدرينا أنك أنتَ مؤمنٌ فعلاً بالقرآن والإسلام؟! لأنك بكل بساطة وراحة خاطر تعتبر من مدحهم الله في كتابه كافرين دون أن يكون عندك أي دليل قويم على ادعائك هذا؟!

وليت شعري! هل يُعْقَل أن يخاطب الله تعالى عدة آلاف من أصحاب رسوله (من المهاجرين والأنصار والمجاهدين المسلمين) الذين هرعوا إلى أداء الحج تحت راية رسول اللهﷺ بوصمهم بالكفر بدل أن يثني عليهم ويتقبّل سعيهم؟! وهو الإله ذاته الذي كان قد أنزل آيات عديدة في مدح المهاجرين والأنصار!!

ثم إنه على فرض أن هذه الجملة الأخيرة موجّهة إلى من كانوا مع رسول الله ﷺ حسب ادّعاء مدعي

الولاية، فكان الجدير أن يخاطبوا بها بعد إنكارهم مسألة ولاية عليّ ورفضهم لها، لا أنهم قبل أن يُبلَّغوا بهذا الموضوع يُخاطَبوا بأن الله لا يهدي القوم الكافرين! خاصَّةً أن هذه الآية لم تأتِ على أسلوب الآيات التي تذكر موضوعًا ما ثم تقول إن كل من لم يؤمن به سيكون من الكافرين، بل الآية –دون أن تذكر موضوعًا– خاطبت جماعة بأنهم قومٌ كافرون، مما يدلُّ على أن هذا الخطاب موجَّهٌ إلى أشخاص كانوا من قبل، ولأسباب أخرى، من الكافرين والآن خُوطبوا بذلك لأجل إتمام الحجة عليهم أو لإعلان المفاصلة معهم أو لسبب آخر، أما لو قُصد من تلك الجملة أصحاب النبيِّ ﷺ فكيف يُخاطَبون بذلك قبل إبلاغهم موضوع الخلافة الإلهية لعليّ في حين أنهم لم يقوموا بأي شيء بعد حتى يستحقُّوا الخطاب بأنهم قوم كافرون! هذا بمعزل عن أن القرآن مدح جُلَّ أصحاب رسول الله ﷺ في مواضع كثيرة مما لا يتناسب مع مخاطبة القرآن لهم ابتداءً بوصف الكفر.

ولاحظوا أن الله تعالى قال في ختام الآية المستشهد بها: ﴿... وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ٦٧﴾ فإذا كان المقصود بهذا الخطاب أصحاب النبي ﷺ فكيف نتصور أن النبيﷺ كان يشعر بالخطر مِنْ قِبَلِهِمْ كخشيته من اليهود والنصارى، رغم أن معظم أولئك الذين كانوا مصاحبين له كانوا مضحِّين بأنفسهم في الدفاع عنه ومطيعين له؟! وإذا كانوا كفّارًا أو منافقين فلماذا كان النبيُّ ﷺ يعيش معهم ويكرمهم ويُؤاكلهم ويتزوَّج منه ويعيِّن بعضهم لإمامة صلاة الجماعة؟ فكلُّ هذا يدلُّ على أن لحن الآية وسياقها لا يتناسب مع المقصود الذي يدعيه المستشهدون بها.

أضف إلى ذلك أنه لو كان أغلب هؤلاء الأصحاب منافقين فلماذا مدحهم عليٌّ عليه السلام وأثنى عليهم كل الثناء؟ ألم يقل عليٌّ عليه السلام بشأن أصحاب رسول الله ﷺ: **"لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) فَمَا أَرَى أَحَدًا يُشْبِهُهُمْ مِنْكُمْ لَقَدْ كَانُوا يُصْبِحُونَ شُعْثًا غُبْرًا وقَدْ بَاتُوا سُجَّدًا وقِيَامًا يُرَاوِحُونَ بَيْنَ جِبَاهِهِمْ وخُدُودِهِمْ ويَقِفُونَ عَلَى مِثْلِ الْجَمْرِ مِنْ ذِكْرِ مَعَادِهِمْ كَأَنَّ بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ رُكَبَ الْمِعْزَى مِنْ طُولِ سُجُودِهِمْ إِذَا ذُكِرَ اللهُ هَمَلَتْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى تَبُلَّ جُيُوبَهُمْ ومَادُوا كَمَا يَمِيدُ الشَّجَرُ يَوْمَ الرِّيحِ الْعَاصِفِ خَوْفًا مِنَ الْعِقَابِ ورَجَاءً لِلثَّوَابِ"** (نهج البلاغة، خطبة ٩٧).

وقال عليه السلام أيضًا فِي مَدْحِ الأنْصَارِ: **"هُمْ واللهِ رَبَّوُا الإِسْلامَ كَمَا يُرَبَّى الْفِلْوُ مَعَ غَنَائِهِمْ بِأَيْدِيهِمُ السِّبَاطِ وأَلْسِنَتِهِمُ السِّلاطِ"**. (نهج البلاغة، الكلمات القصار، رقم ٤٦٥)». [مأخوذ من كتاب الخرافات الوافرة حول زيارات القبور للعلامة البرقعي]

"**المولى**" سبعة وعشرين معنى وهي:

١. الربّ ٢. العمّ ٣. ابن العمّ ٤. الابن ٥. ابن الأخت ٦. المعتِق ٧. المعتَق ٨. العبد ٩. المالك ١٠. التابع ١١. المنعَم عليه ١٢. الشريك ١٣. الحليف ١٤. الصاحب ١٥. الجار ١٦. النزيل ١٧. الصهر ١٨. القريب ١٩. المنعِم ٢٠. الفقيد ٢١. الولي ٢٢. الأولى بالشيء ٢٣. السيد غير المالك والمعتِق ٢٤. المحب ٢٥. الناصر ٢٦. المتصرِّف في الأمر ٢٧. المتولي في الأمر.

ومع ما بذله العلامة **الأميني** من جهد، لم يُوَفَّق في استخراج معنى: الخليفة أو الحاكم أو الأمير... لكلمة "**المولى**"، واعترف أن لفظ "**المولى**" من الألفاظ المشتركة وأنه أكثر ما يقصد به هو "**الأولى بالشيء**" (أي المعنى الثاني والعشرون). وعليه فلا يمكن فهم المعنى المراد من "**المولى**" بدون قرينة. فإذا انتبهنا لقرينة السبب الذي أوجب إلقاء هذه الكلمة، وإلى القرينة اللفظية المتجلية في تتمة الحديث: «**اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ...**» لم يعد من الصعب أن نعرف أن المعنى المراد من "**المولى**" هنا هو شيء يجمعه المعاني: **الصاحب (الصديق) المحب الناصر** (المعاني: ١٤ و٢٤ و٢٥)،

لأن معنى التتمة هو: اللهم صادق وأحب ووالي كل من يصادق ويحب ويوالي عليًّا وعاد كل من يبغض ويعادي عليًّا[1].

ب- كان الرسول ﷺ يريد من الناس محبة علي، لأن الباعث لكلمته تلك كان موقف خالد وأبي بريدة وبعض الصحابة من علي كما بيّنّا.

ج- لا يُفْهَم أبدًا من كلمة المولى معنى الخليفة والإمام ولم تأت هذه الكلمة في لغة العرب بهذا المعنى.

٦- في جملة «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**» نقطة ذات دلالة مهمة جدًّا، كثيرًا ما منعت غوغاء

١- انظر لسان العرب لابن منظور: ج ١٥/ ص ٤٠٩ حيث يقول: "والى فلان فلانا: إذا أحبَّ" ويقول قبل ذلك: "وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ»: أي أحب من أحبه".

الجدال والعصبية المذهبية من التنبه إليها رغم وضوحها الشديد، وهي أن كلمة **"مولاه"** أيا كان المعنى المراد منها، فإن معنى الجملة لن يكون إلا أنه: كل من أنا الآن مولاه فإن عليًّا **الآن أيضًا** مولاه، وبعبارة أخرى أن النبي ﷺ بكلمة «**فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**» يريد تأكيد الثبوت **المتزامن** لعلي لنفس الأمر الذي هو ثابت للنبي ﷺ الآن. فلو فرضنا جدلًا أن المقصود من كلمة **"مولاه"**: حاكمه وإمامه (رغم عدم مساعدة اللغة على ذلك)، للزم أن يقيّدها الرسول ﷺ بقيد: **[بعدي]**، لأنَّ عليًّا لا يمكنه أبدًا أن يكون إمام المسلمين وحاكمهم مع وجود الرسول ﷺ!، مع أن مثل هذا القيد لا يوجد في أيٍّ من روايات الحديث.

٧- طبقًا للروايات والأحاديث الضعيفة الواهية السند الكثيرة للقائلين بالنص، فإن خلافة وولاية علي عليه السلام أهم غرض ومراد لرب العالمين! إذ يدَّعون أن جميع رسل الله تعالى وأنبيائه الكرام من لدن آدم إلى النبي الخاتم ﷺ، بينوا لأقوامهم مسألة إمامة علي وولايته، كما بين رسول الله ﷺ ذلك الأمر أكثر من ألف مرة منذ بداية بعثته وإلى رحلته ﷺ وذكّر به في كل مناسبة، في مجالس فردية أو جماعية، كما نزلت أكثر آيات القرآن في هذا الأمر، رغم كل ذلك لم يول أحد هذا الأمر عناية بعد وفاة رسول الله ﷺ، وكأن الله تعالى - والعياذ بالله - عجز عن تحقيق إرادته، مع أنه القائل: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢١﴾ [المجادلة: ٢١]. فكيف تأتَّى أن يُهْجَرَ مثل ذلك الأمر ويُنْسَى نهائيًّا على ذلك النحو؟! ألا يدل ذلك على أنه لم يكن على الصورة التي ذكروها؟

٨- تشير سنة الله تعالى إلى أنه عندما يريد أن يختار أحدًا من عباده ويبعثه للدعوة والإصلاح، فإنه يصطفيه من بين الضعفاء والفقراء ويخلع عليه خلعة النبوة، ثم يؤيده وينصره على جبابرة الدنيا وعتاتها، ليحقق بذلك إرادته. ومن هنا نرى أن الله سبحانه يجتبي إبراهيم عليه السلام من عائلة وثنية تنحت الأصنام، فيبعثه سبحانه ليشيد بنيان التوحيد على ذلك النحو، ورغم اضطهاده وإجباره على الهجرة والخروج من بيته وموطنه، كانت إرادة الله تعالى هي الغالبة في نهاية المطاف، ووصل إبراهيم لذلك المقام العظيم الذي قال فيه سبحانه: ﴿... فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا

﴿٥٤﴾ [النساء: ٥٤]. وأرسل موسى عليه السلام بلباس الراعي ونعله وعصاه إلى فرعون، مدّعي الألوهية ومالك ملك مصر، فنصره عليه ومنحه قوة وقدرة جعلت فرعون وآله يصيرون إلى قاع البحر، وغدا موسى بعصاه ويده البيضاء مؤسسًا لسلطان ملوك كبار من بعده (من بني إسرائيل)، ويأتي بدين وكتاب بعث الله تعالى بعده أكثر من سبعين ألف نبيٍّ لتجديده وإحيائه[1].

وكذلك اصطفى محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتيم أمي من أم أرملة فقيرة توفي زوجها قبل أن يولد وما ترك لها إلا وليدها الصغير وأربع عنزات وبغلة، فأضفى عليه سبحانه عظمة وقدرة وأصبح دينه أبديًا خالدًا، وأخضع له رقاب كبار الطغاة في عصره، فإذا به يكتب خلال المدة القصيرة لبعثته رسائل لستةٍ من كبار سلاطين الدنيا في عصره الذين كانوا ملوك العصر الذين لا يُنازَعون، يدعوهم فيها للدخول في دينه، ثم لا تمضي مدة قصيرة إلا وتنضوي جميع تلك البلدان، التي كتب لملوكها الرسائل، تحت سلطان الدولة الإسلامية التي أسسها، ويبقى دينه خالدًا ما بقي الدهر.

فلو أن خلافة علي وولايته كانت حقًا غاية إلهية عظيمة من وراء خلق الكون، وكان الله ورسوله يريدان ذلك كما تشير إليه كل تلك الأحاديث الواهية والروايات الضعيفة السند، فلماذا لم يستطع الله ـ تعالى الله عن ذلك ـ حتى بيان ذلك المطلب بشكل قاطع وصريح في كتابه الكريم وبواسطة نبيه الكريم أو أي أحد آخر من عباده لتتحقق إرادته وينتصر هدفه ولا يضل الناس ذلك الضلال المبين؟! هذا إن كان عدم توليته ضلالاً مبينًا حقًا، أوليس هو تعالى القائل:﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ والقائل: ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾؟ فكيف نفسر هذا الفشل في تحقيق ذلك المراد الخطير؟ اللهم إلا أن نعترف بأنه لم يكن هناك مثل هذا الهدف والقصد وأن تلك الادعاءات العريضة ادعاءات لا أساس لها.

١- لم يثبت هذا في لا القرآن ولا في السنة النبوية الصحيحة. وهذا من الغيب الذي لا يُقال بغير علم من الوحي. (الـمُصحح)

٩- والأهم من ذلك هو تلك الطريقة العجيبة التي ليس لها سابقة والتي لا يمكن أبدًا تبريرها التي يدعون أن الشارع تعالى بين بها أصل **"الإمامة المنصوص عليها"**، رغم أهميته العظيمة. وهذه قضية جديرة بأن تفتح الطريق أمام المنصفين والمتجردين لطلب الحق لاكتشاف حقيقة القضية.

فإن في القرآن الكريم مئات الآيات البينة الـمُحكَمة التي تقرر أصل **"التوحيد"** وكذلك عشرات بل مئات الآيات التي تتكلم عن **"اليوم الآخر"**، وكذلك كثير من الآيات الواضحة التي تقرر أصل **"النبوة العامة"** وتبين وتستدل على أصل **"نبوة النبي ﷺ الخاصة"**، وهكذا حول بقية أصول الدين وأركان الإيمان. وقد بين القرآن أيضًا كثيرًا من الفروع (حتى الجزئية الصغيرة منها كلزوم رد التحية بأحسن منها والتوسع في المجالس.. إلخ)، وقد بين القرآن كل تلك الأصول بعبارات واضحة جلية محكمة لا مجال للبس أو الاحتمال أو الغموض فيها، يفهم منها المراد مباشرة - بنحو الإجمال على أقل تقدير - بدون الحاجة للاعتماد على الحديث. ولكن لماذا ترك القرآن هذه الطريقة في بيانه أصل **"الإمامة"** الخطير الذي هو مناط السعادة وحفظ الدين كما يقولون؟! وأما الآيات التي يذكرونها على أنها تنص على موضوع الإمامة فهي آيات يقتضي قبول ارتباطها بموضوع الإمامة أن نغمض النظر عما قبلها وما بعدها من آيات أي عن سياقها، بل أحيانًا يقتضي أن لا نكمل الآية إلى آخرها أي أن نقصّ العبارة من الآيات قصًّا!! علاوة على الإشكال الأكبر وهو أنها آيات لا تفيد المدعى إلا بمساعدة الحديث، وبدونه لا تدل على المطلوب أبدًا، حقًّا إنه لعجيب جدًّا هذا الاستثناء في طريقة الشارع المقدّس في بيانه لأصول الدين، حيث بدلاً من الصراحة والوضوح المعهودين دائمًا منه، يختار هنا - في هدايته الأمة لهذا الأصل العظيم - الإبهام والغموض. وعندما نأتي للحديث الذي يدعون أنه نص على الإمامة نجده غير قاطع في المراد، ونجده يستخدم كلمة **"مولى"** التي يعترف المؤيدون للإمامة بالنص، أن لها على الأقل سبعة وعشرين معنى في اللغة العربية!!! ونجد سياق الحديث وملابساته وقرائنه تدل على أن المراد بالمولى أمر غير الإمامة والإمارة. هذا في حين أن النبي الأكرم ﷺ كان شديد الحرص

على هداية قومه[1] وكان "أفصح من نطق بالضاد"، فلا شك أنه لو أراد هداية أمته وإتمام الحجة عليها ببيان أصل أساسي وخطير من أصول الدين لبينه بعبارات واضحة جلية لا لبس فيها، لا بعبارات مشتبهة مشتركة يعسر فهم المراد منها!![2].

هل أهمية أصل **"الإمامة"** أقل من قصة **"زيد بن حارثة"** الذي ذُكِر اسمه صريحًا في القرآن؟! هل يمكن قبول هذا التفاوت إلى هذا الحد في طريقة بيان أصول الدين؟! ليت شعري هل فكَّر القائلون بالإمامة المنصوصة من الله تعالى بهذه القضية لماذا لا يوجد في القرآن الكريم أي أثرٍ لأصل هذه الإمامة رغم أنها عندهم أعلى من "النبوة والرسالة"؟![3] هل يمكن أن نتصور أن قائل: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] و﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩] يغفل ذكر موضوع على ذلك الجانب من الخطورة والأهمية؟! هل أهمية قصة أصحاب الكهف الذي لم يغفل الله تعالى حتى ذكر كلبهم أكثر من أهمية موضوع الإمامة؟ هل يترك القرآن الكريم ـ الذي أنزله الله تعالى لهداية

١- إشارة إلى ما جاء في سورة الكهف/ آية ٦: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ ونحوها في سورة الشعراء/ آية ٣. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله عز من قائل: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]. (م)

٢- هذا الغموض كان لدرجة أنه انعكس حتى في روايات المعتقدين بالإمامة المنصوصة من الله لعلي هم يعترفون بهذا الغموض!! فمن جملة ذلك ما رواه الطبرسي في "الاحتجاج" أن الأنصار لم يفهموا مراد الرسول من خطبة الغدير!! واضطروا لأجل ذلك أن يرسلوا شخصا إلى النبي ﷺ ليسأله عن مقصوده من ذلك الحديث، والنبي ﷺ – طبق هذه الرواية – حتى في توضيحه لحديثه لم يستخدم أيضًا لفظة: "ولي الأمر"؟! وسنتعرض لهذه الرواية بالتفصيل في الصفحات القادمة إن شاء الله. (م)

٣- يعتقد الإمامية أن مقام "الإمامة" أعلى من مقام "النبوة والرسالة" أما أنهم كيف إذن لم يعتبروا عليًّا(ع) أفضل من رسول الله ﷺ بل يجمعون على علوّ النبي ﷺ وأفضليته؟ فسببه أنهم يقولون أن الرسول ﷺ كان حائزًا أيضًا على مقام الإمامة علاوة على مقام النبوة والرسالة. (م)

الناس إلى يوم القيامة ـ البيان القاطع الشافي لموضوع وقع فيه الاختلاف بين الأمة لقرون بل أدى أحيانًا لحروب ومنازعات بينها في حين يذكر بالتفصيل قصص السابقين مثل ذي القرنين ولقمان وهارون و...؟ هل يمتنع الله تعالى الذي لم يمتنع عن ذكر البعوضة في القرآن أن يذكر موضوع الإمامة؟! هل هكذا كانت تكون طريقة هداية الناس؟!

في رأينا إن كل من له معرفة وأنس بالقرآن الكريم لن يرتاب أبدًا في أن هذا النحو المدعى من موقف القرآن وبيانه عن الإمامة لا يتناسب مع طريقة القرآن الكريم في بيان أصول الدين، لا من قريب ولا بعيد.

«تحقيق في دلالات ومعاني لفظ «المولى»:

إن لفظ «المولى» له معاني مختلفة ومتعددة، ولن يظهر معناه الدقيق إلا بوجود قرينته. ولفظ «المولى» مفرد، جمعه «الموالي»، وقد ذُكر فى القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وقد اُستعمل غالبًا بمعنى الناصر والحامي والمحب، ومن ثم نستطيع أن نقول: إن أوضح معنى لـ«مولى» و«موالي» في القرآن هو «الناصر» و«المحب» وأما معانيه الأخرى، ففي مراتب أدنى من المعنى الأول. ومن الآيات التي وردت فيها هذا اللفظ ما يلي:

١- ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾. [البقرة: ٢٨٦]

٢- ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّـٰصِرِينَ﴾ [آل‌عمران: ١٥٠].

٣- ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الدخان: ٤١].

٤- ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

٥- ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

ولا شك أننا لا نستطيع أن نعتبر المؤمنين الصالحين ألياء بمعنى متولي أمور رسول الله!

٦- ﴿يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣].

إن القرآن الكريم يذكر بألفاظ صريحة: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَة لَّعَلَّهُمۡ يُنصَرُونَ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَهُمۡ﴾ [يس:٧٤-٧٥].

علمًا أن كثيرًا من الآيات القرآنية تؤكد على عدم استطاعة غير الله على التأييد والنصرة والعون (منها: الأعراف: ١٩٢-١٩٧ والأنبياء: ٤٣). فإن لفظ «مولى» في هذه الآية قد استخدمت لغير الله تعالى وجاء بمعنى «الناصر والمعين» ولكن وصَفَه القرآن بالناصر الذي احتمال ضرره أكثر من نفعه. قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في تفسيره، عن كلمة «المولى» في هذه الآية: «فَالْـمَولَى هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ النَّاصِرُ الَّذِيْ يُوَلِّيْ غَيْرُهُ نُصْرَتَهُ»[1].

٧- ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

ومن الواضح أن معاني الوارث والصهر والجار والشريف وغيرها لا تتناسب مع «المولى» في الآية الكريمة وحتى معنى «الناصر» لا يتناسب معها هنا، لأن وجود عبارة ﴿نِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ في نهاية الآية الكريمة يمنع من أن يُفسر «المولى» بـ «الناصر». وهكذا لو أخذنا «المولى» في هذه الآية بمعنى «أولى» لا يتناسب مع سياق الكلام والقرائن الموجودة في الآية، لأن عبارة ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ تعطي نفس المعني الذي تعطيه عبارة ﴿نِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾، فكما تكون النصرة الإلهية لمنفعة المؤمنين فإن المولوِيّة الإلهية تكون أيضًا لنفعهم، ويحل لهم ذلك نتيجة اعتصامهم وتمسكهم بالله عز وجل. ولنعلم أيضًا أن الآية ليست في مقام بيان إحدى الشؤون الإلهية فقط بل إنها تأمر المؤمنين بالجهاد، كما قال الله عز وجل عن المجاهدين في سبيله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ﴾ [الصّف: ٤].

وقوله سبحانه: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡم يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]. ولاشك أن كلمة «المولى» في هذه الآية جاءتْ بمعنى «المحب».

١- أبوجعفر الطوسي، **التبيان**، ج ٧ / ص ٢٩٨.

٨- ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

٩- ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ [التوبة: ٥١].

١٠- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ⑪﴾ [محمد: ١١].

ومن البديهي أنه لا يمكن تفسير كلمة «المولى» في الآيات الثلاث الأخيرة بمعنى «أولى بالتصرف» أو «متولي الأمر»، لأنه من الواضح البيّن أن اللهَ تعالى، إضافة إلى توليه لأمر المؤمنين، فهو يتولى أمر الكافرين أيضًا. وكما أنه جل وعلى أولى بتصرف شؤون المؤمنين فهو أولى بتصرف شؤون الكافرين في أمور حياتهم ومماتهم ولكنه قطعًا ليس محبًّا للكافرين ولا ناصرًا لهم.

ورد لفظ «المولى» في القرآن الكريم بمعنى «الرب» أيضًا، وبالنتيجة فإن «الرب» يكون أيضًا المالك والسيد والمنعم والمتولي في الأمر والأولى بالتصرف وغيرها، لأن تلك المعاني من شؤون الربوبية. فمثلا وردت كلمة «مولى» في قوله تعالى: ﴿رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦٢، يونس:٣٠] بمعنى «الرب»، والآية ٣٢ من سورة يونس ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ تؤيد هذا المعنى. ولاشك أن هذا المعنى من معاني كلمة «المولى» منتفٍ عن غير الله سبحانه.

وردت كلمة «المولى» في هاتين الآيتين بمعنى «الوارث»:

١- ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣].

٢- ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾. [مريم: ٥].

وفي آيات أخرى جاءت كلمة «المولى» بمعنى «السيد» في مقابل «العبد»، كقوله تعالى: ﴿أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾. [النحل: ٧٦]. والمقصود بـ«المولى» في كتاب «العتق» من أبواب الفقه هو نفس هذا المعنى، أي «السيد».

وفي سورة المائدة (الآية ٨٩)، بعد أن بيّن الله تعالى كيفية تحليل الأيمان وكفارتها، ختمها بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩] ولأن الشكر قرين النعمة، فنستطيع أن نستنبط منه

أن لفظ «المولى» الذي ورد في سورة التحريم هو بمعنى «الـمُنعم» لوجود قرينة تحليل اليمين فيه، قال تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْۖ﴾. [التحريم: ٢].

لكن في إحدى الآيات ورد لفظ «المولى» على نحو آخر، فقد فسره بعض المفسرين بمعنى «أوْلَى» أو احتملوا هذا المعنى، وهو قوله تعالى: ﴿مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوْلَىٰكُمْۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ١٥﴾ [الحديد: ١٥]. بيد أن إثبات مثل هذا الاحتمال وإبطال الاحتمالات الأخرى، يستدعي وجود ما يؤيده من كتاب الله تعالى، وليس لدينا ما يدعمه ويعضده، في حين أن بعضًا من المعاني الأخرى لها ما يؤيدها من الآيات والشواهد القرآنية، بحيث لا يمكن العدول عنها إلى معان أخرى. فمثلا: إذا أخذنا كلمة «المولى» في هذه الآية بمعنى «الصاحب»، أو «الجليس» يكون أكثر قبولاً من غيره، لأن له ما يؤيده من الآيات القرآنية ولأن المصاحبة والمجالسة مع النار موافقة للمعنى المعنوي لأصحاب النار، أي جلساؤها، وقد ورد ذلك في القرآن كثيرًا وخاصة أن سياق الآية يؤيد هذا المعنى أيضًا، لأن في الآية التي قبلها حكاية قول المنافقين للمؤمنين: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾. [الحديد: ١٤] فيُقال في جوابهم: اليوم ستكون النار صاحبكم وجليسكم.

وحتى إذا افترضنا معنى «أَوْلَى» لـ«مولى»، فيجب أن يُعلم أين وجه الأولوية فيه؟ نظرًا لسؤال المنافقين في الآية السابقة وذكر لفظ «مأوى» و«المصير» في هذه الآية يتضح وجه «أولوية النار» على أنه المصاحبة والمجالسة. وبالنتيجة سيكون معنى هذه الآية هكذا: النار أولى لكم بالمصاحبة والمجالسة من أي شيء آخر.

لذلك، فإذا أخذنا «مَوْلَى» بمعنى «أَولى» (أي «مَفْعَل» بمعنى «أَفْعَل») فلا يوجد له أي دليل لغوي ولا أي سبب مقبول آخر حتى نقول إنه بمعنى «أولى بالتصرف»! نعم يمكن أن يكون المراد منه «أولى بالمحبة والإكرام».

وإن أخذنا «مَوْلَى» بمعنى «أَولى» فماذا نقول حينئذ عن هذه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾؟ فمن الواضح جدًّا أن أتباع

إبراهيم(عليه السلام) لم يكونوا أولى بالتصرف في إبراهيم (عليه السلام). وهكذا في حديث الغدير، إذا افترضنا كلمة «المولى» بمعنى «أولى بالتصرف»، فحينئذ يلزم أن تكون تتمة كلامه (صلى الله عليه وآله وسلم) هكذا: «اللهمَّ والِ من آمَنَ بأَوْلَوِيَّتِهِ وعادِ مَنْ لمْ يُؤْمِنْ بأَوْلَوِيَّتِهِ». ولكن لفظا «موالاة» و«معاداة» في تتمة كلامه (صلى الله عليه وآله وسلم)، يُصرِّحان بأن المقصود هو وجوب محبة على بن أبي طالب(عليه السلام) والحذر من عداوته، وليس المقصود هو التصرف أو عدم التصرف في الأمور.

وفي هذا السياق، إذا فسرنا «مولى» في حديث الغدير بمعنى «أولى»، فيجب أن نعيّن وجه الأولوية، ولكن بالنظر إلى تتمة كلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حينما يقول: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ....» يتبين بشكل واضح أن ولاية علي(عليه السلام) ونصرته ومحبته وعدم معاداته والتخاصم معه هي وجه أولويته (عليه السلام) على سائر المؤمنين. وهذا المعنى يتناسب تناسبًا تامًّا مع القرائن الخارجية، أعني ما حدث بين علي(عليه السلام) وبين خالد بن الوليد وبريدة وما قام به بعض المسلمين من التصرف غير اللائق بحق علي (عليه السلام).

وطبيعي جدًّا فلا يمكن أن نقول: إن الأمر بموالاة علي ومحبته ونصرته لم يكن أمرًا جديدًا، بل قد سبق ذكره بصورة عامة بحيث أن الله أمر المؤمنين بموالاة بعضهم بعضًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾. [التوبة:٧١]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾. [الحجرات: ١٠]. فلا حاجة لذكره مرة أخرى. [نقول]: إذا كرر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مضمون ما جاء في الآية ٧١ من سورة التوبة، فلا إشكال في ذلك، لأنه في الواقع حينما رأى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الضعف من بعض المكلفين في التمسك بتعاليم القرآن في هذا الأمر، فذكّرهم بهذا المفهوم القرآني بذكر حديث الغدير، أي هذا التكرار كان بمثابة التذكرة والذكرى لهم. يقول الله عز وجل: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٥﴾ [الذاريات: ٥٥].

ولا يوجد في القرآن الكريم أمر أو مسألة إلا وقد أكده أكثر من آية. وهنا قد كرر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا الأمر في موقع الضرورة تأكيدًا بقصد إلزام الحجة وإتمام النعمة؛ فكل من

عنده إلمام بالقرآن والحديث يدرك ذلك ولا يرى أبدًا بأن هذا الأمر لغو. وإن رأى ذلك فيستلزم منه -معاذ الله- أن يكون جميع تأكيدات الرسول ﷺ وتقريراته حول الصلاة والصوم والزكاة وتلاوة القرآن وغيرها من قبيل اللغو أيضًا...! أو يستلزم أن يكون التصريح بالإمامة في آثار الشيعة وتكراره والتأكيد عليها أكثر من مرة لغوًا لا قيمة لها ولا اعتبار.

ومن الواضح جدًّا إذا اقتضى الأمر وتطلبت الظروف فليزم أن يُذكر أحد عموميات الشرع بصورة خاصة ومفردة؛ فمثلا إذا تعرض أحد المؤمنين بالإهانة والأذى -مع علمنا المسبق بأن الأدلة العامة تحرم إهانة المؤمنين بعضهم بعضًا- فليزم أن يُذكّر وينوّه على هذا الأمر بصورة خاصة على أن هذا الفرد المؤمن داخل في ذلك الحكم الشرعي العام فتحرم إهانته وإذلاله.

وكذلك في واقعة غدير خم، رغم وجود الحكم الشرعي العام في موالاة المؤمنين ونصرتهم بعضهم بعضًا، فإنه بسبب الاستياء الذي أبداه بعض المسلمين تجاه علي عليه السلام، والمخالفة التي أبدوه له، وكان من المحتمل إذا وصل الأمر إلى المدينة المنورة أن يغير رأيَ الناس تجاه علي عليه السلام فيكرهونه، فلذا كان لزامًا أن يؤكّد الرسول ﷺ على موالاة علي عليه السلام وضرورة محبته ونصرته بصورة خاصة ويذكّرهم بذلك الحكم الشرعي العام وحتى أنه ﷺ قرنه بولايته. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على كمال قرب علي عليه السلام برسول الله ﷺ.

وما جاء في بداية حديثه ﷺ، أنه أشار إلى ما جاء في الآية السادسة من سورة الأحزاب[1]، حيث بدأ حديثه بقوله: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ»؟ فينبغي أن يُعلم أن الإطلاق والعمومية التي في هذه الآية تشتملان على جميع طلبات الرسول ﷺ من أمته، ولا يمكن أن نجعل ذلك قرينة لمعنى «المولى» لأن كل الطلبات الأخرى لو طُرحت بعد

١- ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

إظهاره سيشملها أو ينطبق عليها هذا الحكم بنفس المقدار.

ولكي يُوضح الأمر أكثر، نضرب مثالاً؛ افرض أن الرسول ﷺ لم يقصد تعيين الخليفة بل فقط من أجل أن يجلب الرسول ﷺ حماية الناس ونصرتهم ومحبتهم لعلي عليه السلام، بعد أن قال: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ..» عقبَّه بقوله: «مَن كنْتُ عزيزُهُ (حبيبُه) فهذا عليٌّ عزيزُه (حبيبُه)». فحينئذ فهل كان بإمكاننا أن نقول بأن لا علاقة بين بداية كلام الرسول ﷺ وبين نهايته؟ وأنه ﷺ تكلم بكلام غير مترابط الأجزاء؟! كلا وحاشا! أن يظن ذلك مسلم، بل إنه سيدرك تمام الإدراك بأن مقصود الرسول ﷺ من التذكير بمقام أولويته بالمؤمنين من أنفسهم هو التأكيد على مطلوبه، فكان يريد أن يقول: إذا اعتبرتموني أولى بكم من أنفسكم ومُطاعًا بينكم فأطيعوني في علي؛ لا تعادوه ولا تخالفوه! بل كونوا له أنصارًا وأحباءً ولا تقصروا في نصرته.

والآن، في ضوء ما تقدم ذكره، فإن لفظ «مَوْلَى» قد حُلَّ محل تلك الكلمة التي من أوضح معانيها، هي الوَلِيّ والمُحِب والناصر، وهذه المعاني تتناسب مع تتمة كلام النبي ﷺ ويظهر ترابط أجزائه.

وإذا أمعنا النظر جيِّدًا أدركنا بأن صدر كلام النبي ﷺ يأبى أن تُفسر كلمة «مَوْلَى» بمعنى «أولى»، لأن الرسول ﷺ لو كان يقصد هذا المعنى لقال بعد مقدمة كلامه: «مَن كنتُ أولى بنفسه، فهذا عليٌّ أَوْلى به»، ومِنْ ثَمَّ كان يتضح مفهوم قصد النبي ﷺ بنفس شدة الوضوح الذي طلبه في مقدمة كلامه، في حين أن استخدام كلمة «أولى» في مقدمة الكلام وعدم استخدامها في أصل الكلام ليس بموجَّه، لأن المقدمة تُذكر لأجل تأكيد أصل الكلام وتأييده. ففي هذه الحالة، لا يكون المطلوب واضحًا ويكون الـمُؤكَّد أضعف من الـمُؤَكِّد، والمقدمة أضعف من ذي المقدمة؛ فيؤدي إلى ضعف البيان ويكون المقصود الأصلي أقل درجة في الوضوح والشدة من المقدمة، وحاشاه ﷺ أن يفعل مثل ذلك وهو الذي أوتي جوامع الكلم وأفصح من نطق بالضاد.

وأمر آخر يجب أن نأخذه بعين الاعتبار في صدر كلام الرسول ﷺ، وهو أن مفهوم الوصف مُشعِر بالعليّة، وبالنتيجة فإن الآية المذكورة تبين أن سبب أولوية الرسول ﷺ على المؤمنين هو نبوته، فيلزم من انتفاء النبوة انتفاء الأولوية [أي إذا وُجدت النبوة وُجدت الأولوية وإذا انتفت النبوة انتفت الأولوية]. فإذا تعمقنا في الآية المشار إليها في بداية كلام الرسول ﷺ ندرك بأن الآية الكريمة لم تقل: «محمّدٌ أولى بالمؤمنين من أنفسهم» لكن عوضًا عن ذكر اسمه المبارك، ذُكرت سمته وصفته، وهي النبوة، أي ذكرتْه بـ«النبي»، فقال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [الأحزاب: ٦]. وبناء عليه، اعتبرت أولوية الرسول ﷺ بسبب نبوته، وبهذا يفهم أن الشخص الذي لم يصل إلى مقام «النبوة المحمدية» لا يمكن أن يكون كالنبي ﷺ صاحب «الأولويّة» على المؤمنين.

ولا يُقبل ادعاء من يدعي أن الأئمة رغم أنهم فاقدون لمقام «النبوة المحمدية»، إلا أن إمامتهم قد فضلتْهم على الأنبياء السابقين.

نقول: أولاً: بغض النظر عن إثبات الإمامة المنصوصة للأئمة أو عدم إثباتها، نقول: إن القول بأن مقام الأئمة أعلى وأجل من مقام الأنبياء السابقين، قول باطل وهو مجرد ادعاء لا دليل عليه.

ثانيًا: أثبتت الآيةُ الكريمةُ النبوّةَ الخاصةَ للرسول ﷺ وليس للأئمة هذا المقام. بعبارة أخرى، إن (ال) في كلمة ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ في الآية للعهد، لأن تكملة الآية تقول: ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ وأن ضمير «هُ» يرجع إلى النبي ﷺ، وهو يثبت بأن المقصود من ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ هو النبي محمدﷺ نفسه وليست سائر الأنبياء، وأن الرسولﷺ قد نال تلك الأولوية على المؤمنين بسبب نبوته الخاصة. فلا نخالف الشريعة والعقل إن قلنا بأن الأئمة لم ينالوا ذلك المقام وبالنتيجة ليسوا أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وكذلك إذا ادعى أحد بأن أولوية الأئمة تكون في مرتبة ودرجة أدنى من أولوية الرسول ﷺ، فإننا نردّ على قائل ذلك ونذكّر بأن مفهوم «الأولوية على النفس، يعني

ترجيح الشخص إرادة الرسول ﷺ على إرادته الذاتية» ليس مفهوم «مشكك ذي مراتب» كالأعلمية والأفضلية والنورانية وغيرها حتى نستطيع أن ندعي أن للأولوية مراتب ودرجات مختلفة. وبالنظر إلى ما تقدم ذكره، نضطر أن نحمل كلمة «أولى» في حديث الغدير إلى معنى آخر غير معنى «أولى». وبعبارة أخرى، على الأقل يجب أن نقول بأن في حديث الغدير لم ترد كلمة «مَفْعَل» [= مولى] بمعنى «أَفْعَل» [=أولى].

كما هو معلوم بأن الرسول ﷺ -حسب مقتضى مقام الإرشاد والهداية ولزوم البلاغة- قد بيّن أدنى الواجبات، بل المستحبات وحتى آداب الجلوس والأكل والشرب وغيرها بأوضح العبارات وأفصحها بحيث أن كل من له شيء من المعرفة باللغة العربية سواء أكان حاضرًا أم غائبًا يستطيع أن يدرك معنى كلامه ﷺ بكل سهولة ويسر ودون مشقة وعناء. لذلك، فلو أن الرسول ﷺ تكلّم هكذا في أمر مهم كهذا، -حسب ما يدعيه مدعو الإمامة بالنص-، بحيث لن نتمكن من استخراج هذا المعنى الـمُدّعى من قواعد اللغة العربية، فنكون -والعياذ بالله- قد أثبتنا عدم بلاغة الرسول ﷺ وفصاحته وعجزه وقصوره وتساهله في الإبلاغ والإرشاد.

إذن يتبين مما سبق، بأن مقصود الرسول ﷺ من حديث الغدير كان نفس ذلك المعنى الذي ندركه من الكلام بدون تكلف وعناء، وهو أن محبة علي عليه السلام واجبة مثل محبته ﷺ، وهكذا أن معاداته حرام كحرمة معاداة الرسول ﷺ»[1].

١- علمًا أن التحقيق المتعلق بلفظ «المولى»، كتبه صديق المؤلف العلامة (م)، وقد كانت بالحاشية فنقلناها للمتن لطولها. (الـمُصحح)

رأي الأستاذ تقي الدين النبهاني في تعيين الخليفة بعد الرسولﷺ وخطبة الغدير ومعنى «المولى»

كتب العالم الفاضل الأستاذ «تقي الدين النبهاني» في أمر تعيين الشخص المعين وتنصيبه كخليفة رسول الله ﷺ وعن خطبة الغدير ومعنى «المولى» أمورًا مهمة، ونحن نورد هنا ما كتبه بتصرف يسير:

«الاعتقاد بأن الرسول ﷺ قد عيّن شخصًا معيًّنا للخلافة يتناقض مع أصل البيعة التي لا خلاف على مشروعيتها في الإسلام، لأنه إذا قلنا بأن شخصًا معيّنا نُصب من قبله ﷺ خليفة من بعده، فلا يبقى لمسألة البيعة أي معنى فلا يحتاج إلى تشريع أصل البيعة، لأن البيعة سبيل لتنصيب الخليفة أي منحه المشروعية للخلافة، فإذا تم تعيين شخص معين من قِبَل الشارع فقد أصبح خليفة مشروعة فلا يحتاج إلى بيان طريقة التنصيب [أي البيعة]. في حين أن الخلافة تنعقد لشخص مّا عن طريق البيعة، وهذا بطبيعة الحال يعني أنه لم يسبق تعيين شخص معيّن لمنصب الخلافة.

لذلك ففي كل الأحاديث التي ورد فيها لفظ البيعة، نجد فيها دلالات عامة ولم تنص على شخص بعينه، في حين إن قصدتْ أشخاصًا معينين، لم تكن حاجة إلى أن يُذكر لفظ البيعة بصورة عامة ومطلقة، كما جاء في قوله ﷺ: «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ....». أو «مَا مِن رَجُلٍ بَايَعَ إِمَامًا ...». وحتى كلمة «إمام» وردت بصيغة النكرة أو وردت بـ«ال» للجنس أو جاءت مضافة للجمع نحو قوله ﷺ: «قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ...». أو «يكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ...». أو «... فَالإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...». أو «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ...». أو «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ ... شِرَارُ أئمَتِكُمْ ...». وغيرها من الأمثلة التي تنفي بوضوح تعيين شخص محدد من قبل الرسول ﷺ خليفة من بعده. وهكذا الروايات التي تقول: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ [فَدَرْءً للفُرقة]، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا» فيها دليل واضح بأن الرسول ﷺ لم يعين من قبل شخصًا محددًّا للخلافة.

إن أصحاب الرسول ﷺ لم يكونوا متفقين فيما بينهم على شخص معين لمنصب الخلافة، وهذا يعني على أن الرسول ﷺ لم ينصب شخصًا معيّنًا للخلافة. والشخصان اللذان كان للناس في أمرهما رأي مختلف؛ هما علي وأبو بكر ويُقال بأن الرسول ﷺ قد عيّن أحدهما بالخلافة[1]، ولكن هما أنفسهما لم يشر أحد منهما بوجود النص في تعيينه بالخلافة. وإذا كان النص موجودًا بالفعل لاستدل كل واحد منهما به، بل كان واجبًا عليه أن يفعل ذلك.

ولا ينبغي أن نقول بأن النص كان موجودًا ولكن الصحابة لم يذكروه، لأننا أخذنا ديننا كله عن طريق أصحاب الرسول ﷺ - بما فيهم علي وأبو بكر-، لو كتموا بعض النصوص ففي هذه الحالة لن يعد اعتبار بجميع ما جاءنا عن طريقهم، فيسقط الاعتبار عن أصل الدين ومصادره، لأنه حينئذ لا يستبعد أن تكون هناك نصوص أخرى قد كتموها أو غيّروها وبدّلوها، وإذا ثبت أن هؤلاء قد ارتكبوا مثل هذه الخيانة العظمى فبدون أدنى شك قد ارتكبوا العشرات من الخيانات والأفعال الشنيعة الأخرى. [كلا، وحاشاهم ذلك].

ولا يمكن أن نقول بأنهم تجنبوا ذكر هذه النصوص حفاظًا على الوحدة بين المسلمين، لأن هذا الفعل يعتبر جريمة لا تغتفر، إذ إنه كتمان للحكم الإلهي وكتمان لأحد أهم أصول الإسلام، كما أنه عمل يناقض الدين كليًّا؛ إذ كانت الظروف والأحوال آنذاك تقتضي بشدة وجوب إعلانه وإظهاره وبيانه للحاجة الماسة إلى ذلك، ولا يُقبل مثل هذا العمل أبدًا من خليفة رسول الله لأنه بمثابة طعن كبير ونقض للمقصد النبيل الذي يُنصب لأجله إمام الأمة. ولو فرضنا جدلاً بأن مثل هذا الكتمان كان حقًّا سببًا لحفظ كيان الأمة ووحدتها، فنقول بأنه لا قيمة لمثل هذه الوحدة الشوهاء في الإسلام على حساب نقض الإسلام وأسسه

١- المقصود من ذلك، هي الروايات الكثيرة التي نقلها أهل السنة في هذا الأمر، مثل قوله ﷺ: «**اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِن بَعدِيْ، أبِي بَكْرٍ وَعُمَر**» أو «**إِنِّي لَا أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ، فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي ـ وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ-**» وغيرهما. وقد نقلها الترمذي والآخرون بأسانيد مختلفة.

ورسالته الخالدة، فمثل هذه الوحدة باطلة ومرفوضة جملة وتفصيلاً [لأن ما قام على الباطل فهو باطل فكيف إذا صاحب تلك الوحدة طعنًا في نقلة الإسلام ومصادره وتشويها للتاريخ الإسلامي وحضارته].

وأما الروايات التي وصى فيها النبي ﷺ بأهل بيته، كقوله ﷺ: «وَأَهْلَ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَّ فِي أَهْلِ بَيْتِي» وأمثاله، أو الروايات التي ورد فيها لفظ «العترة» لا يستنبط منها مفهوم الخلافة على الأمة من بعده ﷺ (وخاصة أن لفظ «العترة» أو «أهل البيت» تدل على أكثر من شخص واحد كما أنها تشتمل الرجل والمرأة)، لأن اللفظ واضح وصريح ويدل صراحة على أن الرسول ﷺ أوصى على رعاية حقوق عترته، لكي يحترمهم المؤمنون ويعرفوا لهم قدرهم ومكانتهم. فمنطوق هذه الأدلة ومفهومها لا يدلان أبدًا على تعيين وتنصيب أحد من عترته على منصب الخلافة وتولي زمام الأمة وقيادتها.

وكذلك أحاديث «الولاية» أو «الموالاة» التي ذُكر فيها لفظ «المولى» أو «الولي» أو «الموالاة» وأمثالها، لا تدل أبدًا على الخلافة من بعده ﷺ في الحكم على الناس. وأغلب تلك الأحاديث وردت على النحو التالي: «**أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي**» أو «**وَلِيُّكُمْ بَعْدِي...**» أو «**.... فَلْيُوالِ عَلِيًّا بَعْدِيْ**» أو «**.... فَلْيُوَالِ عَلِيًّا وَذُرِّيَّتَهُ بَعْدِيْ**» أو «**.... فَمَنْ تَوَلاَّهُ فَقَدْ تَوَلاَّنِيْ**» أو «**... فَإِنَّ وَلاَيَتَهُ وَلاَيَتِيْ**». **وأشهرها قوله** ﷺ: «**... اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ....**» وهو مُفسِّر لكل الروايات ومُوضِّحة لها. وهذه العبارة الأخيرة تبين المقصود من أحاديث «الولاية» أو «الموالاة» على أنها بمعنى النصرة والمحبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. لأن أظهر معنى لـ«الولي» باللغة العربية أنه عكس «العدو». فالذين بذلوا قصارى جهودهم أن يصرفوا معنى «النصرة» و«المحبة» من «المولى» و«الولي»، ذكروا لـ«المولى» -على الأقل- ٢٧ معنًا واضطروا أن يعترفوا بهذه الحقيقة أن «المولى» -على الأغلب- بمعنى «أولى بالشيء». وذلك على الرغم من سعيهم الحثيث في البحث والتنقيب في كتب اللغة ودواوين الشعر والكتب الأدبية فما استطاعوا أن يستخرجوا من «المولى» معنى الحاكم والسلطان والإمام والخليفة!

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل بوضوح بأن لفظا «المولى» أو «الولي» لم يردا بمعنى الحاكم والسلطان لا في القرآن ولا في السنة ولا في اللغة العربية. ولا يستطيع أحد أن يصرف ألفاظ النصوص الشرعية من معناها اللغوي أو الشرعي إلى معنى آخر لا تحتمله اللغة أو الشرع. وبالتالي لا نستطيع أن نحمّل أحاديث «الولاية» أو «الموالاة» إلى معنى إعطاء خلافة المسلمين وزعامتهم لعلي ﷺ، لأنه لا يتطابق مع المعنى اللغوي لهذا اللفظ ولا يتفق مع معناه الشرعي.

نعم، إن كلمة «الولي» إذا أضيفتْ إلى كلمة «الأمر»، أي «ولي الأمر» فحينئذ يكون معناها الحاكم أو الأمير، ولكن كما نعلم بأن الرسول ﷺ - في جميع روايات الفرق الإسلامية المختلفة بلا استثناء-، لم يستعمل كلمة «ولي» أو «مولى» مضافًا إلى «الأمر». فلا يُمكن أن نحمّل معنى «الخلافة بعد الرسول ﷺ» إلى أحاديث «الولاية».

هنا يجب أن نركز على نقطتين أساسيتين:

الأولى: إن اشتقاق الكلمات من مادة لغوية واحدة، لا يعني الوحدة المعنوية لجميع مشتقات المادة المذكورة، بل إن معنى كل كلمة، -بغض النظر- عن مادة الاشتقاق ينبني على استخدام العرب لهذه الكلمة، فمثلاً: كلمة «جاء» بمعنى «أتى» مختلف عن معنى كلمة «أجاء» التي بمعنى «لجأ»، مع أن كليهما من نفس المادة اللغوية. فلذا لا يمكن أن نقول: ما دام كلمة «ولي الأمر» تعني الحاكم والأمير فإذن كلمتا «المولى» أو «الولي» تعطيان معنى الحاكم أو الأمير بدليل أن كلاً من «ولي الأمر» و«المولى» أو «الولي» من مادة لغوية واحدة ومنشؤها واحد -حسب ادعائهم-!

كيف يصح مثل الادعاء مع أن كلمتي «المولى» أو «الولي» لم تستعملا إطلاقًا لهذا المعنى باللغة العربية، فالأمر منوط باستعمال العرب، لا أن يأتي كل من هبّ ودبّ أن ينسب ما يُشتق من مجموع الكلمات المشتقة من مادة واحدة إلى كل مشتقاتها بحجة كونها مشتقة من نفس المادة! ومن ثم إذا لم تستعمل العرب صراحة كلمتي «الولي» [بشرط أن لا يكون

مضافًا إلى «الأمر»] أو «المولى» بمعنى «الحاكم والأمير» فكيف لنا أن نحملهما على المعنى المذكور؟!

ثانيًا: أن القرائن في الكلام أيًّا كانت، لا يعطي للكلمة معنى غير المعاني التي تستعملها العرب صراحة في كلامهم، بل إن القرائن ترجح أحد المعاني المشتركة للكلمة ويسقط المفاهيم الأخرى من الكلمة، أي أن القرائن لا توجد معنى جديدًا لم تستعمله العرب. لذلك، فإن كلمة «المولى» في أحاديث «الولاية» ترغّب الأمةَ على حب علي بن أبي طالب ونصرته ويدعوهم إلى احترامه ومعرفة مكانته ومنزلته اللائقة به، فهذه القرينة لا تعطي معنى جديدًا لهذه الكلمة، فلا يمكن أن نحملها على معنى الحاكم والأمير على الناس»[1]. انتهى (كلام الأستاذ النبهاني)

نتيجة ما ذُكر

مما لا نحتاج لتنبيه القارئ إليه أن ما ذكرناه ودللنا عليه من عدم النص والفرض الإلـهي المباشر لعليٍّ حاكمًا وخليفةً سياسيًا مباشرًا، ليس معناه أبدًا إنكار إمامة علي للمسلمين، بل هو أحق من استحق في كل التاريخ لقب خليفة رسول الله ﷺ لا من جهة كونه خليفة للنبي ﷺ بنص خاص من جانب الله ﷻ، بل من جهة كونه خليفة للنبي ﷺ حقيقةً وفي واقع الأمر أي من جهة ملكات علي عليه السلام الذاتية ومناقبه الشخصية وكونه خير من تجسَّدت به شخصية الرسول ﷺ وتعاليم الإسلام. فهو إمام المسلمين بلا منازع وأولاهم بخلافة النبي انطلاقًا من مقامه الروحي والعلمي وأفضليته الدينية التي لا يرقى إليها أحد من صحابة رسول الله ﷺ. فعلي عليه السلام كان بلا شك أليق وأحق من جميع المسلمين بإمامة الأمة بمعنييها الروحي والسياسي، فهو الخليفة بحق، لأن الإمام في أمة الإسلام يجب أن يكون أعلم وأشجع وأتقى وأليق الأمة.

---

١ – للمزيد راجع كتاب نظام الحكم في الإسلام. (مؤلف)

ما ذُكر من كلام الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله إنما هو مترجَم لما ترجمه المؤلف إلى الفارسية بتصرف يسير من كتابه المذكور... أي هو ترجمة للترجمة وليس النص العربي الأصلي. (الـمُصحح)

وهذه الصفات كانت متوفرة في حضرته بشكلها الأتم والأكمل ولم يكن من بين الصحابة من يصل إلى درجته، حتى أنه يمكن القول بأنه لم يكن يوجد في الصحابة من ينكر ذلك الأمر.

بقي أن نفسر إذا لماذا سبقه غيره من الصحابة إلى منصب الخلافة وتقدم عليه؟ بتأمل ملابسات الخلافة بعد رسول الله ﷺ يتبين أن علل ذلك يمكن تلخيصها بالأسباب التالية:

١- تمت بيعة السقيفة بشكلٍ مفاجئٍ وسريعٍ حتى أن عمر أقر منصفًا أكثر من مرة أن: **"بيعة أبي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرَّها!"**[١]، وأن: **"من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنه لا بيعة له ولا الذي بايعه"**[٢]، وعلة ذلك عدة أمور:

أ) كانت مدة مرض رسول الله ﷺ قصيرة لم تتجاوز الأسبوع، وقد وجدت آثار التحسن في حاله الشريفة أكثر من مرة خلال هذه المدة بحيث أنه ما كان يُظَنّ أن الرسول سيفارق الدنيا على إثر هذا المرض، لذا لم يكن لدى الصحابة المجال الكافي للتفكير والتدبر في الأمر بروّية.

ب) وقعت وفاة رسول الله ﷺ في وقت كان فيه أربعة من الدجَّالين قد ادعوا النبوَّة في أطراف المدينة المنوَّرة وهم مسيلمة وسجاح والأسود وأبو طليحة، فلو حصل أي تردد أو تأخير في تعيين الحاكم ورئيس الجماعة المسلمة لكان من الممكن أن يجد مدّعو النبوَّة -الذين كانوا أعداء متربصين بالإسلام- الفرصة سانحة لمحاصرة المدينة والاستيلاء عليها وقد يجر ذلك إلى وقوع مذبحة للمسلمين.

ج) كان رسول الله ﷺ قد كتب في أواخر حياته الشريفة رسائل إلى ملوك ورؤساء الدنيا حوله يدعوهم فيها إلى الإسلام، كرسائله التي كتبها لهرقل عظيم الروم في سوريا والمقوقس ملك الأقباط في مصر، وخسرو پرويز (كسرى) ملك الفرس، ولذلك كان هؤلاء يتحسَّبون خطر المسلمين، فإذا عرفوا أن نبي المسلمين قد فارق الدنيا وأن

١- صحيح البخاري: كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت، حديث رقم ٦٣٢٨، وأحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين، أول مسند عمر بن الخطاب. (ت)

٢- انظر سيرة ابن هشام: ج٤ / ص ٣٠٧.

أصحابه انقسموا في شأن خلافته وليس لهم قائدٍ يوحدهم، لربما سارعوا إلى الانقضاض على المدينة وإخضاع المسلمين. لذا كان (الصحابة يشعرون أنه) لا بد من الإسراع في نصب الخليفة دفعًا لهذه الأخطار المحتملة.

د) كان رسول الله ﷺ في حال احتضاره قد جهَّز جيشًا بقيادة أسامة بن زيد وأمره بالتحرُّك نحو اليرموك، ولكن طروء وفاته ﷺ أوقع الجيش في ارتباك وحيرة وما عاد يعرف ماذا يتوجب عليه فعله في هذا الظرف الجديد. لذا كان لا بد من تعيين سريع لإمام وحاكم على المسلمين ليعين تكليف هذا الجيش.

هـ) كان المسلمون يدركون أن تعيين الرئيس الحاكم عليهم، وصاحب السلطة التنفيذية لتنفيذ أحكام الإسلام، من أهم الواجبات، خاصة في تلك الظروف الحرجة والأوضاع المضطربة المذكورة[1]. وهذا ما أشار إليه علي عليه السلام في رسالة جوابية كتبها لمعاوية حيث قال: «**والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين، بعدما يموت إمامهم أو يُقتَل، ضالاً كان أو مهتديًا، مظلومًا كان أو ظالمًا، أن لا يعملوا عملاً ولا يُحْدِثوا حدثًا ولا يقدِّموا يدًا أو رجلاً ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إمامًا يجمع أمرهم...**»[2].

و) وقوع اختلاف بين المهاجرين والأنصار في إحدى الغزوات، وكذلك بين الأوس والخزرج، كان دالا على أن العصبية القبائلية لم تجف جذورها بل كان لها بعض الأثر فيهم، وهي عصبية قد تؤدي لنزاع إذا لم يتم كبحها بسرعة، لذا كان لا بد من عدم التواني لحظة في نصب الإمام والحاكم ضبطًا للأمور ومنع حدوث أي صراع أو نزاع قد يضعف شوكة

١- تذكر كتب التاريخ مثل السيرة النبوية لابن هشام (ج ٤/ ص ٣١٦) والكامل في التاريخ لابن الأثير أنه: "لما توفي رسول الله ارتدت العرب واشرأبت اليهودية والنصرانية ونجم النفاق وصار المسلمون كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية لفقد نبيهم" وتذكر أيضًا: "أن أكثر أهل مكة لما توفي رسول الله هموا بالرجوع عن الإسلام وأرادوا ذلك، حتى خافهم عتاب بن أسيد فتوارى، فقام سهيل بن عمرو فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر وفاة رسول الله وقال إن ذلك لم يزد الإسلام إلا قوة".(م)

٢- بحار الأنوار ج ٣٣/ ص ١٤٣، باب ١٦- باب كتبه إلى معاوية....(طبعة مؤسسة الوفاء – بيروت – ١٤٠٤ هـ.ق. في ١١٠ مجلدات)

المسلمين، ومواصلة في تطبيق أحكام وأوامر الشريعة الإلـهية الخالدة التي لا يجوز تعطيلها حتى ولا دقيقة واحدة. من هذا المنطلق كان الصحابة في غاية العجلة لتحقيق هذا الأمر. يضاف إلى ذلك أن جماعة المهاجرين الذين كانوا قد سمعوه ﷺ يقول: «**الأئمة من قريش**» وسمعوه يوصي بالأنصار قائلا: «**اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار**»[1]، و«**إن الأنصار كَرِشي وعيبتي.. فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم...**»[2]، فهموا من ذلك - كما فهم علي عليه السلام ذلك أيضًا[3]- موافقته ﷺ على أن ولاية الأمر ليست فيهم بل في قريش والمهاجرين شجرة الرسول ﷺ، لذلك اضطرهم ما رأوه من استعجال الأنصار في سعيهم لتنصيب خليفة من بينهم أن يتداركوا الأمر بسرعة ويمنعوهم من ذلك قبل أن يخرج الأمر عن أيديهم وينقسم المسلمون على بعضهم،

١- أخرجه مسلم في صحيحه: ٤٤- كتاب فضائل الصحابة/ حديث ١٧٢ عن زيد بن أرقم، والترمذي في جامعه: ج ٥/ ٣٩٠٢) عن قتادة. (ت)

٢- أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣ - كتاب فضائل الأنصار/ ١١ - باب قول النبي اقبلوا من محسنهم..) ومسلم في صحيحه (٤٤ - كتاب فضائل الصحابة / ح ١٧٦). (ت)

٣- جاء في الخطبة رقم ٦٧ من نهج البلاغة أنه: «لما انتهت إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنباء السقيفة بعد وفاة رسول الله ﷺ قال عليه السلام: ما قالت الأنصار؟ قالوا: قالت: منا أمير ومنكم أمير، قال عليه السلام: فهلا احتججتم عليهم بأنّ رسول الله ﷺ وصى بأن يُحسَن إلى محسنهم ويُتَجاوز عن مسيئهم؟ قالوا: وما في هذا من الحجة عليهم؟ فقال عليه السلام: لو كانت الإمامة فيهم لم تكن الوصية بهم. ثم قال عليه السلام: فماذا قالت قريش؟ قالوا: احتجت بأنها شجرة الرسول ﷺ، فقال عليه السلام: احتجوا بالشجرة، وأضاعوا الثمرة!».
ونلاحظ هنا أيضًا أن عليًّا لم يشر في هذا المقام إلى موضوع النص عليه في غدير خم، رغم أن المقام كان يوجب الإشارة لذلك والاحتجاج به، بل كل ما قاله أنه أولى بالرسول ﷺ لأنه إذا كانت قريش والمهاجرون شجرة الرسول فهو لب هذه الشجرة وثمرتها. ولا شك أنه لو كان عليه السلام يعتقد بأن الله تعالى نص عليه فعلا في الغدير، لقال للناس عوضا عن ذلك - من باب الأمر بالمعروف وإرشاد خلق الله وتذكير الناس بالحق وإتمام الحجة عليهم -: لماذا لم يذكروا أو لم يحتجوا بخطبة غدير خم؟ ولماذا تخلفوا عن أمر الله تعالى؟ حقا إنه غير قابل للتصديق أن يكتفي علي عليه السلام ببيان أولويته وأصلحيته، ويسكت عن بيان أمر الله تعالى ونصه. (البرقعي).

فجزاهم الله تعالى عن الإسلام وأهله كل خير.

٢- كان علي عليه السلام مشغولا بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يشارك في المشورة في السقيفة ولم يطرح نفسه لانتخاب الناس، ولعله لم يسرع في هذا الأمر لأنه ما كان يتوقع أن يعدل عنه الناس، ولربما فهم بعض الناس من عدم حضوره السقيفة أو إرساله من ينوب عنه فيها، عدم رغبته في الأمر، ولذلك لم يتعرضوا لانتخابه، ومن دون شك أنه لو كان قد طرح نفسه للخلافة من البداية واستدل على أولويته بما هو معهود من فصاحته وبلاغته المحيرة وقدرته على الإقناع لما عدل الصحابة عنه إلى غيره ولما وُجِدَ له معارض، كما مر معنا أن عددا من الأنصار لما سمعوا كلامه بعد حادثة السقيفة اعترفوا قائلين: لو سمعنا كلامك هذا من قبل لبايعناك.

٣- لم يكن يوجد في ذلك الحين كُل هذا الكم الكبير من الروايات والأخبار الواهية السند التي انتشرت في الكتب في عهد متأخر بشأن المبالغات في فضائل ومناقب علي عليه السلام التي يرفعه بعضها إلى مقامات فوق بشرية أو ينسب إليه أقوالاً تجعله المتصرّف بالكون والقائم بأفعال الله... الخ والتي نراها في بعض كتبنا اليوم، ولا كُل تلك التأويلات للآيات القرآنية في حقه، ولا كان أحد يعتبر عليًّا **"عين الله الناظرة ويد الله الباسطة"**! ولا كان أحد قد وقع بعد في تلك الحيرة (!) التي واجهت أحد شعراء العصور التالية فقال مخاطبًا عليًّا عليه السلام:

من اگر خداى ندانمت متحيرم كه چه خوانمت؟!

أي: إن لم أعتبرك الله فأنا محتار ماذا أعتبرك؟!

بل كانوا يعتبرونه صحابيًّا من السابقين المهاجرين المجاهدين العلماء الفقهاء بالقرآن وأحكام الإسلام، ورغم أن تميزه وأفضليته لم تكن مجهولة لدى الصحابة إلا أنهم لم يكونوا مُلزمين بالضرورة بأن يكون هو الإمام حتمًا، ولا كان هذا التميز يصل إلى درجة تمنع الآخرين من ذوي الفضل والسابقة في الإسلام أن يتقدموا لهذا المنصب، ولعلهم كانوا يرجحون الشيوخ ذوي التجربة على الشباب من أصحاب الفضل والجهاد، ولذا انتخبوا غيره، ومع ذلك كان في صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يرى عليًّا أحق الناس بها لا من جهة أنه منصوص عليه من قِبَل الله تعالى ورسوله، بل من جهة منزلته من رسول الله ومقامه في الإسلام وأعلميته بأحكام شرع الله

في كل موضوع. وأمير المؤمنين نفسه كان يعتبر نفسه أحق وأولى بمقام الإمامة من الآخرين. لهذه الحيثيات كما يظهر ذلك في جميع احتجاجاته أو اعتراضاته التي لا نجد فيها إشارة لموضوع نص إلـهي عليه، كما نجد ذلك واضحا فما يلي:

احتجاجات عليٍّ عَلَى أولويَّتِهِ بالخلافة ليس فيها إشارة لنصٍّ من الله عليه

١) خطبته الشقشقية المشهورة تفيد أن الإمام علي عليه السلام كان يرى نفسه أحق الناس بولاية أمر المسلمين والقيام بزمام أمورهم، لا من حيث أن الله أنزل فيه نصًّا وأمرًا ملزمًا فرضه على الناس في ذلك، بل من حيث الفضل والعلم والفقه والمعرفة، حيث يقول: «**لقد تقمَّصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلى الطير...**»[١].

فالكلام فيها عن مقامه المعنوي وعلو كعبه، الذي لا يُرقى إليه، في الفقه والعلم، لا عن نصبٍ وتعيينٍ إلهي.

٢) ما جاء في كلام آخر له في نهج البلاغة (قسم رسائله عليه السلام / الرسالة رقم ٦٢) حين قال: «**فلما مضى تنازع المسلمون الأمر من بعده فو الله ما كان يُلقى في روعي ولا خطر على بالي**

١- من الجدير بالذكر أن راوي هذه الخطبة عن علي عليه السلام هو "عكرمة مولى ابن عباس" وقد قال عنه الممقاني في رجاله: «قال عنه العلامة الحلي في خلاصة الرجال في القسم الثاني من كتابه المخصص للضعفاء: "إنه ليس على طريقتنا ولا من أصحابنا ولم يرد فيه توثيق". وأورد الشيخ الكليني في الكافي ضمن حديثٍ: "هذا عكرمة في الموت! (أي حاله الروائي ميت) وكان يرى رأي الخوارج". (ثم استنتج الممقاني قائلاً:) "على كل حال فكون عكرمة مولى ابن عباس منحرفًا لا يحتاج إلى برهان كما نبه على ذلك السيد ابن طاووس"». انظر تنقيح المقال في أحوال الرجال للممقاني: ج٢ / ص ٢٥٦.

وهذا ما يجعلنا نتحفظ في صحة نسبة كل هذه الخطبة لعلي عليه السلام إذ من المحتمل جدًّا أن يكون عكرمة الخارجي - والخوارج كانوا ألدّ أعداء علي كما هو معروف وهم الذين قتلوه - نسبها لعلي ليشوهه في نظر المسلمين ويُعرِّفه لهم على أنه كان كارهًا لخلافة الشيخين لدرجة أنه لولا ضعف اليد لقام ضدهم بالقوة، في حين أن التواريخ الشيعية والسنية أثبتت أن الإمام - حفاظًا على وحدة المسلمين - بايع الخلفاء وصلى وراءهم وصاهرهم وناصرهم وناصحهم، رغم إيمانه بأولويته لهذا لمقام، هذا والله تعالى أعلم! (م)

أن العرب تزعج هذا الأمر مِن بعدِهِ مِن أهل بيته» فهو يتعجب كيف أزيحت الخلافة عن أهل بيت النبي ﷺ دون أن يحتج في ذلك باختصاصه بنص خاص من الله والرسول ﷺ على الخلافة.

٣) ما رواه ابن طاوس[١]، في كتابه **"الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف** (ج٢/ ص٤١١)"، والعلامة المجلسي في **"البحار"** (ج٦/ ص ٣١٠) عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: «... **فسمعت عليًّا يقول: بايع الناس أبا بكر وأنَا والله أولى بالأمر منه، وأحق به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع القوم كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف**...».

٤) في رسالته التي كتبها عليه السلام إلى شيعته بعد منصرفه من النهروان وبعد مقتل محمد بن أبي بكر، وأمر بقراءتها على الناس بعد كل صلاة جمعة، كما رواها ابن طاوس في كتابه **"كشف المحجَّة لثمرة المهجة"**[٢] وإبراهيم الثقفي[٣] في كتابه **"الغارات"**، قال: «**فلما رأيت الناس قد انثالوا على بيعة أبي بكر أمسكت يدي وظننت أني أولى وأحق بمقام رسول الله منه ومن غيره**...»[٤].

٥) في خطبة له عليه السلام رواها الثقفي في **"الغارات"** (ج١/ص ٢٠٢) والسيد ابن طاوس في **"كشف المحجة"** والمجلسي في البحار (ج ٨/ ص ١٧٥ من طبعة تبريز أو ج٣٠/ ص١٦ من طبعة بيروت» جاء: «... **أجمعوا على منازعتي حقًّا كنت أولى به منهم فاستلبونيه**».

٦) في نهج البلاغة أيضًا (الخطبة ٧٤) لما بايع الناس عثمان قال: «**لقد علمتم أني أحق بها من**

١- السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن طاوس الحلي، متكلم إمامي مشارك من أشهر كتبه «الإقبال» و«مهج الدعوات». توفي ٦٦٤هـ (ت)

٢- رواها عنه المجلسي في بحار الأنوار: تتمة كتاب الفتن، ١٦ - باب آخر فيما كتب عليه السلام إلى أصحابه في ذلك تصريحًا وتلويحًا: ج٣٠/ ص ٧-٢٦. (طبعة بيروت: مؤسسة الوفاء)

٣- أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال المعروف بابن هلال الثقفي الكوفي من علماء القرن الهجري الثالث، كان في أول أمره زيديًا ثم انتقل إلى القول بالإمامة، نشأ بالكوفة ثم انتقل إلى أصفهان وتوفي فيها سنة ٢٨٣هـ (ت)

٤- الغارات، أو الاستنفار والغارات: ص ٢٠٢ (بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧) (ت)

غيري والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين».

٧) ما رواه سليم بن قيس الهلالي[١] في كتابه، ضمن حديثٍ طويلٍ، عن الإمام علي عليه السلام من قوله: «.. **فوَلَّوْا أمرهم قبلي ثلاثة رهط ما بينهم رجل جمع القرآن ولا يدعي أن له علمًا بكتاب الله وسنة نبيه وقد علموا أني أعلمهم بكتاب الله وسنة نبيه وأفقههم وأقرؤهم لكتاب الله وأقضاهم بحكم الله**...». ومثل هذا جاء أيضًا في كثير في كلماته الأخرى عليه السلام.

و لقد ذكرنا في كتابنا **"حكومت در اسلام"** (أي الحكومة في الإسلام) من الصفحة ١٤١ إلى ١٤٩ ما جاء من كلمات الإمام علي عليه السلام حول هذا الموضوع منقولة من كتب الشيعة (الإمامية) المعتمدة، حيث تبين فيها جميعا أن الإمام كان يعتبر نفسه الأولى والأحق بهذا الأمر من الآخرين، فقط لا غير، ولم يحتجّ بنص من جانب الله أو الرسول، ولم يقل: إن الخلافة حقي الإلـهي الذي أمر الله تعالى به نبيه (صلى الله عليه وآله) أن ينصِّبني فيه في غدير خم!

ولكن أصحاب القول بالنص ذكروا أدلة عديدة تؤيد رأيهم فيما يلي بيانها ثم الإجابة عنها:

شبهات المخالفين على الأدلة التي ذكرناها والإجابة عليها

(قالوا)[٢]: السبب في عدم وجود آيات قرآنية صريحة في القرآن الكريم في النص الصريح على إمامة وإمارة علي السياسية وخلافته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن مخالفي إمامة الإمام حذفوا تلك الآيات وأسقطوا كتابتها لَمَّا دونوا القرآن!

والجواب: وهل كان القرآن الكريم وآياته ملكًا خاصًا ومنحصرًا بيد رقباء ومنافسي الإمام علي حتى يتمكنوا من التصرف به كما يشاؤون فيَحْذِفون أو يسقطون كتابة بعض الآيات؟؟ وأين كان بقية المسلمين الذين يتلون آيات الله آناء الليل وأطراف النهار؟ ألم يكن نبي الإسلام

١- انظر الكلام عليه وعلى كتابه المسوم بـ **"أسرار آل محمد"** في فقرة **"قول محققي العلماء في سليم بن قيس وكتابه"** في الصفحات القادمة من هذا الكتاب. (ت)

٢- قمت بترتيب هذا الباب واختيار عناوين مناسبة له إذْ كان غير مرتب وبدون عناوين. (ت)

(صلى الله عليه وآله) يتلو كل ما يتنزَّل عليه من آيات على مسامع المسلمين الحاضرين، سواء في مكة أو المدينة، ثم يبلِّغها لمن كان غائبًا، تنفيذًا لأمر الله تعالى له بإبلاغ ما أنزله إليه، ليس للعرب فقط بل للعالمين، كما قال سبحانه في سورة [الأنعام: ١٩]: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ.. ﴾ أو قال في سورة [المائدة: ٦٧]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾؟

فكانت آيات القرآن الكريم تُتْلى على مسامع الآلاف من المسلمين، وليس هذا فحسب، بل كان المسلمون أيضًا مأمورين بأن يتلوا القرآن بأنفسهم في الليل والنهار، وفي صلواتهم الخمس، كما قال سبحانه: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِۚ﴾ وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ٢٩﴾ [فاطر:٢٩]، هذا وقد استجاب المؤمنون لهذا النداء الإلـهي فكانوا كما وصفهم الله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦۗ... ﴾ [البقرة:١٢١].

وبناءً عليه فإن الآيات القرآنية التي كانت تُسمَع وتُتْلَى من قبل الآلاف وعلى مدار ٢٣ عامًا، لن يستطيع أحد أن يتصرف بها، كما أنه من المستحيل أن تتعرض تلك الآيات بهذه السرعة للنسيان بحيث يتمكّن عدد من الأشخاص من إسقاطها وحذفها دون أن يلتفت إلى ذلك الآخرون؟! إن العقل والمنطق يؤكدان استحالة حدوث مثل هذا الأمر وعدم انسجامه مع وقائع الأمور.

وعلاوةً على ما سبق، ألم يضمن ربُّ العالمين ومُنْزِلُ القرآن المبين حفظَ كتابه وصيانَتَه من الضياع أو التغيير والتبديل حين قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر:٩]؟؟ فهل نصدِّق قول الله تعالى الذي أنزل القرآن وأكَّد أنه سيحفظه أم قول ذلك المتعصب الجاهل الذي يدعي أنّ آيات من القرآن حُذِفَت وأسقطت؟؟ وبالمناسبة فإن صيانة القرآن وحفظه من أي نقص هو أمر مجمع عليه لدى العلماء الأصوليين من الشيعة الإمامية الذين يؤكدون أن القرآن الذي أنزل على سيدنا محمد ﷺ هو نفس هذا الذي بين الدفتين الآن لم يُنْقَص منه حرف ولم يُزَد فيه حرف.

هذا وأقر بعضهم بأنه لم تنزل في القرآن أي آية تتعلق بـ **"الإمامة المنصوص عليها"** وأنّ الأئمة الاثني عشر ليس لهم ذكر صريح مباشر في القرآن، وأنّ القرآن مصون من أي زيادة أو نقصان، إلا أنه زعم أن علة وسبب عدم وجود أي إشارة لهم في القرآن هي أنهم لو ذكروا في كتاب الله لقام أعداء الأئمة بحذف تلك الآيات من القرآن ولوقع التحريف في القرآن الكريم، ولذا لم تذكر أسماء الأئمة حفاظًا على القرآن من أن تمسه يد التحريف!

وهذا أيضًا تفسير غير مقبول وغير معقول، فكيف نقرأ قوله تعالى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ثم نقبل أنّ القرآن ترك ذكر أصل من أصول الدين وبيان أئمة المسلمين الذين معرفتهم شرط للنجاة يوم الدين، مهما كانت أسباب ذلك؟! ثم هل ينطبق ذلك الادعاء، مع الإيمان بالله تعالى القادر على كل شيء؟! أليس في قدرة الله تعالى أن يذكر الإمامة والأئمة في كتابه وبنفس الوقت يصون كتابه من تدخل الأعداء ويحفظه. هل يعقل أنّ الله تعالى القادر المتعال الفعال لما يشاء يضطر لترك أمر يريده ويغير مشيئته خوفا من العمل المحتمل لبعض عباده الضعفاء؟!

شبهة آية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾

يستند القائلون بالنص إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٦٧﴾ [المائدة: ٦٧] كدليل على مدعاهم قائلين أن الذي أُمِرَ الرسول بتبليغه في هذه الآية هو النص الإلهي على خلافة علي وولاية أمره.

و الجواب: أنه ليس في مضمون الآية ولا في سياقها أي شيء يفيد ما يقولونه أبدًا، فآيات سورة المائدة بدًا من الآية ١٣: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ...﴾ ثم الآيات ٤١ إلى ٤٥: يبين الله تعالى فيها عصيان اليهود وطغيانهم وتعدِّيهم حدود الله، وعدم حكمهم بما أنزل الله إليهم في التوراة، ثم من الآية ٤٦ فما بعد يتوجه الله تعالى إلى النصارى ويدعوهم للعمل بالإنجيل، ويأمر رسوله ﷺ بالحكم بما أنزله إليه وعدم اتباع أهواء أهل الكتاب والحذر من فتنتهم، وخلال ذلك ينهى المسلمين عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء،

ويأمرهم بموالاة الله ورسوله والمؤمنين، ليعود ثانية (في الآية ٥٨ فما بعد) لمذمة أعمال أهل الكتاب وموقفهم في مواجهة دعوة الإسلام، وتقريع اليهود على أفعالهم السيئة من قول الإثم وأكل السحت وإيقاد نيران الحروب والسعي في الأرض بالفساد إلى أن يصل إلى الآية موضع الاستشهاد فيقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ أي بلغ ما أنزلناه إليك بشأن أهل الكتاب ولا تخف، فالله سيحميك من شر اليهود والنصارى ويظهر أمرك ودينك لأن الله لا يهدي المعرضين عن الحق الكافرين به من أهل الكتاب، ويعقبها مباشرة بقوله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ...﴾

فيأمر الرسول ﷺ أن يقول لأهل الكتاب بأنهم ليسوا على شيءٍ من الدين ولا حتى الإنسانية إلا إذا أقاموا التوراة والإنجيل وما أُنزل إليهم من ربهم، ثم يذكِّر اليهود كيف نقضوا ميثاقهم وقتلوا أنبياءهم وعَمُوا وصَمُّوا، ثم يعلن بكل صراحة ـ وهذا أخطر ما في القضية ـ كفر النصارى الذين قالوا أن الله هو المسيح بن مريم أو الذين قالوا أن الله ثالث ثلاثة، ثم يقول للرسول ﷺ: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ... قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾.... لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ..﴾.

فهذه هي الأمور الحاسمة الخطيرة التي أُمِر (صلوات الله وسلامه عليه وآله) بالصدع بها دون خوف ولا وجل ولو لم يفعل فما بلغ رسالة الله ﷻ.

هذا ما يقتضيه سياق الآيات، ثم كيف يتسق أن نجعل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ موجهًا لأصحاب رسول الله، أولئك المسلمين المؤمنين الذين فرغوا لتوهم من أداء فريضة الحج مع رسول الله؟؟ هذا مع أنه تعالى نفسه كان قد مدح أولئك الأصحاب في عشرات الآيات قبل هذه الآية وبعدها؟

ثم إن الآية تأمر بإبلاغ **"ما أُنْزِلَ إليك"** وهو تعبير يراد به عادة الوحي القرآني بالذات، فأين الآيات التي ذُكِر فيها النص على علي بالخلافة السياسية والإمارة؟ وكيف سيتم إبلاغ إمامة وحكومة علي ببلاغ ما أنزله الله تعالى إلى الرسول ﷺ من القرآن، مع أنه لا توجد فيه آية صريحة أو حتى غير صريحة حول هذا الموضوع!

شبهة الاستدلال بالآيات التي تتكلم عن المنافقين

قال البعض: صحيح أن في القرآن آيات في مدح الصحابة، لكن فيه، في مقابل ذلك، آيات عديدة أيضًا تدل على أنه كان من بينهم كثير من المنافقين وذلك كالآيات التالية: في سورة [النساء: ٦١]: ﴿...رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا۝٦١﴾، وفي أول سورة [المنافقون]: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ۝١﴾ إلى آخر السورة، وفي سورة [الحشر:١١] وما بعدها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ..﴾، وفي سورة [الأحزاب: ١٢]: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا۝١٢﴾ ثم الآية ٦٠: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ..﴾. وأوضح ذلك ما جاء في سورة التوبة التي من أسمائها الفاضحة لأنها فضحت المنافقين، ففي الآية ٦٤ منها يقول الحق ﷻ: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْۚ..﴾ وفي الآية ١٠١: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ۝١٠١﴾ ونحوها كثير في السورة.

والجواب: إن هذا الاعتراض منشؤه إما عدم الاطلاع الصحيح أو تعمّد تحريف الحقائق. أجل لا شك أنه كان يوجد بين أصحاب رسول الله ﷺ منافقون، لكنهم كانوا متميِّزين بصفات خاصة يبرأ منها بقية أصحاب رسول الله ﷺ، ويمكن لمن تتبَّع آيات القرآن الكريم أن يُميِّز المنافقين عن غيرهم من عدّة وجوه:

أ) قسم كبير من المنافقين الذين جاء ذمهم في القرآن الكريم، هم المنافقون الذين امتنعوا عن السفر والخروج مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك، وقد نزل قسم كبير من آيات سورة التوبة (من الآية ٣٨ إلى آخر السورة) في ذمهم وكشف أحوالهم وأقوالهم وأعمالهم، ولكن جاء خلال ذلك أيضًا، في السورة نفسها، مدح صادقي الصحابة وذكر أوصافهم العالية التي تميزهم عن المنافقين. مثلا في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـًٔاۗ.... (إلى قوله): إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ.... (إلى قوله): عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾ يذمّ تعالى المنافقين بعدم نصرتهم للرسول ﷺ وعدم نفرهم معه للجهاد واعتذارهم الكاذب بأنهم لو استطاعوا لخرجوا معه، ويعاتب الله تعالى ويعفو عن رسوله ﷺ لإذنه للمنافقين بعدم الخروج معه. لكنه تعالى يقول بعد ذلك: ﴿لَا يَسۡتَـٔۡذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [التوبة: ٤٤]، مما يبين أن الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في تلك الغزوة هم غير أولـئك المنافقين القاعدين ولا تنطبق عليهم آيات الذم تلك.

والآن لِنَنْظر من هم أولئك الذين اعتذروا عن الخروج للجهاد واستأذنوا للقعود؟ هل كانوا هم أصحاب القرار في بيعة السقيفة؟ أبدًا، إن أدنى من له معرفة بالسيرة وتاريخ صدر الإسلام وأسباب النزول يعلم أن هؤلاء المنافقين والمتخلفين والقاعدين وكذلك الذين ذمَّهم الله تعالى على لمزهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بشأن الصدقات، كما قال عز شأنه: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَلۡمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنۡ أُعۡطُواْ مِنۡهَا رَضُواْ وَإِن لَّمۡ يُعۡطَوۡاْ مِنۡهَآ إِذَا هُمۡ يَسۡخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [التوبة/ ٥٨]، لم يكونوا أبدًا في سقيفة بني ساعدة ولا كان لهم فيها حلٌّ ولا عقد.

وأما الآية الكريمة التي تذكر وجود منافقين في أهل المدينة وفيمن حولها: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [التوبة:١٠١]، فقد جاء قبلها تمامًا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ وجاء بعدها بعدة آيات أيضًا: ﴿لَّقَد

﴿تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة:١١٧]، فلا يمكن لأحد مهما كان مغرضًا أو جاهلاً أن يجعل المهاجرين والأنصار في عداد المنافقين، لأن القرآن فرَّق بين الفريقين وقابل بينهما مقابلة النور والظلام والإيمان والكفر، فكيف يسوِّي بينهما إلا مجنون أو رجل أعمى التعصب بصيرته؟! إن الذين مدحهم القرآن لم يُبْتَلَوْا أبدًا بالنفاق أو الردّة وهذا أمر في غاية الوضوح والظهور، علاوة على أن آيات القرآن لا يناقض بعضها بعضا، وأن العقل والوجدان لا يمكنهما أن يصدِّقا أبدًا اجتماع حالة (الإيمان الكامل ومدح القرآن مع الردة والنفاق) بحق أصحاب رسول الله ﷺ[1].

ب) الطائفة الثانية من المنافقين المذمومين في القرآن: هم الذين آمنوا أو بالأحرى تظاهروا بالإسلام مكرهين مجبرين لما رأوا راية الإسلام ارتفعت فوق رؤوسهم، وهؤلاء شرذمةٌ معروفةٌ من أمثال عبد الله بن أُبَيِّ بن سَلُول وأبي سفيان والحكم بن أبي العاص[2] ونظائرهم. وقد

١- لقد شهد الله تعالى بالإيمان القلبي الصادق لأهل بيعة الرضوان الذين يشكلون عمدة أهل الحل والعقد في بيعة السقيفة، وذلك في قوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ١٨﴾ [الفتح:١٨]. (م)

٢- نعم، لا يختلف اثنان في أن عبد الله بن أبي بن سلول كان رأس المنافقين، وأما أبو سفيان صخر بن حرب والحكم بن أبي العاص -من أسلمة الفتح-، فلم يثبت ما يدل على نفاقهما [بعد أن أسلما]، ولم يتهمهما أو أحدهما بالنفاق ممن يعتد به من أهل العلم. أما **أبو سفيان،** فكما قال الأصبهاني: «قتال أبي سفيان [للنبي ﷺ وأصحابه] كان قبل إسلامه، وإسلامه قد هدم ما كان قبله. قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ٣٨﴾ [الأنفال: ٣٨] وقال النبي ﷺ: «الْإِسْلَامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ». [أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: «... أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ»]. وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ٧٠﴾ [الفرقان: ٧٠]». [الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٧٠)]. قال ابن الجوزي رحمه الله عنه: «ثم استقر إيمانه وقوي يقينه». [المنتظم رقم ٢٦١]. وقد استعمله النبي ﷺ على نجران نائبًا له، وتوفي النبي ﷺ وأبو سفيان عامله على نجران». [شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٤/ ٤٥٤] وولاه النبي ﷺ صدقات الطائف. [ابن حجر، التهذيب ٣٠٠٤] وكما استعمله النبي ﷺعلى إجلاء اليهود

وصف القرآن الكريم أفعالهم وأقوالهم كقوله عنهم: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ...﴾ [النساء:٦٠]، وقوله في سورة: [المنافقون:٥-٧]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ وَرَأَيۡتَهُمۡ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ...(ثم يقول): هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ...﴾ أي كانوا يحرّضون الأنصار على عدم إيواء ومساعدة من هاجر إليهم من المهاجرين وفقراء الصحابة، ثم يقول عنهم:﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ...﴾ [المنافقون: ٨]. ومن الواضح أنّ أحدًا من هؤلاء المنافقين لم يكن له حضورٌ في سقيفة بني ساعدة ولا طلب أحدٌ رأيه في مسألة تعيين الخليفة والإمام، حيث إنّ بعضهم كان قد مات قبل ذلك والبعض الآخر كان خارج المدينة أو كان على درجة من افتضاح نفاقه لا يتمكّن معها من حضور مثل تلك الاجتماعات.

ج) والطائفة الثالثة من المنافقين الذين ذمّهم القرآن هم الذين كانوا يوالون أعداء الإسلام من اليهود والنصارى ويتحالفون معهم خُفيةً، أو يَعِدُونَهم بالنصرة والعون ضدّ المسلمين، وصفتهم هذه كانت تظهر للعيان كلّما واجه المسلمون عداوةَ أهل الكتاب أو وقعوا في حرب معهم، وكان من الطائفتين السابقتين من يشارك هؤلاء في هذه الصفة الخبيثة، وقد جاء ذكر أمر

وغيرها [ابن عساكر، تاريخ دمشق رقم٢٩٣١]. وقد كان من كُتّاب رسول الله ﷺ [ابن سيد الناس، عيون الأثر ٢/ ٣٩٥ والقسطلاني، المواهب ٢/ ١٢٨]. لو كان منافقًا ولم يحسن إسلامه لما استعمله النبي ﷺ على نجران وغيرها، ولم يتخذه من كتّابه. وقد شارك أبو سفيان في الجهاد يوم الطائف ويوم اليرموك وفي حروب الردة وغيرها، وقد أبلى فيها بلاءً عظيمًا، وله في هذه المعارك مواقف رائعة مذكورة في كتب السنة والسيرة والتاريخ. [انظر: ابن حجر، الإصابة٣/ ٣٣٤، والحافظ ابن عبد البر، الاستيعاب، ١٢٠٤].

وأما **الحكم بن أبي العاص**، فقد كان أيضًا من أسلمة الفتح وقد حسن إسلامه ولم يثبت عنه خلاف ذلك. وقد رُوي عن رسول الله ﷺ وغيره روايات في سبّه، ولكنها كما قال الحافظ الذهبي وابن السكن غيرهما بأنها غير صحيحة. [انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢/ ١٠٨) وتاريخ الإسلام (٢/ ٩٦)]. (المُصحح)

هؤلاء النمط في عدة سور كقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ..﴾ الآية ٥٢، وفي سورة النساء: ﴿بَشِّرِ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ١٣٨ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ أَيَبۡتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلۡعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا١٣٩﴾ الآيتان ١٣٨-١٣٩، وفي سورة الحشر: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخۡوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدٗا وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ١١﴾، فإذا دقَّقنا النظر في هذه الآيات (وأسباب نزولها) اتضح لنا مراد الله تعالى من المنافقين وتبين أنه لا يمكن أن نجد أحدًا من الأنصار والمهاجرين وسائر الصحابة الكرام الممدوحين في القرآن مبتلىً بتلك الصفات المذكورة، أو حضر، متلبِّسًا بالنفاق، في السقيفة ليعارض خلافة عليٍّ على الرغم من نص الله ووصية رسوله ﷺ!

وعلاوة على كل ما سبق، فإن المنافقين كانوا أشخاصًا أمر الله نبيه ﷺ بمجاهدتهم والغلظة عليهم، فأيُّ واحد من الذين حضروا السقيفة أُمِر الرسول ﷺ بمجاهدته والغلظة عليه؟ هل عمل رسول الله ﷺ بأمر الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ٧٣﴾ أم لا؟ إن قلنا: نعم، فأي واحد من المهاجرين أو الأنصار الذين حضروا السقيفة وساعدوا أبا بكر في البيعة، كان من الذين جاهدهم رسول الله ﷺ وغلظ عليهم؟!

شبهة الاستدلال بالآيات التي تتحدث عن إمكان ارتداد بعض المؤمنين

(استدل بعضهم) بأن هناك آيات قرآنية تدل على إمكان ارتداد أولئك الأصحاب حتى في زمن حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ؟!..﴾ [آل عمران:١٤٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ..﴾ [البقرة:١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ..﴾ [المائدة: ٥٤].

و علاوة على ذلك، فقد حذَّرَ اللهُ تعالى رسولَه الكريم (صلى الله عليه وآله) من الوقوع في المعصية أو الجنوح لأهواء المضلين، ومثل هذه التحذيرات تدل على أن وقوع الرسول (صلى الله عليه وآله) في تلك الأمور أمر ممكن ومحتمل (إن لم يعصمه الله)، فإن كان هذا في حق الرسول (صلى الله عليه وآله) ممكنًا، أفلا يكون في حق غيره محتملاً بنسبة أكثر؟ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ٧٣ وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ٧٤ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا ٧٥﴾[الإسراء:٧٣ ـ ٧٥] أو قوله تعالى: ﴿.. وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٥﴾ [البقرة:١٤٥]، أو قوله سبحانه: ﴿.. وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٥ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾ [يونس:١٠٥ ـ ١٠٦]، أو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١﴾ [الأحزاب:١] ونحوها.

قالوا: ففي هذه الآيات حذَّر الله الرسولَ (صلى الله عليه وآله) من الوقوع في الشرك أو الخطأ أو العصيان أو اتباع أهواء الكفار، فلولا أن هذا الأمر ممكن الوقوع عقلاً لما كان هناك معنى للتحذير منه. هذا مع أن العقل والنقل يشهدان أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) استحق مدح اللهِ والثناء عليه أكثر من أي أحد، وعليه فكما أنه لم يمنع كل المديح والثناء الذي شرَّف الله به رسول الله (صلى الله عليه وآله) من بقاء إمكان الانحراف والوقوع بالعصيان منه، أي مجرّد الإمكان العقلي، فمن باب أولى أن يبقى هذا الاحتمال العقلي ممكنًا في حقِّ أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) رغم كل ما جاء في حقهم من مدائح لا سيما أن الله لم يأخذ على نفسه عصمتهم وحفظهم. وهذا ما وقع فعلاً منهم حسبما ندعيه من ردّة أكثرهم بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) طبقًا لحديث: ارتد الناس بعد رسول الله إلا ثلاثة!

والجواب: هذا الاستنتاج من الآيات بأنه حتى الأنبياء ممكن (عقلاً) أن يقعوا في الشرك والعصيان، لا يصح أبدًا على مذهب القائلين بالنص لأنهم يقولون بعصمة أئمتهم المطلقة من

الولادة وحتى الوفاة، فضلاً عن عصمة الأنبياء المطلقة بل عن إيمان وتوحيد جميع آباء الأنبياء حتى آدم (عليه السلام)، رغم أن العقل والنقل يدلان على أن آباء بعضهم كانوا كافرين وثنيين[1]. ولنفرض أنهم تنازلوا عن عقيدتهم وجعلوا إمكان وقوعهم في المعصية بل في الكفر غير محال وقالوا من باب أولى أن يكون هذا الاحتمال واردا بحق الصحابة، سيما أنه تعالى حذَّرهم بأن من يرتدّ منهم عن دينه فسوف يحبط الله عمله ويستبدلهم بمؤمنين آخرين، فنقول: أجل إن احتمال الوقوع في المعصية والشرك وارد في حق كل ابن آدم أيًّا كان، ولكن هذا مجرد احتمال وإمكان، **والإمكان وَحْده لا يدل على الوقوع**، بل لا بد من الإتيان بدليل على الوقوع الفعلي لتلك الردَّة المدَّعاة بحق الصحابة من المهاجرين والأنصار، ودون ذلك خرط القتاد، لأن الردة إنما تحصل إما بإنكار وحدانية الله تعالى أو إنكار رسالة الرسول (صلى الله عليه وآله) أو إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة مما يكون من أحكام القرآن المسلمة القطعية. فمن الذي أنكر شيئًا من هذا من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) سيما المهاجرين والأنصار منهم؟؟ في أي سورة أو آية من آيات القرآن ورد موضوع الإمامة على النحو الذي يدعونه أو النص على علي فأنكروه؟؟ وأصلاً لو كان لمسألة الإمامة على النحو الذي تدعيه الإمامية أصلٌ في القرآن لكان المقصر الأول في هذا الأمر علي بن أبي طالب نفسه الذي لم يأت على هذا النص أو الآيات بذكر ولم يدَّع النصّ على جنابه من قبل الله تعالى ورسوله في أي مقام وتخاذل في هذا الأمر إلى هذا الحد!! لو كان حضرة عليٍّ قد عُيِّنَ من قِبَل الله تعالى ورسوله للخلافة لوجب عليه أن يخالف وينازع أبا بكر حتى الموت ولا يسمح له بحال أن يرقى منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كما قال هو نفسه (عليه السلام) ذلك حسبما رواه عنه قيس بن عباد: «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لو عهد إليَّ رسول الله عهدًا لجالدت عليه ولم أترك ابن أبي قحافة يرقى في درجة واحدة من منبره**»[2]، وكما قال ذلك

١- لعله يقصد أبا سيدنا إبراهيم (عليه السلام) الذي ذكر القرآن صراحة شركه ونحته للأصنام وعدم توبته. (ت).

٢- نقله القاضي نور الله الشوشتري في كتابه: الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة (ص ٢٨١، مطبعة النهضة/ طهران، ١٣٦٧ هـ.ق.) عن كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي الذي أورده بقوله: وأخرج الدارقطني وروى معناه من طرق كثيرة... فذكر الحديث. ورواه المتقي الهندي في «**كنز العمال**»: ج٥/ ص٦٥٦، حديث رقم ١٤١٥٢، وذكر في بيان مصدره عبارة (العشاري).

أيضًا حفيده الحسن المثنى بن الحسن المجتبى عليه السلام فيما أخرجه عنه ابن عساكر في تاريخه قال: **«حدثنا الفضيل بن مرزوق قال: سمعت الحسن بن السحن أخا عبد الله بن الحسن وهو يقول لرجل ممن يغلو فيهم: ويحكم أحبونا لِلَّه فإن أطعنا الله فأحبونا، وإن عصينا الله فأبغضونا، قال: فقال له الرجل: إنكم ذوو قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته، فقال: ويحكم لو كان الله نافعًا بقرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغير عملٍ بطاعته لنفع بذلك من هو أقرب إليه منا أباه وأمه، والله إني لأخاف أن يضاعف الله للعاصي منا العذاب ضعفين، والله إني لأرجو أن يؤتى المحسن منا أجره مرتين. ثم قال: لقد أساء آباؤنا وأمهاتنا إن كان ما تقولون من دين الله حقًا ثم لم يخبرونا به ولم يطلعونا عليه ولم يرغبونا فيه، فنحن والله كنا أقرب منهم قرابة منكم وأوجب عليهم حقا وأحق بأن يرغبوا فيه منكم، ولو كان الأمر كما تقولون: إن الله ورسوله اختارا عليًّا لهذا الأمر وللقيام على الناس بعده، كان علي لأعظم الناس في ذلك خطيئة وجرما إذ ترك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقوم فيه كما أمره ويعذر فيه إلى الناس. فقال له الرافضي: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ؟ قال: أما والله، أن لو يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الإمرة والسلطان والقيام على الناس، لأفصح لهم بذلك كما أفصح بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت ولقال لهم: أيها الناس! إن هذا ولي أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا، فإن أفصح الناس كان للمسلمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم قال الحسن: «أقسم بالله سبحانه أن الله تعالى لو آثر عليًّا لأجل هذا الأمر ولم يُقْدِم عليٌّ كرم الله وجهه لكان أعظم الناس خطًا»**[1].

أجل إن سكوت ذلك الجناب وتسليمه لمن سبقه أفضل دليل على عدم النص الإلـهي عند أولي الألباب، وكما يقال: **السكوت في موضع البيان، بيان.**

سبق أن قلنا بأن دعاة النفاق والشقاق ومخربي بنيان الوحدة والوفاق قد اتخذوا مسألة خلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعناها الباطل، وسيلة لتحقيق مقاصدهم السيئة وأضافوا إليها إضافات مما تسبب

---

١ - انظر تهذيب تاريخ دمشق الكبير، للشيخ عبد القادر بدران: ج ٤ / ص ١٦٩ ط ٢ (بيروت، دار المسيرة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩) أو تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر، دار الفكر، ج١٣/ ص ٧٠ ـ ٧١.

في ازدياد الفرقة والعداوة والحروب بين المسلمين، فأصاب الإسلام والمسلمين من المصائب والبلايا بحيث لا يعلم عقباها إلا الله تعالى.

عودة لكتاب الاحتجاج ونقد رواياته

[كتاب **"الاحتجاج على أهل اللجاج"** لمؤلفه أحمد بن علي الطبرسي من الكتب التي يرجع الإمامية كثيرًا إلى رواياتها وأخبارها في موضوع إثبات الإمامة بالنص، وقد أُلِّفَ الكتاب في مرحلة زمنية متأخرة هي القرن السادس الهجري! ومؤلفه **"أحمد بن علي الطبرسي"** لا تُعرف تاريخ ولادته أو وفاته بدقة، وكل ما يُعرف عنه أنه من علماء القرن السادس الهجري ومن معاصري أمين الإسلام الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) صاحب تفسير "مجمع البيان" الشهير، وكلا الطبرسيين من مشايخ ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨هـ. وقد أورد صاحب الاحتجاج في كتابه عديدًا من الروايات الواهية سندًا ومتنًا بشأن النص على عليّ والاحتجاج بواقعة الغدير، وسنحاول هنا أن ندرس هذه الروايات دراسة نقدية فاحصة لنرى مدى صلاحيتها لتكون مستندًا لهذه العقيدة الأساسية أي عقيدة النص الإلهي النبوي الصريح على إمامة وإمارة علي والأئمة من أولاده بمعناها الرئاسي الزمني».

فمن جملة الأحاديث والأخبار التي أوردها **الطبرسي** في كتابه **"الاحتجاج على أهل اللجاج"**، أنه بعد ذكره لقصة السقيفة على نحو ما ذكره **ابن قتيبة** في كتابه **"الإمامة والسياسة"** مما تقدم ذكره، أضاف في آخر الرواية: «... **فقال بشير بن سعد الأنصاري، الذي وطَّأ الأمر لأبي بكر، وقالت جماعة من الأنصار: يا أبا الحسن! لو كان هذا الأمر سمعته منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف فيك اثنان**»[(١)].

١- الاحتجاج: ج ١ / ص ٩٦ (طبع قم)، أو ج١/ ص ١٨٤ من الطبعة التي حققها الشيخان إبراهيم البهادري ومحمد هادي به، بإشراف الشيخ جعفر السبحاني (طبع قم، انتشارات أسوة، ١٤١٣هـ) وهي الطبعة التي سأوثق منها من الآن فصاعدًا نظرًا لأنها المتوفرة لدي حاليًا. (ت)

قلتُ: هذا الاعتذار من بشير بن سعد وجماعة من الأنصار عذر صادق وصحيح، وهو أكبر شاهد على أنه لم يكن عند الأنصار نية مبيتة وسيئة ضد الإمام علي وإصرار من البداية على ألا يتولى منصب الخلافة!، ولا غرو فلم يكن أحد من المهاجرين أو الأنصار بمنكر لفضائله ومناقبه وعلمه وشجاعته ولياقته لذلك المنصب، فكيف يكون حالهم لو سمعوا النص على عليٍّ من رسول الله؟ فمن باب أولى لم يكن ليختلف على بيعته اثنان.

من ذلك نعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن قد نصب عليًّا بصراحة حاكمًا سياسيًا وخليفة في الإمارة له على المسلمين بأمر من الله تعالى في يوم الغدير، إذ لو حصل ذلك وحصل ما قيل **من أنه أخذ البيعة له من جميع الصحابة،** لاستحال بعد ذلك أن يتكلم أحد من الأنصار المحبين لعلي في موضوع نصب الخليفة أو يسعى لنيل هذا المقام! ولاستحال أن يرشّح سعد بن عبادة ـ الذي كان من الأوفياء المخلصين والمجاهدين بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ـ نفسه لهذا الأمر.

إن مثل هذا لم يحصل في تاريخ البشر ولا يمكن أن يحصل أبدًا، أي أن يبايع جمٌّ غفير يربو على المائة ألف، رجلاً بالإمامة، ويعطوه على ذلك العهد والميثاق، سواء طائعين مختارين أم مكرهين مجبرين، ثم في خلال سبعين أو ثمانين يومًا فقط ينسون جميعًا تلك البيعة التي في أعناقهم أو يجتمعون بأجمعهم على كتمانها وكأنها شيئًا لم يكن؟! هذا مع كونهم يظهرون عبارات الغدير في سائر مواقفهم الأخرى بكل احترام ويلتزمون بها![1]

---

١ – من ذلك ما ينقله العلامة عبد الحسن الأميني في كتابه **"الغدير"** فيقول: «أخرج الحافظ ابن السمان كما في الرياض النضرة ج٢/ ص١٧٠، وذخائر العقبى للمحب الطبري ص ٦٨، ووسيلة المآل للشيخ أحمد بن باكثير المكي، ومناقب الخوارزمي ص ٩٧، والصواعق ص ١٠٧ عن الحافظ الدارقطني **عن عُمَرَ وقد جاءه أعرابيان يختصمان فقال لعلي: اقض بينهما، فقال أحدهما: هذا يقضي بيننا؟ فوثب إليه عمر وأخذ بتلبيبه وقال: ويحك ما تدري من هذا؟ هذا مولاي ومولى كل مؤمن، ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن.** وعنه نازعه رجلٌ في مسألة فقال: بيني وبينك هذا الجالس، وأشار إلى علي بن أبي طالب، فقال الرجل: هذا الأبطن؟ **فنهض عمر عن مجلسه وأخذ بتلبيبه حتى شاله من الأرض ثم قال: أتدري من صغَّرت؟ هذا مولاي ومولى كل مسلم.** وفي الفتوحات الإسلامية ج٢ / ص ٣٠٧: حكم عليٌّ مرةً على

ويتابع الطبرسي روايته فيقول: «**قال علي (مجيبًا الأنصار): يا هؤلاء أكنت أدع رسول الله مسجىً لا أواريه وأخرج أنازع في سلطانه؟ والله ما خفت أحدًا يسمو له وينازعنا أهل البيت ويستحل ما استحللتموه، ولا علمت أن رسول الله ترك يوم غدير خم لأحد حجّة ولا لقائل مقالا، فأنشد الله رجلاً سمع النبي ﷺ يوم غدير خم يقول: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»، أن يشهد بما سمع**»[1].

قلت: في مثل هذا المقام، لو كانت قصة الغدير نصًا صريحًا فعلاً على خلافة وإمامة علي، لكان كلام علي هنا (وهو أمير الفصاحة والبيان) ناقصًا وغير مبين للمراد! لأن كل ما ذكره أنه أراد أن يقوم رجل واحد فقط ـ من بين جماعة كان يربو عددهم على المائة ألف سمعوا وفهموا وسلَّموا وبايعوا ـ ليشهد بأن النبي (صلى الله عليه وآله) قال من كان يحبني ويتولاني فليحب عليًّا وليتولاه، اللهم أحب وكنْ نصير من أحبه ونصره وعاد واخذل من عاداه وخذله! حيث ذكرنا سابقا أن لكلمة "**مولى**" ٢٧ معنى وأنه لا بد من قرينة لفهم المعنى المراد وأن قوله (صلى الله عليه وآله) اللهم وال من والاه وعادِ من عاداه، قرينة على أن المراد من المولى معنى النصير المحب. وأيًّا كان فليس في معاني المولى معنى الخليفة والإمام! فإذا لم يفهم الناس من تلك الخطبة معنى الخلافة والإمامة فعندهم كل الحق في ذلك! لاسيَّما مع وجود القرينة المذكورة. وعلاوة على ذلك، فإن نسق الحديث يدل على أن النبي (صلى الله عليه وآله) يريد من كلمة المولى معنى هو حائز عليه الآن ويريد أن يجعل عليًّا حائزًا عليه الآن أيضًا (لأنه قال: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»). والأمر الذي كان الرسول (صلى الله عليه وآله) متَّصفًا به هو النبوَّة والرسالة. وبديهي أنه لا يريد أن يكون علي أيضًا حائزًا على هذه المرتبة لا ذلك الوقت ولا بعد وفاته، وإذا قصد بالمولى الخلافة فالرسول (صلى الله عليه وآله) لم يكن خليفة لأحد حتى يريد جعل الخلافة

أعرابي بحكم فلم يرض بحكمه فتلبَّبه عمر بن الخطاب وقال له: **ويلك إنه مولاك ومولى كل مؤمن ومؤمنة**. وأخرج الطبراني أنه **قيل لعمر: إنك تصنع بعليٍّ ـ أي من التعظيم ـ شيئًا لا تصنع مع أحد من أصحاب النبي ﷺ فقال: إنه مولاي**. وذكره الزرقاني في شرح المواهب ص ١٣ عن الدارقطني». انتهى من "الغدير" ج١/ ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣. (م)

١- المصدر السابق ج ١ / ص ١٨٤ (ت)

لعلي أيضًا، ولو سلَّمنا جدلا أن المقصود من **المولى** الإمامة والرئاسة لوجب أن يقول النبي من كنت مولاه فإن عليًّا مولاه **بعدي**، لأنه لا يمكن أن يكون عليٌّ أميرًا حاكمًا على المسلمين في حال رئاسة النبي (صلى الله عليه وآله) وحكومته، لكن مثل هذه الإضافة لم يدع أحدٌ صدورها عن النبي (صلى الله عليه وآله) في هذا الحديث. لذلك قلنا أن مطالبة علي بمثل هذه الشهادة في ذلك المقام ـ إن صحَّت ـ ليست في محلها ولا تؤدي المراد. ونحن نقطع أن هذه المطالبة ليست إلا من اختلاق ووضع الرواة الكَذَبَة ولا ربط لعليٍّ بها أصلاً.

و يتابع صاحب كتاب الاحتجاج روايته فيقول: «**قال زيد بن أرقم: فشهد اثنا عشر بدريا بذلك. وكنت ممن سمع القول من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فكتمت الشهادة يومئذ، فدعا عَلَيَّ فذهب بصري**»[1].

قلتُ: هذا الحديث كله رواه الطبرسي عن "**أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني**" عن رجال ثقة! ولا يعلم أحد من هؤلاء الرجال الثقة؟! أما محمد بن عبد الله الشيباني فقد ذكره النجاشي في رجاله (ص ٣٠٩) وقال: «**أصله كوفي ورأيت جلّ أصحابنا يضعِّفونه**» وقال القهبائي في "**مجمع الرجال**"(ج٥/ ص٢٤١): «**محمد بن عبد الله الشيباني أبو الفضل: وضّاع كثير المناكير**» وقال عنه الشيخ الطوسي في كتابه "**الفهرست**": «**ضعَّفه جماعةٌ من أصحابنا**»، وفي كتاب **الأخبار الدخيلة** (ص ٤٨) عن الغضائري: «**إنه كذابٌ وضّاعٌ للحديث**»، هذا من ناحية السند.

ثم إن زيد بن أرقم لم يكن ممن تسمع شهادتهم في ذلك الوقت، ولا طلب أمير المؤمنين منه هذه الشهادة في ذلك الوقت بل طلبها في رحبة الكوفة زمن خلافته عليه السلام كما جاء ذكر ذلك في بحار الأنوار (ج ٢٢ / ص ٢٣).

أما الاثنا عشر بدريًا الذين تقول رواية الطبرسي هذه أنهم شهدوا بما قاله النبي (صلى الله عليه وآله) في غدير خم، فيبدو أنهم نفس الاثني عشر الذين ذكرهم الطبرسي في روايته، التالية مباشرة لهذه الرواية، والتي يرويها الطبرسي من غير سند(!) بل مرسلة عن أبان بن تغلب أنه سأل

١- المصدر السابق ج ١ / ص ١٨٥، هذا ويجدر أن نذكر أننا سبق وأشرنا إلى أن الروايات متضاربة بشأن شهادة أو عدم شهادة زيد بن أرقم فهناك عدة روايات لا تذكر عنه أنه لم يشهد.

حضرة الإمام جعفر الصادق عليه السلام فقال: «**قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: جعلت فداك هل كان أحد في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال: نعم كان الذي أنكر على أبي بكر اثنا عشر رجلا، من المهاجرين: خالد بن سعيد بن العاص، وكان من بني أمية، وسلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعمار بن ياسر وبريدة الأسلمي، ومن الأنصار: أبو الهيثم بن التيهان وسهل وعثمان ابنا حنيف وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري. قال (أي الإمام جعفر الصادق): فلما صعد أبو بكر المنبر تشاوروا بينهم، فقال بعضهم لبعض: والله لنأتينَّه ولننزلنَّه عن منبر رسول الله**[1] (صلى الله عليه وآله)، **وقال آخرون منهم: والله لئن فعلتم ذلك إذن أعنتم على أنفسكم وقد قال الله عز وجل:** ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] **فانطلِقوا بنا إلى أمير المؤمنين (أي علي) لنستشيره ونستطلع رأيه**».

ثم يذكر الراوي أن عليًّا لم يوافقهم على ما أرادوا فعله لما فيه من تهديد حياته بالقتل وقال لهم في آخر كلامه: «**فانطلِقوا بأجمعكم إلى الرجل (أي أبو بكر) فعرِّفوه ما سمعتم من قول نبيكم ليكون ذلك أوكد للحجة وأبلغ للعذر وأبعد لهم من رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا وردوا عليه! قال: فسار القوم حتى أحدقوا بمنبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان يوم الجمعة، فلما صعد أبو بكر المنبر قال المهاجرون للأنصار تقدموا وتكلموا، فقال الأنصار بل تكلموا أنتم**»[2].

ويستقر الاختيار على خالد بن سعيد بن العاص (و الحال أن خالد بن سعيد هذا إنما كان قد أسلم بفضل دعوة وإرشاد أبي بكر فكانت هدايته للإسلام على يده، اشترك في زمان خلافة أبي بكر وبأمرٍ منه في معركة **"أجنادين"** واستشهد فيها وكان ذلك قبل ٢٤ يوما من وفاة أبي بكر)

١- من المفروض -حسب حديث ارتد الناس إلا ثلاثة- أن يكون سائر هؤلاء الاثني عشر، ما عدا سلمان وأبو ذر والمقداد ثم عمار، في عداد المرتدين!! ولكنهم هنا في هذه الرواية يقسمون بالله على أنهم سينزلون أبا بكر عن منبر الرسول أي أنهم غير قابلين لبيعته بل يعتقدون بخلافة علي وأدوا الشهادة بذلك، فأي الروايات نقبل: رواية أنهم مرتدون أم رواية أنهم ثابتون مؤمنون ؟؟! أم أنها أكاذيب وحبل الكذب قصير! (م)

٢- الاحتجاج: ج١ / ص ١٨٦ ـ ١٨٧ (ت)

فيقوم خالد فيعظ أبا بكر ويذكّره، لكنه لا يذكر في كلامه شيئًا عن غدير خم، بل يذكر حادثة وكلاما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله) لعليٍّ يوم بني قريظة ليس له ذكر في أي من التواريخ المتقدمة! والأغرب من ذلك ما ذكره الراوي من أن عمر قام فقال: «**اسكت يا خالد! فلست من أهل المشورة ولا ممَّن يُقْتَدى برأيه!**»، هذا مع أن خالد بن سعيد لا ينقصه شيء عن عمر حتى يخاطبه عمر بهذه الصورة ويقول له: لست من أهل المشورة، دون أن يعترض خالد ولا غيره على ذلك!! إذ لو كانت الأفضلية بالسبق إلى الإسلام فخالد بن سعيد خامس رجل أسلم فكان إسلامه قبل عمر بعدة سنوات، وكان من أصحاب الهجرتين إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وشهد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) جميع الغزوات، وأرسله رسول الله (صلى الله عليه وآله) قُبيل وفاته إلى اليمن وعيَّنه حاكما على قبيلة مذحج في قسمٍ من اليمن، ولا ندري كيف أتى به الراوي الكذّاب من اليمن إلى المدينة وجعله أول من تكلم معترضا على أبي بكر!!.. وعلى أي حال فلم يأت في كلام خالد أي ذكر لحديث الغدير مع كونه أهم مستند للخلافة المنصوص عليها، بل كل ما كان في احتجاجه هو سباب وشتائم لعمر حتى أنه قال له: «**وإنك في هذا الأمر بمنزلة الشيطان:** ﴿**إِذْ قَالَ لِلْإِنسَـٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٧﴾**﴾ [الحشر: ١٦، ١٧]»[١].

وكل مطلع على تاريخ صدر الإسلام يعلم يقينًا كذب مثل هذه الأقاويل. ثم كان سلمان الفارسي ثاني من تكلم من المهاجرين ولم يشر في كلامه أيضًا لمسألة النص على عليٍّ يوم الغدير بل اقتصر كلامه على ذكر بعض فضائل علي وتذكير أبي بكر بأنه كان عليه النفوذ في جيش أسامة بن زيد[٢]... أما المحتجّ الثالث فكان أبا ذر الذي لم يشر كذلك لا من قريب ولا بعيد

١- المصدر السابق: ج١ / ص١٩١-١٩٢. (ت)

٢- في الواقع أن أبا بكر، مثله مثل علي عليه السلام، لم يكن مأمورًا من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالانضمام لجيش أسامة. يقول ابن كثير في السيرة النبوية (ج٤ / ص ٤٤١): «**ومن قال إن أبا بكر كان فيهم فقد غلط! فإن رسول الله اشتد به المرض وجيش أسامة مخيم بالجرف وقد أمر النبي ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس، كما سيأتي، فكيف يكون في الجيش؟!**». ثم ذكر في الصفحات ٤٥٩ فما بعد الروايات العديدة التي تدل على أمر النبيِّ أبا بكر رضي الله عنه أن يؤم الناس في الصلاة. (م)

للغدير، وكذلك فعل الذي بعده أي **المقداد بن الأسود**[1]. وكان **عمار بن ياسر** المحتجّ الخامس من المهاجرين واقتصر كلامه على تخويف أبي بكر عاقبة فعله وتذكيره بفضائل أهل البيت حيث قال: «**و إن أهل بيت نبيكم أولى وأحق بإرثه و... (إلى قوله) فقد علمتم أن بني هاشم أولى بهذا الأمر منكم...**» ثم ذكر عددًا من فضائل علي.

وكان الشخص السادس من المهاجرين أيضًا، وهو بريدة الأسلمي، وهو أيضًا لم يتكلم عن غديرخم، ولكن الراوي الكذّاب فضح نفسه بجهله...! لأن هذا الجاعل الجاهل الذي لفق مثل هذا القول لم يكن يدري أن بريدة كان من المعارضين لعلي ، وكان يعارض تلك الصرامة التي كان يبديها علي في تطبيقه للعدالة، وأنه كان أحد الأشخاص الذين كانوا سببًا في خطبة غدير خم وأن الرسول قال ذلك في مخالفته وإسكات أمثاله من المخالفين والطاعنين في علي! ولكن الراوي المفضوح حاول جاهدًا في سرده لهذه الرواية أن يجعل بريدة مدافعًا عن علي مع أن بريدة كان ممن حاول أن يضعف من حب الناس وتعلقهم بعلي فمنعه النبي عن ذلك! صدق من قال: «على رأس السارق ريشة»، فهكذا هذا الراوي الجاهل فقد فضح نفسه بنفسه.

وحسب رواية كتاب (الاحتجاج)، فإنه لما انتهى هؤلاء الستة من المهاجرين من اعتراضهم لأبي بكر ثم جاء دور الأنصار فكان أول من تكلم منهم **أبي بن كعب** الذي أنَّب أبا بكر دون أن يأتي في كلامه بأي إشارة لغدير خم، وتكلم بعده **خزيمة بن ثابت** فاقتصر كلامه على ذكر فضائل أهل البيت، وكان المتكلم الثالث **أبا الهيثم بن التيهان** وكان أول من أشار لمسألة الغدير، لكن الذي يُفهم من كلامه أن خطبة الغدير كانت غامضة فحصل خلاف بين الصحابة في فهم معناها، حيث يقول الراوي: «**فقالت الأنصار: ما أقامه للخلافة، وقال بعضهم: ما أقامه إلا ليعلم الناس أنه مولى من كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) مولاه، وكثر الخوض في ذلك فبعثنا رجالا منا إلى رسول الله فسألوه عن ذلك فقال: قولوا لهم عليٌّ ولي المؤمنين بعدي وأنصح**

١- عرفنا مما سبق أن المقداد لم يكن يعتقد بالنص على علي ولكن الراوي الغافل اختاره ليجعله من ضمن المعترضين على أبي بكر. (م)

الناس لأمتي..». وهنا أيضًا لا نرى كلامًا صريحًا في الخلافة والنص على علي بالحكومة والإمارة بأمر من الله عز وجل، بل إن دل كلام الراوي على شيء فإنه يدل على إثباته النقص والقصور في بيان رسول الله ﷺ (حاشاه من ذلك)[1].

أما الإشكال الأكبر من هذا، في هذه الرواية، فهو أن التواريخ تؤكد أن **"أبا عمارة خزيمة بن ثابت الأوسي، ذا الشهادتين"** و**" أبا الهيثم مالك بن التيهان الأوسي"** رغم كونهما من أنصار ومؤيدي علي عليه السلام، لم يكونا قطعا من المعتقدين بالنص النبوي الإلـهي على إمارته. ينقل **"أحمد بن يحيى البلاذري"** في كتابه **"أنساب الأشراف"** الذي يعد من أقدم التواريخ الإسلامية، أن هذين الشخصين كانا مترددين حتى في القتال إلى جانب علي في حربه مع معاوية، مع وضوح عدم أحقية معاوية وبغيه فيها!، وبقيا مترددين في المشاركة مع علي في القتال إلى أن استشهد ـ في صف علي ـ عمار بن ياسر عند ذلك وضح الحق لهما، فخاضا الحرب بكل إخلاص إلى جانب علي عليه السلام واستشهدا في نصرته! قال البلاذري: «**عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، قال: شهد خزيمة الجمل فلم يسل سيفًا وشهد صفين فقال: لا أقاتل أبدًا حتى يقتل عمار فأنظر من يقتله فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: تقتله الفئة الباغية، قال: فلما قتل عمار، قال خزيمة: قد بانت الضلالة فقاتل حتى قتل**»[2]. ويروي **الكشي** في كتابه الرجال (ص ٥١) نقلا عن محمد بن عمار بن خزيمة أيضًا: «**ما زال جدي بسلاحه يوم الجمل وصفين، حتى قتل عمار، (فعند ذلك) سلَّ سيفه حتى قُتِل**». وكذلك ذكر "البلاذري" في **"أنساب الأشراف"** عن أبي الهيثم: «**حضر أبو الهيثم بن التيهان الصفين، لما رأى عمارا قد قتل، قاتل حتى قُتِل، فصلى عليه علي ودفنه**»[3].

١- هل يعقل أن نبي الله لذي أوتي فصاحة البيان وجوامع الكلم يوقف الناس في الصحراء الحارة ليلقي كلمة هامة ولكنه يعجز عن أن يبين مقصوده منها ويتم حجته على المستمعين حتى يضطروا أن يرسلوا شخصًا ليسأله عن مقصوده من كلمته ؟! (م).

٢- أنساب الأشراف، البلاذري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: تصحيح محمد باقر المحمودي، ج٢/ ص٣١٣.

٣- المرجع السابق: ج٢ / ص ٣١٩.

ولذلك فقد كان اختيار واضع رواية الاحتجاج لهاتين الشخصيتين لأداء ذلك الدور الذي نسبه لهما اختيارا غير موفق وغير خبير!!

ثم تذكر رواية الاحتجاج أن المعترض الرابع كان **سهل بن حنيف** الذي قام وشهد أنه رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هذا المكان (يعني روضة المسجد النبوي) وقد أخذ بيد علي وقال: **أيها الناس، هذا علي إمامكم من بعدي ووصيي في حياتي وبعد وفاتي...**» ولكنه لم يشر لموضوع الغدير، وقام بعده أخوه عثمان بن حنيف فقال: «**سمعنا رسول الله ﷺ يقول: أهل بيتي نجوم الأرض فلا تتقدموهم وقدموهم فهم الولاة من بعدي**»، وكان آخر المتكلمين أبو أيوب الأنصاري الذي بدأ كلامه قائلا: «**اتقوا الله عباد الله في أهل بيت نبيكم ارددوا إليهم حقهم...**» ثم ذكر فضيلة لأهل البيت ولعلي دون أن يأت بأي ذكر لقضية غدير خم[1].

مع أن متن هذا الحديث يكفي للحكم بوضعه، لكننا سنفرض جدلاً أنه صحيح وأن هذا الاعتراض من أولئك الاثني عشر قد تم فعلاً بالصورة المذكورة، فلنا أن نسأل: لو كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد نصَّ صراحةً على خلافة وإمارة علي في غدير خم وأخذ له البيعة من الناس، ألم يكن من المنطقي أن يذكر أولئك المعترضون هذا النص قبل أي شيء آخر باعتباره أوضح دليل وأقطع حجة على أنّ الخليفة الحق هو علي ولا يمكن أن يكون غيره؟ أليس عدم ذكرهم لذلك يؤكد ما قلناه من أن قضية غدير خم لم تكن أبدًا نصًّا على علي بالخلافة بل كل ما في الأمر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خشي من عداوة بعض المسلمين لعلي، فأراد أن يبين للمسلمين وجوب محبته؟ بل يمكن القول: إن هذا الحديث من معجزات النبي (صلى الله عليه وآله) إذ يشير إلى أن النبي نُبِّئ بما سيلقاه عليٌّ في عهد خلافته من عداء ومحاربة، لذا أوصى بمحبته وموالاته مرات عديدة، تلك المحبة والموالاة الصادقة التي تنفع عليًّا وتعينه على نصرة الحق ولا تتركه لوحده، لا المحبة والولاء الادعائي الذي يكون وسيلة للتجرُّؤ على المعاصي وتعدي حدود الله تعالى، كما يفعل اليوم عديد من الأراذل قائلين (**حُبُّ عليٍّ حسنةٌ لا تضرُّ معها سيئة!**) فيغرّهم الشيطان بارتكاب المعاصي والآثام، لا والله.

١- المصدر السابق: ج ١ / ص ١٩٩ (ت).

و يتابع الطبرسي روايته الواضحة الاختلاق والمنسوبة كذبًا للإمام الصادق عليه السلام فيقول: «**قال الصادق عليه السلام: فأُفْحِم أبو بكر على المنبر حتى لم يَحِرْ جوابًا، ثم قال: وُليتكم ولست بخيركم أقيلوني أقيلوني! فقال له عمر بن الخطاب: انزل عنها يا لُكَع[1]، إذا كنت لا تقوم بحجج قريش، إذًا لم أقمت نفسك هذا المقام؟ والله لقد هممت أن أخلعك وأجعلها في سالم مولى أبي حذيفة! قال: فنزل (أبو بكر) ثم أخذ (عمر) بيده وانطلق إلى منزله وبقوا ثلاثة أيام لا يدخلون مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلما كان في اليوم الرابع جاءهم خالد بن الوليد ومعه ألف رجل فقال لهم: ما جلوسكم فقد طمع فيها والله بنو هاشم؟ وجاءهم سالم مولى أبي حذيفة ومعه ألف رجل، وجاءهم معاذ بن جبل ومعه ألف رجل، فما زال يجتمع إليهم رجل رجل حتى اجتمع أربعة آلاف رجل، فخرجوا شاهرين بأسيافهم يقدمهم عمر بن الخطَّاب حتى وقفوا بمسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال عمر: والله يا أصحاب علي لئن ذهب منكم رجل يتكلم بالذي تكلم بالأمس لنأخذن الذي فيه عيناه.**

فقام إليه خالد بن سعيد بن العاص وقال: يا بن صهاك الحبشية، أبأسيافكم تهددوننا أم بجمعكم تفزعوننا، والله إن أسيافنا أحد من أسيافكم وإنا لأكثر منكم وإن كنا قليلين لأن حجة الله فينا، والله لولا أني أعلم أن طاعة الله ورسوله وطاعة إمامي أولى بي لشهرت سيفي وجاهدتكم في الله إلى أن أبلي عذري.

فقال أمير المؤمنين: اجلس يا خالد فقد عرف الله لك مقامك وشكر لك سعيك، فجلس وقام إليه سلمان الفارسي فقال: الله أكبر الله أكبر سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بهاتين الأذنين وإلا صُمَّتا يقول: "بينا أخي وابن عمي جالس في مسجدي مع نفر من أصحابه إذ تكبسه جماعة من كلاب أصحاب النار يريدون قتله وقتل من معه، فلست أشك إلا وأنكم هم"، فَهَمَّ به عمر بن الخطَّاب فوثب إليه أمير المؤمنين عليه السلام وأخذ بمجامع ثوبه ثم جلد به الأرض ثم قال: يابن صهاك الحبشية لولا كتابٌ من الله سبق وعهد من رسول الله تقدم لأريتك أيُّنا أضعف ناصرا وأقل عددا. ثم التفت إلى أصحابه فقال: انصرفوا رحمكم الله، فوالله لا دخلت

١ - اللكع: اللئيم والعبد الأحمق. (ت).

المسجد إلا كما دخل أخواي موسى وهارون، إذ قال له أصحابه: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ والله لا دخلته إلا لزيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو لقضية أقضيها فإنه لا يجوز بحجة أقامها رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يترك الناس في حيرة»[1]

قلت: إن هذه القصة المختلقة أشبه ما تكون بحكايات القصاصين في القهاوي الشعبية التي يثيرون بها السذَّج من العوام البسطاء تلقاء أجر من المال. وللأسف فإنّ كتاب الاحتجاج مليء بأمثال هذه القصص الخرافية، من جملتها تلك الرواية التي ذكرها عقب روايته السابقة، عن عبد الله بن عبد الرحمن قال:

«ثم إن عمر احتزم بإزاره وجعل يطوف بالمدينة وينادي: ألا إنّ أبا بكر قد بويع له فهلموا إلى البيعة، فينثال الناس يبايعون، فعرف أن جماعة في بيوتٍ مستترون[2]، فكان يقصدهم في جمع كثير ويكبسهم ويحضرهم المسجد فيبايعون حتى إذا مضت أيام أقبل في جمع كثير إلى منزل علي عليه السلام فطالبه بالخروج فأبى، فدعا عمر بحطب ونار وقال: والذي نفس عمر بيده ليخرجن أو لأحرقنه على ما فيه. فقيل له: إنّ فاطمة بنت رسول الله وولد رسول الله وآثار رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيه، وأنكر الناس ذلك من قوله، فلما عرف إنكارهم قال: ما بالكم أتروني فعلت ذلك إنما أردت التهويل، فراسلهم علي أن ليس إلى خروجي حيلة لأني في جمع كتاب الله الذي قد نبذتموه وألهتكم الدنيا عنه، وقد حلفت أن لا أخرج من بيتي ولا أدع ردائي على عاتقي حتى أجمع القرآن. «قال: وخرجت فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) إليهم فوقفت خلف الباب ثم قالت: لا عهد لي بقوم أسوء محضرا منكم، تركتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم فيما بينكم ولم تؤمرونا ولم تروا لنا حقا، كأنكم لم تعلموا ما قال يوم غدير خم، والله لقد عقد له يومئذ الولاء ليقطع منكم بذلك الرجاء، ولكنكم قطعتم الأسباب بينكم

١- المصدر السابق: ج ١ / ص ٢٠٠ ـ ٢٠١. (ت)

٢- نكرر القول: إذا كان هذا صحيحًا فلماذا قال الغلاة ارتدّ الناس إلا ثلاثة أو سبعة؟! والحال أن كل هؤلاء رفضوا البيعة واستتروا في بيوتهم وما أتوها إلا مكرهين، كما تقول هذه الرواية؟! حقًا إن حبل الكذب لقصير! (ت)

وبين نبيكم، والله حسيب بيننا وبينكم في الدنيا والآخرة»[1].

قلت: إن الراوي عبد الله بن عبد الرحمن هذا، لا يُعْرَفُ من هو، ويظهر أنه نفس "عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي البصري" الذي اعتبرته كتب الرجال ضعيفا وليس بشيء، وذكر عنه الغضائري **"أنه وضع زيارات تدل على خبث عظيم ومذهب متهافت وكان من كذَّابة أهل البصرة"**[2].

أجل، لا يروي مثل تلك الأكاذيب وينسبها للآخرين إلا أمثال هؤلاء الغلاة الذين لا يتورعون عن الكذب لخدمة هواهم!

ثم يذكر صاحب الاحتجاج رواية يرويها عن **"سليم بن قيس الهلالي"** عن سلمان الفارسي أنه قال: «**أتيت عليًّا** عليه السلام **وهو يغسّل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقد كان أوصى أن لا يغسّله غير علي** عليه السلام**، وأُخْبِرَ أنه لا يريد أن يقلب منه عضوا إلا قُلِبَ له، وقد قال أمير المؤمنين**عليه السلام **لرسول الله (صلى الله عليه وآله): من يعينني على غسلك يا رسول الله؟ قال جبرئيل. فلما غسّله وكفّنه أدخلني وأدخل أبا ذر والمقداد وفاطمة وحسنا وحسينا** عليهم السلام **فتقدم وصففنا خلفه فصلى عليه وعائشةُ في الحجرة لا تعلم قد أخذ جبرئيل ببصرها، ثم أدخل عشرة من المهاجرين وعشرة من الأنصار فيصلون ويخرجون، حتى لم يبق من المهاجرين والأنصار إلا صلى عليه، وقلت لعلي** عليه السلام **حين غسّل رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنّ القوم فعلوا كذا وكذا وإنّ أبا بكر الساعة لعلَى منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما يرضى الناس أن يبايعوا له بيد واحدة إنهم ليبايعون بيديه جميعا يمينا وشمالا. فقال علي** عليه السلام**: يا سلمان! فهل تدري من أول من بايعه على منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقلت: لا إلا أني قد رأيته في ظلة بني ساعدة حين خُصِمَتِ الأنصار، وكان أول من بايعه بشير بن سعد ثم أبو عبيدة بن الجراح ثم عمر بن الخطَّاب ثم سالم مولى أبي حذيفة و[معاذ بن جبل]. قال: لست أسألك عن هذا، ولكن تدري من أول من بايعه حين صعد منبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قلت: لا ولكني رأيت**

١- المصدر السابق: ج ١ / ص ٢٠١ ـ ٢٠٣، أو: صفحة ١٠٥ من الطبعة القديمة. (ت)

٢- انظر جامع الرواة، للأردبيلي: ج ١/ ص٤٩٤. (بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) (ت)

شيخا كبيرا متوكئا على عصاه بين عينيه سجادة، شديد التشمير وهو يبكي ويقول: الحمد لله الذي لم يمتني ولم يخرجني من الدنيا حتى رأيتك في هذا المكان ابسط يدك أبايعك، فبسط يده فبايعه ثم نزل فخرج من المسجد. فقال لي علي عليه السلام: يا سلمان وهل تدري من هو؟ قلت: لا ولكني ساءتني مقالته كأنه شامت بموت رسول الله (صلى الله عليه وآله). قال عليٌّ: إن ذلك إبليس لعنه الله!»[1].

ويتابع **"سليم بن قيس"** هذا الهراء وحديث الخرافة، فيذكر كيف حمل عليٌّ فاطمة على حمار وأخذ ابنيه الحسن والحسين يستنصر الناس على أبي بكر، فلم يستجب له في النهاية إلا أربعة هم سلمان وأبو ذر والمقداد والزبير! ثم يحكي كيفية مطالبة أبي بكر وعمر عليًّا بالبيعة وإجباره بالعنف على ذلك، وتآمر مؤيدي أبي بكر على قتل عليٍّ وسبّ الزبير لعمر وقصة الستة أهل تابوت جهنم وأصحاب الصحيفة الملعونة! ... إلخ.

وإذا وصل الأمر إلى **سليم بن قيس** فلا بد من كلمة عنه، فقد أكثر صاحب **"الاحتجاج"** من نقل أمثال هذه الروايات ـ التي لا ريب أنها من موضوعات أعداء الإسلام ـ عنه، ولا نستغرب من سليم بن قيس أمثال هذه القصص، فعدد من علماء الرجال يتفقون معنا في تكذيبه والحكم بالوضع وعدم الأصالة على كتابه الذي يروج له بعض الوعّاظ من أنصاف المتعلمين عندنا ويسمونه بـ **"أبجد الشيعة"** أو **"أسرار آل محمد"**! ويحرضون الشيعة بقراءته! ـ فلنر موقف علماء الرجال الشيعة من سليم بن قيس هذا وكتابه:

قول محققي العلماء في سليم بن قيس الهلالي وكتابه

زبدة القول بشأن سليم بن قيس وكتابه ما قاله ابن الغضائري: «... **وكان أصحابنا يقولون: إن سليما لا يُعْرَف ولا ذُكِرَ في حديثٍ، وقد وجدتُ ذكره في مواضع من غير جهة كتابه ولا من رواية أبان بن عياش عنه، وقد ذَكَرَ ابن عقدة في رجال أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث عنه، والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت ومنها أن**

١- الاحتجاج: ج ١ / ص ٢٠٥ من الطبعة المحققة، أو ج ١ / ص ١٠٥ من الطبعة القديمة (ت)

الأئمة ثلاثة عشر وغير ذلك»[1]، وذلك لأن سن محمد بن أبي بكر عند وفاة أبيه، لم تكن تتجاوز السنتين وعدة أشهر، فكيف وعظ أباه وهو بهذه السن؟!(2) وأمثال تلك الأخطاء الفاضحة في هذا الكتاب كثيرة، منها أنه أورد في أحد أحاديثه التي رواها ـ بغرض إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر ـ حديثًا مطولاً يروي فيه عن علي عليه السلام أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال له: «**لستُ أتَخوّف عليك النسيان والجهل ولكن أَكتُبُ لِشركائك الذين من بعدك...**» فيسأله عليٌّ عليه السلام: ومن شركائي يا رسول الله؟ فيعرِّفه الرسول على الأئمة من ولده.

هذا الحديث، ـ حسبما جاء في كتاب "**إثبات الهداة**" للحر العاملي (ج٢/ ص ٤٥٥) ـ رواه "**الفضل بن شاذان**" في كتابه "**إثبات الرجعة**" ونقله عنه **الشيخ الصدوق** فقال: «**عن سليم بن قيس أنه حدث الحسن والحسين بهذا الحديث بعد موت معاوية، فقالا: صدقت يا سليم! حدثك أمير المؤمنين ونحن جلوس...**». هذا في حين أن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام كان قد توفي قبل وفاة معاوية بعشر سنوات، إذ توفي الحسن سنة خمسين للهجرة وتوفي معاوية سنة ستين باتفاق المؤرخين، فكيف تـأتَّـى لسليم أن يعرض هذا الحديث على **الحسن** وأخيه **بعد وفاة معاوية**؟!! فهذا كاف لبيان مدى الجهل الفاضح، لواضع هذا الحديث، بالتاريخ.

من هنا فقد أورد **العلامة الشوشتري** في كتابه **"قاموس الرجال"** (ج٤/ ص٤٤) نقولاً عن عدد من العلماء في ذم هذا الكتاب واعتباره موضوعا (مختلقا) من أساسه.

وقال الشيخ المفيد في شرحه لعقائد الصدوق (الصفحة ٧٢): «**إن هذا الكتاب غير موثوق به وقد حصل فيه تخليط وتدليس ولا يجوز العمل على أكثره فينبغي للمتديِّن أن يجتنب العمل بكل ما فيه**».

---

١ - انظر "جامع الرواة " للفاضل الأردبيلي: ج ١/ ص٧٤ (بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣هـ). (ت).

٢- محمد بن أبي بكر، هو ابن "أسماء بنت عميس" التي كانت من قبل تحت جعفر بن أبي طالب، ولما استشهد جعفر في غزوة مؤتة سنة ثماني للهجرة، تزوج أبو بكر من أسماء فولدت له محمد بن أبي بكر هذا، وتوفي عنها أبو بكر في السنة الثالثة عشرة للهجرة، أي كان عمر ابنه محمد سنتين وعدة أشهر فقط. من هنا ترد استحالة أن يعظ أباه وهو في هذه السن! (م)

وقال ابن أبي داود الحلي في رجاله: «**سليم بن قيس الهلالي ينسب إليه الكتاب المشهور وهو موضوع بدليل أنه قال: إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته. وقال فيه: إن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد وأسانيده مختلفة. لم يرو عنه إلا ابن أبي عياش. وفي الكتاب مناكير مشتهرة وما أظنه إلا موضوعًا**»[1].

أما **العلامة الحلي** فقد حاول في كتابه " **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**" تعديل سليم بن قيس حيث قال: «**و الوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في المفاسد من كتابه**»، لكن "**الشهيد الثاني**" انتقد ذلك قائلاً فيما علقه بخطه على الخلاصة: «**وأما حكمه بتعديله فلا يظهر له وجه أصلاً، ولا وافقه عليه غيره**» كما قال بشأن كتابه: «**في الطريق ابراهيم بن عمر الصنعاني وأبان بن أبي عياش طعن فيهما ابن الغضائري وضعَّفهما، ولا وجه للتوقُّف في الفاسد (من كتابه) بل في الكتاب (كله) لضعف سنده على ما رأيت، وعلى التنزّل كان ينبغي أن يُقال: ورد الفاسد منه والتوقف في غيره**»[2].

والنتيجة أن الكتاب ساقط وموضوع من أصله، وعلاوة على ذلك فقد صرح علماء الرجال بأن كتاب "**سليم بن قيس**" لم يُرْوَ إلا من طريق رجل واحد هو "**أبان بن أبي عياش**"، وهو مجروح مضعَّف في كتب الرجال:

أ- ففي كتاب "مجمع الرجال" للقهبائي (ص ١٦) قال: «**غض: أبان بن أبي عياش ضعيف لا يُلْتَفَتُ إليه وينسِب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه**».

ب- وضعَّفه ابن داود في كتابه "الرجال" (ص ٤١٤) بنفس تلك العبارات.

١- الرجال، ابن أبي داود الحلي، المطبعة الحيدرية، النجف، ص ٢٤٩. هذا وقد قال زعيم الحوزة العلمية في النجف آية الله السيد أبو القاسم الخوئي عن الكتاب: «**والكتاب موضوع لا مرية فيه وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه، منها أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر وغير ذلك، قال المفيد: هذا الكتاب غير موثوق به وقد حصل فيه تخليط وتدليس**». (معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي: قم، ج٨/ ص ٢١٩) (م)

٢- أعيان الشيعة للعلامة السيد محسن الأمين العاملي: ج ٧/ ص ٢٩٣ (بيروت: دار التعارف، ١٤٠٣هـ) (ت)

ج- وأورده الشيخ طه نجف أيضًا في (ص ٢٥٤) من كتابه "إتقان الرجال" في عداد الضعفاء.

د- وقال التفرشي في "نقد الرجال" (ص ٤١٤) «**أبان بن عياش تابعي ضعيف لا يُلتفت إليه ونُسِبَ وضع كتاب سليم بن قيس إليه**».

فإن قيل: إذا كان الكتاب ضعيفاً ومتهافتًا لهذه الدرجة[1] فما السر في توقف بعض أكابر العلماء فيه، كما فعل العلامة الحلي وغيره، فلم يردوه مطلقا؟ فالجواب واضح: لو تخلوا عن **كتاب سليم بن قيس** وكتاب **"الاحتجاج"** للطبرسي وأمثالهما من الكتب ككتاب **"إرشاد القلوب" للديلمي**، وكتاب **"غاية المرام" للبحراني**، والمئات من أمثال هذه الكتب المليئة بالأخبار والروايات الضعيفة والموضوعة بحكم العقل والوجدان والتي علامات الوضع فيها ظاهرة، لما بقي في لديهم شيء هام يثبتون به النص الصريح أو بقية الأمور التي يدعونها. فهذه الكتب وأمثالها هي السند الأساسي والحجج القاطعة للقائلين بالنص.

وما دمنا قد ذكرنا كتاب **"إرشاد القلوب"** للديلمي، فلا بأس أن نشير أيضًا إلى طرف مما رواه حول موضوع السقيفة وبيعة أبي بكر، لنرى إلى أي حد حُشِيَتْ به هذه القصة بالأكاذيب والخرافات، في أمثال هذه الكتب. فقد روى الديلمي احتجاجًا طويلاً لعليٍّ على أبي بكر لتولّيه الخلافة وصل لغاية أن قال علي لأبي بكر: «**الله ورسوله عليك من الشاهدين يا أبا بكر؛ إن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله حيًا يقول لك: إنك ظالم في أخذ حقي الذي جعله الله ورسوله لي دونك ودون المسلمين أن تسلم هذا الأمر إلي وتخلع نفسك؟ فقال أبو بكر: يا أبا الحسن! وهذا يكون أن أرى رسول الله حيا بعد موته فيقول لي ذلك؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام:نعم يا أبا بكر، قال: فأرني إن كان ذلك حقا...قال: تسعى إلى مسجد قبا، فلما ورداه... فإذا هما برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في قبلة المسجد، فلما رآه أبو بكر سقط لوجهه كالمغشي عليه فناداه رسول الله: ارفع رأسك أيها الضليل المفتون..... ويلك يا أبا بكر أنسيت ما عاهدت الله ورسوله عليه في المواطن الأربعة**

١- لمزيد من الاطلاع على فساد هذا الكتاب انظر الطبعة الأولى من كتاب**"معرفة الحديث"** للشيخ **"محمد باقر البهبودي"**، طبع "مركز انتشارات علمي وفرهنگي" (الصفحات: ٢٥٦ إلى ٢٦٠) (البرقعي).

لعلي ؈...**قال: هل من توبة يا رسول الله؟...إلخ»**[1]. ثم يروي أن أبا بكر ندم على تولِّيه الخلافة وقرَّر أن يذهب لمسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ليعلن انسحابه منها وتسليمها لعلي فلما علم عمر بذلك أخذ يثنيه عن ذلك فقال له أبو بكر: إنك شيطاني يا عمر.... ثم أقنعه عمر أن يذهب إلى بيته بحجة الوضوء فيشرب خمرا ـ وهم في شهر رمضان! ـ ويقول شعرًا ينضح بالكفر[2].... بعدها يروي قصة محاربة أشجع بن مزاحم الثقفي ـ الذي كان من مؤيدي أبي بكر ـ لعلي بصورة لا يمكن حتى لمجنون أن يصدقها، إذ يروي أن أمير المؤمنين خرج من المدينة لحيازة ضيعة له فوقعت مواجهة بينه وبين أشجع تحولت لمعركة، ولما ظهرت علائم الهزيمة على أشجع، سارع أبو بكر بإمداد أشجع في حربه لعلي بفريق من المقاتلين، لكن هذا لم يحل دون انتصار علي على أشجع وأسره له ثم فعل علي كذا وكذا... وحقا إن الإنسان ليستحي من قراءة مثل هذه الأباطيل والخزعبلات. أجل، بمثل هذه الأساطير والأوهام أرادوا أن يثبتوا النص على علي، فأوهنوا بالأحرى أسس دين الإسلام، وهم لا يشعرون!

خلاصة ما سبق

١- لو كانت مسألة الإمامة ـ التي اختلفت الأمة حولها كل هذا الاختلاف وألفت فيها مئات بل آلاف الكتب ـ هامة فعلاً إلى هذا الحد في نظر الشارع، أعني لو كان الشارع تبارك وتعالى قد اختار لها أشخاصًا معينين فرض طاعتهم المطلقة على العالمين، تمامًا كطاعة الأنبياء والمرسلين؛

١- إرشاد القلوب: ج ٢/ ص ٥٨ إلى ٦٣.

٢- بالإضافة لمتن الرواية الذي يشهد وحده بوضعها، فإن التاريخ أيضًا يؤكد كذبها، لأن أقصى مدة امتناع علي عن بيعة أبي بكر ستةُ أشهر على قول من يقول: إن فاطمة لحقت بأبيها ﷺ بعد ستة أشهر من وفاته، أو خمسةٌ وسبعون يوما على قول أكثر روايات الشيعة التي ترى أنها لحقت به بعد ٧٥ يوما من وفاته فقط، حيث أن الجميع متفق على أن عليًّا بايع أبا بكر عقب وفاة فاطمة ؇ فإذا كانت وفاته ﷺ، حسب رواية الشيعة، في شهر صفر، فمعنى هذا أن عليًّا بايع أبا بكر قبل رمضان فكيف أمكن أن تقع هذه الحادثة في رمضان؟! (البرقعي)

لحكم العقل والوجدان أن يبين الله عز وجلّ ذلك في تنزيله العزيز وذكره الحميد بأوضح بيان وأن يحفظ هذه الآيات، بقدرته، من عبث العابثين، حتى لا تختلف الأمة ولا تضل.

٢- يحكم العقل أيضًا أنّ تعيين أئمة وحكام معينين لأجل شريعة أبدية ستبقى حتى يرث الله الأرض ومن عليها، أمر غير مناسب ولا معقول، بل يعد نقضًا لأبدية هذا الدين؛ إذ كيف يعيَّن له عدد محدود من الأئمة هم اثنا عشر فقط، مع أنه دين خاتم باقٍ ما دامت السموات والأرض؟

٣- تعيين أشخاص مُعَيَّنين لحكم المسلمين بأمر الله تعالى إلى يوم الدين يضيق دائرة تكليف المؤمنين وميدان عملهم وتكاملهم، ويضعف حريتهم واختيارهم ويذهب بالتالي بهدف النبوة الخاتمة كما سبق توضيحه، كما أنه يناقض أساس الشرائع الإلـهية، والهدف الذي لأجله خلق الله البرية والذي يستلزم وجود الاختيار والافتتان ليمتحن الله تعالى الناس ويرى أيهم أحسن عملا؟!

٤- يشهد التاريخ أن الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الشيعة بعصمتهم وإمامتهم، كان لكل إمام عمل خاص به يتعارض بوضوح مع عمل إمام آخر[1] ولم يستطع العلماء الجمع بين هذه

١- (تعليق العلامة البرقعي) يشير المؤلف رحمه الله إلى آراء الأئمة المختلفة المتناقضة، ونحن سنذكر فيما يلي بعض الأمثلة عليها، منها:

١- اختلاف علي عليه السلام مع زوجته فاطمة الزهراء عليها السلام الذي ذكره العلامة المجلسي: «عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ (ع) كَلَامٌ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَأُلْقِيَ لَهُ مِثَالٌ فَاضْطَجَعَ عَلَيْهِ فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ (ع) فَاضْطَجَعَتْ مِنْ جَانِبٍ وَجَاءَ عَلِيٌّ (ع) فَاضْطَجَعَ مِنْ جَانِبٍ، قَالَ: فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَدَ عَلِيٍّ فَوَضَعَهَا عَلَى سُرَّتِهِ وَأَخَذَ يَدَ فَاطِمَةَ فَوَضَعَهَا عَلَى سُرَّتِهِ فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى أَصْلَحَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ خَرَجَ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَخَلْتَ وَأَنْتَ عَلَى حَالٍ وَخَرَجْتَ وَنَحْنُ نَرَى الْبُشْرَى فِي وَجْهِكَ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ أَصْلَحْتُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَحَبِّ مَنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَيَّ». [بحار الأنوار (ط - بيروت)؛ ج٤٣؛ ص١٤٦]

٢- مثال آخر، ذكره العلماء والمؤرخون، وهو اختلاف الإمام علي عليه السلام مع ولده الإمام الحسن عليه السلام؛ ذكر أبوحنيفة الدينوري: «فدنا منه الحسن، فقال: يا أبت! أشرت عليك حين قُتل عثمان وراح الناس إليك وغدوا، وسألوك أن تقوم بهذا الأمر ألا تقبله حتى تأتيك طاعة جميع الناس في الآفاق، وأشرت عليك حين بلغك خروج الزبير وطلحة بعائشة إلى البصرة أن ترجع إلى المدينة، فتقيم في بيتك، وأشرت

عليك حين حوصر عثمان أن تخرج من المدينة، فإن قُتل قُتل وأنت غائب، فلم تقبل رأيي في شيء من ذلك. فقال له عليٌّ: أمّا انتظاري طاعة جميع الناس من جميع الآفاق، فإن البيعة لا تكون إلا لمن حضر الحرمين من المهاجرين والأنصار، فإذا رضوا وسلّموا وجب على جميع الناس الرضا والتسليم، وأما رجوعي إلى بيتي والجلوس فيه، فإن رجوعي لو رجعت كان غدرًا بالأمة، ولم آمن أن تقع الفرقة، وتتصدع عصا هذه الأمة، وأما خروجي حين حوصر عثمان فكيف أمكنني ذلك؟! وقد كان الناس أحاطوا بي كما أحاطوا بعثمان، فاكفف يا بنيّ عمّا أنا أعلم به منك». (أخبار الطوال، أبو حنيفة الدينوري، تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، ص ١٤٥).

ونقل العلامة المجلسي عن الشيخ المفيد نظير هذا الحوار والنقاش بين علي والحسن عليهما السلام، وذُكر أيضًا في هامش تلك الصفحة نفسها من كتاب البحار، وعزاه إلى كتاب «الأمالي» للشيخ الطوسي (ط١، ج٢ ص٣٢ وكتاب نهج السعادة؛ تقول الرواية المذكورة: فَلَمَّا فَرَغَ (أمير المؤمنين) مِنْ صَلَاتِهِ، قَامَ إِلَيْهِ ابْنُهُ الْـحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (ع) فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ بَكَى وَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ! إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكَلِّمَكَ وَبَكَى. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْـمُؤْمِنِينَ: لَا تَبْكِ يَا بُنَيَّ وَتَكَلَّمْ وَلَا تَحِنَّ حَنِينَ الْـجَارِيَةِ. فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ! إِنَّ الْقَوْمَ حَصَرُوا عُثْمَانَ يَطْلُبُونَهُ بِمَا يَطْلُبُونَهُ إِمَّا ظَالِمُونَ أَوْ مَظْلُومُونَ فَسَأَلْتُكَ أَنْ تَعْتَزِلَ النَّاسَ وَتَلْحَقَ بِمَكَّةَ حَتَّى تَؤُبَّ الْعَرَبُ وَتَعُودَ إِلَيْهَا أَحْلَامُهَا وَتَأْتِيَكَ وُفُودُهَا، فَوَ اللَّهِ لَوْ كُنْتَ فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَضَرَبَتْ إِلَيْكَ الْعَرَبُ آبَاطَ الْإِبِلِ حَتَّى تَسْتَخْرِجَكَ مِنْهُ، ثُمَّ خَالَفَكَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فَسَأَلْتُكَ أَنْ لَا تَتْبَعَهُمَا وَتَدَعَهُمَا فَإِنِ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ فَذَاكَ وَإِنِ اخْتَلَفَتْ رَضِيتَ بِمَا قَسَمَ اللهُ، وَأَنَا الْيَوْمَ أَسْأَلُكَ أَنْ لَا تَقْدَمَ الْعِرَاقَ وَأُذَكِّرُكَ بِاللَّهِ أَنْ لَا تُقْتَلَ بِمَضِيعَةٍ. فَقَالَ أَمِيرُ الْـمُؤْمِنِينَ (ع): أَمَّا قَوْلُكَ إِنَّ عُثْمَانَ حُصِرَ فَمَا ذَاكَ وَمَا عَلَيَّ مِنْهُ وَقَدْ كُنْتُ بِمَعْزِلٍ عَنْ حَصْرِهِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: ائْتِ مَكَّةَ فَوَ اللَّهِ مَا كُنْتُ لِأَكُونَ الرَّجُلَ الَّذِي يُسْتَحَلُّ بِهِ مَكَّةُ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: اعْتَزِلِ الْعِرَاقَ وَدَعْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ فَوَ اللَّهِ مَا كُنْتُ لِأَكُونَ كَالضَّبُعِ تَنْتَظِرُ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهَا طَالِبُهَا فَيَضَعَ الْحَبْلَ فِي رِجْلِهَا ...» [بحار الأنوار (ط – بيروت)؛ ج٣٢؛ ص١٠٣-١٠٤]

٣- مثال آخر، اختلاف الحسنَين في الصلح مع معاوية. إنّ الإمام الحسن عليه السلام كان يرى رأيًا مخالفًا لرأي أخيه الإمام الحسين عليه السلام؛ كما ذكر ذلك الطبري وابن عساكر (تاريخ مدينة دمشق، تحقيق علي الشيري، ط. دار الفكر، ج١٣ص٢٦٧) وابن خلدون (تاريخ ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي، ج٢ص١٨٦) وغيرها. إلى درجة أن سيد الشهداء الإمام الحسين أقسم أخاه الإمام الحسن بعدم الصلح مع معاوية ولكن كما نعلم أنّ الإمام الحسن عمل خلاف رأي أخيه الحسين. وجدير بالذكر، أن تشكيك بعض الكُتّاب والمؤلفين

الأعمال، كصلح الإمام الحسن وحرب الإمام الحسين وسكوت الأئمة الآخرين وعزلتهم. فاضطروا أن يتمسكوا بأحاديث تزعم أن لكل واحد من الأئمة الاثني عشر رسالة وكتابًا خاصًا به من جانب الله عز وجل، وكل واحد منهم كان مأمورًا بأن يتعامل حسب ما ورد في ذلك الكتاب الخاص به، أي أنه كانت لهم وظائف معينة وكانوا يتبعون كتابًا وسنة مخصوصة!! إن كان الأمر كما يقولون فإنّ عمل الأئمة وأحكامهم ستكون مخالفة لما أنزل الله في القرآن -الذي يقول

في سند هذا الخبر لا يُعتد به، لأن عثمان بن عبدالرحمن المذكور في سند الطبري مع أنه ليس شيعيًا إلا أنه كما ذكر الشهيد الثاني في "دراية الحديث" بأن ثقة الراوي وصدقه أهم من مذهبه والمذهب ليس شرطًا في قبول الحديث.

«عثمان بن عبدالرحمن»، قد وثقه العالم المتمكن في علم الرجال ابن معين، فقال: هو صدوق. والبخاري وإن قال عنه في كتابه التاريخ الكبير: «وَيَرْوِي عَنْ قوم ضعاف» ولكن ابن أبي حاتم نقل عن أبيه الذي كان من علماء الرجال: «أنكر أبي على البخاري إدخال عثمان في كتاب الضعفاء وقال: هو صدوق». والبخاري كما هو واضح من كلامه، لم يضعف عثمان ولكن بما أن الرواة الذين روى عنهم كانوا ضعفاء فاعتبره منهم؛ وفي خبر لا يكون رواة عثمان من الضعفاء، فبالطبع لا ينطبق عليه ما ذكره البخاري.

٤- نوع آخر من تناقض آراء الأئمة، هي الآثار والأقوال المتناقضة التي رُويتْ عن الأئمة في الكتب الفقهية، بحيث لم يستطع العلماء أن يحملوا إحداها على التقية، لأنها ليست من الأمور التي تنشأ عن الخوف والحذر من المخالفين وتحتاج إلى التقية؛ كالأخبار المتناقضة التي نُقلت عن الإمام الصادق وولده الإمام الكاظم عليهما السلام؛ ففي الخبر الأول: «مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عبدالله عليه السلام فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ قَالَ: إِنَّهُمْ يَأْنَسُونَ بِكُمْ فَإِذَا غِبْتُمْ عَنْهُمُ اسْتَوْحَشُوا». وفي الخبر الثاني: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام: بَلَغَنِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَتَاهُ الزَّائِرُ أَنِسَ بِهِ فَإِذَا انْصَرَفَ عَنْهُ اسْتَوْحَشَ؟ فَقَالَ: لا يَسْتَوْحِشُ». (وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي، ج٢ ص ٨٧٨). ففي الرواية الأولى يقول الإمام الصادق بأنّ الموتى يأنسون بالأحياء ويستوحشون. وأما الرواية الثانية عن الإمام موسى بن جعفر، فتقول بأنّ الأموات لا يستوحشون!! ومثل هذه الروايات تدل على أنّ الأئمة كان لهم آراء متعارضة ومتناقضة، وبالطبع لا يمكن أن تكون الروايتان المتعارضتان كلتيهما صحيحتين.(البرقعي)

بأن من لم يحكم بما أنزل الله فيه فإنه كافر وفاسق وظالم [1]، ولم يستثن منه أحدًا- أو السنة المتواترة لرسول الله، ولا يعترض على ذلك أحد؛ لأن للأئمة -حسب قولهم- كتابًا خاصًا دون الكتاب والسنة المعروفة والمشهورة بين المسلمين.

إنْ قبلنا هذا الأصل يلزمنا أن نقبل أيضًا أنّ الأئمة قد يُصدرون أوامر ونواهي مخالفة لصريح القرآن الكريم وأحكامه؛ ولا شك أنّ تعيين أناس معينين بتلك الصفات والاختيارات باسم الإمامة، سيُلزم القول بنسخ القرآن وبطلان أحكامه. فهذا الادعاء باطل بكل المعايير الشرعية ولا يفصل بينه وبين الكفر شيء.

٥- لو كانت مسألة النص على الإمام على ذلك المقدار من الخطورة والأهمية لبلغها الرسول صلى الله عليه وآله بشكل واضح وصريح ولنادى بها في الملأ العام ولأعلن بها كل صباح ومساء، ولما اقتصر على حديث الغدير الذي لم يستطع حتى أقرباء وأنصار علي عليه السلام أن يدركوا منه معنى التعيين لمنصب الخلافة والإمامة، كما مر معنا من مقالة أبي الهيثم بن التيهان لدى ذكر احتجاج الاثني عشر شخصًا على أبي بكر، على الرغم من أن الحديث،في الغالب، موضوع من أساسه، لكنه على أي حال إقرار من واضعه بغموض دلالة الحديث على النصب للإمامة.

و كذلك لا يمكن اعتبار أحاديث مثل حديث "الطير المشوي" وحديث "المؤاخاة" وحديث "إعطاء الراية" وأمثالها من الأحاديث الواردة في كتب الفريقين في مناقب وفضائل علي عليه السلام دليلا على النص عليه وتعيينه إمامًا مفترض الطاعة من قِبَلِ الله تعالى على المؤمنين طاعة مطلقة كطاعة الرسول صلى الله عليه وآله ؛ نعم هي أحاديث صحيحة في فضل علي عليه السلام وعظيم مقامه، لكنها ليست مستندا للقول بإمارته وخلافته المنصوص عليها من الله بل أكثر ما تفيده أولويته وأفضليته لمنصب الإمارة والخلافة بلا شك.

٦- كان حديث الغدير ـ الذي هو أهم ما يستند إليه القوم في إثبات النص على علي بالإمامة ـ بعيدًا جدًا في نظر الصحابة عن إفادة هذا المعنى لدرجة أنّ أحدًا منهم لم يستند إليه للاستدلال

١- قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ... فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ... فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٤- ٤٧]

على النص على الإمام ولم يستفد منه موضوع الإمارة والخلافة! في حين أنّ الأنصار لما ذُكِّروا بحديث «**الأئمة من قريش**»، الذي ربما لم يسمعه من النبي ﷺ إلا القليل، تقاعدوا عن الإصرار على تولي منصب الإمامة واقتنعوا بحجة المهاجرين عملا بقول نبيهم الكريم، فكيف كان من الممكن أن يعرضوا عن نص صريح دال على إمامة علي عليه السلام؟! هذا مع التذكير بما قلناه مرارًا أنّ عليًّا عليه السلام كان دائمًا محبًا وحاميًا للأنصار (أي لم يكن عندهم أي داع لرفض إمامته عليهم).

أجل، لم يكن لحديث الغدير من الأهمية، حتى في أنظار شيعة علي وأنصاره، ما كان لحديث رسول الله ﷺ لعمّار بن ياسر: «**تقتلك الفئة الباغية**»[1] والذي ربما لم يقله أكثر من مرة واحدة، لكنه كان في نظر الصحابة على درجة من الأهمية بحيث إنه لما قتل عمّار في وقعة صفين على أيدي جيش معاوية، وقعت ضجة واضطراب وصخب في صفوف الطرفين، حتى كاد جيش معاوية ينقلب ضده أو على الأقل يتخلى عنه وعن القتال معه، هذا من جهة جيش معاوية، ومن الجهة الأخرى أقدم عدد من المتردِّدين من أصحاب علي - بعد استشهاد عمار - على الحرب معه ضد معاوية وجنده بكل ميل ورغبة، حتى أن خزيمة بن ثابت، الذي جعله صاحب كتاب الاحتجاج أحد المحتجين الاثني عشر على أبي بكر، لم يكن مستعدًا في البداية أن يشهر سيفه ويقاتل إلى جانب علي في صفين بيقين واطمئنان! - كما يروي ذلك **البلاذري** صاحب أحد أقدم الكتب التاريخية أي كتاب **"أنساب الأشراف"** - لكنه لما علم باستشهاد عمار وقتله على يد فئة معاوية أيقن أنّ معاوية وجماعته هم البغاة بنص الحديث فأقدم بكل حماس وإيمان على القتال إلى جانب علي حتى نال شربة الشهادة[2]. إذن كان حديث «**عَمّارٌ مَعَ الْحَقِّ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»، في نظر خزيمة، أهم من حديث: «**عَلِيّ مع الحق**»، فضلاً عن حديث: «**مَنْ كُنْتُ**

---

١ - حديث متواتر روي عن نيف وعشرين صحابيا، رواه البخاري في صحيحه وغيره وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: «قال ابن عبد البر: تواترت بذلك الأخبار وهو من أصح الحديث] (ت).

٢- هل يمكن للعقل والوجدان السليمين أن يقبلا بأن يكون مثل هؤلاء الصحابة الذين كانوا مؤمنين مطيعين لتعاليم نبيهم ومستسلمين لأوامره إلى هذه الدرجة، أن يكونوا قد سمعوا نصًّا منه ﷺ في تنصيب علي عليهم إمامًا أي أميرًا وخليفةً ومع ذلك يكتموا هذا النص ولا يولوه أي عناية؟! (م).

مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ... الخ»، وكذلك أبو الهيثم بن التيهان، الذي يذكر صاحب كتاب الاحتجاج عنه أيضًا أنه كان من المحتجين الاثني عشر على أبي بكر، لم يكن مستعدًا للقتال في صف علي‍عليه السلام في بداية صفين إلى أن استشهد عمار، عندها أقدم على القتال إلى جانب علي حتى نال الشهادة، كما نقل عنه هذا الأمر **"البلاذري"** أيضًا في كتابه المذكور (ج٢/ ص ٣١٩).

إذًا لو كان حديث الغدير «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ...**» يدل على الإمارة والخلافة المنصوص عليها من الله تعالى لعليّ لما أعرض عنها أولئك الأصحاب أبدًا، ولذكرها واستند إليها الأنصار على الأقل.

أما **خطبة الغدير الطويلة جدًا** [1] التي يُذكَر فيها النص على إمارة وخلافة علي بكل صراحة

١- قبل فترة، نشرت دار نشر «كانون انتشارات شريعت» ترجمة «الخطبة الغديرية» من كتاب «الاحتجاج» في جزئية بعنوان «خطبة النبي الأكرم في غدير خم»، وذلك بدون ذكر رواتها المفضوحين. وإن كنتُ قد كتبتُ مقالاً في بيان إشكالاتها العديدة، ونُشر المقال في مجلة «رنكين كمان»، إلا أنني أرى من الأنسب هنا أن أتحدث عن بعض عيوب هذه الرواية المكذوبة:

أ- إن أهم مشكلة في هذه الرواية، أنها تدل على تحريف القرآن الكريم، وذلك أنها تورد الآية رقم ٦٧ من سورة المائدة في كل مكان بالصورة التالية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ فِيْ عَلِيٍّ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ في حين أن الآية ليس بها عبارة «في علي». وفي هذا ما يكفى لرد هذه الرواية وإنكارها.

ب- طُول الكلام النبوي لدرجة غير معتادة، (حيث أخذ ١٣ صحفة تقريبًا من نسخة محمد باقر الخرسان). يضاف إليه توكيداته المتجاوزة حدود اللازم في هذه الخطبة، خاصة وأنها كانت في وقت – كما ذكر العلامة الأميني في "الغدير، المجلد الأول، الصفحة العاشرة، الطبعة الثالثة- كانت الحرارة فيه شديدة، وكان الناس يتخذون بعض ثيابهم فوق رؤوسهم لتحمل حرارة الشمس واتقائها ، ويجعلون بعضها الآخر تحت أرجلهم. ولا ريب أن هذا لا يتوافق مع سيرته العطرة التي تروي أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يطيل صلاة الجماعة على المصلين رفعًا للحرج والمشقة. وهذا أيضًا يدل بصورة قاطعة على أن هذا الحديث لم يثبت عن نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم الذي لم يكن يحبّذ العسر والمشقة للمؤمنين.

ج- وردت الإشارة في هذه الرواية إلى حديث إهداء علي خاتمه في الصلاة، وهذا وحده يكفى دليلا على كذب هذه الرواية، وقد أثبت علماء الإسلام بطلانها بصورة مفصلة -من أراد التفصيل في ذلك فليرجع إلى الكتب المتعلقة بالموضوع-، ونحن فيما يلي نذكر بعض مشاكلها على سبيل المثال:

ج-١) كيف انتبه علي المرتضى عليه السلام أثناء صلاته إلى المتسوِّل؟ في حين أنه لم ينتبه إلى السهم الذي أخرجوه من قدمه. أو بتعبير آخر: هل كان صوت المتسوّل أقوى تأثيرًا من ألم السهم المنزوع؟

ج-٢) كيف يمكن أن يكون علي عليه السلام أومأ نحو المتسوّل، وأشار إليه حال الركوع، داعيًا إياه نحو نفسه، دون أن تختل صلاته؟ خاصة وأن الركوع من الحالات التي تستحيل فيها الإشارة؛ لأن اليدين تثبتان فيها على الركبتين، والرأس مطرق نحو الأرض، ولا يمكن في مثل هذه الحالة أن تتم الإشارة، بغض النظر عن أن يكون علي عليه السلام انتبه إلى السائل. يُضاف إلى ذلك أن الصلاة كانت تقام جماعة في مسجد مزدحم بالمصلين، فكيف انتبه السائل من بين هذا الجمع إلى إشارة علي عليه السلام؟ وهل كان السائل عالـمًا بالغيب من الأول ليعرف أن الشخص الذي سيقضي حاجته، ويمنحه سؤلته هو عليٌ عليه السلام؟

ج-٣) ألم يكن علي عليه السلام يستطيع أن يؤدي زكاته قبل الصلاة أو بعدها؟ وبم اتسم هذا السائل من السمات التي أهلته لأن يكون مستحقًا للزكاة لدرجة أن عليًّا لم يصبر حتى ينتهي من الصلاة بصورة نهائية، ويبحث بعدها عن الأحق المتعفف الذي لا يسأل الناس إلحافًا؟ ألم يكن لمثل هذا المستحق المتعفف في المدينة المنورة وجود؟ يضاف إلى ذلك، أن المحتاج لم يشترك في صلاة الجماعة بل إنه أفسد على المصلين خشوعهم القلبي من خلال التسول في المسجد.

ج-٤) يعتمد المدّعون لهذه الرواية مؤكدين الآية القرآنية بأداة «إنما» التي هي واحدة من أدوات الحصر في كلام العرب، وعلى هذا، نسأل لماذا لم يؤد النبي صلى الله عليه وسلم ولا الأئمة الآخرون زكاتهم حالة الركوع؟ فإن كانت الإمامة والولاية تثبت بأداء الزكاة حالة الركوع فلا ولاية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا للحسن ولا للحسين، وأبنائهم الكرام على المؤمنين؛ لأنهم لم يؤدوا الزكاة في هذه الحالة.

ج-٥) لا خلاف في أن هذا الادعاء لم يدعيه أحد في غير علي عليه السلام، ولم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا الحسنَين عليهما السلام مثل هذا الفعل. وعلى هذا، لا وجه لاستعمال ضمير الجمع في مثل هذا المورد المفرد الدال على أداء الزكاة حالة الركوع لأن هذا يخالف نظام البلاغة والفصاحة العربيتين فالآية القرآنية لا تعبر عن المفرد بألفاظ الجمع وخاصة ضمير «هم» الذي لم تجر العادة على استخدامه لغير الجماعة حتى على سبيل الاحترام والتقدير.

ج-٦) الزكاة تجب على صاحب النصاب الذي حال عليه الحول الهجري، في حين أن العارفين بأحوال علي عليه السلام يعلمون أنه في ذلك الوقت لم يكن يملك مالاً يوجب الزكاة، ومن هنا لم تكن في ذمته زكاة.

ج-٧) لا تُدفع الزكاة على أساس الاختيار الذاتي من قبل الـمُزكي، وإنما ينبغي أن تؤدى إلى العاملين عليها، أو تجمع من قِبلهم، ثم توزع من قبل الحاكم الشرعي على أساس مراعاة المصالح.

ج-٨) إن عبارة ﴿يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ معطوفة على جملة ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وضمير ﴿هُمۡ﴾ في الجملة الحالية ﴿وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ رابط بينهما، ومرجعه (أو ذو الحال) ضمير (الواو) في الجملتين: ﴿يُؤۡتُونَ﴾ و﴿يُقِيمُونَ﴾، ولا يمكن أن يُنكر بلا دليل أن مرجع (هم) هو ضمير (الواو) في جملة ﴿يُقِيمُونَ﴾، وعلى هذا إن قبلنا تفسير هؤلاء المدعين فسيكون معنى الآية: أن أولياء المؤمنين هم عبارة عن هؤلاء الذين يقيمون الصلاة ويؤدون الزكاة في حالة الركوع. ولا شك أن إقامة الصلاة أثناء الركوع كلام باطل يؤدي إلى الاستحالة؛ وذلك لأن الركوع جزء من الصلاة، ولا يتسع الجزء للكل. ثم إن الآية الكريمة استخدمت الأفعال بصيغة المضارع ولا شك أنها تدل على الاستمرارية والدوام، فجملة ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ لا تُستخدم إلا لمن يقيم الصلاة بصورة مستمرة وغير منقطعة، ولا تستخدم لمن يؤديها مرة واحدة في العمر وعلى هذا فالمعنيون في الآية هم الذين يقيمون الصلاة طول العمر بشكل مستمر. وهذا الحكم نفسه يسري على جملة ﴿يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ حيث إنها تُستخدم لمن يقوم بهذا العمل بصورته المستمرة الدائمة. وعلى هذا إن فهمنا الآية على ما ذهب إليه المدّعون لكان معناها أن أولياء المؤمنين يؤدون الزكاة أثناء ركوعهم في صلاتهم التي تتم بصورة متكررة، في حين أن هذا العمل على أساس هذه الرواية المكذوبة نفسها لم يتم إلا مرة واحدة، وبالتالي نسأل: لماذا لم يَقم علي عليه السلام على هذا العمل بصورة مكررة.

يضاف إلى ذلك، أن إيتاء الزكاة في الركوع ذُكر كعمل صالح، وفعل ممدوح، وهذا إن لم يكن يفيد الوجوب فعلى الأقل يفيد الاستحباب، وإن قبلنا ادعاءهم في تفسير الآية فلماذا زعماء القوم وعلماؤهم ومراجع المذهب لا يقومون للصلاة – على الأقل من باب التأسي بهم- حين أداء زكاتهم حتى يؤدوها في الركوع؟

ج-٩) أساسًا لم ترد الآية الكريمة في تعيين ولي أمر المسلمين، وإنما وردت –كما تدل عليه الآيات السابقة واللاحقة- في النهي عن موالاة الكفار، والترغيب في موالاة المؤمنين، وهي تقول: لا تتخذوا الكفار أولياء، بل اتخذوا الله والمؤمنين المقيمين الصلاة، والمؤدين للزكاة من غير كره ولا منة، أولياء.

د: في هذه الخطبة، فسّر هؤلاء «ما» الموصولة في الآية رقم ٦٧ من سورة المائدة بالخلافة، وليس بما بعدها من النص الصريح، وعلى هذا يجب أن تكون في القرآن الكريم آية نزلت بخصوص الخلافة ليقول ربنا: بلّغ رسالة تلك الآية المنزلة. وهنا ينبغي أن يخبرنا هؤلاء المدّعون بآية الخلافة في القرآن الكريم، والتي أمر الله بإبلاغها في هذا المقام.

هـ- وعلى أساس هذه الرواية التي تقول: «فخشيَ رسولُ الله ﷺ من قومه». و«من أنكره كان كافرًا» يكون المقصود بـ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ وبـ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أصحاب رسول الله ﷺ؛ فحينئذ يكون جميع الصحابة كفّارا إلا ثلاثة أو سبعة منهم [حسب الروايات التي تصرح بذلك]، وبالتالي هؤلاء البضعة من الصحابة هو كل ثمرة المعاناة التي عاناها رسول الله ﷺ خلال ٢٣ عامًا. وأن كل ما وصلنا من الإسلام كان ذلك عن طريق الكفار الذين لا تُعتمد على رواياتهم المنقولة، وبالتالي ليس الإسلام هذا حجة. نعم هذه هي نتيجة هذه الرواية.

فكيف يمكن لأمثال هؤلاء المزكين من قبل رسول الله الذين تربوا تحت رعايته المباشرة، وقدّموا لدين الله كل غال ونفيس، وجاهدوا في الله حق الجهاد أن يكونوا كفارًا؟ وتكونون أنتم أيها المدّعون موحدين ومسلمين؟ يعني لا فرق عندكم بين تربية رسول الله ﷺ وعدم تربيته؟ وهل الذين لم يتربوا في رعايته أكثر إيمانًا ممن تربى تحت رعايته المباشرة؟ أيمكن أن يُتلاعب بالقرآن والإسلام بأبشع من هذا؟

لقد تكررت ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بعد هذه الآية، ويراد بهم أهل الكتاب، ومنه نستطيع أن نفهم المراد بـ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ في الآية رقم ٦٧ التي لا ترتبط بموضوع الخلافة نفيًا وإثباتًا، وإلا نكون قد أنكرنا الانسجام القرآني، والفصاحة العالية، والبلاغة الكامنة في النظم البياني القائم على العلاقات والروابط الدقيقة بين الكلمات القرآنية.

و- لقد ورد في هذه الخطبة الموضوعة قوله: «ما مِنْ عِلْمٍ إلا وَقَدْ أَحْصَاهُ اللهُ فيَّ». وهذا الادعاء يخالف كثيرًا من الآيات القرآنية، فلو كان رسول الله ﷺ يعلم جميع العلوم والمعارف، فلماذا قال الله له: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [التوبة: ٤٣]. وفي ساعة القيامة وزمانها يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف:١٨٧]. فرسولالله ﷺ لم يكن يعلم زمن الساعة وقيامها. ويقول تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] ويقول: ﴿...لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾﴾ [الطلاق: ١] وآيات أخرى كثيرة.

ز- ورد في هذه الخطبة أيضًا ما نصه: «ما نزلَتْ آيةُ رضىً إلا فيه ... وما نزلت آيةُ مدحٍ في القرآن إلا فيه» أي في علي بن أبي طالب عليه السلام. والسؤال هو: ألم يمدح الله تعالى في القرآن الكريم الأنبياء والصالحين والأبرار والمتقين؟ وألم يمدح مريم عليها السلام، والمهاجرين والأنصار؟

وتقول الرواية: «ما خاطَب اللهُ الذين آمنوا إلاّ بَدأ بِه». أي بعلي عليه السلام، ويظهر جليًّا أن مختلق هذه الرواية لا يعلم الكثير عن القرآن الكريم؛ لأن هذا الادعاء الجاهل يبعث على السؤال: هل علي عليه السلام هو المخاطب قبل الجميع بمثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾ [آل‌عمران:١٣٠]. وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]. وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٢﴾ [الصف: ٢]. وعشرات الآيات الأخرى. فهل علي عليه السلام كان المخاطب بهذه الآيات قبل جميع المؤمنين؟ معاذ الله!

ح- في هذه الرواية نسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زورًا وبهتانًا على أنه قال: «إني منذر، وعليّ هاد». في حين أن القرآن الكريم يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائلاً: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]. وعلى هذا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافًا لهذه الرواية هاد أيضًا.

ط- ومما ورد في هذه الخطبة من الأباطيل ما نصه: «ولا أمرٌ بمعروف ولا نهيٌ عن منكر إلاّ مع إمام معصوم». وعلى هذا الأساس ففريضة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ساقطة في زماننا الذي ليس به إمام معصوم!! وهل يطلب أرباب الكفر والاحتلال أكثر من هذا؟

ي- وورد فيها أيضًا: «لا يوضِّح لكم تفسيره إلا الذي أنا آخذٌ بيده». ويقصدون عليًّا عليه السلام. وهنا نسأل: كيف آمن صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يكونوا من قبل مؤمنين بالله ورسوله والمعاد والملائكة وولاية علي بمجرد سماع آيات من القرآن الكريم التي أخذت بمجامع قلوبهم نحوها؟ وكيف فهموها دون تفسير علي عليه السلام؟ وإن كان الراوي صادقًا فيما ادّعاه فماذا نفعل مع الآيات الكريمة التالية:

- ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ١٠٣﴾ [النحل: ١٠٣].
- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥].
- ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ١٧﴾ [القمر: ١٧].
- ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]

ووضوح والتي توردها بعض كتب الشيعة منسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، كتلك التي يرويها الطبرسي في كتابه **"الاحتجاج"**، فهي خطبة موضوعة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم ترد في أي كتب حديثي معتبر. وفيما يلي تمحيص إسنادها:

تمحيص سند خطبة الغـديـر الطويلة

يروي الطبرسي في كتابه **"الاحتجاج"** بقوله: حدثني.. ويذكر سلسلة مشايخ إجازته إلى قوله: «**قال: حدثنا محمد بن موسى الهمداني قال حدثنا محمد بن خالد الطيالسي قال حدثني سيف بن عميرة وصالح بن عقبة جميعا عن قيس بن سمعان عن علقمة بن محمد الحضرمي عن أبي جعفر محمد بن علي** عليه السلام...... ويسوق الحديث الطويل (الذي يقع في ٢٩ صفحة مع الحواشي!) **عن جابر عن رسول الله** (صلى الله عليه وآله)»[١].

فلنبدأ ببيان الحال التعيسة **لمحمد بن موسى الهمداني:**

١) قال التفرشي في "نقد الرجال" (ص٣٣٦): «محمد بن موسى الهمداني ضعَّفه القميُّون

وهل اللغة العربية لغة لا يمكن فهمها دون تفسير علي عليه السلام؟ ثانيًا: إن كان القرآن الكريم حقًّا لا يمكن فهمه دون تفسير علي عليه السلام فلماذا لم يتحمل علي مشقة كتابة التفسير، وتوضيح كتاب الله لخلقه حتى لا يحرم أحد من معناه الحقيقي؟

ثالثًا: إن كان القرآن الكريم حقًّا لا يتضح معناه دون تفسير علي، فلماذا أبو سفيان [أثناء كفره] وأبو جهل وأمثالهما كانوا يمنعون الناس من سماع شيء غير واضح؟

إن المشاكل في هذه الرواية أكثر من هذا الذي ذكر آنفا إلا أننا على أساس أسلوب مؤلف الكتاب، وتجنبًا للإطالة نكتفى بهذه النقاط، فتلك عشرة كاملة.

الكلمة الأخيرة: إن هذه الرواية على الرغم من مشاكلها الكثيرة تحمل فائدة مهمة وهي أنها تثبت أن رواتها الكاذبين ومختلقيها الناقلين يتفقون معنا في نقطة ويقبلون أن هذه الخطبة التي ألقاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في غدير خم ليست وافية بمقصودهم. وفي الحقيقة كان الباعث وراء اختلاق هذه الخطبة هو رفع هذا الإشكال نفسه. (البرقعي).

١- الاحتجاج: ج ١ / ص ١٣٣-١٦٢.

بالغلوِّ وكان ابن الوليد يقول إنه كان يضع الحديث. (غض) ضعيف يروي عن الضعفاء».

٢) في "تنقيح المقال" للممقاني (ج٣/ ص١٩٤)، ضمن بيانه لحال الرجل قال عنه: إنه وضع كتابًا باسم زيد النرسي، وضع فيه أحاديث كثيرة!.

٣) في قاموس الرجال للعلامة التستري (ج ٨/ ص ٤٠٩)، بعد أن بين حاله خلص إلى القول: «فضعفه اتفاقي، قال به ابن الوليد وابن بابويه وابن نوح وفهرست الطوسي والنجاشي وابن الغضائري».

٤) وأورده ابن داود الحلي في (ص ٥١٢ من) "رجاله" في القسم الثاني المخصص للمجروحين والمجهولين وذمه بوضع الحديث والغلو.

٥) وقال النجاشي في (ص ٦٠ من كتابه) "الرجال": «محمد بن موسى الهمداني ضعَّفه القميُّون بالغلوِّ وكان ابن الوليد يقول: إنه كان يضع الحديث».

٦) أورده الشيخ طه نجف أيضًا في "إتقان المقال" (ص ٢٦٠) ضمن قسم الضعفاء والغلاة، واعتبره الميرزا محمد الاسترآبادي في "منهج المقال" (ص ٣٢٧) غاليًا وضَّاعًا للحديث، وقال أن الشيخ الصدوق ضعفه. كما اعتبره الأردبيلي في "جامع الرواة" (ج٢/ ص ٢٠٥) من الضعفاء.

أما عن **سيف بن عميرة**:

١) فقد نقل الممقاني في تنقيح المقال (ج٢/ ص ٧٩) عن الشهيد الثاني تضعيفه. وقال عنه أيضًا: «ومن موضع من كشف الرموز أنه مظنون وعن موضع آخر أنه مطعون فيه وملعون».

٢) وأورده الشيخ طه نجف في "إتقان المقال" (ص ٢٩٩) مع الضعفاء.

وأما **صالح بن عقبة**:

١) فأورده العلامة الحلي في خلاصته (ص ٢٣٠) في القسم الثاني الخاص بالضعفاء وقال: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان، روى عن أبي عبد الله كذَّاب غال لا يُلْتَفَتُ إليه».

٢) وأورده ابن داود في الرجال (ص ٤٦٢) في قسم المجروحين والمجهولين وقال عنه:

«ليس حديثه بشيء، كذاب غال كثير المناكير». وهكذا وصفوه في سائر كتب الرجال بأنه «غال كذاب لا يُلتَفَت إليه...».

إذن لا ريب في أنّ خطبة الغدير الطويلة المفصلة هذه رواية موضوعة مكذوبة من اختراع الغلاة الوضَّاعين. هذا من ناحية السند أما من ناحية المتن فهناك قرائن قاطعة أخرى على وضعها نوجزها فيما يلي:

كما قلنا إذا كان حديث «**عمار تقتله الفئة الباغية**» قد هزّ بشدة حتى أصحاب معاوية حتى كاد جيشه يتصدع، وخشي معاوية أن ينقض عليه بعض جنده، فاستطاع بمكره وحيلته أن يقلب الحقائق ويزعم لهم أنّ عليًّا هو الذي قتل عمارًا لأنه أخرجه معه إلى المعركة رغم كبر سنه الذي كان يتجاوز التسعين!! واستطاع بهذه الحيلة أن يخمد الشغب، فإنه من المحال أن يكون هناك نصٌّ صريحٌ وواضحٌ ـ مثل هذه الخطبة ـ على علي بالإمارة وولاية الأمر ثم يهمله مثل أولئك الصحابة ولا يعتنوا به أدنى اعتناء لا لشيء إلا لأجل أبي بكر الذي لم يكن يملك عدّةً ولا عددًا لتحقيق مقصده بالقوة، بل كان عليٌّ أكثر منه عشيرةً ولم يكن أدنى منه مالاً وقوةً، فيعدلوا عنادًا عمَّن نصبه لهم ربهم تبارك وتعالى ويعهدوا بمنصبه لآخر. قَسمًا بالله إنها لتهمة كبيرة وسوء ظن عظيم أن يُنسَب مثل هذا الأمر لأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) المجاهدين الصابرين الأنصار المهاجرين.

٧- لم يحصل أن استنبط واستنتج أي شخص من حديث الغدير وسائر الأحاديث، التي تستدل بها الإمامية، خلال النصف الأول من القرن الهجري الأول على الأقل، النصَّ النبويَّ على علي إمامًا وحاكما بأمر الله. ولا يمكنك أن تجد أي حديث صحيح يبين استناد نفس أمير المؤمنين عليه السلام إلى قضية النص ولا استناد أي من أولاده خلال النصف الأول من القرن الأول، بل كان علي يرى، استنادا إلى مناقبه وعلمه وعظيم بلائه في الإسلام وشدة قربه والتصاقه بالرسول (صلى الله عليه وآله) الذي لا يدانيه فيه أحد، وهذه أهم نقطة في الأمر،أنه أولى وأحق الناس بمقام خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإمامة المسلمين. وتلك بالضبط كانت عقيدة أنصاره ومحبيه الميَّالين إليه من الصحابة، وعليه. فلو كان هناك نص صريح في نصب الله تعالى لعلي إمامًا لاستند إليه قطعا أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وشيعة علي ومحبيه،

وعلى الأقل لاستند إليه علي نفسه، في حين أنّ شيئًا من هذا لم يحصل. ولا يوجد مثل هذا الادعاء أو المطالبة في تمام ما نقل إلينا من احتجاجات لعلي وأنصاره بعد بيعة أبي بكر. نعم، لما أدت الصراعات السياسية فيما بعد إلى نشوء فرق عديدة كالكيسانية والمرجئة والخطابية والراوندية...إلخ بدأنا نجد أمثال هذه الروايات الصريحة ـ التي أكثرها مكذوب وموضوع ـ في النص على عليّ والاستناد إليها لإثبات إمامته المنصوص عليها من قبل الله عز وجل.

٨- إن المطالعة الدقيقة والخالية من التعصب للتواريخ الإسلامية المعتبرة تبين أنه في ذلك الزمن، كان أهم ما يستند إليه الذين يرون أنفسهم أحق وأليق وأولى بالخلافة، موضوع النسب والقبيلة أو مقدار الصلة والقرب العائلي أو القبلي من شخص رسول الله ﷺ، لذا نجد أبا بكر يستند، للرد على منافسه سعد بن عبادة، إلى الحديث المعروف "الأئمة من قريش"، وهو في تصوري حديث إخباري وليس إنشائيًا أي أنه يخبر فقط عما سيحصل لا أنه يأمر بذلك، وإلا لكان فيه نوع من التأييد للعصبية القبلية والقومية، ولذا فإن عمر وهو الصديق الوفي لأبي بكر، كذّب صحة هذا الحديث (أو دلالته على انحصار الإمامة بقريش وأحقيتها به) عندما قال عند وفاته أنه لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًا لما عدل عنه، مع أن سالمًا هذا ليس بقرشي. ونفس الأمر سار عليه الخلفاء الأمويون والعباسيون الذين حكموا المسلمين سنوات طويلة في ادعائهم أحقيتهم بالخلافة. والأعجب من ذلك أن بعض الأحاديث الشيعية أيضًا كانت تنظر للخلافة ومن أحق بها، من زاوية القرابة أو الانتماء العائلي إلى أرومة رسول الله صلى الله عليه وآله! فمن ذلك ما ورد في نهج البلاغة (خطبة٦٧/ ص٩٨) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه لما سمع احتجاج أبي بكر على الأنصار بحديث «**الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**» قال: «**احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة!**»، وكذلك ما ورد في النهج أيضًا (باب الحكم: حكمة رقم١٩٠/ ص٥٠٣) وغيره من كتب السيرة والتاريخ أن عليًّا عليه السلام قال معلقًا على احتجاج أبي بكر على الأنصار:

فإن كنْتَ بالشُّورَى مَلكتَ أمورَهم ... فكيف بهذا والمُشيرون غُيَّبُ؟

وإن كنت بالقُربى حَججتَ خَصيمَهُم ... فَغيرُكَ أَولَى بالنّبيِّ وأقرَبُ

وورد في كتاب إثبات الوصية للمؤرخ المسعودي، كما ذكره المجلسي في بحار الأنوار (ج

٨/ ص ٥٨)، ما يلي: «**واتصل الخبر بأمير المؤمنين بعد فراغه من غسل رسول الله وتحنيطه وتكفينه وتجهيزه ودفنه بعد الصلاة عليه مع من حضر من بني هاشم وقوم من صحابته مثل سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وحذيفة وأبي بن كعب وجماعة نحو أربعين رجلا، فقام خطيبًا: فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن كانت الإمامة في قريش فأنا أحق قريش بها وإن لا تكن في قريش فالأنصار على دعواهم! ثم اعتزل الناس ودخل بيته**». وبناءً عليه فإما أن تكون القرابة هي المعيار فعليٌّ أقرب القوم إلى النبي ﷺ. وإما ألا تكون، فإذن ادعاء الأنصار، في منطق أمير المؤمنين عليه السلام، ادعاء في محله لأن الوطن وطنهم ودين الإسلام إنما قوي وارتفعت رايته بدارهم وبفضل إيوائهم ونصرتهم له بالأنفس والأموال.

و هذه الحجة أيضًا نشاهدها في منطق شيعة أمير المؤمنين عليه السلام - حسبما تنقله كتب الشيعة - كما مر معنا في احتجاج عمار على أبي بكر حيث قال: «**إن أهل بيت نبيكم أولى به وأحق بإرثه... وقد علمتم أن بني هاشم أحق بهذا الأمر فيكم!**»[1].

١- لو تأملنا كلام هذا الإمام الهمام بعمق، بعيدًا عن أي تعصب طائفي، لأدركنا أنه عليه السلام لم يرد من كلامه تقرير مبدأ كون القرابة والوراثة هي الأصل في موضوع تعيين الحاكم والخليفة، بقدر ما أراد، كما سبق أن أوضحناه، أن يرد على حجة المهاجرين ويبين أن طريقتهم العجولة في نصب الإمام، قبل اكتمال مجلس أهل الحل والعقد، لم تكن بالطريقة الصحيحة والسليمة، فكأنه أراد أن يقول إذا كانت مجرد القرشية والقرابة من الرسول هي المعيار في تعيين الإمام فلقد كنت أولى الناس بذلك لأنني علاوة على كوني من قريش ومن بني هاشم: أسرة النبي وأشرف بطون قريش وأكرم من بني تيم بن مرة، فإن لي إلى رسول الله ﷺ قرابة نسبية وسببية وكنت أقرب الناس إليه: رُبيت في حجره منذ نعومة أظفاري وتعلمت وتربيت على يديه منذ صغري، فإذا كان الهدف من الشجرة هو ثمرتها فكيف احتج المهاجرون بأنهم شجرة النبي وأضاعوا ثمرة هذه الشجرة ؟! وأما حديث «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» فمعناه أن الإمام سيكون من قريش وليس معناه أن القرشيين فقط لهم الحق في تعيين الخليفة دون سائر أهل الحل والعقد من المسلمين لاسيما الأنصار، كما أنني أنا من قريش أيضًا فلماذا لم أُستَشَر في الأمر وتم دوني ؟! فهدف الإمام من اعتراضه ذاك هو في الحقيقة بيان أن تعيين الخليفة ينبغي ألا يتم إلا بتشاور ورضا جميع أهل الحل والعقد من كبار ووجهاء المسلمين لا أن يفتئت البعض بالأمر بسرعة دون مشورة وحضور البقية. (م)

هذا ولكن لما كانت مسألة التميز أو التعصب العشائري والقبائلي من آثار الجاهلية التي أبطلها الإسلام بقوله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ وبقوله ﷺ «**لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى**»[1]، كما سيأتي شرحه إن شاء الله، لذا لا مجال في الإسلام للحكم الوراثي والعائلي، فكل ادعاء من هذا القبيل ادعاء في غير محله ولا يؤيده العقل ولا النقل.

ادّعاء النصّ على عليٍّ لم يَرِدْ في كلمات آل بيت النبيّ وذريته

لم يأت أبدًا في أقوال أولئك الذين عُرفوا بالتقوى والعلم والفضل من بين أهل بيت رسول‌الله ﷺ وأبناء أعمامه وأحفاده وذريته، مثل هذا الادعاء بأن عليًّا عليه السلام قد نُصِبَ إمامًا على الأمة من الله تعالى ورسوله، فقد مر معنا (ص١٢٧من هذا الكتاب) قول الحسن المثنى بن الحسن المجتبى عليه السلام: «**لو كان النبي أراد خلافته لقال: أيها الناس هذا ولي أمري والقائم عليكم بعدي فاسمعوا له وأطيعوا،** (ثم أضاف): **أقسم بالله سبحانه أن الله تعالى لو آثر عليًّا لأجل هذا الأمر ولم يُقْدِم عليٌّ كرَّم الله وجهه لكان أعظم الناس خطًا**».

و مرّ أيضًا قبل صفحتين قول أمير المؤمنين نفسه، حسبما أورده المسعودي في كتابه "**إثبات الوصية**"، أنه عليه السلام، لما سمع أن الناس بايعوا أبا بكر قال: «**إن تكن الإمامة في قريش فأنا أحق قريش وإن لم تكن في قريش فالأنصار على دعواهم**»، واعتزل الناس دون أن يذكر أي بيان أو احتجاج آخر! فهل وظيفة المنصوص عليه من قبل الله تعالى ورسوله هي أن يذهب ويعتزل في بيته دون أن يقوم بأي دعوة أو مطالبة؟! وكما ذكرنا سابقًا في رواية قيس بن عباد أن حضرة علي قال: «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لو عهد إلي رسول الله عهدا لجاهدت عليه ولم أترك ابن أبي قحافة يرقى درجة واحدة من منبره!**».

١- رواه أبو نعيم الأصبهاني في الحلية عن جابر، قال: خطبنا رسول الله ﷺ وسط أيام التشريق في حجة الوداع، فقال: "**يا أيها الناس! ألا إنّ ربكم واحد ألا إنّ ربكم واحد، ألا لا فضل لعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم، ألا هل بلغت؟**"، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: "فليبلغ الشاهد الغائب". وكذلك رواه بلفظ قريب منه المتقي الهندي في كنز العمال: ج٣/ ٦٩٩، حديث رقم ٨٥٠٢، وعزاه إلى ابن النجار.

وأورد الكشي في رجاله (ص ١٦٤ من طبعة النجف) قصة نقاشٍ وقع بين مؤمن الطاق وزيد بن علي يدل على أنه لم يكن في أهل بيت رسول الله ﷺ علم بشيء اسمه الإمامة المنصوص عليها من الله، قال: «**إن مؤمن الطاق قيل له: ما جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي! بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إمامًا مفترض الطاعة! قال: قلت نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم. قال (أي زيد): وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبرِّدها بيده ثم يلقمنيها، أفترى يشفق علي من حر اللقمة ولا يشفق علي من حر النار؟**»[1]، أي أن زيدًا يؤكد أن والده لم يخبره بموضوع وجود إمام مفترض الطاعة من الله! مما يفيد أنّ زيدًا كان يرى في علي إمامًا في الحلال والحرام فحسب، أي أنه إذا قضى بشيء من أحكام الشرع كان ذلك حجة يجب على المؤمنين العمل بها لأنه كان أعلم أصحاب رسول الله ﷺ بأحكام الحلال والحرام.

وهذا المعنى جاء أيضًا في رواية طويلة أوردها **فرات بن إبراهيم الكوفي في تفسيره** (ص ١٨١ طبع النجف) فيما يلي نصها:

«قال: حدثنا أحمد بن القاسم معنعنًا: عن أبي خالد الواسطي قال: قال أبو هاشم الرماني ـ وهو قاسم بن كثير![2] ـ لزيد بن علي: يا أبا الحسين بأبي أنت وأمي، هل كان علي صلوات الله عليه مفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ؟

قال: فضرب رأسه ورقَّ لذكر رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: ثم رفع رأسه فقال: يا أبا هاشم، كان رسول الله صلى الله عليه وآله نبيًا مرسلاً فلم يكن أحد من الخلائق بمنزلته في شيء من الأشياء إلا أنه كان من الله للنبي قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧] وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وكان في علي أشياء من رسول الله ﷺ.

١- رجال الكشي، ص١٦٤ (طبعة النجف). أو اختيار معرفة الرجال، طبعة مشهد: ص ١٨٧، الحديث ٣٢٩.

٢- أبو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى توفي سنة ١٢٢ وقيل ١٤٥هـ، وأما قاسم بن كثير فكنيته أبو هاشم ونسبته الخارفي الهمداني بياع السابري روى عنه سفيان الثوري، لهما ترجمة في التهذيب وهما ثقتان. (ت)

كان علي صلوات الله عليه من بعد الرسول ﷺ إمام المسلمين في حلالهم وحرامهم (في السنة وفي كتاب الله). فما جاء به عليٌّ من الحلال والحرام أو من سنة أو من كتاب فرد الراد على علي وزعم أنه ليس من الله ولا رسوله كان الراد على عليٍّ كافرا، فلم يزل كذلك حتى قبضه الله على ذلك شهيدا، ثم كان الحسن والحسين فوالله ما ادعيا منزلة رسول الله صلى الله عليه وآله ولا كان القول من رسول الله فيهما ما قال في علي غير أنه قال: "سيدَي شباب أهل الجنة."

فهما كما سمى رسول الله كانا إمامي المسلمين أيهما أخذت منه حلالك وحرامك وبيعتك فلم يزالا كذلك حتى قُبِضا شهيدين، ثم كانت ذرية رسول الله ﷺ من بعدهما ولدهما ولد الحسن والحسين. فوالله ما ادعى أحد منا منزلتهما من رسول الله ولا كان القول من رسول الله فينا ما قال في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهما السلام، غير أنَّا ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله، يحق مودتنا وموالاتنا ونصرتنا على كل مسلم، غير أنّا أئمتكم في حلالكم وحرامكم يحق علينا أن نجتهد لكم ويحق عليكم أن لا تدعوا أمرنا من دوننا، **فوالله ما ادعاها أحد منا لا من ولد الحسن ولا من ولد الحسين أنّ فينا إمامًا مفترض الطاعة علينا وعلى جميع المسلمين**. فوالله ما ادعاها أبي علي بن الحسين في طول ما صحبته حتى قبضه الله إليه وما ادعاها محمد بن علي فيما صحبته من الدنيا حتى قبضه الله إليه، وما ادعاها ابن أخي من بعده لا والله ولكنكم قوم تكذبون.

فالإمام يا أبا هاشم منا المفترض الطاعة علينا وعلى جميع المسلمين: الخارج بسيفه، الداعي إلى كتاب الله وسنة نبيه، الظاهر على ذلك، الجارية أحكامه، فأما أن يكون إمامًا مفترض الطاعة علينا وعلى جميع المسلمين متكئًا على فراشه مرجئًا على حجته مغلقًا عنه أبوابه يجري عليه أحكام الظلَمة فإنا لا نعرف هذا يا أبا هاشم»[1].

هذا هو الكلام المتين والبرهان المبين الذي تفضل به زيد بن علي بن الحسين عليه السلام الذي يرى أن عليًّا إنما هو إمام المسلمين في بيان أحكام الإسلام من الحلال والحرام، لأن رسولالله ﷺ

١- تفسير فرات بن ابراهيم الكوفي (وهو من أعلام الغيبة الصغرى ومعاصر للمحدث الكليني والحافظ ابن عقدة، قيل أنه كان زيديًا) ص ٤٧٤-٤٧٥ (من الطبعة التي حققها محمد كاظم، طبع طهران،١٤١٠هـ/ ١٩٩٠). (ت)

علمه ذلك كله (بالإضافة لما اختصه الله تعالى به من فهم متميز خاص للقرآن وفقهه) فما بينه من أحكام الشريعة وجب على المسلمين الأخذ به. نجد هذا واضحًا في تاريخ الخلفاء الراشدين سيما أبي بكر وعمر اللَّذَين كانا يرجعان إليه ويستفسران رأيه في كل مسألة عويصة تعرض عليهما فلا يعدلان عن رأيه أبدًا، فقد كانا يعتبرانه إمامًا لهما في العلم والدين إلى الحد الذي اشتهر عن عمر أنه قال في أكثر من سبعين موردا: «**لولا علي لهلك عمر**»، وكان كثيرا ما يقول: «**لا أبقاني الله بعدك يا أبا الحسن!**»[1] وفي نظر جناب زيد أن الحسن والحسين أيضًا كانا إمامين طوال مدة حياتهما بمعنى كون كل منهما قدوة ومرجع للناس في بيان الحلال والحرام، وكذلك كان كل واحد من علماء أهل البيت: سواء علي بن الحسين (زين العابدين) أم الحسن بن الحسن أم محمد بن علي (الباقر) أم عبد الله بن الحسن بن الحسن (الكامل) أم زيد بن علي أم محمد بن عبد الله (النفس الزكية)، إمامًا ومرجعًا للناس في عصره في الإرشاد وبيان الأحكام. وهذا هو المعنى الصحيح لحديث الثقلين: «**إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِتْرَتِي**»، وبهذا المنطق فقط يمكن حل جميع الاختلافات الدينية بين المسلمين وإعادة المياه إلى مجاريها وتحويل العداوة والبغضاء إلى الأخوَّة والاتفاق، لا بسبِّ أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) والخلفاء أو سب واتهام سائر الفرق الإسلامية!

إنني لا أتصور أن يوجد بين المسلمين أحد ممّن يرجو النجاة لنفسه من عقبات يوم القيامة يرفض هذا المنطق ـ إلا من كان في قلبه مرض أو غرض. فمَن مِن المسلمين يمكنه أن ينكر

---

١ - كان علي من الناصحين للخليفتين أبو بكر وعمر وكانا يعملان بمشورته، فمن ذلك أَخْذُ أبي بكر برأي علي في موضوع مبدأ التأريخ الإسلامي بهجرة النبي ﷺ، كما أن عمر عمل بنصح ومشورة علي له في موضوع شخوصه لحرب الفرس وحرب الروم (انظر نهج البلاغة، الخطبتين: ١٣٤، و١٤٦). ولو رجعنا إلى كتاب مسند زيد بن علي عليه السلام لوجدنا عددًا من الروايات يقر فيها الخليفة الثاني بأن عليا أعلم منه ويرجع إليه في حل كثير من الأمور، بل يحتاط في الإجابة على سؤال رغم أنه سمع جواب مثله من النبي ﷺ بنفسه ولكنه مع ذلك يعهد بالإجابة عن السؤال إلى علي (ع). (انظر مثلاً الحديث السادس في باب الحيض والاستحاضة، من كتاب الطهارة، والحديث الثالث في باب جزاء الصيد من كتاب الحج) (البرقعي)

فضائل علي (عليه السلام) مع كل تلك الأحاديث النبوية التي صدرت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) طوال مدة حياته في حقه؟ من الذي يمكنه أن ينكر جهاد ذلك الإمام الهمام وسيرته التي كلها تضحيات في سبيل نصرة الإسلام وإعلاء كلمته؟ وليس ثمة مرحلة من مراحل الدعوة الإسلامية إلا وكان لعلي دور مؤثر في تقدمها وعلو شأنها، وإن سيرته العطرة مليئة بالمواقف البطولية الخالدة والأعمال العظيمة المحيرة، والقطرات التي بقيت من بحر علمه في عرضه لحقائق تعاليم الإسلام للناس. هذه السيرة تعتبر محيطًا لا ساحل له يمكن لأمة الإسلام بل للمجتمع البشري أن يفخر بها ويتخذها نبراسًا لحياته يسير على ضوئها تحقيقًا لسعادة الدنيا والآخرة.

فإذا رأينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) يثني عليه ويبين منزلته الرفيعة في كل مناسبة ومقام ويعرِّفه للمسلمين كرمز للعلم والتقوى والصلاح والفلاح والأخلاق الإسلامية، ويعتبره أهلًا للإمامة وقيادة المسلمين، فإن هذا لا يعني أنه (صلى الله عليه وآله) نصبه بنص تعييني وأمر إلهي للخلافة وحكم المسلمين بعد رسول الله أو نَصَبَ أولاده حكَّامًا على المسلمين إلى يوم القيامة، بحيث لو رجع المسلمون إلى غيره في أمر الحكومة والسياسة واعتبروه أهلاً لإدارة أمورهم السياسية وأطاعوه مادام ملتزمًا بتطبيق أحكام القرآن والسنة كانوا من أهل النار أجمعين، إمامًا ومأمومين!

نعم لو وجد من أهل بيت النبي وعترته من كان أفضل أهل زمانه في العلم والفضل والتقوى والشجاعة والدراية فمن البديهي أنه يكون أولى وأحق من أي أحد سواه بإمامة المسلمين وسياستهم، وعلى الناس أن ينتخبوه، طواعية من أنفسهم، لهذا المقام، وفي الغالب ما يحصل هذا فعلاً لأن طبيعة الناس وميلهم ونفوسهم تتجه لاحترام رسول دينها ونبي شريعتها وأهل بيته وذريته. وإذا شاهدنا عدول الناس لحد ما عن عترة الرسول (صلى الله عليه وآله) في صدر الإسلام فلهذا علل سبقت الإشارة لها، لكن مع ذلك نجد في تاريخ الإسلام أنه كلما قام رجل من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعترته يدعو لإقامة الحق والعدل والقضاء على الجور الظلم والحكم بالكتاب والسنة، التف حوله المسلمون من كل حدب وصوب وقاموا معه وجاهدوا تحت إمرته حكام الوقت، كقيام العشرات من آل علي من ذرية الحسن أو ذرية الحسين (عليهم السلام)، وآل جعفر ضد خلفاء

بني أمية وبني العباس مما تكفل كتاب **"مقاتل الطالبيين"** ببيان قصة جهادهم وإمامتهم. وحتى هذا اليوم عندما يقوم رجل من المنتسبين للرسول ﷺ من أحفاد علي وفاطمة عليهما السلام لعزل الظلَمة وإقامة حكم القرآن ويكون أهلاً للإمامة والحكم والقيادة، فإن أكثر المسلمين يؤيدونه ويقومون معه وينصرونه رغم أن أكثرهم يجهل كثيرًا من تعاليم الإسلام. وقد أصبح القليل من المسلمين في يومنا مَنْ لديه معرفة صحيحة بأحكام الدين، ودخلت في هذا الدين ـ خلال السنين الطويلة التي مرَّت على الإسلام منذ ظهوره وحتى اليوم ـ أغراض وأمراض من الصديق والعدو وتراكمت طبقات كثيفة من غبار الأوهام والخرافات والبدع على الوجه النوراني للإسلام فغطته، فلم يعد يدرك حقائقه النقية الناصعة إلا القليل ممن هداهم الله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾، ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾.

فإمامة علي بمعنى كونه خليفة رسول الله ﷺ، بعد رحلته، في بيان أحكام الحلال والحرام وفي كونه مرجع الخاص والعام في الإرشاد والهداية ومعرفة أحكام الشرع، لا يمكن أن ينكرها أي مسلم منصف ومؤمن بالله ورسوله ومطلع على تاريخ الإسلام وسيرة النبي ﷺ. ومثل هذا المقام والمنصب لا يمكن الاستيلاء عليه واغتصابه من صاحبه الأصلي بالقوة! لأن العلم والمعرفة والفضل والتقوى أمور لا يمكن غصبها والاستيلاء عليها، فهذه الإمامة لم يغصبها أحد من علي وآله، وهكذا كان الذين فاقوا أقرانهم في العلم والفضل والتقوى من أولاد وأحفاد علي، أئمةَ الناس في عصرهم ومرجع الخاص والعام في بيان أحكام الدين ومعرفة حلال شرع الله وحرامه.

و إذا رأينا رجالاً من أمثال فقهاء المدينة السبعة في عهد حضرة الإمام السجاد عليه السلام، أو أمثال مالك بن أنس وأبي حنيفة النعمان بن ثابت ومحمد ابن إدريس الشافعي وابن أبي ليلى، في زمن حضرات الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، قد اشتهروا بالعلم والفقه وصاروا مراجع جمهور المسلمين في أحكام الشرع والدين، فإنّ علة ذلك أولاً: فضلهم وعلمهم وتقواهم بلا شك، فكل واحد منهم كان حقيقة ذا علم وفضل وتقوى، وكل من كان كذلك لا بد أن يحوز توجه الناس وإقبالهم ومحبتهم، فيشتهر ويُتَّبَع.

وعلة ذلك ثانيًا: سياسة خلفاء بني العباس الذين كانوا يشعرون بالخطر من شخصيات أولاد علي التي تشكل، في الواقع وفي أنظار المسلمين، منافسًا قويًا لهم أكثر من أي شخصية إسلامية أخرى، مثل حضرات الباقر والصادق وعبد الله بن الحسن ومحمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية) والحسين بن علي شهيد الفخ ومحمد بن جعفر. فقد كان كل واحد من أولئك الأعلام من أفضل أهل عصره في العلم والفقه والتقوى مع الشجاعة والقوة في الحق واللياقة بمنصب إمامة المسلمين أكثر من أي أحد، مما كان يجعل قلوب الكثيرين تميل لإمارتهم وخلافتهم. وإن بعضهم قد بويع فعلاً بالإمامة من الخاص والعام، وقام ونهض (لإحياء حكم القرآن وإقامة عدل الإسلام)، لذا كان الخلفاء العباسيون يضيقون عليهم ويضطهدونهم ولا يسمحون لهم بالحرية التي تجعل الناس يلتفون حولهم، ويسعون بشتى الوسائل في إخماد ذكرهم والتعتيم عليهم. وفي المقابل أعطوا الآخرين الحرية ومجال الشهرة بل روجوا لهم وعهدوا لهم أو لتلاميذهم بالمناصب، لأنهم لم يخافوا طمعهم في الحكم والزعامة، وحتى لو طمح منهم طامح فإنه لن يجد من يلتف حوله وينصره في طلبه الإمامة، لأن شهرة حديث «**الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**» لم تترك مجالا لأبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم من الأئمة الفقهاء ممن لم يكن بقرشي[1].

١- لم يكن الأئمة الأربعة أيضًا راضين عن خلفاء عصرهم من بني العباس، فأحمد بن حنبل أمضى سنوات طويلة في سجونهم مع ضربه بالسياط إلى درجة فقدان الوعي بسبب رأي كلامي اختلف فيه مع المأمون. ومالك اعتقل بسبب تأييده لثورة العلويين بقيادة النفس الزكية وإفتائه بجواز نقض البيعة التي تؤخذ بالإكراه، وقد ضرب بالسياط حتى خلعت كتفه!، كما روى عن الإمام الصادق (ع) في كتابه الموطأ. وكذلك "الشافعي" كان محبًا ومؤيدًا لآل علي (ع) حتى اتهم بالتعاون معهم في اليمن واعتقل لأجل ذلك. وأشعاره في حب علي وآل النبي مشهورة يعرفها العام والخاص. أما تأييد الإمام أبي حنيفة لثورات العلويين في عصره، والذي يدل على أنه كان يراهم أولى الأمة بالخلافة ولم يكن يرى مشروعية خلافة الخلفاء في عصره، فأشهر من أن يذكر. وهذا حدا ببعض المؤرخين أن يعتبره شيعيًا في ولائه السياسي، وقد سجن أبو حنيفة، بسبب آرائه تلك، عدة مرات، في زمن المنصور الدوانيقي ورفض أن يستلم أي منصب من المناصب التي عرضت عليه في عهده حتى توفي آخر الأمر وهو في سجن المنصور. (البرقعي)

ومن هذا المنطلق أيضًا قرر الخلفاء العباسيون (أو أيدوا) مبدأ العول والتعصيب في فقه المواريث ليثبتوا أن العباس كان وارث النبيﷺ فيثبتوا بهذا أنهم الخلفاء الشرعيون للرسولﷺ![1].

ولهذا نال فقه الآخرين وآراؤهم من الشهرة والرواج بين المسلمين ما لم ينله فقه أئمة العترةعليهم السلام. وقد قيض الله تعالى لهم في كل عصر أتباعا محبين وتلاميذ أذكياء من الباحثين عن الحقيقة غير الآبهين في سبيلها بالأخطار، ممن كان يرجع في فهم دينه وأخذ أحكام شرعه إلى أولاد علي لا يعدل عنهم إلى غيرهم، فحفظوا من فقههم وبياناتهم آلاف الأحاديث وملؤوا آلاف الدفاتر، التي لا تزال توجد إلى اليوم في متناول المسلمين وتحوز انتباه العام والخاص، مما جعل الغلاة وأعداء الإسلام يستغلون شهرة ومرجعية أولئك الأئمة ويروون عنهم كذبًا آلاف

١- رأي المؤلف الفاضل محل نظر، لأن العول والتعصيب من المسائل المالية التي تتعلق بكيفية توزيع الإرث، ولا علاقة لهما أبدًا بإحراز مقام الخلافة. والخلافة العباسية لم تقم على قانون الإرث عن رسولالله ﷺ، لأنه ﷺ لم يترك إرثًا حتى يكون من نصيب العباس أو غيره، ولو ترك ﷺ إرثًا لكان من نصيب بناته وزوجاته لأنهنّ كنّ في الطبقة الأولى من الوارثين [وهن الأولى بالإرث منه]، ولم يكن لعمه الذي كان في الطبقة الثانية أي نصيب من إرثه. ثم إن مسألتي العول والتعصيب من المسائل التي كانتا محل نقاش بين فقهاء أهل السنة ثم لا يوجد أي دليل أو أثر يثبت أنّ خلفاء العباسية تكلموا عن العول والتعصيب واستندوا عليهما في أحقيتهم بالخلافة لكونهم من ورثة رسول الله ﷺ. والشيعة الزيدية رووا إثبات قاعدتي العول والتعصيب عن أمير المؤمنين علي عليه السلام؛ ورووا أيضًا تلك الرواية التي تقول بأن عليًّا عليه السلام كان يعيل الفرائض وهو يخطب على المنبر فسأله شخص عن مسألة في الميراث، فأجابه بصورة ارتجالية (مسند زيد بن علي، كتاب الفرائض، الرواية السابعة والخامسة عشرة). وقد عدَّ البعض هذه الإجابة من كرامات علي عليه السلام أو دليلاً على سرعة بداهته في الإجابة وذهنه الوقّاد. (م)

تعتمد مذاهب أهل السنة الأربعة قاعدتي التعصيب والعول في الإرث، أما **التعصيب** فهو أن يُعْطَى ما يتبقى من التركة، بعد أن يأخذ كل ذي فرض فرضه، لأَوْلى عصبة ذكر، وهم الأبناء ثم الآباء ثم الإخوة ثم أبناءهم ثم الأعمام ثم أولاد العم. أما عند الشيعة الإمامية، فلا تعصيب أصلاً بل يأخذ أصحاب الفروض من الطبقة الواحدة فقط كل التركة ولو كانت بنتا واحدة فقط، فرضًا ثم ردًّا. (ت)

الروايات مما شوه صورتهم في أنظار الناس، الأمر الذي حان الوقت للبدء بسرعة في إصلاحه.

والحاصل أن أئمة العترة كانوا أئمة الناس في الفقه والدين وفي بيان الحلال والحرام (وفي قيادة الأرواح إلى الله عز وجل)، والرد عليهم، من هذه الزاوية، رد على الله ورسوله[1]، وحتى الفقهاء الأربعة وغيرهم رجعوا إليهم وأخذوا عنهم العلم.

---

١ – بل الحق في الأمر؛ أن كُلاً يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا صاحب الرسالة محمد ﷺ. (المُصحح).

دراسة وتمحيص أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر

لا يخفى على ذوي الأبصار أن النص بخلافة علي عليه السلام مبني على الأحاديث فقط، ولا يوجد له أدنى إشارة في كتاب الله تعالى. ومن أهم تلك الأحاديث، حديث الغدير وقد سبق شرحه وبيانه وتبين أنه رغم شهرته واعتباره، لا يدل على الخلافة والإمامة أبدًا. ومنها أيضًا أحاديث «المنزلة» و«الطائر المشوي» وإعطاء اللواء [لعلي يوم خيبر] وتصدق [علي] بالخاتم وأمثالها. فهذه الأحاديث [إن صحت] لم يستنبط أحد ممن سمع هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنى الخلافة والإمامة وإلاّ كان محالاً من هؤلاء المؤمنين المخلصين الذين مدحهم الله في القرآن وكانوا أزهد الناس عن الدنيا وزخارفها، أن يعرضوا عن أمر القرآن ورسوله، ويعدلوا عن علي عليه السلام إلى غيره. وكما شرحنا سابقًا- بأن هذا الادعاء يتعارض مع روح الشريعة الأبدية الإلهية. ولكن توجد في كتب الشيعة الإمامية، علاوةً على الأحاديث التي تذكر نصَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على إمامة وخلافة عليٍّ عليه السلام بشكل خاص، أحاديث فيها نصُّه (صلى الله عليه وآله)، بأمر ربه تعالى، على اثني عشر إمامًا واحدًا واحدًا ببيان أسمائهم وعلاماتهم، بحيث لا يبقى عذرٌ لأحد! وسنقوم فيما يلي بتمحيص هذه الأحاديث من حيث السند والمتن، لنرى ما هي حقيقة هذا الأمر؟ اين پاراگراف با ص۲۳۹ فارسى مطابقت كامل ندارد

الحديث الأول: أهمُّ حديثٍ جاء في كتب الشيعة الإمامية في التعريف بالأئمة الاثني عشر الحديث المشهور **بحديث لوح جابر**، وقد ورد هذا الحديث بعدة طرق مختلفة سنعرضها جميعًا على أنظار القراء:

أخرج "الصدوق" هذا الحديث في كتابَيْه: **"إكمال الدين وإتمام النعمة"** و**"عيون أخبار الرضا"** بالسند التالي: قال:

«حدثنا محمد بن إبراهيم بن اسحق الطالقاني قال: حدثنا الحسن بن إسماعيل قال: حدثنا أبوعمرو سعيد بن محمد بن نصر القطان قال حدثنا عبيد الله بن محمد السلمي قال: حدثنا محمد

بن عبد الرحمن قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا العباس أبي عمرو عن صدقة بن أبي موسى عن أبي نصرة قال: **لما احتضر أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام عند الوفاة دعا بابنه الصادق فعهد إليه عهدًا، فقال له أخوه زيد بن علي: لو امتثلت فيَّ بمثال الحسن والحسين عليهما السلام لرجوت أن لا تكون أتيت منكرًا، فقال: يا أبا الحسين، إن الأمانات ليست بالمثال ولا العهود بالرسوم، وإنما هي أمور سابقة عن حجج الله تبارك وتعالى، ثم دعا بجابر بن عبد الله فقال له: يا جابر، حدثنا بما عاينت في الصحيفة، فقال له جابر: نعم يا أبا جعفر، دخلت على مولاتي فاطمة عليها السلام لأهنئها بمولود الحسن عليه السلام فإذا هي بصحيفة بيدها من درة بيضاء فقلت: يا سيدة النسوان ما هذه الصحيفة التي أراها معك؟ قالت: فيها أسماء الأئمة من ولدي. فقلت لها: ناوليني لأنظر فيها، قالت: يا جابر! لولا النهي لكنت أفعل[1]، لكنه نهى أن يمسها إلا نبي أو وصي أو أهل بيت نبي ولكنه مأذون لك أن تنظر إلى باطنها من ظاهرها! قال جابر: فقرأت فإذا فيها: أبو القاسم محمد بن عبد الله المصطفى أمه آمنة بنت وهب، أبو الحسن علي بن أبي طالب المرتضى أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم من عبد مناف، أبو محمد الحسن بن علي البر، أبو عبد الله الحسين بن علي التقي أمهما فاطمة بنت محمد، أبو محمد علي بن الحسين العدل، أمه شهربانويه بنت يزدجرد بن شاهنشاه، أبو جعفر بن محمد بن علي الباقر أمه أم عبد الله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، أبو إبراهيم موسى بن جعفر الثقة أمه جارية اسمها حميدة، أبو الحسن علي بن موسى الرضا أمه جارية اسمها نجمة، أبو جعفر محمد بن علي الزكي أمه جارية اسمها خيزران، أبو الحسن علي بن محمد الأمين أمه جارية اسمها سوسن، أبو محمد الحسن بن علي الرفيق أمه جارية اسمها سمانة وتكنى بأم الحسن، أبو القاسم محمد بن الحسن هو حجة الله تعالى على خلقه القائم أمه جارية اسمها نرجس صلوات الله عليهم أجمعين»**[2].

---

(١) هذا من علامات الوضع في هذا الحديث لأن معرفة أسماء الأئمة عليهم السلام الذين اختارهم الله وفرض طاعتهم على العالمين والتي لا نجاة لمسلم إلا بها أمرٌ ينبغي أن يُعلن ويُنشر لا أن يُخفى ويُستتر عند فرد! (ت)

٢- أول ما يتَّجه من إشكال على صحة هذا الحديث وأمثاله أنه من المتواتر أن عددًا من الأئمة عليهم السلام لم يكونوا عالمين في بداية الأمر إلى من ستؤول الإمامة من بعدهم، فالصادق عليه السلام أعلن في البداية أن ابنه الأكبر

أقول: لا يوجد لرجال سند هذا الحديث بدءًا من **"سعيد بن محمد بن نصر القطان" إلى "أبي نصرة"، ذكرٌ في كتب الرجال!** ولا ندري من أين جاء الشيخ الصدوق بهؤلاء الرواة وعمَّن أخذ ومن أين روى هذه الرواية؟! ولكن محقق كتاب إكمال الدين للصدوق ذكر في الحاشية أن **أبا بصرة**: إذا كان نفس أبا بصرة محمد بن قيس الأسدي فقد ضعَّفه الشهيد الثاني في كتابه الدراية وقال عنه: «كلما كان فيه محمد بن قيس عن أبي جعفر فهو مردود»، لكنه قطعًا ليس محمد بن قيس هذا ولو كان هو فهذا الحديث منسوب إليه كذبًا. وفي حاشية الكتاب نفسه قال: إذا كان هو أبا بصرة فاسمه حُميل بضم الحاء، وأيًا كان فهو مجهول.

"إسماعيل" هو الإمام من بعده، لكن إسماعيل توفي في حياة أبيه! عندئذ قال الصادق بأن الإمام هو "موسى"، وكذلك عين الإمام الهادي ابنه "محمدا" إمامًا بعده لكن محمدًا أيضًا توفي في حياة والده! فنقل الهادي الإمامة من بعده لابنه الآخر" الحسن"، وهذا كله يناقض علمه السابق بأسماء الأئمة واحدًا واحدًا. وكذلك يتناقض مع حديث لوح جابر وأمثاله ما رواه الكليني نفسه في أصول الكافي: باب "الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا" أن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لم يكن يعلم إلى مَنْ مِنْ أولاده ستصير الإمامة من بعده وكان يميل إلى إمامة ابنه "القاسم" إلى أن رأى في منامه النبي صلى الله عليه وآله وعليًّا عليه السلام فسألهما: **"أرنيه أيهما هو؟"** ومع أن الإمام علي أشار إلى الرضا إلا أن الإمام الكاظم لم يطمئن حتى سأل النبي صلى الله عليه وآله فقال: **"قد جـمَعْتَـهم لي - بأبي وأمي - فأيهم هو؟"**. فلو كان حديث اللوح صادقا لكان حضرة الكاظم عليه السلام قد رآه وعرف منه أسماء الأئمة، فما مورد هذا التساؤل منه إذن؟!

و لقد أحصى كاتب هذه السطور- أثناء مطالعة أصول الكافي - عدد أصحاب الأئمة بدءًا من الإمام الحسين عليه السلام وحتى الإمام الرضا عليه السلام الذين ذكرت روايات الكافي ما يدل على عدم معرفتهم من سيكون الإمام بعد إمام عصرهم، فوجدت أن عددهم بلغ مائة وأربعة!! فلو صح حديث لوح جابر ونظائره لكان الأئمة أطلعوا على الأقل أصحابهم المقربين على أسماء الأئمة أجمعين حتى لا يتيهوا ولا يضطروا للحيرة والبحث عن كل إمام؟! أي لو كان قول الذين ادعوا أن النبي (صلى الله عليه وآله) عين اثني عشر إمامًا من بعده بأسمائهم صحيحًا، لعرف ذلك الأئمة أنفسهم ولعرف ذلك خلص أصحابهم المقربين، لكن الواقع خلاف ذلك! (البرقعي)

لكنني أقول: **إن في متن الحديث خطأً تاريخيًّا واضحًا** لا يبقي مجالاً للشك في أنه حديث موضوع إلى درجة لا نحتاج معها للبحث في صحة أو سقم سنده، فالراوي المجهول الهوية أبوبصرة يبتدئ حديثه بقوله: «لما احتضر أبو جعفر محمد بن علي الباقر عند الوفاة»، هذا في حين أن وفاة الإمام محمد الباقر عليه السلام وقعت طبقًا لكل التواريخ، فيما بين السنة ١١٤ إلى ١١٨هـ.[١]

أما وفاة **"جابر بن عبد الله الأنصاري"** فذكرتها التواريخ بين ٧٣ إلى ٧٧هـ.[٢]

فهذا يعني أن جابر بن عبد الله توفي قبل أربعين سنة من وفاة الإمام الباقر عليه السلام. أفلم يوجد من يقول لهذا الكذاب الوضاع: كيف أحييت جابرًا وجئت به ـ بعد أن مات في قبره منذ أربعين سنة ـ لمحضر الإمام الباقر، حين أدركته الوفاة، لتنسب إليه إقناعه زيدَ بن علي أن لا يطلب من أخيه الباقر الإمامة، بشهادته برؤية اللوح الذي ذكرت فيه أسماء الأئمة الاثني عشر وأسماء أمهاتهم كذلك؟!

لننظر الآن في **تاريخ وفاة زيد** أيضًا:

١- يقول الشيخ الطوسي في رجاله (ص ١٩٥): «قُتِلَ سنة إحدى وعشرين ومائة وله اثنتان وأربعون سنة» مما يعني أن جناب زيد ولد سنة ٧٩ أو ٨٠هـ.

٢- بل في تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر: (ج٦/ ص١٨) ذكرت ولادة زيد بن علي بن الحسين سنة ٧٨هـ. فهذا يعني أن زيدًا ولد بعد أربع سنوات أو على أقل تقدير بعد سنة

١- يُراجَع للتأكد من ذلك الكتب التالية: ١ـ المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعري: ص ٧٢. ٢ـ فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي: ص ٨٢، حيث يذكر الكتابان أن سنة وفاته هي ١١٧ هـ. ٣ـ وفيات الأعيان لابن خلّكان: ج٤/ ص١٧٠. ٤ـ بحار الأنوار للمجلسي: ج ١٤/ ص ٤٤ (من طبعة تبريز القديمة). ٥ـ تاريخ اليعقوبي: ص ٥٢ (طبعة بيروت لعام ١٣٧٥هـ). ٦ـ منتهى الآمال (في مصائب النبي والآل) لعباس القمي، (بالفارسية): ص ١٢٢ (طبع العلمي) ٧ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ج١/ ص٢١٥.

٢- انظر: ١ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: ج١/ ص٢١٣. ٢ـ أسد الغابة لابن الأثير: ج١/ ص٢٥٨. ٣ـ التهذيب ج٩/ ص ٧٧ (طبع النجف). ٤ـ تتمة المنتهى: ص ٦٩. ٥ـ الإصابة: ج١/ ص٢١٥.

من وفاة جابر بن عبد الله! فكيف تسنَّى لجابر أن يأتي ويقنعه بالأئمة المنصوص عليهم؟! والعجيب المحير أنّ هذا الحديث رغم وضوح بطلانه إلى هذه الدرجة ـ وكما قال الشهيد الثاني: **أكذب الحديث ما كذَّبه التاريخ** ـ أورده أكثر علمائنا الشيعة الإمامية في إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر والنص عليهم دون أن يتعرض أحدهم أو ينتبه لهذا العيب الكبير في متنه، أو انتبه لذلك ولكن التعصب وتقليد الآباء حمله على السكوت.

والأعجب من ذلك أن العيب الوحيد الذي أخذه الشيخ الصدوق على هذا الحديث هو قوله بعد روايته: «**قال مصنف هذا الكتاب: جاء هذا الحديث هكذا بتسمية القائم والذي أذهب إليه ما روي في النهي عن تسمية القائم!**»، حقًّا ينطبق عليه المثل بأنه يرى القذة في عين الآخرين ولا يرى الخشبة في عينه!

هذا ولما كان كذب الحديث واضحًا جدًا بشهادة التاريخ لم نتعرض لنقد متنه المليء بالعيوب الأخرى: أ ـ كقوله أنّ جابرًا دخل على فاطمة ليهنئها بولادة الحسن مع أنه لم يكن من عادة المسلمين في ذلك العهد الدخول على أم الوليد لتهنئتها بالولادة، بالإضافة إلى أنّ جابرًا لم يكن عمره، عند ولادة الحسن، يتجاوز ال ١٦ أو ١٧ سنة. ولما كانت ولادة الحسن في السنة الثالثة للهجرة فإنّ جابرًا لم يكن قد تزوج بعد، لأنه إنما تزوج من أرملة ثيب بعد شهادة أبيه في معركة أحد في السنة الثالثة للهجرة، فكيف يمكن لشاب في ريعان الشباب أن يدخل على فاطمة الشابة مثله. والحديث لا يشير إلى أنه كان هناك أحد معها في البيت، خاصة أن قراءة اللوح، وهو بيد الزهراء، يحتاج لاقتراب شديد منها، وهذا أمر بعيد جدًا أن تسمح به الزهراء عليها السلام التي أُثِرَ عنها قولها: خير للرجال أن لا يروا النساء وخير للنساء أن لا يرين الرجال!

ب ـ عدد من أسماء أمهات الأئمة ليست صحيحة، مثلاً في كتاب إثبات الوصية، عن جابر نفسه أن أم حضرة علي بن الحسين زين العابدين جهان شاه، أما هنا فذكر أنها شهربانو، وهناك قال بأن اسم أم حضرة الإمام الرضا تُكتَم، وهنا نجمة! هذا بالإضافة إلى عيب آخر وهو أن فاطمة قالت بأن في هذا اللوح أسماء الأئمة من ولدي. لكن في اللوح اسم النبي واسم علي وهما ليسا من أولادها! والحاصل أن هذا الحديث واضح البطلان والوضع ولا يسعنا إلا أن نقول

فيه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾. [الأنعام: ٢١]. الله لا يرحم أولئك الكذابين الوضاعين الدجالين الذين فرقوا الأمة الإسلامية بوضع أمثال هذه الأحاديث!

الحديث الثاني: حديث آخر فيه أسماء الأئمة الأثني عشر، وهو حديث اللوح، قد أخرجه [الصدوق من طريق آخر وبلفظ مختلف، في كتابيه]: **"إكمال الدين"** و**"عيون أخبار الرضا"** أيضًا، كما أخرجه الكليني في كتابه "الكافي"، وفيما يلي نصه وسنده كما جاء في كتاب إكمال الدين:

«حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْـحَسَنِ قَالا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الْـحِمْيَرِيُّ جَمِيعاً عَنْ أَبِي الْـخَيْر صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ وَالْـحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ جَمِيعاً عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ... عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ع قَالَ: قَالَ أَبِي عليه السلام لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْصَارِيِّ: «إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً فَمَتَى يَخِفُّ عَلَيْكَ أَنْ أَخْلُوَ بِكَ فَأَسْأَلَكَ عَنْهَا؟ فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: فِي أَيِّ الْأَوْقَاتِ شِئْتَ جِئْنِي. فَخَلَا بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَالَ لَهُ: يَا جَابِرُ، أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّوْحِ الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي يَدِ أُمِّي فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَمَا أَخْبَرَتْكَ بِهِ أَنَّهُ فِي ذَلِكَ اللَّوْحِ مَكْتُوباً. فَقَالَ جَابِرٌ: أَشْهَدُ بِالله أَنِّي لَـمَّا دَخَلْتُ عَلَى أُمِّكَ فَاطِمَةَ ع فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله أُهَنِّؤُهَا بِوِلَادَةِ الْـحَسَنِ عليه السلام[1]، فَرَأَيْتُ فِي يَدِهَا لَوْحاً أَخْضَرَ ظَنَنْتُ أَنَّهُ مِنْ زُمُرُّدٍ وَرَأَيْتُ فِيهِ كِتَاباً أَبْيَضَ شَبِيهًا بِنُورِ الشَّمْسِ فَقُلْتُ لَهَا: بِأَبِي أَنْتِ وَأُمِّي يَا بِنْتَ رَسُولِ الله مَا هَذَا اللَّوْحُ؟ فَقَالَتْ: هَذَا اللَّوْحُ أَهْدَاهُ اللهُ جَلَّ جَلالُهُ إِلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله، فِيهِ اسْمُ أَبِي وَاسْمُ بَعْلِي وَاسْمُ ابْنَيَّ وَأَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِي، فَأَعْطَانِيهِ أَبِي لِيَسُرَّنِي بِذَلِكَ. قَالَ جَابِرٌ: فَأَعْطَتْنِيهِ أُمُّكَ فَاطِمَةُ عليها السلام فَقَرَأْتُهُ وَانْتَسَخْتُهُ[2] [استنسخته] فَقَالَ لَهُ أَبِي: فَهَلْ لَكَ يَا جَابِرُ أَنْ

١- هكذا ذكره المؤلف «بِوِلَادَةِ الْحَسَن»، وهو هكذا عند الطبرسي في إعلام الورى ص٣٩٢ والاحتجاج ج٢ / ص٣٧٣ وإلزام الناصب للحائري ج١/ ص: ١٩٦ وغيرها. ولكن في إكمال الدين وعيون أخبار الرضا والكافي «بِوِلَادَةِ الْحُسين». لعل المؤلف نقلها من النسخة التي كان فيها «الحسن». (المُصحح)

٢- هذا يناقض ما جاء في الرواية السابقة من أن فاطمة رفضت إعطاء جابر اللوح قائلة أن الله نهى أن يمسه إلا نبي أو وصي أو أهل بيت نبي! (م)

تَعْرِضهُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَمَشَى مَعَهُ أَبِي عليه السلام حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنْزِلِ جَابِرٍ، فَأَخْرَجَ إِلَى أَبِي صَحِيفَةً مِنْ رَقٍّ فَقَالَ: يَا جَابِرُ، انْظُرْ أَنْتَ فِي كِتَابِكَ لِأَقْرَأَهُ أَنَا عَلَيْكَ، فَنَظَرَ جَابِرٌ فِي نُسْخَتِهِ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِ أَبِي عليه السلام. فَوَ اللهِ مَا خَالَفَ حَرْفٌ حَرْفاً. قَالَ جَابِرٌ: فَإِنِّي أَشْهَدُ بِاللهِ أَنِّي هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي اللَّوْحِ مَكْتُوباً:

بسم الله الرحمن الرحيم. هَذَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ لِمُحَمَّدٍ نُورِهِ وَسَفِيرِهِ وَحِجَابِهِ(!!) وَدَلِيلِهِ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، عَظِّمْ يَا مُحَمَّدُ أَسْمَائِي وَاشْكُرْ نَعْمَائِي وَلَا تَجْحَدْ آلَائِي إِنِّي أَنَا اللهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنَا، قَاصِمُ الْجَبَّارِينَ وَمُبِيرُ الْمُتَكَبِّرِينَ وَمُذِلُّ الظَّالِمِينَ وَدَيَّانُ يَوْمِ الدِّينِ إِنِّي أَنَا اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَمَنْ رَجَا غَيْرَ فَضْلِي أَوْ خَافَ غَيْرَ عَدْلِي (!!) عَذَّبْتُهُ عَذاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ، فَإِيَّايَ فَاعْبُدْ وَعَلَيَّ فَتَوَكَّلْ. إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ نَبِيّاً فَأُكْمِلَتْ أَيَّامُهُ وَانْقَضَتْ مُدَّتُهُ إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ وَصِيّاً[1]، وَإِنِّي فَضَّلْتُكَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَفَضَّلْتُ وَصِيَّكَ عَلَى الْأَوْصِيَاءِ وَأَكْرَمْتُكَ بِشِبْلَيْكَ [بَعْدَهُ وَبِسِبْطَيْكَ] الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَجَعَلْتُ حَسَناً مَعْدِنَ عِلْمِي بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ أَبِيهِ وَجَعَلْتُ حُسَيْناً خَازِنَ وَحْيِي(؟!!) وَأَكْرَمْتُهُ بِالشَّهَادَةِ وَخَتَمْتُ لَهُ بِالسَّعَادَةِ، فَهُوَ أَفْضَلُ مَنِ اسْتُشْهِدَ وَأَرْفَعُ الشُّهَدَاءِ دَرَجَةً، جَعَلْتُ كَلِمَتِيَ التَّامَّةَ مَعَهُ وَالْحُجَّةَ الْبَالِغَةَ عِنْدَهُ[2] بِعِتْرَتِهِ، أُثِيبُ وَأُعَاقِبُ. أَوَّلُهُمْ عَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَابِدِينَ وَزَيْنُ أَوْلِيَائِيَ الْمَاضِينَ وَابْنُهُ سَمِيُّ جَدِّهِ[3] الْمَحْمُودِ مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ لِعِلْمِي وَالْمَعْدِنُ لِحِكْمَتِي سَيَهْلِكُ الْمُرْتَابُونَ فِي جَعْفَرٍ الرَّادُّ عَلَيْهِ كَالرَّادِّ عَلَيَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأُكْرِمَنَّ مَثْوَى جَعْفَرٍ وَلَأَسُرَّنَّهُ فِي أَوْلِيَائِهِ وَأَشْيَاعِهِ وَأَنْصَارِهِ وَانْتَخَبْتُ

١- إن أنبياء كإبراهيم ويعقوب وداود عليهم السلام، أبناؤهم كانوا أنبياء أيضًا، مثل إسماعيل وإسحاق ويوسف وسليمان عليهم السلام، ولم يكن لهم أوصياء بالمعنى الذي تعنيه هذه الرواية. (البرقعي)

٢- يصرح القرآن الكريم بأن إتمام الحجة يكون بالأنبياء فقط وخاصة بخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. لأن كلمة ﴿حُجَّةٌ﴾ ذُكرت نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم، فلا حجة لأحد بعد الأنبياء. إذن فما هي الحجة البالغة التي يتحلى بها شخص ليس بنبي. (البرقعي)

٣- في الرسالة المرسلة الخاصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لا ينغبي أن يقال فيها: «وَابْنُهُ سَمِيُّ جَدِّهِ». وهذا غير مألوف ومخالف للبلاغة والفصاحة، بل يُقال: «ابنه سميُّكَ»،لأن الجد هو نفسه مخاطب الرسالة. (البرقعي)

بَعْدَهُ مُوسَى [أُتِيحَتْ بَعْدَهُ مُوسَى فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ حِنْدِسٌ لِأَنَّ خَيْطَ فَرْضِي] لَا يَنْقَطِعُ وَحُجَّتِي لَا تَخْفَى[١]، وَأَنَّ أَوْلِيَائِي لَا يَشْقَوْنَ أَبَداً [وَأَنَّ أَوْلِيَائِي يُسْقَوْنَ بِالْكَأْسِ الْأَوْفَى]. أَلَا وَمَنْ جَحَدَ وَاحِداً مِنْهُمْ فَقَدْ جَحَدَ نِعْمَتِي وَمَنْ غَيَّرَ آيَةً مِنَ الْكِتَابِي(!!)[٢] فَقَدِ افْتَرَى عَلَيَّ، وَوَيْلٌ لِلْمُفْتَرِينَ الْجَاحِدِينَ عِنْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ عَبْدِي مُوسَى وَحَبِيبِي وَخِيَرَتِي، أَلَا إِنَّ الْمُكَذِّبَ بِالثَّامِنِ مُكَذِّبٌ بِكُلِّ أَوْلِيَائِي، وَعَلِيٌّ وَلِيِّي وَنَاصِرِي، وَمَنْ أَضَعُ عَلَيْهِ أَعْبَاءَ النُّبُوَّةِ (!!) وَأَمْتَحِنُهُ بِالاضْطِلَاعِ يَقْتُلُهُ عِفْرِيتٌ مُسْتَكْبِرٌ، يُدْفَنُ بِالْمَدِينَةِ الَّتِي بَنَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ ذُو الْقَرْنَيْنِ إِلَى جَنْبِ شَرِّ خَلْقِي[٣]، حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأُقِرَّنَّ عَيْنَهُ بِمُحَمَّدٍ ابْنِهِ وَخَلِيفَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَهُوَ وَارِثُ عِلْمِي وَمَعْدِنُ حِكْمَتِي وَمَوْضِعُ سِرِّي وَحُجَّتِي عَلَى خَلْقِي جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ وَشَفَّعْتُهُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كُلُّهُمْ قَدِ اسْتَوْجَبُوا النَّارَ وَأَخْتِمُ بِالسَّعَادَةِ لِابْنِهِ عَلِيٍّ وَلِيِّي وَنَاصِرِي وَالشَّاهِدِ فِي خَلْقِي وَأَمِينِي عَلَى وَحْيِي(؟!) أُخْرِجُ مِنْهُ الدَّاعِيَ إِلَى سَبِيلِي وَالْخَازِنَ لِعِلْمِيَ(!)[٤] الْحَسَنَ ثُمَّ أُكْمِلُ ذَلِكَ بِابْنِهِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، عَلَيْهِ كَمَالُ مُوسَى وَبَهَاءُ عِيسَى وَصَبْرُ أَيُّوبَ، سَيَذِلُّ أَوْلِيَائِي فِي زَمَانِهِ وَيُتَهَادَوْنَ رُءُوسُهُمْ كَمَا تُهَادَى رُءُوسُ التُّرْكِ وَالدَّيْلَمِ، فَيُقْتَلُونَ وَيُحْرَقُونَ وَيَكُونُونَ خَائِفِينَ مَرْعُوبِينَ

١- إذا كانت حجة الله لا تخفى، فلماذا يدّعون أن الإمام الثاني عشر قد اختفى، أليس هو «حجة الله»؟!

٢- في الكافي والنسخ الجديدة هكذا «كتابي» بدون (ال) التعريف، فكأن النسخة التي نقل عنها المؤلف كان هكذا: «الكتابي». (المُصحح)

٣- إنه لا يخفى على أحد -إلا على هذا الجاعل الجاهل- أن الإمام الرضا عليه السلام دُفن في منطقة قريبة من «طوس»، والتي تُعرف اليوم باسم «مشهد»، ولم يبنها ذو القرنين. (البرقعي)

٤- ما الهدف من استخدام تعابير «وَمَنْ أَضَعُ عَلَيْهِ أَعْبَاءَ النُّبُوَّةِ» أو «أَمِينِي عَلَى وَحْيِي» أو «خَازِنَ وَحْيِي» في أشخاص لم يكونوا أنبياء؟! في حين أن الأنبياء هم فقط «أمناء وحي الله» من بين عباد الله. إضافة إلى ذلك، فإن الله تعالى قال لرسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] وانظر: [هود: ٣١]. وقال تعالى أيضًا: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]. وقال الإمام علي للإمام الحسن عليهما السلام: «وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الدُّعَاءِ...». (نهج البلاغة، ٢/ ٣٩٨).

ولكن الراوي الجاهل بالقرآن وبالدين، يُعرّف الإمام خازن وحي الله وعلمه!! (البرقعي)

وَجِلِينَ، تُصْبَغُ الْأَرْضُ مِنْ دِمَائِهِمْ وَيَفْشُو الْوَيْلُ وَالرَّنِينُ فِي نِسَائِهِمْ. أُولَئِكَ أَوْلِيَائِي حَقّاً بِهِمْ أَدْفَعُ كُلَّ فِتْنَةٍ عَمْيَاءَ حِنْدِسٍ وَبِهِمْ أَكْشِفُ الزَّلَازِلَ وَأَرْفَعُ عَنْهُمُ الْآصَارَ وَالْأَغْلَالَ. أُولئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولئِكَ هُمُ الْـمُهْتَدُونَ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَالِمٍ: قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: لَوْ لَمْ تَسْمَعْ فِي دَهْرِكَ إِلَّا هَذَا الْـحَدِيثَ لَكَفَاكَ فَصُنْهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ»[1].

قلت: هذا الحديث الطويل لا يقلّ بطلانًا وتهافتًا عن سابقه سواء من ناحية السند أو المتن. أما **من ناحية السند**: فلن نبحث في رجاله المعاصرين أو القريبين من المعصوم مع أن كلهم ضعاف: **فبكر بن صالح**، قد ضعّفه النجاشي في رجاله (ص ٨٤) وذكره ابن داود في القسم الثاني من كتابه المخصص للضعفاء (ص ٤٣٢) وقال: «بكر بن صالح ضعيف جدًا» وكذلك أورده العلامة الحلي في القسم الثاني من خلاصته المخصص للضعفاء (ص٢٠٧) ووافق قول ابن الغضائري فيه: «بكر بن صالح ضعيف وكثير التفرد بغرائب!». وكذلك قال عنه المامقانى في تنقيح المقال (ج١/ ص١٧٨): «ضعفه جماعة وقال عنه ابن الغضائري ضعيف وكثير التفرد بغرائب».

وكذلك **عبد الرحمن بن سالم** قال عنه العلامة الحلي في خلاصته (ص ٢٢٩): «عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل كوفي مولى روى عن أبي بصير ضعيف»، واعتبره التفرشي في نقد الرجال (ص ١٨٥) ضعيفا واعتبر أباه ثقة، وخلص المامقاني في تنقيح المقال (ج٢/ ص١٤٣) إلى القول عنه «على كلٍّ ضعيف أو مجهول».

١- ابن بابويه القمي، **كمال الدين وتمام النعمة**: ج١/ ص٣١٠-٣١١، والشيخ الصدوق في «عيون أخبار الرضا»: ج١/ ص٤٨-٥٠ (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤). وانظر أيضًا «**الكافي**» للكليني (ج١/ ص٥٢٧-٥٢٨). هذا ويجدر بالذكر أن المحقق والمحدث المعاصر "**محمد باقر البهبودي**" صاحب كتاب "**صحيح الكافي**" (طبع الدار الإسلامية، بيروت: ١٤٠١هـ) الذي نقح فيه كتاب الكافي للكليني فحذف منه ما رآه غير صحيح وأبقى الصحيح فقط، حذف هذا الحديث معتبرًا إياه غير صحيح. (ت)

ما بين المعقوفتين [] من الكافي. (مؤلف الكتاب)

ولكن رغم ضعف هذين الرجلين إلا أنهما لو كانا حقيقةً راويا الحديث لقبلناه واعتبرناه صحيحا بل من المعجزات والخوارق لأنهما، مع كونهما معاصرين للإمام الصادق أو الإمام الكاظم، إذا رويا حديثًا تُنُبِّئَ فيه بأن الإمام بعد حضرة الكاظم سيكون حضرة الرضا وبعده حضرة الجواد وهكذا حتى آخر إمام، فإن هذا الإخبار يكون إخبارًا بأمر مغيَّب بالنسبة لهما ولما وقع بالضبط كما أخبرا، فالحديث معجزة لا بد أن يكون صادرًا حقًّا عن المعصوم!

لذلك نحن نقطع أن الحديث ليس من وضعهما بل من وضع من بعدهما، ووجود أشخاص مثل **صالح بن أبي حماد** الذي كان يعيش في القرن الهجري الثالث، يكفي للقول بأنه إما هو الذي وضعه بتمامه أو أنه أخذ جزءا منه وأكمله من عنده على هذا النحو! فلنر ما قاله علماء الرجال بشأن صالح هذا:

١- نقل المقاني في تنقيح المقال (ج ٢/ ص ٩١) عن النجاشي أن: «أمره كان ملتبسًا يُعْرَف ويُنكَر وضعَّفه ابن الغضائري وقال العلامة (الحلي) في الخلاصة: المعتمد عندي التوقف فيه لتردد النجاشي وتضعيف الغضائري» وقوله يُعرَف ويُنْكَر أي أحيانًا يروي روايات معروفة وأحيانًا يتفرد برواية مناكير لا تُعْرَف.

٢- ونقل التفرشي في نقد الرجال (ص ٢٩٦) الكلام نفسه عنه.

٣- واعتبره الأسترآبادي في منهج المقال (ص ١٨٠) أحمقًا!

فمثل هذا الراوي الأحمق الذي ضعفه كبار علماء الرجال واعتبروه مشكوكًا به ملتبس الحال، لا يتورع عن وضع هكذا حديث يشهد متنه بكل وضوح بأنه موضوع مختلق.

وفيما يلي بيان دلائل الوضع في متنه:

أولاً: بتأمل ألفاظ الحديث ونسقه نلاحظ أنه يجعل الإمام الصادق عليه السلام يرويه رواية من حضر الواقعة بنفسه، حيث يقول: قال أبي لجابر ولا يقول سمعت أبي أو عن فلان.. وفي كل الحديث يتحدث الصادق حديث من هو حاضر في الواقعة كقوله في آخر الحديث: «**فمشى معه أبي** عليه السلام **حتى انتهى إلى منزل جابر فأخرج إلى أبي صحيفة**».... إلى قوله: «**فو الله ما خالف حرفٌ حرفًا**» فلهجة القسم تقتضي أن المقسِم كان حاضرًا بنفسه ومشاهدًا لما حدث. لكن حضور الصادق عليه السلام

في مثل هذه الواقعة أمر مستحيلٌ تاريخيًا إذ أن ولادته عليه السلام حدثت، حسب التواريخ المعتبرة، سنة ٨٣ هـ، وتقدم أن وفاة جابر كانت، طبقًا لكل التواريخ، تتراوح بين ٧٣ و٧٧ هـ، مما يعني أن الصادق عليه السلام لم يدرك جابرًا أبدًا فالحديث كاذب قطعًا.

ثانيًا: جاء في آخر الحديث أن الإمام الباقر عليه السلام قال لجابر: «**انظر في كتابك لأقرأه قال: فنظر جابر في نسخته..**»، هذا مع أنه بشهادة جميع المؤرخين وكتب تراجم الصحابة أن جابرَ كُفَّ بصره في أواخر عمره وبالتحديد في السنة ٦٠ أو ٦١ هـ، لأنه من المعروف أنه كان ضريرًا لما ذهب لزيارة قبر الإمام الحسين سنة ٦١ هـ لذلك طلب من عطية العوفي أن يأخذ بيده ويوصله للقبر. فكيف استطاع أن ينظر في الصحيفة ويقرأ منها؟! كذب بهذا الوضوح!!

ثالثًا: في بداية المكتوب في اللوح جاء «**كتابٌ من الله لمحمدٍ نوره وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين...**»[1].

إن هذه العبارة تتضمن مشاكل كثيرة، منها:

أ- لا يوجد في أي آية أو حديث صحيح وصْف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثل هذه الأوصاف، «خاصة بأنه سفير الله أو حجاب الله» بل هذه من الألفاظ المستحدثة التي أطلقت فيما بعد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغيره. وذلك بعد دخول التصوف في الإسلام وبعد انتشار العرفان الشرقي والفلسلة الغربية بين المسلمين.

ب- ليس في وصف «حجاب الله» أي فضيلة ومكرمة حتى يُوصف به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ج- أن النور مُظهر وليس بساتر، والسفير يدل على مُرسله ولا ينبغي أن يكون مخفيًّا، لأن من لوازم الهداية والإرشاد هو التبيين والتوضيح وليس الإخفاء. وكما ترى فإن هذه الصفات تتناقض بوضوح مع الحجاب والتحجب!.

١- لو اطلع هذا الراوي الجاعل الجاهل على رسائل علي عليه السلام قبل أن يلفق هذه الرواية وقرأ قوله عليه السلام: «لم يجعل بينك وبينه من يَحْجُبُهُ عنك». (نهج البلاغة، رسالة ٣١)، لما وضع مثل هذا الحديث على لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. (البرقعي)

د – إذا كان الأئمة قد عُيِّنوا لأجل هداية الخلق، فكيف يتم تعريفهم برسالة خاصة ولم يُذكروا في القرآن؟! ألم يكن أولى وأحرى أن يعرّفوا في القرآن حتى يعرفهم الناس جميعًا ويستفيدوا من هدايتهم، فتتم الحجة عليهم؟!

هـ- إن عبارة «نزل به الروح الأمين» أمر زائد في الرسالة الخاصة، لأن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حينما تسلّم الرسالة كان يعرف جيدًا من جاء بالرسالة ولم يكن السفير شخصًا غير معروف.

رابعًا: إن عبارة: «**فمن رجا غير فضلي وخاف غير عدلي عذبته عذابًا لا أعذبه أحدًا من العالمين!**» تتضمن أيضًا على مشاكل كثيرة، منها:

أ- إن مثل هذه العبارة من البعيد جدًا أن تكون من كلام الله عزَّ وجلَّ العدل الرحيم والخبير بعباده المحيط بأحوالهم، فمثل الوعيد بالتعذيب بعذاب لا يعذبه أحدًا من العالمين إنما يكون لمرتكب كفر مبين وإثم فاحش فظيع فيه تحدٍّ لآيات الله الواضحة وفي حوادث متفردة (كالوعيد الذي هدد اللهُ تعالى به الذين طلبوا المائدة من أصحاب عيسى عليه السلام إذا كفروا بعد إنزالها)، ولا يكون على أمر هو من الضعف البشري الذي يعتري كل إنسان، فكم من راج غير فضل الله وكم من خائف غير عدله!

ب- إن قولاً باطلاً مثل هذا يجعل الناس في الحقيقة يخافون العدل الإلهي أكثر مما سواه، بينما الحقيقة خلاف ذلك تمامًا، لان العدل الإلهي هو أسمى وأفضل ما يتمناه العبد ويرجوه من عند الله تعالى وفضله ورحمته جل شأنه، وإن الذي يجب أن يُخشى ويُخاف منه هو ذلك العدل المشوب بالجهل والضعف، وذلك ما يتنزه عنه ربنا سبحانه وتعالى ،وهو إلى البشر أقرب وبهم ألصق ...!.

فإذا تبين لنا ذلك واتضح، فيجب أن يُعلم أن عدل غير الله تعالى أولى وأحق بالخوف عن عدل الله تعالى وأن الخوف من عدل الله الرحمن الرحيم الرؤوف الغفار الذي له كمال العدل المطلق الذي يليق بجلاله وكماله، استهانة بعظمته وكبريائه. [تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا] .

ج- إن ما سوى العدل هو الظلم أو الفضل، وبما أن الظلم منتف عن الله تعالى، وأما ما سوى عدله جل جلاله، فهو فضله سبحانه، وفضل الله عز وجل جدير بالأمل والأماني الطيبة وأما الخوف، فلا مكان له أبدًا.

د- إن من لفّق مثل هذا الحديث فهو نفسه لم يكن يدري أو يفهم ما يقول! إذ إن جملة «خاف غير عدلي» جملة مبهمة ولا تفي بالمعنى أو الغرض المقصود، وكان بمقدوره أن يقول: «خاف عدل غيري».

وباختصار شديد، فإن هذا الحديث يفتقر أدنى معاني الفصاحة والانسجام والتناغم، وإن نسبته إلى الله عزوجل مُنزل القرآن، ظلم كبير في حق الله جل وعلى.

هـ- إن أنبياء الله وأوليائه أيضًا كانوا يخافون من عدل ما سوى الحق تبارك وتعالى، ألم يقل زكريا عليه السلام: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]؟

ألم يقل موسى عليه السلام عن فرعون: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]؟

ألم يقل الله لأم موسى عليه السلام: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧]؟

أولم يكن موسى عليه السلام أثناء تركه لمصر: ﴿خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨-٢١]؟

ألم يقل موسى وأخوه هارون عليهما السلام لربهما عن فرعون: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ [طه: ٤٥]؟

ألا نقرأ عن أبي الانبياء إبراهيم عليه السلام قوله تعالى لما جاءه الضيوف الملائكة: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [الذاريات: ٢٨]؟

ألم يقل يعقوب عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]؟

ألم يقل اللهُ تبارك وتعالى عن سيد الرسل وأكرم الخلق معاتبًا له: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقال مخاطبًا له صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]؟

فبدا واضحًا للعيان أن من لفق هذه الرواية على الله عز وجل لم يكن يقرأ القرآن ولا يعرف عنه شيئًا.

خامسًا: تقول الرواية [حكاية عن الله تعالى]: «إني لم أبعث نبيًّا إلاّ جعلت لـه وصيًّا» في حين أن القرآن لم يخبرنا شيئًا عن هؤلاء الأوصياء، كما أنه لم يكن لكل الأنبياء السابقين عليهم السلام أوصياء، فقد كان هناك أنبياء ولم يكن لهم أوصياء أصلا. يا ترى من كان وصي عيسى عليه السلام؟. أم من هم الوصاة بعد صالح وهود عليهما السلام؟ من هم أولئك الأوصياء الذين لن نجد لهم حتى مجرد إشارة في القرآن الكريم؟!

سادسًا: يبدو أن هذا الأستاذ البارع في التلفيق والتزوير كانت بضاعته في اللغة العربية مزجاة، فتراه يقول: «ومن غير آية من الكتابي» فتراه قد جمع بين (الـ) التعريف والمضاف! فإذا نسبنا هذا الخطأ الفاحش إلى الناسخ فماذا نفعل حيال بقية الأخطاء والإشكالات اللغوية وغير اللغوية الأخرى..؟! ولا يُعرف مقصوده من هذه الجملة: «ومن غيّر آية من الكتابي»؟ إن كان يقصد هذه الرسالة ذاتها، فالأمر في غاية الوضوح، فلا يصح عُرفًا أن يُطلق عليها «آية»، وحتى الأحاديث القدسية لا يُقال عنها «آية». وإنما تطلق هذه التسمية فقط على الجمل والعبارات الخاصة في القرآن الكريم وكذلك على آيات الله تعالى الكونية. وهكذا فإن هذه الجملة في غير محلها ولا معنى لها، ذلك أنه ما دام هذا الكتاب أمرًا سريًّا خاصًّا بين الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته فعلام التحذير والتهديد حول تغيير آية منه؟! وهل من الممكن أو المتوقع أن يغيره الرسول أو أهل بيته؟!

سابعًا: وأما قوله عمّا يخص الإمام محمد التقي حينما يقول: «شفَّعته في سبعين من أهل بيته» أي: أن الله يجعله شفيعًا لسبعين من أهل بيته فقط...! ويتعارض مع عقائد الشيعة الإمامية الذين يرون أن الأئمة يشفعون لشيعتهم، ولذلك يعتبر قلة لطف في حق الإمام لا امتنانًا عليه!

ثامنًا: قوله عن الإمام الثاني عشر: «عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب». إن كان هدفه أن يعرف الناس هذا الإمام على هذا النحو من التقدير والتبجيل، فلماذا ذُكرت هذه الصفات في هذه الرسالة الخاصة التي أُرسلت لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعلم بها أكثر الناس حتى يعرفوها ويقبلوا إمامته؟! ثانيًا: رغم أن من عاصر الإمام الثاني عشر يكون قد اطلع على قصص موسى وعيسى وأيوب عليهم السلام في القرآن. أما بهاء عيسى عليه السلام، فلم يُذكر في القرآن الكريم ولم يرها الناس أيضًا حتى يمكنهم تطبيقها على الإمام الثاني عشر ويقارنوا بينهما حتى يطمئنوا من توافق بهاء عيسى عليه السلام مع بهاء الإمام الثاني. والصبر أيضًا ليس من الصفات التي يستطيع أحد أن

يبدي فيها الرأي في المدة القصيرة (كأسبوع أو شهر) ليتمكن من مقارنة ذلك بصبر نبي الله أيوب عليه السلام ..! وبديهي جدًّا أن الله تعالى منزه عن مثل هذه الأقوال الباطلة.

ومن العلامات الأخرى للإمام الثاني عشر، كما في هذا الحديث المشعشع: «سيُذَلّ أُوليائي في زمانه ويتهادون رؤوسهم كما تتهادى رؤس الترك والديلم فيُقتلون ويحرقون ويكونون خائفين مرعوبين وَجِلين تُصبغُ الأَرض من دمائهم وينشأ الويل والرنين في نسائهم»!.

نقول: أولاً: ما معنى هذا الكلام في الزمن الذي من المفترض أنه سيملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلئتْ ظلمًا وجورًا؟! وثانيًا: أين ومتى حدث هذا ومتى أهديت رؤوس أولياء الأئمة ولمن أهديت؟ وأين قتلوا وأحرقوا..؟ متى وأين ستقع مثل هذه الحوادث؟! وثالثًا: من الطريف أن فاطمة الزهراء عليها السلام تقول عن اللوح: «أعطانيه أبي ليسرَّني بذلك». كيف تفرح السيدة فاطمة عليها السلام من سماع مثل هذه الأخبار المفجعة التي تخبر عما يصيب أولياء الله من الإذلال وقطع الرؤوس وإرسالها هدايا بين الأعداء؟!

تاسعًا: لماذا يا ترى اطلع جابر على تلك الرسالة الخاصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فهل يعقل أن ترتكب الزهراء عليها السلام هذه الجنحة فتكشف للآخرين رسالة قد خص الله تعالى بها نبيه؟!

وإذا كان الله تعالى قد خص نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بتلك الرسالة ولم يأمره بتبليغها ولم تكن عامة لجميع الناس، فهل لنا أن نعرف كيف تم الإعلان عنها أم كيف رآها من لم يكن من أهل العصمة؟! وكيف ولماذا دُوِّنتْ في الكتب وظهرت للناس فعلمها القاصي والداني؟! ثم إذا كان القصد من تلك الرسالة هو تبليغها للناس على أي وجه أو صورة كانت، فلماذا أُرسلتْ كرسالة خاصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟!

وفي آخر الحديث أن أبا بصير قال لعبد الرحمن بن سالم: «**لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك، فصنه إلاَّ عن أهله!**» فكيف يكون مثل هذا الحديث الذي ليس فيه إلا ذكر أسماء فقط يغني عن سماع أي حديث آخر؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى لماذا يأمر بإخفاء هذا الحديث وعدم البوح به إلا لأمثال عبد الرحمن بن سالم الضعيف المجروح لدى علماء الرجال

وبكر بن صالح الذي قيل عنه ضعيف جدًا وصالح بن حماد المتهم بالحمق! فكيف إذن يطلع أمثال هؤلاء الناس على ما تجب صيانته وحفظه؟!

كما قلنا ذلك مرارًا ونكرره مرة أخرى، بأن في متون مثل هذه الأحاديث نكارة فاضحة واضحة وتشدد فضاحتها ويزيد الطين بلّة حينما نعرف أن رواتها أناس كأمثال هؤلاء الرواة المذكورين.

الحديث الثالث:

وأخرج الشيخ الصدوق هذا الحديث أيضًا بألفاظ أخرى في "عيون أخبار الرضا" **و**"إكمال الدين" **فقال:** «**حدثنا أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي قال حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن درست السروي عن جعفر بن محمد بن مالك قال حدثنا محمد بن عمران الكوفي عن عبد الرحمن بن نجران عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار** عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: يا إسحق! ألا أبشرك؟ قلت: بلى جعلت فداك، فقال: وجدنا صحيفة بإملاء رسول الله وبخط أمير المؤمنين فيها بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم، وذكر الحديث مثله سواء إلا أنه قال في آخره: ثم قال الصادق عليه السلام: يا إسحق! هذا دين الملائكة والرسل فصنه عن غير أهله[1] يصنك الله ويصلح بالك!»[2].

قلت: في __سند الحديث__ يواجهنا اسم **"جعفر بن محمد بن مالك"** وهو رجل كذاب فاسد المذهب متروك الرواية عند علماء الرجال، وإليك أقوالهم فيه:

قال النجاشي في رجاله (ص٢٢٥)[3]: «جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى.. كوفي..كان

١- إن الله عز وجل لم يَخفَ دِينَه عن الكفار والمشركين بل كلَّف نبيه أن يُبلِّغه للناس بلاغًا مُبينًا، فلماذا يُخفى أحد أركان الدين، أعني الإمامة ولا يُعلن للجميع؟! (البرقعي)

٢- عيون أخبار الرضا: ج١/ ص٥٠-٥١. (ت)

٣-أو ج ١/ ص٣٠٢-٣٠٣ من الطبعة التي حققها محمدجواد النائيني، (بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٨) (ت)

ضعيفًا في الحديث. (قال) أحمد بن الحسين[1]: كان يضع الحديث وضعًا ويروي عن المجاهيل وسمعت من قال: كان أيضًا فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو على بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزَّراري».

وأورده ابن داود في رجاله (ص ٤٣٤) في عداد المجهولين والمجروحين وكرر عبارة ابن الغضائري والنجاشي بحقه.

وقال عنه الأردبيلي في جامع الرواة (ج١/ ص١٦٠) نقلا عن الخلاصة للعلامة الحلي: «قال ابن الغضائري: إنه كان كذابا متروك الحديث جملة وكان في مذهبه ارتفاع وروى عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه».

ويوافق العلامة الحلي في الخلاصة (ص١٢٠) على ما قيل في الرجل ويعقب على أقوالهم بقوله: «فعندي في حديثه توقف ولا أعمل بروايته!».

فهذا الحديث من تحف هذا الكذاب الوضاع التي قدمها للإمامية الاثني عشرية! ثم إن هذا الرجل المفتضح الكذب ينطبق عليه المثل القائل: «حبل الكذب قصير»، فعلى الرغم من أنه ذكر في سنده إلى المعصوم أسماء رواة جيدين مثل عبد الرحمن أبي نجران وصفوان بن يحيى إلا أنه أوصل السند بعدهما إلى **إسحق بن عمار**، وهو، كما نص عليه الشيخ الطوسي في الفهرست وابن شهرآشوب في معالم العلماء والعلامة الحلي في الخلاصة، رجل فطحي المذهب، ناسيًا أنه سيكون من الغريب جدًا أن يكون إسحق بن عمار قد سمع فعلا هذا الحديث الطويل من الإمام الصادق عليه السلام الذي أكرمه به وأخبره فيه ليس فقط عن إمامة الإمام موسى الكاظم بل عرفه بكل الأئمة بعده، ومع ذلك بقي فطحي المذهب أي غير عارف بإمامة الإمام الكاظم بل معتقدًا بإمامة عبد الله الأفطح[2]!!

١- هو ابن شيخ النجاشي: الحسين بن عبد الله الغضائري. (ت)

٢- هو عبد الله بن الإمام جعفر الصادق لقب بالأفطح لأنه كان أفطح الرأس أو أفطح الرجلين، وقد صار جمع من شيعة جعفر الصادق إلى القول بإمامته بعد وفاة أبيه وعرفوا لهذا بالفطحية (ت).

كيف يمكن لرجل سمع مثل هذا الحديث الطويل المليء بالوعيد والتهديد وكأنه صادر عن جبار متغطرس لا عن الله الرحمن الرحيم حيث وصل في تهديده إلى القول بأن من أنكر إمامة واحد من الأئمة فكأنه أنكر جميع نعم الله، سمعه ورواه للآخرين ومع كل ذلك يبقى فطحي المذهب؟! أجل، إن الله تعالى يريد أن يفضح كذب الكاذبين الذين يريدون إضلال الناس فيضلهم الله وصدق سبحانه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡۚ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [الأنعام:٢٤]. والعجيب أيضًا أن دعاء الإمام الصادق له في آخر الحديث **"يصنك الله ويصلح بالك"** لم يستجب، ومات الرجل فطحيًا!! كيف يمكن تصديق أن يروي أحد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام المقربين عنه مثل هذا الحديث ثم مع ذلك لا يعرف من هو الإمام بعد الإمام الصادق؟!

الحديث الرابع: **أخرج الصدوق** أيضًا حديثًا آخر عن جابر ورؤيته للوح بسند فيه نفس جعفر بن محمد بن مالك سيء الذكر الذي عرفت هويته آنفا فقال: «حدثنا علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب وأحمد بن هرون القاضي رضي الله عنه قالا: حدثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبيه جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي عن مالك السلولي عن عبد الحميد عن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن جبله عن أبي السفايح عن جابر الجعفي **عن أبي جعفر محمد الباقر** عليه السلام: **عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت على مولاتي فاطمة** عليها السلام **وقدامها لوح يكاد ضوؤه يغشى الأبصار فيه اثنا عشر اسمًا ثلاثة في ظاهره وثلاثة في باطنه وثلاثة أسماء في آخره وثلاثة أسماء في طرفه فعددتها فإذا هي اثنا عشر فقلت: من أسماء هؤلاء؟ قالت: هذه أسماء الأوصياء...**»[1].

قلت: وجود **"جعفر بن محمد بن مالك"**: الكذاب الوضّاع المتروك الحديث الفاسد المذهب... (كما مر) يغنينا عن البحث الزائد في الحديث، يضاف إليه وجود عبد الله بن القاسم، وهو اسم لعدة رواة، فإذا كان الحضرمي منهم فقد تقدم أنه كذاب غال يروي عن الغلاة[2]،

١- عيون أخبار الرضا: ج١ / ص ٥١.

٢- انظر قاموس الرجال ج٦ / ص ١٠٣، وتنقيح المقال: ج٢/ ص٢٠٣، ونقد الرجال: ص٢٠٤.

وأما الراويان قبلهما أي "مالك السلولي" و"عبد الحميد" فمجهولان لا ذكر لهما في كتب الرجال. ومع ذلك نقول: إنّ متن الحديث يفيد أن أسماء الأئمة في اللوح ليست مرتبة، وهذا مخالف للروايات السابقة التي تذكرهم مرتبين مع شيء من صفاتهم، فأين الصواب؟! ألا يدل هذا الاضطراب الفاضح في القصة على أنها مختلقة من أساسها؟ والحقيقة أن كل ما ورد في كتب الحديث من روايات حول موضوع اللوح ورؤية جابر بن عبد الله له، وضعها من حيث رجال السند ومن حيث المتن كوضع هذه الروايات الأربعة التي ناقشناها إلى الآن.

الحديث الخامس: من الأحاديث الأخرى التي **أخرجها الشيخ الصدوق** في كتابيه إكمال الدين وعيون أخبار الرضا والتي ذُكرت فيها أسماء الأئمة الاثني عشر بصراحة، الحديث التالي: «حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحق قال حدثنا محمد بن همام قال حدثنا أحمد بن مابندار قال حدثنا أحمد بن هلال عن محمد بن أبي عمير عن المفضل بن عمر **عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين**‰ **قال**: **قال رسول الله**: **لما أسري بي إلى السماء أوحَى إليَّ ربِّي جلَّ جلاله فقال: يا محمد! إني اطلعت إلى الأرض اطلاعةً فاخترتك منها فجعلتك نبيًا وشققت لك من اسمي اسمًا فأنا المحمود وأنت محمد، ثم اطلعت الثانية فاخترت منها عليًّا وجعلته وصيك وخليفتك وزوج ابنتك وأبا ذريتك. شققت له اسمًا من أسمائي فأنا العلي الأعلى وهو علي، وخلقت فاطمة والحسن والحسين من نوركما، ثم عرضت ولايتهم على الملائكة فمن قبلها كان عندي من المقربين. يا محمد لو أن عبدًا عبدني حتى ينقطع ويصير كالشن البالي ثم أتاني جاحدًا لولايتهم فما أسكنه جنتي ولا أظله تحت عرشي، يا محمد تحب أن تراهم؟ قلت: بلى، فقال عز وجل: ارفع رأسك. فرفعت رأسي وإذا أنا بأنوار علي وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي ومحمد بن الحسن القائم في وسطهم كأنه كوكب دري. قلت: يا رب! ومن هؤلاء؟ قال: هؤلاء الأئمة وهذا القائم الذي يحلِّل حلالي ويحرِّم حرامي وبه أنتقم من أعدائي وهو راحة أوليائي وهو الذي يشفي قلوب شيعتك من الظالمين والجاحدين والكافرين**

فيخرج اللات والعُزَّى طريين فيحرقهما ولفتنة الناس يومئذ بهما أشد من فتنة العجل والسامري»[1].

قلت: هذا الحديث الواضح الاختلاق روي عن رجل مطعون به وملعون من قبل كبار علماء الشيعة وهو **أحمد بن هلال** المولود سنة ١٨٠ هـ والمتوفى سنة ٢٦٧ هـ وفيما يلي قول علماء الرجال فيه:

قال الشيخ الطوسي في الفهرست: «أحمد بن هلال مات سنة ٢٧٦هـ كان غاليًا متهمًا».

وقال عنه في كتابه التهذيب أيضًا: «أحمد بن هلال مشهور باللعنة والغلوّ».

وقال عنه أيضًا في رجاله: «أحمد بن هلال بغدادي غال». وأحمد بن هلال هذا الذي روى الحديث لُعِنَ من قِبَل الإمام الثاني عشر، كما رجع عن قوله بالإمامة، وهذا من العجيب الذي لا يعقل أن يروي شخص حديثًا مثل هذا فيه النص على الأئمة الاثني عشر بأمر الله ثم هو نفسه لا يعتقد بإمامتهم! ألا يدل هذا بحد ذاته على أنه كان يعرف نفسه أنه يكذب؟

قال الشيخ الطوسي في كتابه **"الغيبة"** أنه لما ادعى **"محمد بن عثمان"** (أحد الوكلاء الأربعة) النيابة لإمام الزمان (في غيبته الصغرى) بعد وفاة أبيه عثمان بن سعيد، أنكر أحمد بن هلال ذلك وقال: «**لم أسمعه ينص عليه بالوكالة**» فقيل له: إذا لم تسمع أنت فقد سمع غيرك، فقال: فأنتم وما سمعتم! وتوقف على الإمام محمد التقي ولم يقل بإمامة من بعده لذا لعنوه وتبرؤوا منه، ثم خرج توقيع من الناحية المقدسة بواسطة الحسين بن روح بأن الإمام لعنه!. يقول الشيخ الطوسي أن هذا دليل على أنه رجع عن القول بالأئمة الاثني عشر ووقف على حضرة الإمام التقي، وليس هذا فقط، بل يدل ما أورده الصدوق في نفس كتابه إكمال الدين على نصبه حيث روى فقال: «سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما سمعنا ولا رأينا متشيعًا يرجع من الشيعة إلى النصب إلا أحمد بن هلال!».

١- عيون أخبار الرضا: الباب السادس، ج١ / ص ٦٠-٦١. (ت).

والآن لنلق نظرة على **متن الحديث:**

يذكر الحديث أنه لما أسري به (صلى الله عليه وآله) إلى السماء كان أول ما أوحى إليه ربه أن قال: إني اطلعت إلى الأرض اطلاعةً! هذا مع أن الله تعالى بكل شيء محيط ومثل هذا التعبير لا يمكن صدوره عنه تعالى، ثم يقول: وشققت لك من اسمي اسمًا فأنا المحمود وأنت محمد، هذا مع أنه لا يوجد في القرآن ولا في أي حديث نبوي أنّ من أسماء الله تعالى: "محمود"! هذا ثم لا مجال للامتنان على الرسول بتسميته محمدًا وأنه اشتق اسمه من اسمه، فتواريخ العرب قبل الإسلام تذكر العشرات ممن كان اسمهم محمدًا قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) [ونفس الشيء بالنسبة لاسم علي ﷺ]. وثانيًا: كان أولى أن يذكر أن الله اشتق هذا الاسم من «الحمد» أو على الأقل من «الحميد» وهو من أسماء الله المذكورة في القرآن الكريم؟ فيتضح من ذلك بأن جاعل الحديث لم يكن عالمًا بالعربية، لو كان عالمًا بالعربية لعلم أن الله مُتِصف بصفة «الحميد»، وهي صفة مشبّهة تدل على أمر ذاتي يدل على الدوام والاستمرارية بخلاف صفة «المحمود»، فلا يوجد فيها هذه الدلالة أو أنها ضعيفة.

واستمر الجاعل في نقله عن الله عز وجل: «ثم اطلعت الثانية فاخترت منها عليًّا وجعلته وصيك وخليفتك وزوج ابنتك وأبا ذريتك. شققت له اسمًا من أسمائي فأنا العلي الأعلى وهو علي».

نعم، أن الله تعالى قد وصف نفسَه بهذه الصفة «العلي» في أكثر من موضع من القرآن الكريم؛ مثل ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥ والشورى: ٤] و﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] ﴿ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]. ﴿عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] ﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]. ولكن لم يصف الله نفسه في القرآن بصفة «العلي الأعلى».

وهذا أيضًا لا مجال للامتنان على عليّ، لأن اسم علي مثل اسم محمد، قد كان من الأسماء الشائعة بين الوثنيين وكان العشرات ممن كان اسمهم علي قبل علي بن أبي طالب ﷺ. ثم إن اسم علي ليس مشتقًا من «العلي الأعلى»... وبهذا يثبت أن واضع هذا الحديث كان يجهل معنى الاشتقاق في اللغة العربية.

وأظهر علامات الوضع في الحديث ما جاء في آخره من أن من علامات القائم أنه سيخرج اللات والعزَّى طريين فيحرقهما! وهو إشارة لما ورد في حديث مكذوب موضوع آخر الذي يقول: إن حضرة القائم سيخرج أبا بكر وعمر من قبريهما ويحرقهما[1]! ويبدو أن الله عمل بالتقية هنا واستعار تعبير اللات والعزَّى ليوري بهما عن ذينك الخليفتين! أجل، بمثل هذه الأحاديث المليئة بالتُرَّهات والهذيان يستمسك القائلون بالنص بالاسم على الأئمة الاثني عشر!

الحديث السادس: من الأحاديث الأخرى التي تذكر نص الرسول (صلى الله عليه وآله) الصريح على أسماء الأئمة الاثني عشر **ما أخرجه الصدوق** أيضًا في إكمال الدين **ونقله المجلسي** كذلك في بحار الأنوار (ج٢/ ص١٥٨من طبعة تبريز) **والحر العاملي** في كتابه "إثبات الهداة" (ج٢/ ص٣٧٢) فقال: «حدثنا غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا محمد بن همام عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري قال: حدثنا الحسن بن محمد بن سماعة عن أحمد بن الحرث قال: حدثني الفضل بن عمر عن يونس بن ظبيان عن جابر بن يزيد الجعفي قال: سمعت **جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله عز وجل على نبيه محمد (صلى الله عليه وآله)**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، **قلت: يا رسول الله! عرفنا الله ورسوله فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال**عليه السلام: **خلفائي يا جابر وأئمة المسلمين بعدي أولهم علي بن أبي طالب ثم الحسن والحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر وستدركه يا جابر فإذا لقيته فأقرئه مني السلام ثم الصادق جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم سميي وكنيي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي ذلك الذي يفتح الله تعالى ذكره على يديه مشارق الأرض ومغاربها ذلك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه له غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان، قال جابر: فقلت**

١- أولاً: أن أصنام الجاهلية لم تُدفن بل هُدمتْ. وثانيًا: لم يبق بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أي أثر للاّت والعزى الصنمين الجاهليين ولا لعبادتهما، فلا معنى لإخراجهما وحرقهما إلا أن يكون المقصود بالكلام شيء آخر كما ذكر المؤلف [وحاشا أئمة العترة أن يتكلموا بمثل هذا الكلام السخيف]. (م)

يا رسول الله! فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته؟ فقال (صلى الله عليه وآله): أي والذي بعثني بالنبوة إنهم ليستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن تجللها سحاب، يا جابر، هذا من مكنون سر الله ومخزون علم الله فاكتمه إلا عن أهله».

ثم يذكر عقب هذا الحديث قصة ملاقاة حضرة الباقر لجابر. وفيما يلي **دراسة لسند الحديث** وبعدها دراسة لمتنه:

أول راو في سلسلة السند: **"محمد بن همام"**، جاء ذمه في قاموس الرجال (ج٨/ ص٤٢٨) بأنه «كان أحمد بن الحسين يضع الحديث، ومحمد بن همام يروي عنه!» أي أنه كان مروِّجًا للموضوعات!

الراوي الثاني في سلسلة السند: **جعفر بن محمد بن مالك** الذي مر معنا شدة طعن الرجاليين فيه حتى قالوا عنه: إنه كان كذابا وضاعا متروك الحديث غاليًا فاسد المذهب في مذهبه ارتفاع وكل عيوب الضعفاء فيه، وعلى قول الشاعر: ما تفرق من المحاسن في غيرك اجتمع فيك! (راجع ترجمته ذيل الحديث رقم ٣).

والراوي الثالث: **الحسن بن محمد بن سماعة**: ذكره الشيخ الطوسي في الرجال وقال: إنه كان واقفيًا[1] وأنه توفي سنة ٢٦٣ هـ أي بعد ثلاث سنوات من وفاة حضرة الحسن العسكري، كذلك نص في الفهرست على أنه كان واقفي المذهب، بل إن النجاشي قال عنه في رجاله: إنه «من شيوخ الواقفة... وكان يعاند في الوقف ويتعصّب!». ثم يذكر النجاشي رواية تؤكد واقفية الحسن بن سماعة فيروي بسنده عن: «أحمد بن يحيى الأودي قال: دخلت مسجد الجامع لأصلي الظهر فلما صليت رأيت حرب بن الحسن الطحان وجماعة من أصحابنا جلوسا فملت إليهم وسلمت عليهم وجلست وكان فيهم الحسن بن سماعة فذكروا أمر الحسن بن علي عليه السلام وما جرى عليه ثم من بعد زيد بن علي وما جرى عليه، ومضى رجل غريب لا نعرفه فقال: يا قوم، عندنا رجل علوي بسرّ من رأى من أهل المدينة ما هو إلا ساحر أو كاهن!، فقال له ابن سماعة: بمن يُعرَف؟ قال: علي بن محمد بن الرضا.، ثم يذكر الرجل الغريب كرامة باهرة صدرت عن

---

١ - الواقفة هم الذين وقفوا على إمامة موسى الكاظم وأنكروا إمامة بقية الأئمة الاثني عشر بعده. (ت)

الإمام المشار إليه ـ أي علي النقي ـ بسر من رأى (أي سامراء الحالية) فينكرها الحسن بن محمد بن سماعة لعناده ـ على حد قول الراوي ـ لإمامة علي النقي![1].

فهل من الممكن لمثل هذا أن ينقل عن جابر مثل هذا الحديث (الذي فيه النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم وأنهم أولو الأمر الذين فرض الله طاعتهم)، مع أنه كان وبقي من المتعصبين في عقيدته بتوقف الإمامة عند موسى الكاظم عليه السلام؟!

وفي **إكمال الدين** للصدوق (ص ٢٥٣)، قد روى «**محمد بن سماعة**» هذا عن «مفضل بن عمرو»، وهو أيضًا مطعون جدًّا في كتب الرجال وقد رُويت روايات عديدة في ذمه وتكذيبه عن الإمام الصادق عليه السلام.

نقرأ عنه في جامع الرواة للأردبيلي (ج٢/ ص ٢٥٨): «كوفيٌّ، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، متهافتٌ، مرتفعُ القول، خطّابيٌّ[2]، قد زيد عليه شيءٌ كثيرٌ وحمَلَ الغلاةُ في حديثه حملاً عظيماً، لا يجوز أن يُكْتَبَ حديثه».

وقد جاء سند الحديث مختلفًا في نسخة إكمال الدين للصدوق حيث ذكر: الحسن بن محمد بن الحرث عن سماعة؛ وعلى فرض أنّ هذا السند هو الأصح، فإن نفس الإشكال باق لأن سماعة هذا، أي سماعة بن مهران، كان واقفيًّا أيضًا! ويستحيل أن يكون الشخص، الذي عنده مثل

١- الرجال للنجاشي: ص ٣٢ (طهران: مركز نشر كتاب) (ت).

٢- **الخطابية**: أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه. فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه. وشدد القول في ذلك، وبالغ في التبري منه واللعن عليه. فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه. زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة. وقال بإلهية جعفر بن محمد، وإلهية آبائه رضي الله عنهم. وهم أبناء الله وأحباؤه. والإلهية نور في النبوة، والنبوة نور في الإمامة. ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار. وزعم أن جعفرًا هو الإله في زمانه، وليس هو المحسوس الذي يرونه. ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها. ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبخة الكوفة. وافترقت الخطابية بعده فرقًا. (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج ١ / ص ١٧٩-١٨٠).

هذه الرواية عن الصادقين، واقفيًّا! وعليه فمن اليقيني أن جعفر بن محمد بن مالك الذي وضع الحديث ينطبق عليه المثل القائل: حبل الكذب قصير، حيث نسي فذكر في سند حديثه مثل هؤلاء الرواة.

أما **متن الحديث**: فيشتمل على أمور تدل بصورة واضحة على كونه موضوعًا وملفقًا من قبل الوضاعين الكذابين، منها:

أوّلاً: من المستبعد أن يكون جابر بن يزيد الجعفي قد أدرك جابر بن عبدالله الأنصاري في سن الرشد والتمييز، [فقد قلنا سابقًا] إن وفاة جابر بن عبد الله كانت سنة ٧٤ هـ، أي قبل ستين عامًا من وفاة جابر بن يزيد. وهو [في هذا الحديث]، يقول: سمعت جابر بن عبدالله الأنصارى يقول: ....».

وثانيًا: في آخر الحديث نلاحظ أنه تم تحاشي ذكر الإمام القائم باسمه، لا ندري لعل ذكره باسمه كان حراما أيضًا على رسول الله (صلى الله عليه وآله)!! ثم ذكر أن الله تعالى يفتح على يدي القائم مشارق الأرض ومغاربها وأنه يغيب غيبة... الخ، وإذا لم يكن القارئ للحديث مطلعًا على عقيدة الشيعة الإمامية، فإنه يتبادر لذهنه من ظاهر هذا الحديث أن الفتح يكون أولاً ثم الغيبة بعده! ولا ندري أنَقول إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذي هو أفصح من نطق بالضاد، لم يحسن بيان القضية!! (حاشاه من ذلك)، أو أن جابر بن عبد الله لم يستطع أن يبلغ قوله ﷺ كما هو أو أنه لم يفهمه [وحاشاه ذلك] أو أن جعفر بن محمد بن مالك واضع الحديث لم ينتبه جيدًا أثناء تلفيقه ألفاظ الحديث!؟ وقد وضعه على لسان أحمد بن الحسين الأهواري الغالي، ومحمد بن همام «الذي يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك» نقله دون أن ينتبه لهذه الإشكالات. ولأنه محال للحسن بن محمد بن سماعة الذي كان واقفيًّا متعصبًا لمذهبه، أن يضع مثل هذا الحديث الذي يتعارض مع مذهبه.

وثالثًا: جاء في آخر الحديث قول الرسول (صلى الله عليه وآله) لجابر: «**يا جابر! هذا من مكنون سر الله ومخزون علمه فاكتمه إلا عن أهله!!**»، والظاهر من هذا أن الحديث تم في خلوة خاصة بين الرسول (صلى الله عليه وآله) وجابر! ونسأل: مثل هذا الحديث الذي هو بيان لآية

كريمة هي خطاب إلهي لجميع المسلمين على وجه الأرض بأن: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ فيعرفنا الرسول(صلى الله عليه وآله) بأولي الأمر حتى نطيعهم ولا نعصهم فنعص الله تعالى ونستحق عذاب النار خالدين فيها طبقًا لقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣]، وحتى لا نضل بطاعة غيرهم ممن قد يكونوا ممن نهانا الله عن طاعتهم، كما قال سبحانه: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام:١١٦] ؛ هل يصح أن يكون سرًّا ويُبَلَّغَ في خلوة لفرد أو أفراد؟ أهكذا يكون إبلاغ رسالات الله ودينه؟ أم هكذا تقوم حجة الله تعالى على عباده؟ الواقع أنه ليس في دين الإسلام وعقائده التي عليها مدار النجاة والهلاك أي أسرار أو ألغاز أو حججًا إلهية سرية مخفية! بل لقد تركنا رسول الله ﷺ على مثل المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يضل فيها إلا هالك[1].

١- امتدح الله تعالى نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله) بأنه ليس بخيلا في تبليغ الوحي، فقال عز من قائل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: ٢٤] [أي وما هو ببخيل في تبليغ الوحي.]، بل حرَّم الله تعالى في كتابه كتمان أي أمر من حقائق الدين أشد التحريم واعتبر الكتمانَ موجبًا للعنة والدخول في النار، فقال تعالى: ﴿... وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴿١٧٤﴾﴾ [البقرة: ١٧٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: ١٥٩] وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران: ١٨٧]. كما أمر الله تعالى رسوله أن ينذر جميع الناس على سواء دون تمييز في الإبلاغ فقال: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖ...﴾ [الأنبياء:١٠٩]. [كما قال ابن عاشور: أَيْ أَنْذَرْتُكُمْ مُسْتَوِينَ فِي إِعْلَامِكُمْ بِهِ لَا يَدَّعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِنْذَارُ]. وكل هذا ينفي بشدة أن يكتم النبي بيان أصول الدين وحقائق الشريعة التي فيها هداية الناس أو يختص بها بعض الناس دون الآخرين أو أن يأمر بكتمانها. وأما حسب هذا الحديث [الموضوع]، فكيف يرضى اللهُ عز وجل لهداة الأمة [بما فيهم النبي ﷺ] بعدم التبليغ البين وعدم إتمام الحجة على الخلائق، فيأمر نبيه ﷺ بأن لا يخبر أحدًا بأهم

ورابعًا: من جملة ما جاء في هذا الحديث الموضوع، وفي أحاديث أخرى أيضًا تخبر عن غيبة القائم، عبارة: «**أي والذي بعثني بالنبوة إنهم ليستضيئون بنوره وينتفعون في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن جللها السحاب!**» والواقع أن هذا كلام لا يثبت إلا بتلفيقات فلسفية عرفانية وهو تشبيه غير صحيح من عدة وجوه:

الشمس رغم كونها خلف السحاب إلا أن وجودها محسوس لكل إنسان وأثرها ظاهر ملموس بعكس الإمام القائم.

الشمس لا تختفي وراء السحب إلا مدة ضئيلة ثم تظهر، لذلك يؤمن بوجودها الناس، أما لو غابت واستمر غيابها مئات السنين فكثيرون قد يتصورون فناءها، ومثل هذا لا يقول به المعتقدون بإمامة الإمام القائم، بشأنه.

الشمس إذا استترت وراء الحجب في بعض نقاط الأرض فإنها تكون ظاهرة للملايين في نقاط أخرى من المعمورة وهذا لا ينطبق على الإمام القائم.

كل شيء على الأرض ينتفع من حرارة الشمس ونورها، لا فرق بين أن تكون ظاهرة للعيان أم مستترة أحيانًا وراء السحب، فالنباتات والحيوانات والبشر والبحار والتربة كلها على الدوام تنتفع من الشمس منافع لا تحصى، وليس هكذا أبدًا بالنسبة للإمام القائم، فلا ينتفع الناس أثناء غيبته بأي من المنافع التي ترتجى من وجود الإمام، كإحياء معالم الدين وإماتة البدع وإبطال الخرافات والشبهات وهداية الناس وبيان أحكام الشرع وتشكيل الحكومة الإسلامية وترويج الإسلام وإقامة الجهاد وتطبيق الحدود وإقامة الجمعة والجماعات ودفع شر الأشرار والنهي عن المنكرات... فليست القضية هي أن الناس محرومون من رؤيته فقط لكن منافعه موجودة

حقائق الدين إلا جابر بن عبد الله فقط ويخفي عن سائر الناس ذلك اللوح العجيب الذي يمكن أن يكون سببًا في إيمان عدد كثير من الناس وهدايتهم. (البرقعي)

والعجيب أن الرسول ﷺ يأمر جابرًا بالكتمان أيضًا إلا عن أهله، أليس هذا كتمانًا لما أنزل الله؟! وهل الرسول ﷺ -نعوذبالله- يقوم بعمل يتعارض بصراحة مع حكم قرآني ينهى ويتوعد بشدة عن كتمان ما أنزل الله؟ فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا الحديث وأمثاله كذب وموضوع على لسان رسول الله ﷺ وأراد الوضاعون بوضع أمثاله الطعن في الإسلام ونبيه ﷺ. (المصحح).

(كالشمس أحيانًا)، إنما هم محرومون من رؤيته ومن منافعه أيضًا، ولا فائدة منه في حال غيبته إطلاقًا! هذا ما يشهد به العقل والوجدان ويدل عليه المنطق والبرهان عند ذوي التجرد والإنصاف.

الحديث السابع: حديث آخر أخرجه الشيخ **الصدوق** أيضًا في كتابيه **إكمال الدين وعيون أخبار الرضا** وننقله فيما يلي مختصرا من كتاب **"إثبات الهداة"** للشيخ **الحر العاملي**: (ج٢/ ص٣٢٨):

«حدثنا أبو الحسن علي بن ثابت الدواليبي بمدينة السلام سنة ٣٢٥ قال: حدثنا محمد بن الفضل النحوي قال: حدثنا محمد بن علي بن عبد الصمد الكوفي قال: حدثنا علي بن عاصم عن محمد بن علي بن موسى عليه السلام عن أبيه علي بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين **عن أبيه الحسين بن علي بن أبي طالب** عليه السلام **قال: دخلت على رسول الله وعنده أُبَيُّ بن كعب فقال رسول الله: مرحبا بك يا أبا عبد الله يا زين السموات والأرض، فقال أُبَيٌّ: وكيف يكون يا رسول الله زين السموات والأرض أحد غيرك؟ فقال: يا أُبَيّ والذي بعثني بالحق نبيًا إن الحسين بن علي في السماء أكبر منه في الأرض فإنه مكتوب عن يمين العرش: مصباح هدى وسفينة نجاة وإمام خير ويمن وعز وفخر وعلم وذخر، وإن الله ركب في صلبه نطفة طيبة مباركة زكية خلقت من قبل أن يكون مخلوق في الأرحام ويجري ماء في الأصلاب ويكون ليل ونهار....و قد لُقِّنَ دعوات ما يدعو بهن مخلوق إلا حشره الله عز وجل معه، وكان شفيعه في آخرته، وفرج الله عنه كربه وقضى بها دينه ويسر أمره وأوضح سبيله وقواه على عدوه ولم يهتك ستره، فقال أبي بن كعب: وما هذه الدعوات يا رسول الله؟ قال: تدعو إذا فرغت من صلاتك وأنت قاعد: "اللهم إني أسألك بكلماتك ومعاقد عرشك وسكان سمواتك وأنبيائك ورسلك أن تستجيب لي، فقد رهقني من أمري عسرًا فأسألك أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تجعل لي من أمري يسرًا" فإن الله عز وجل يسهل أمرك ويشرح صدرك ويلقنك شهادة أن لا إله إلا الله عند خروج نفسك...، فقال له أُبَيّ: يا رسول الله! ما هذه النطفة التي في صلب حبيبي الحسين؟ قال: مثل هذه النطفة كمثل القمر وهي نطفة تبيين وبيان يكون من اتبعه رشيدا ومن ضل عنه هويا، قال: وما اسمه؟ قال: اسمه علي ودعاؤه: يا دائم يا ديموم....، فقال له: يا**

رسول الله! فهل له من ذرية ومن خلف أو وصيٍّ؟ قال: نعم، له مواريث السموات والأرض قال: وما معنى مواريث السموات والأرض؟ قال: القضاء بالحق والحكم بالديانة وتأويل الأحلام وبيان ما يكون، قال: فما اسمه؟ قال: اسمه محمد....، ركب الله في صلبه نطفة مباركة زكية وأخبرني جبرئيل أن الله طيبَ هذه النطفة وسماها جعفرا وجعله هاديًا مهديًا وراضيًا مرضيًا يدعو ربه فيقول في دعائه:....، يا أُبَيّ، إن الله ركب في هذه النطفة نطفة زكية مباركة طيبة أنزل عليها الرحمة سماها عنده موسى وإن الله ركب في صلبه نطفةً مباركةً طيبةً زكيةً مرضيةً سماها عنده عليًّا يكون لِلّهِ في خلقه رضيًا في علمه وحكمه ويجعله حجةً لشيعته يحتجون به يوم القيامة وله دعاء يدعو به....، وإن الله عز وجل ركب في صلبه نطفةً طيبةً مباركةً زكيةً راضية مرضيةً وسماها محمد بن علي فهو شفيع لشيعته[1] ووارث علم جده....و إن الله تبارك وتعالى ركب في صلبه نطفة مباركة طيبة زكية راضية مرضية لا باغية ولا طاغية بارة مباركة طيبة طاهرة سماها عنده علي بن محمد فألبسها السكينة والوقار وأودعها العلوم وكل سر مكتوم، من لقيه وفي صدره شيء أنبأه به[2]....، وإن الله تبارك وتعالى ركب في صلبه نطفة طيبة وسماها عنده الحسن بن علي فجعله نورا في بلاده وخليفته في عباده وعزًّا لأمة جده هاديا لشيعته وشفيعا لهم عند ربهم ونقمة على من خالفه وحجة لمن والاه وبرهانا لمن اتخذه إمامًا....، وإن الله ركب في

١- اعتبر هذا الحديثُ الإمامَ الجواد (ع) شفيعًا لشيعته، بينما الحديث الثاني أي حديث اللوح -الذي ذكره المؤلف الفاضل في الصفحات السابقة من هذا الكتاب-، ذكر بأنه يشفع لسبعين من أهل بيته فقط! ترى كيف أن الوضّاعين الكذابين يفضح بعضهم بعضًا؟! (البرقعي)

٢- لقد صرّح القرآن الكريم بأن النبي (ص) لا يعلم وقت قيام الساعة، قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [الأعراف: ١٨٧] وقال تعالى لنبيه (ص): ﴿فَقُلْ...وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ... وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٩-١١١] وقال تعالى أيضًا: ﴿...وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]. فتبين أن الرسول (ص) لم يكن يعلم كُلَّ أمر غيبي مكتوم، فكيف بأحد خلفائه أن يعلم كُلَّ سر مكتوم؟! (البرقعي)

صلب الحسن نطفة مباركة طيبة طاهرة مطهرة يرضى بها كل مؤمن قد أخذ الله ميثاقه في الولاية ويكفر بها كل جاحد، وهو إمام تقي نقي مرضي هاد ومهدي يحكم بالعدل ويأمر به يصدق الله عز وجل ويصدقه الله في قوله يخرج من تهامة حتى تظهر الدلائل والعلامات وله بالطالقان كنوز لا ذهب إلا خيول مطهمة ورجال مسوَّمة يجمع الله ﷻ له من أقاصي البلاد على عدد أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا، معه صحيفة مختومة فيها عدد أصحابه بأسمائهم وأنسابهم وبلدانهم وطبائعهم وحلاهم وكناهم كدَّادون مجدون في طاعته. فقال له أُبَيّ: وما دلائله وعلاماته يا رسول الله؟ قال: له علم إذا حان وقت خروجه انتشر ذلك العلم من نفسه....». وفي آخر الحديث: «قال أُبَيّ: يا رسول الله كيف بيان حال هذه الأئمة عن الله عز وجل؟ قال: إن الله عز وجل أنزل عليَّ اثنا عشر صحيفة اسمُ كل إمام في خاتمه وصفتُه في صحيفته».

وقد تضمن الحديث ذكر دعاء خاص يدعو به كل إمام من الأئمة ويبين رسول الله ثوابه العظيم (!) لأُبَيّ. ولما كان الحديث طويلا جدًا أعرضنا عن ذكر كل الأدعية طلبا للاختصار واكتفينا بما ذكرناه منه ومن رغب بالوقوف عليه بتمامه فيمكنه الرجوع لعيون أخبار الرضا: ج ١/ ص٦٢- ٦٥، أو إكمال الدين: ص ٢٦٦ أو الجزء التاسع من بحار الأنوار (طبعة تبريز القديمة).

و الآن لنبدأ بدراسة سند الحديث:

الراويان الثاني والثالث في سلسلة السند وهما: **محمد بن الفضل النحوي ومحمد بن علي بن عبد الصمد الكوفي**، ليس لهما ذكر في كتب رجال الشيعة ولا ندري من كانا وما حالهما؟

أما علي بن عاصم فله ذكر في كتب رجال الشيعة وكتب رجال العامة (أي السنة) وكلاهما نسباه للتشيّع، فذكر المقاني في تنقيح المقال (ج٢/ ص٢٩٤) أنه كان من شيوخ الشيعة المتقدمين وأنه أُخِذَ في زمن المعتضد العباسي مع جماعة من أصحابه مغلولاً إلى بغداد بتهمة التشيع وسجن ومات في السجن. وقال عنه الفاضل محمد الأردبيلي في جامع الرواة (ج١/ ص٥٨٨): «**علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التميمي مولاهم صدوق يخطئ ويصر، ورمي بالتشيع من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين. قاله (ابن حجر) في**

التقريب. وقال الذهبي ضعَّفوه ومات سنة ٢٠١هـ» اهـ. مختصرًا. ولكن هذا التعريف له لا ينطبق على علي بن عاصم الذي نحن في صدده والذي قال الممقاني أنه أخذ في زمن المعتضد، ذلك أنّ المعتضد إنما ولي الخلافة سنة ٢٧٩هـ،[1] أي بعد ٧٨ سنة من موته! بالإضافة إلى أنّ الإمام محمد بن علي التقي ـ الذي يروي عنه محمد بن عاصم مباشرة هذا الحديث ـ ولد سنة ١٩٥هـ، وبالتالي فعند وفاة علي بن عاصم هذا كان عمر الإمام ست سنوات فقط! فعلي بن عاصم المتوفى سنة ٢٠١هـ. كان معاصرًا للإمام الرضا لا لابنه محمد، فمن غير المعقول أن يرجع في الرواية إلى ابنه الصغير الذي كان عمره، على أكثر تقدير، ست سنوات! عوضًا عن الرجوع للرضا الذي كان مرجع الشيعة في ذلك العصر! فمن المقطوع به أنّ الذي قبض عليه زمن المعتضد غير علي بن عاصم المترجم له في كتب رجال العامَّة، وبالتالي لا ندري من هو وما حاله بالضبط؟

وأخيرًا فالسند ينتهي إلى حضرة الإمام الحسين عليه السلام الذي سمعه من النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) مباشرةً، عندما كان عنده أبي بن كعب فقط! وهذا الأمر فيه إشكال من عدة وجوه:

١- لماذا لم يُسمَع هذا الحديث من أحد من الأئمة قبل الإمام محمد التقي حتى أباح به لشخص واحد فقط هو علي بن عاصم المجهول الهوية بل ربما معدوم الوجود!

٢- لماذا لم يرو أبي بن كعب هذا الحديث ولم يسمعه أحد منه مع أنه الوحيد الذي حظي بسماعه، خاصة أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يأمره بكتمانه وصيانته عن غير أهله! كما أمر جابرا في حديث تفسير أولي الأمر! إن هذا كتمان لما أنزل الله من البينات وهذا لا يمكن أن يفعله أُبيّ الذي كان من خيار الصحابة ومحبي أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)!

٣- الحديث يتضمن أدعية اختص بها كل إمام، فلو فرضنا أن ذكر أسماء الأئمة كان ممنوعًا لما فيه من خطر على حياتهم فهلا علَّم الرسول والأئمة من بعده الناس هذه الأدعية التي لها كل هذا الثواب العظيم، ليستفيدوا منها وينالوا ثوابها العميم؟ مع أنها لم تسمع منهم في غير هذا الحديث، أفليست كل هذه الإشكالات دليل على أن الحديث موضوع من أساسه؟

١- انظر المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي: ج١٢/ ص٣٠٥ (بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢) (ت)

أما من ناحية **متن الحديث** فقرائن الوضع فيه كثيرة نذكر منها ما يلي:

أ- يروي عن حضرة الحسين قوله: دخلت على رسول الله وعنده أُبَيّ بن كعب فقال (صلى الله عليه وآله): مرحبا بك يا أبا عبد الله! في حين أن الحسين بن علي عليه السلام كان عمره حين وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ست سنوات، ومن غير المعلوم في أي سنة دخل على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأيا كان فلا يمكن أن يخاطب الرسول طفلاً صغيرًا لم يتزوج بعد ولا ولد له: بأبي عبدالله! لأن الكنية إنما تطلق على الشخص بعد أن يصبح ذا ولد. وقطعا لم يكن للحسين هذه الكنية في ذلك السن. لكن واضع الحديث غفل عن هذه النقطة!

ب- في الحديث يقول الرسول (صلى الله عليه وآله) للحسين: «يا زين السموات والأرض...» ويستشكل أُبَيّ هذا الوصف قائلاً وهل أحد غيرك يا رسول الله، زين السموات والأرض؟ هذا مع أنه لم يُسْمَع في أي حديث عن أي صحابي تلقيب الرسول أو وصفه بزين السموات والأرض فضلا عن أن يُختَصّ الحسين بمثل هذا اللقب، والذي ورد في القرآن أن زينة السموات هي النجوم: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦﴾! وعلى فرض أن لها زينة غير ذلك فإذا كانت النبوة فهي غير منحصرة بسيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذ هناك الكثيرون غيره من الأنبياء، إذن فإن الصلاح والولاية غير منحصرين بالحسين فقط. ثم إن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يجب على استشكال أُبَيّ إلا بقوله بأن الحسين في السماء أكبر منه في الأرض، مع أن كثيرين هم في السموات أكبر منهم في الأرض ومع ذلك ليسوا زين السموات والأرض! فالجواب لم يكن محكما في محله، (وحاشا رسول الله هذا الضعف في البيان).

ج- اهتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هذا الحديث بتمجيد نطفة الحسين وبيان صفاتها ومقامها وكذلك نطفة من بعده حتى وصفت نطفة الإمام العاشر بإحدى عشر صفة! مما ينبغي لأجله أن يسمى هذا الحديث حقًّا **بحديث النطفة!!** وقد جعل نطفة الحسين مخلوقةً قبل أن يجري ماء في الأصلاب أو يكون ليل ونهار!! فلا ندري أين كانت النطفة مستقرة إن لم تكن في الأصلاب؟؟

د- في الحديث يذكر الرسول (صلى الله عليه وآله) لأُبَيٍّ دعاءً لُقِّنه الحسين ويبين له أن من دعا به حشره الله مع الحسين وكان الحسين شفيعه في آخرته وفرج الله كربه وقضى دينه ويسّر أمره وأوضح سبيله وقواه على عدوه و... و... الخ! ثم يذكر دعاءً من عدة كلمات لا تزيد على السطرين ولا تخلو من ركاكة! فأي عقل ودين يقبل أن يكون لقراءة مثل هذين السطرين كل ذلك الأجر الكبير والثواب العظيم! ولماذا لم ينتفع الحسين نفسه بهذا الدعاء في تيسر أمره وفرج كربه وقوته على عدوه؟! هذا وحده يكفي في الدلالة على وضع هذا الحديث وأن ما فيه من أدعية وثواب عظيم على كل واحد منها ليس إلا من اختلاق أولئك الكذبة المخرفين الذين يريدون أن يغروا السذج بهذه الخرافات ويشجعوهم على ترك السعي والعمل ويفتحوا لهم باب الفسق والفجور ثم الاعتماد على كلمتي دعاء للنجاة ونيل شفاعة الحسين!

هـ- والأعجب من ذلك، دعاء نطفة حضرة الباقر أي أن حضرة الصادق اختص بدعاء هو: يا ديَّان غير متوان... اجعل لشيعتي من النار وقاء ولهم عندك رضاء... وهب لهم الكبائر التي بينك وبينهم! ثم قال: من دعا بهذا الدعاء حشره الله تعالى أبيض الوجه مع جعفر بن محمد إلى الجنة! حسنًا علمنا أن لجعفر بن محمد شيعة وهو يدعو ربه لأجل شيعته، لكن سائر الناس ليس لهم شيعة، فما معنى أن يدعو كل مسلم فيقول: اللهم اجعل لشيعتي من النار وقاء... وهب لهم الكبائر؟! ثم هل يغفر الله تعالى الكبائر بمجرد دعاء نطفة من سطرين؟ أليس في هذا مدعاة للناس على الخوض في الكبائر؟ انظر كيف سخر هذا الكذاب الوضّاع للأحاديث من دين الله ومن الناس ووضع على لسان النبي (صلوات الله عليه) كل ما أوحاه له شيطانه.

وجدير بالذكر أن أعداء الإسلام من اليهودية والنصرانية والمجوسية، من الفرس والروم ممن أُشربوا في قلوبهم بغض الإسلام وكراهيته، لما رأوا أن هذا الدين الجديد (الإسلام) قد زلزل أركان دياناتهم الموروثة وقضى عليها وأدركوا أنه لا يمكن أن يواجهوا الإسلام بالعداوة الظاهرة ولا يستطيعون أن يحققوا أهدافهم المنشودة في القضاء على الإسلام بصورة علنية، فاضطروا أن يتنقبوا بنقاب الصديق المخلص ويُظهروا الإسلام ويبطنوا الكفر فينشروا بين المسلمين السننَ الجاهلية والعادات والتقاليد المجوسية واليهودية

والمسيحية وغيرها ولكن بثوب إسلامي برّاق حتى تكون مقبولة لعوام المسلمين الجاهلين بالإسلام وحقائقه، وذلك عن طريق وضع روايات مزيّفة موضوعة على لسان النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر وغيرهم فانتشر بين المسلمين كثيرٌ من الخرافات والترّهات والأباطيل باسم تعاليم الإسلام. ولذلك فإن كثيرًا من الخرافات التي نراها اليوم بين المسلمين من صُنع هؤلاء الأعداء الذين معظمهم كانوا أعاجم ولم تكن لهم دراية جيّدة باللغة العربية.

فمن هذه الأباطيل، هذا الحديث الذي يتبين واضحًا أن واضعه لم يكن عربيًّا، فضلاً أن يكون قائله إمامٌ أو نبيٌّ! فإن عبارة **"وهَبْ لهم الكبائر"** التي يكشف التأمل في ألفاظها أن واضعها كان فارسيًّا وذلك لأنه بدلاً عن استخدام عبارة: **"اغفر لهم الكبائر..."** قال: **"وهَبْ لهم الكبائر..."** في حين أنه لا يعبر أبدًا ـ في العربية ـ عن طلب غفران الذنوب بتعبير: هب لهم! بل اغفر لهم، لأن الهبة عطاء لما هو خير ورحمة، كقوله تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ [آل‌عمران:٨]، أو ﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران:٣٨]، أو ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ [ص:٣٥]، ولكن لا يأتي في العربية أبدًا تعبير **"رب هب لي الفواحش وكبائر الذنوب!"**. ذلك أنه لا يوجد في اللغة العربية تجانس بين الألفاظ الدالة على معنى "العطاء والهبة والإهداء..." وبين الألفاظ الدالة على معنى "الغفران والصفح والتجاوز"، بعكس اللغة الفارسية التي يوجد فيها تجانس وتقارب بين ألفاظ المعنيين، ففي الفارسية يعبر عن كلا معنى العطاء ومعنى الغفران بنفس الفعل وهو **"بخشيدن"** و**"بخشودن"** فنقول في الفارسية: "گناه او را **ببخش**": أي: **اغفر** له ذنبه، ونقول: "این لباس را به او **ببخش**" أي: **أعطه** هذا اللباس.

هذا التجانس في اللغة الفارسية هو الذي أوقع واضع الحديث ـ لعدم تمكنه من العربية ـ بهذا الخطأ الكبير في تعبيره "وهب لي الكبائر!"، فالحديث من وضع رجل فارسي غير متمكن من العربية ولا يمكن أن يكون من كلام إمام من أئمة أهل البيت العرب الأقحاح الفصحاء عليهم السلام أو كلام نبي الإسلام سيد الفصحاء ﷺ.

و- وقد تضمن الحديث أدعية، واختص كل إمام أو -حسب هذا الحديث-، كل نطفة بدعاء خاص بها، وجعل هذا الدعاء علامة لمعرفة هذا الإمام مع أنه لا يمكن معرفة الإمام من خلال هذه الأدعية أو العلامات لأن كل شخص يستطيع أن يقرأ مثل هذه الأدعية بسهولة جدًّا، ولا نستطيع أن نحكم على شخص قرأ هذا الدعاء: «يا خالق الخلق ويا باسط الرزق ويا فالق الحب والنوى... الخ» أن يكون الإمام السابع أو النطفة الزكية للإمام جعفر الصادق (كما في هذا الحديث). فتبين أن هدف واضعي هذا الحديث هو أن يقدّموا للناس مثل هذه الأدعية التي تحتوي على أجر عظيم حتى يتجرؤوا ويعملوا ما يشاؤون ويرتكبوا ما حرم الله ورسوله.

ز- لماذا اختص النبي ﷺ أبيّ بن كعب بهذه الأدعية وحرّم بقية الأمة عن بركاتها؟! وهكذا فإن الحسين بن علي لم يخبرها إلا لابنه الحسين بن علي وهو أيضًا لم يخبرها إلا للإمام الذي بعده حتى وصل الدور للإمام الجواد، وهو أيضًا لم يعلّمها إلا لعلي بن عاصم، مجهول الهوية، لا يُعلم هل كان موجودا أم لا. وبقي الحديث وأدعيتها مخفيًّا حتى كتبه الشيخ الصدوق في كتابه «إكمال الدين» و«عيون أخبار الرضا» فعمَّتْ هذه النعمة الأمة الإسلامية كلها! يا للخسارة للشيعة الذين كانوا قبل ظهور الشيخ الصدوق فقد فاتهم فوز عظيم!

ح- ذكر الحديث علامات ودلائل لظهور القائم، قال ﷺ لأبي بن كعب: «يخرج من تهامة حتى يظهر الدلائل والعلامات وله بالطالقان كنوز لا ذهب ولا فضة إلّا خيول مطهمة ورجال مسوّمة يجمع اللهّ له من أقصى على عدة أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا معه صحيفة مختومة فيها عدد أصحابه بأسمائهم وأنسابهم وبلدانهم وصنائعهم وطبائعهم وكلامهم وكناهم كدّادون مجدون في طاعته، فقال له: وما دلالته وعلامته يا رسول اللهّ؟ قال: له علم إذا حان وقت خروجه انتشر ذلك العلم من نفسه وأنطقه الله عز وجل فناداه العلم اخرج يا وليّ الله اقتل أعداء الله وهما رايتان وعلامتان وله سيف مغمد فإذا حان وقت خروجه اقتلع ذلك من غمده وأنطقه الله عز وجل فناداه السيف اخرج يا وليّ الله فلا يحلّ لك أن تقعد عن أعداء الله فيخرج يقتل أعداء الله حيث ثقفهم ويقيم حدود الله ويحكم بحكم الله يخرج جبرائيل عن يمينه وميكائيل عن ميسرته وشعيب وصالح على مقدمته وسوف تذكرون ما أقول لكم....».

ط- نتعجب! كيف ولماذا حرّم الرسول ﷺ المسلمين من كل هذا الخير والبركة، فأخبر به أبي بن كعب فقط ولم يخبر بقية المسلمين؟ ثم لماذا بخل أبي بن كعب وما أراد أن يحظ المسلمون بهذا الخير العظيم فيعرفوا أئمتهم؟! لو أن أبي بن كعب أخبر الناس بحديث النطفة هذا لاهتدى الناس وتخلصوا من كثير من الضلالات وحتى ربما لم يقعوا في الضلال أبدًا! ولما ظهر كل هذه الفرق بين الشيعة نفسها؛ كالكيسانية والناووسية والكلابية والغرابية والزيدية والإسماعيلية والفطحية والواقفية والشيخية وعشرات الفرق الأخرى. يا أُبي، ما الذي كان يحدث لو أنك أخبرتَ الناس بهذا الحديث؟! لو أنك أخبرتهم لقبلوه منك لأنك من أصحاب رسول الله ﷺ، وقولك كان حجة عندهم ولأنه كان بإمكان الناس أن لا يسمعوه عن الإمام الحسين ولا يقبلوه منه لأنه كان لم يزل طفلاً صغيرًا، ولم يكونوا يقبلون رواية الطفل الصغير، ولأن هؤلاء الناس الذين كانوا في ذلك العصر لم يكونوا مثل الشيعة اليوم حتى يقبلوا كلام الحسين في الطفولة كقبولهم لأقوال عيسى ويحيى عليهما السلام في المهد. وثانيًا: أن الإمام الحسين عليه السلام قد قدّس نفسه في هذه الرواية، فقال عن نفسه: «زين السماوات والأرض» و«سفينة النجاة»، في حين أن هذا الإمام الهمام كان من أكثر الناس عملاً والتزامًا بتعاليم الإسلام، وبقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم: ٣٢]. وكان أعلم الناس بقول أبيه: «نَهَى اللهُ مِن تزكية المرء نَفْسَهُ» (نهج البلاغه/ الرسالة ٢٨). وقطعًا أنه لم يكن يمدح نفسه ولم يكن يثني على نفسه! فلا شك أن نسبة مثل هذه الأقوال إلى هذا الإمام العظيم ظلم وإجحاف وافتراء كبير في حقه.

نرجع إليك مرة أخرى يا أُبي، أيها الصحابي الجليل الفاضل! يا حبذا لو أنك بينّت للناس هذا الحديث الذي يتضمن كل هذا الأجر الكبير والمثوبة العظيمة والهداية للناس حتى يهتدوا بمعرفة أئمتهم وينالوا خيرًا كثيرًا، فقد كان لك أيضًا أجر من دعا بهذه الدعوات! ولكن نعلم! نعم نعلم ومعك حق وقد أعذرناك فيما تقدم من عذر لعدم تبليغك لهذه الأباطيل! لأن الله يعلم وكذلك رسولُه وملائكته وجميع عقلاء المسلمين يعلمون بأن هذا الحديث باطل من أساسه، وأنه كذب وافتراء على الله ورسوله، قد وضعه الكذّابون والغلاة من أعداء الإسلام [لأجل هدم الإسلام وتعاليمه] أو من الأصدقاء الجهلة السفهاء الحمقى [الذين لا يدركون ما يعملون في سبيل هدم الإسلام وأحكامه].

الحديث الثامن: حديث آخر فيه التصريح بأسماء الأئمة الاثني عشر، أخرجه الشيخ **الصدوق** في كتابه **إكمال الدين** ونقله المجلسي في المجلد التاسع من **البحار** (ص١٥٨ من طبعة تبريز) وأورده الشيخ **الحر العاملي** أيضًا في كتابه **إثبات الهداة**:

«حدثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثني محمد بن أبي عبد الله الكوفي الأسدي قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي عن عمه الحسين بن يزيد عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن أبيه **عن الصادق جعفر بن محمد عن آبائهم**عليهم السلام **قال: قال رسول الله: حدثني جبرئيل عن رب العالمين جل جلاله أنه قال: من علم أنه لا إله إلا أنا وحدي وأن محمدًا عبدي ورسولي وأن علي بن أبي طالب خليفتي وأن الأئمة من ولده حججي أدخلته الجنة برحمتي ونجيته من النار بعفوي وأبحت له جواري وأوجبت له كرامتي وأتممت عليه نعمتي وجعلته من خاصتي وخالصتي إن ناداني لبيته وإن دعاني أجبته وإن سألني أعطيته وإن سكتَ ابتدأته وإن أساء رحمته وإن فرَّ منِّي دعوته وإن رجع إليَّ قبلته وإن قرع بابي فتحته، ومن لم يشهد أن لا إله إلا أنا وحدي أو شهد ولم يشهد أن محمدًا عبدي ورسولي أو شهد ولم يشهد أن علي بن أبي طالب خليفتي أو شهد بذلك ولم يشهد أن الأئمة من ولده حججي، فقد جحد نعمتي وصغَّر عظمتي وكفر بآياتي وكتبي، إن قصدني حجبته وإن سألني حرمته وإن ناداني لم أسمع نداه وإن دعاني لم أسمع دعاه وإن رجاني خيبته وذلك جزاؤه مني وما أنا بظلام للعبيد، فقام جابر بن عبد الله الأنصاري فقال: يا رسول الله ومَنِ الأئمة مِنْ ولد علي بن أبي طالب؟ قال: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ثم سيد العابدين في زمانه علي بن الحسين، ثم الباقر محمد بن علي وستدركه يا جابر وإذا أدركته فأقرئه مني السلام ثم الصادق جعفر بن محمد ثم الكاظم موسى بن جعفر ثم الرضا علي بن موسى ثم التقي محمد بن علي ثم الهادي علي بن محمد ثم الزكي الحسن بن علي ثم ابنه القائم بالحق مهدي أمتي يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلمًا وجورًا. هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي من أطاعهم فقد أطاعني ومن عصاهم فقد عصاني ومن أنكر واحدًا منهم فقد أنكرني. بهم يمسك السموات أن تقع على الأرض إلا بإذنه وبهم يحفظ الأرض أن تميد بأهلها**».

سند هذا الحديث:

١) ثاني راو في سلسلة السند، **محمد بن أبي عبد الله الكوفي الأسدي** هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الذي يطلقون عليه محمد بن أبي عبد الله، نقل الممقاني في تنقيح الرجال (ج٢/ ص٩٥) والتفرشي في نقد الرجال (ص ٢٩٨) قول النجاشي عنه: «كان ثقة صحيح الحديث إلا أنه روى عن الضعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه»، ثم قال العلامة الحلي في الخلاصة: «أنا في حديثه من المتوقفين»، وكذلك ابن داود الحلي قال عنه في رجاله: «فيه طعن أوجب ذكره في الضعفاء» ثم يبدي الممقاني رأيه فيعترف أولا قائلا: «قوله بالجبر والتشبيه لو كان على حقيقته لأوجب فسقه بل كفره!» لكنه يحاول عقب ذلك نفي هذه التهمة أو التخفيف منها ـ كما هو منهجه في التساهل بشأن الرواة ـ وتوثيق الرجل بحجة أن الأصحاب القدماء رووا عنه الخ...

٢) وهذا قد روى هذا المتهم بالجبر والتشبيه، روايته هذه عن شيخه **موسى بن عمران النخعي** الذي يبدو أنه نفس موسى النخعي الذي تعاون مع ذلك الكوفي الأسدي في صياغة الزيارة الجامعة الكبيرة المعروفة وهي زيارة لا تخلو من غلو واضح وعبارات فيها جبر وتشبيه. هذا على الرغم من أن اسم موسى النخعي لم يذكر صريحًا في كتب الرجال بل ذكر في سند الزيارة الجامعة باسم موسى بن عبد الله، لكن وفي عيون أخبار الرضا ذكره في سند الزيارة بعين هذا الاسم فقال: حدثنا موسى بن عمران النخعي قال: قلت لعلي بن موسى بن جعفر: علمني يا ابن رسول الله قولا أقوله بليغًا إذا زرت واحدًا منكم...، ومن مشرب محمد بن جعفر يظهر أن **موسى النخعي** الذي أتى بالزيارة الجامعة هو نفس **موسى النخعي** الذي في سند هذا الحديث[1]. ولعله وقع خطأ للنساخ في سند الزيارة الجامعة فصحَّفوا موسى بن عمران إلى موسى بن عبد الله نظرًا لشدة التشابه بينهما (خاصة في الخط الكوفي) وعلى أي حال فقد روى موسى بن عمران أو موسى بن عبد الله حديث الباب عن عمّه:

١- انظر عيون أخبار الرضا: ج ٢/ ص ٣٠٥ (ت)

٣) **الحسين بن يزيد**: وهو شخص متهم بالغلو، ومعلوم أن الغلاة، طبقًا للأحاديث الصحيحة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، أشد ضررًا على الإسلام من اليهود والنصارى والمشركين، قال الممقاني في تنقيح المقال (ج١/ ص٣٤٩): «قال النجاشي: حسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي، ... وقال قوم من القُمّيِّين أنه غلا في آخر عمره والله أعلم. وقد روى عن الحسن بن علي بن أبي حمزة».

٤) أما **الحسن بن علي بن أبي حمزة**: فيجب الانتباه أولًا إلى أنّ جده ليس أبا حمزة الثمالي، كما اشتبهت به بعض النسخ، بل هو أبو حمزة البطائني؛ لأن أبا حمزة الثمالي ليس له ولد باسم علي ولا له حفيد باسم الحسن، كما صرح بذلك النجاشي في ترجمته في رجاله (ص٨٩) فقال: «وأولاده (أي أبو حمزة الثمالي) نوح ومنصور وحمزة قتلوا مع زيد»[1]. أما صاحبنا الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني فقال عنه المرحوم **الكشي** في رجاله ـ كما ينقل ذلك الأردبيلي في جامع الرواة (ج١/ ص٢٠٨) والتفرشي في نقد الرجال (ص٩٢): «**قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني فقال: كذاب ملعون! وإني لا أستحل أن أروي عنه حديثًا واحدًا، حكى لي أبو الحسن محمدويه بن نصير عن بعض أشياخه أنه قال الحسن بن علي بن أبي حمزة رجل سوء!**» ثم يذكرانِ قول ابن الغضائري عنه: «**أبو محمد واقف بن واقفي ضعيف في نفسه وأبوه أوثق منه وقال الحسن بن علي بن فضال: إني لأستحي من الله أن أروي عن الحسن بن علي**». وقد روى المترجم له حديث الباب عن أبيه:

٥) **علي بن أبي حمزة البطائني** الذي تقدم أنه واقفي، بل نقل النجاشي في رجاله والعلامة الحلي في خلاصته قول ابن الغضائري فيه: «**علي بن أبي حمزة لعنه الله أصل الوقف وأشد الخلق عداوة للولي من بعد أبي ابراهيم**» أي بعد الإمام موسى الكاظم. هذا وقد أورد الكشي في ذمه روايات كثيرة فمن شاء فليرجع إليه، منها ما روى الكشي في رجاله (ص٣٩٣) من قصة حضور علي بن حمزة هذا إلى محضر الإمام الرضا عليه السلام الذي رغم أنه أثبت له بالدلائل الواضحة أنه الإمام بعد أبيه الكاظم وأنّ أباه قد توفي حقًّا، لم يقبل منه ولم يعترف بإمامته! فأي أحمق يمكنه أن يصدق أنّ مثل

١- أو ج١/ ص٢٨٩ من الطبعة الجديدة المحققة، ترجمة ثابت بن أبي صفية وهو اسم أبي حمزة الثمالي (ت).

هذا الشخص الذي عاش ومات واقفيًا بل كان من شيوخ الواقفة، كان يعرف ويروي هذا الحديث الذي يذكر فيه النبي ﷺ صراحة اسم الإمام الرضا واسم من بعده من الأئمة حتى القائم ويؤكد أن «**من أنكر واحدًا من حججي فقد جحد نعمتي وصغَّر عظمتي وكفر بآياتي وكتبي، ومن أنكر واحدًا منهم فقد أنكرني! ...**» وهو باق رغم ذلك على وقفه؟!

من ناحية متن الحديث:

أولاً: فإن رسول الله ﷺ يقول في هذا الحديث: «**حدثني جبرئيل عن رب العالمين جل جلاله**». أي أن هذا الحديث ليس من الوحي والآيات القرآنية التي أنزلها الله عليه، ورغم ذلك نقله له جبرئيل عن رب العالمين!

ثانيًا: والذي يتضح من العبارة التالية أن واضع الحديث كان جبري المذهب، ولأن متن الحديث يشعر بأن الله دون أن يأمر نبيه بأن يبلّغ الأمة بهذا الأمر المهم يذكر أن من فعل كذا أو كذا ومن لم يكن كذا أو كذا فأنا أفعل به كذا وكذا، فقال: «من علم أنه لا إله إلا أنا وحدي وأن محمدًا عبدي ورسولي وأن علي بن أبي طالب خليفتي وأن الأئمة من ولده حججي أدخلته الجنة برحمتي ...... ومن لم يشهد أن لا إله إلا أنا وحدي أو شهد ولم يشهد أن محمدًا عبدي ورسولي أو شهد ولم يشهد أن علي بن أبي طالب خليفتي أو شهد بذلك ولم يشهد أن الأئمة من ولده حججي، فقد جحد نعمتي وصغَّر عظمتي وكفر بآياتي وكتبي، إن قصدني حجبته وإن سألني حرمته وإن ناداني لم أسمع نداه وإن دعاني لم أسمع دعاه وإن رجاني خيبته وذلك جزاؤه مني وما أنا بظلام للعبيد».

كما تلاحظون كيف أن الجبر يتجلى بوضوح من هذا الحديث. [وهو أهم قرينة على وضعه] وكيف أنه يجعل مجرد معرفة الأئمة شرط النجاة ونيل رحمة الله ونعمه ورضوانه، في حين أن النجاة ـ كما أكد القرآن الكريم مرارًا وكما ورد في السنة وأحاديث الأئمة كثيرًا ـ لا يكفي لأجلها مجرد الاعتقاد بل لا بد من أن يُشْفَعَ ذلك بالتقوى والعمل الصالح.

واضح من الجملة الأخيرة للحديث: "من أنكر واحدًا منهم فقد أنكرني. بهم يمسك السموات أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبهم يحفظ الأرض أن تميد بأهلها!" أن "الحسين بن

يزيد" المتهم بالغلو، يقوم بترويج عقيدته الغالية، فيجعل وجود الأئمة عليهم السلام هو الحافظ للسموات من أن تسقط على الأرض، ولسائل أن يسأله: ولماذا لم تسقط السموات على الأرض قبل خلق الأئمة عليهم السلام ! أما القرآن الكريم فيقول عن إمساك السموات: ﴿... وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ٦٥﴾ [الحج:٦٥]، أي الرأفة والرحمة الإلـهية هي التي تحفظ الأجرام السماوية من السقوط على الأرض قبل أن يخلق أحد من الأئمة وبعد خلقهم...

وثالثًا: قوله فقام جابر بن عبد الله فسأله (صلى الله عليه وآله): ... الخ، ولرجل أن يتساءل: ما القصة في أن المهتم بهذا الأمر دائمًا هو جابر فقط؟! إنّ سياق الحديث يظهر منه أنّ الرسول (صلى الله عليه وآله) ألقى الحديث في مجلس، أفلم يكن في المجلس غير جابر حتى يقوم ويسأل؟! هذا مع أنّ جابرًا ينبغي أن يكون في غنى عن مثل هذا السؤال لأنه ـ حسب رواية هؤلاء الوضاعين ـ قد شاهد اللوح الذي فيه أسماء جميع الأئمة عند فاطمة؟! ثم لماذا لم يُرْوَ لنا هذا الحديث صحابي آخر غير جابر ممن كان حاضرًا في ذلك المجلس؟ ومن هنا قال **سفيان الثوري**: إنهم وضعوا على لسان جابر بن عبد الله ثلاثين ألف حديثٍ لا يستحلُّ جابر أن يروي منها حديثًا واحدًا! هذا مع أننا نوقن أن وضع هذا الحديث تمَّ بعد عهد جابر، لكن يبدو أن الوضاع لم يكن يعرف صحابيًا أشهر وأفضل من جابر فكان يذكره في آخر سلسلة سنده ليلقى حديثه القبول!

الحديث التاسع: حديث آخر ذكرت فيه أسماء الأئمة الاثني عشر بصراحة، أخرجه الشيخ الطوسي في كتابه **" الغيبة "** فقال:

«أخبرنا جماعة عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري عن علي بن سنان الموصلي العدل عن علي بن الحسين عن أحمد بن محمد بن الخليل عن جعفر بن أحمد المصري عن عمه الحسن بن علي عن أبيه **عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عن أبيه الباقر عن أبيه ذي الثفنات عن أبيه الحسين الزكي الشهيد عن أبيه أمير المؤمنين قال: قال رسول الله في الليلة التي كانت فيها وفاته، لعلي: يا أبا الحسن، أحضر صحيفة ودواة، فأملى رسول الله وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع فقال: يا علي، إنه سيكون بعدي اثنا عشر إمامًا ومن بعدهم اثنا عشر مهديًّا (!) فأنت يا**

علي أول الاثني عشر إمامًا، سماك الله في سمائه عليًّا والمرتضى وأمير المؤمنين والصديق الأكبر والفاروق الأعظم والمأمون والمهدي فلا تصلح هذه الأسماء لأحد غيرك. يا علي، أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم وعلى نسائي فمن ثبتَّها لقتني غدا ومن طلقتها فأنا بريء منها لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة. وأنت خليفتي على أمتي من بعدي فإذا حضرتك الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن البر الوصل فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الزكي الشهيد المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه زين العابدين ذي الثفنات علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر العلم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي وإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه حسن الفاضل فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد فذلك اثنا عشر إمامًا، ثم يكون من بعده اثني عشر مهديًا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى أول المقربين، له ثلاثة أسامي: اسمه كاسمي واسم أبيه اسم أبي وهو عبد الله وأحمد والاسم الثاني المهدي هو أول المؤمنين»[(1)].

وفيما يلي دراسة **سند الحديث**:

علي بن سنان الموصلي، قال عنه الممقاني في تنقيح المقال (ج٢/ ص٢٩١): «ليس له ذكر في كتب الرجال»، وقال عنه التستري في قاموس الرجال: «يستشم من وصفه بالعدل عاميته» يعني أنه يستشم من ذكر الطوسي له بعبارة: عن علي بن سنان الموصلي العدل، أنه من أهل السنة وليس من الإمامية، وهذا أيضًا من المستغرب وغير المعقول أن يروي عامي مخالف لعقيدة الإمامية مثل هذا الحديث ومع ذلك لا يقبله هو نفسه ولا يصير إلى القول بمفاده!

علي بن الحسين الذي يروي عن أحمد بن محمد بن الخليل، أيضًا لا ذكر له في كتب الرجال وبالتالي فهو مجهول.

١- الغيبة للشيخ الطوسي: ص ١٥٠، (قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١هـ).

أحمد بن محمد بن الخليل، قال عنه النجاشي: «أبو عبد الله الآملي الطبري ضعيف جدًا لا يُلتفَت إليه»[1]، وقال عنه الغضائري: «أحمد بن محمد الطبري أبو عبد الله الخليلي كذاب وضاع للحديث فاسد لا يُلتفَت إليه»[2]، وروى حديثه عن جعفر بن محمد البصري وجعفر رواه عن عمه الحسن بن علي بن أبي حمزة (البطائني) الذي تقدم بيان حاله في الحديث السابق وأنه كذاب ملعون وأنه وأباه واقفيَّان متعصبان في الوقف، فسند هذا الحديث واهي جدًا لأن فيه مجهول عن كذوب وضاع عن واقفة، ولا تقوم حجة بمثل هكذا سند!

أما <u>**متن الحديث**</u>، فيشتمل على عجائب وغرائب كثيرة، منها:

أ- أغرب وأعجب ما فيه أنه أهدى للشيعة اثني عشر مهديًّا بعد الإمام الثاني عشر الذي يفترض أنه هو المهدي!!، بل قال عن الإمام الثاني عشر: «**فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى أول المقربين..**» فأثبت الوفاة للإمام الثاني عشر

ب- يذكر أن رسول الله ﷺ «قال في الليلة التي كانت فيها وفاته....». كما هو معلوم أنهﷺ توفي بالنهار وليس بالليل. [فيتبين أن جاعل الرواية كان جاهلاً بهذا الأمر البسيط].

ج- يقول: «إنه سيكون بعدي اثنا عشر إمامًا ومن بعدهم اثنا عشر مهديًّا (!)» كأن الجاعل يخطط أن يلفق للشيعة اثني عشر مهديًّا بعد تلفيقه اثني عشر إمامًا!

د- يقول ﷺ لعلي: «فأنت يا علي أول الاثني عشر إمامًا...» كأن عليًّا عليه السلام لم يكن يعرف إلى تلك اللحظة أنه الإمام ثم بُشِّر به!

هـ- يقول: «سمّاك الله في سمائه عليًّا». [سبق أن بيّنا] أن اسم علي ليس منقبًا خاصًا له عليه السلام، لأنّ هذا الاسم كان منتشرًا بين العرب قبل أن يُولد علي بن أبي طالب عليه السلام.

و- يقول: «.... وأمير المؤمنين والصديق الأكبر والفاروق الأعظم والمأمون والمهدي....». هذه العبارة تدل أن واضع الرواية كان يكنّ في قلبه الحقد والعداوة تجاه هؤلاء الذين كانوا يلقبون بهذه الألقاب.

١- رجال النجاشي: ج١ / ص ٢٤٣. (ت)

٢- انظر ذلك مثلاً في جامع الرواة: ج١/ ص ٥٨. (ت)

ز- يقول: «يا علي، أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم...». لا أدري كيف يكون وصيًّا للأموات؟!

ح- يقول: «... وعلى نسائي فمن ثبتَّها لقتْني غدا ومن طلقتَّها فأنا بريء منها لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة». لم يُشرع في الإسلام مثل هذا الطلاق ولا معنى له أبدًا.

ط- قوله ﷺ لعلي: «وأنت خليفتي على أمتي من بعدي». كان أولى وأحرى بالرسول ﷺ أن يعلن هذه الوصية للأمة جمعاء. ما تأثير تلك الوصية التي قيلت لعلي عليه السلام في نصف الليل على الأمة؟! نفترض لو أن عليًّا علم بأنه الخليفة ولكن الأمة لا تعلمها بل تعلم من القرآن أن عليها أن تعيّن الخليفة بالشورى والتشاور فيما بينهم، فما الفائدة إذن من تلك الوصية؟ فإذن هي وصية لاغية باطلة، والرسول ﷺ براء من العمل اللغو.

ي- قوله: «فإذا حضرتك الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن...». لا أدري ماذا يسلم للحسن عليه السلام؟! أيسلمه هذه الوصية التي فيها أنه أمير المؤمنين وأن اسمه علي في السماء ولا حق لأحد أن يلقب نفسه بأمير المؤمنين والصديق الأكبر والفاروق الأعظم.... الخ؟! أم يسلم وصيته في نسائه بأن من أثبتها علي لقتْه ﷺ غدًا ومن طلقها فهو بريء منها ....؟! أم أنه يسلمه أسماء الأئمة الاثني عشر أو الاثني عشر مهديًّا؟ أم ماذا؟! فما فائدة هذا التسليم يا ترى؟!

على كل حال، فإن الجاعل الجاهل لم يكن يدري ماذا يضع وماذا يلفق ويركب، بل إنه هذى ولغى!

ك- وفي آخره يقول: «.... والاسم الثاني المهدي هو أول المؤمنين». لا أدري ماذا يقصد بأول المؤمنين؟ الله أعلم. [معنى الرواية في بطن واضعها!]

ل- إن الطوسي ذكر الحديث في كتابه مبتورًا ناقصًا... ولا أدري لمَ فعل هكذا؟! هل الحديث لم يصله إلا هكذا مبتورًا ناقصًا أم وصله كاملاً إلا أنه رأى أن نشره كاملاً ليس في مصلحتهم وأنه يضر بعقائد علماء الشيعة ويفضحهم؟ لأن الحديث أثبت الوفاة للإمام الثاني عشر، فإذا ثبتت وفاة الإمام الثاني عشر وتسليمه الوصية للمهدي الأول الذي اسمه أحمد أو

أسماء أخرى أو ثبت ظهور مهديين آخرين، فإذا ثبت كل هذا فلا شك أنه يناقض الغرض [الذي من أجله قام المذهب الشيعي الإمامي] وذهبت هباءً منثورًا كُلَّ جهود الطوسي الذي ألّف كل كتابه هذا لإثبات حياة الإمام الثاني عشر وغيبته. لذلك بتر الحديث ولم ينقله كاملاً.

مع الأسف الشديد فإن علماء الشيعة قد نقلوا مثل هذه الأحاديث الباطلة عن شرذمة من الكذّابين والوضاعين ونشروها باسم الإمام المظلوم جعفر الصادق عليه السلام، فأسسوا بها مذهبًا كهذا [الذي نراه اليوم] وأوجدوا الفتن والفرقة والعداوة والبغضاء بين الأمة الإسلامية.

الحديث العاشر: أورده العلامة **المجلسي في بحار الأنوار** (ج٤/ ص٥٤ من طبعة تبريز الحجرية) والسيد هاشم بن سليمان **البحراني في غاية المرام** (الباب ٦٢: ص ٦٠) فقال:

«قال ابن بابويه: حدثنا الحسن بن علي قال: حدثنا هرون بن موسى قال: أخبرنا محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن هشام قال: **كنت عند الصادق إذ دخل عليه معاوية بن وهب وعبد الملك بن أعين فقال معاوية بن وهب: يا ابن رسول الله! ما تقول في الخبر الذي روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه، على أي صورة رآه؟ وعن الحديث الذي رووه أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، على أي صورة يرونه؟ فتبسم ثم قال: يا معاوية! ما أقبح الرجل الذي يأتي عليه سبعون سنة أو ثمانون.... (إلى أن قال) إن أفضل الفرائض وأوجبها على الإنسان معرفة الرب والإقرار له بالعبودية... (إلى أن قال) وأدنى معرفة الرسول الإقرار بنبوته... وبعده، معرفة الإمام بعد رسول الله علي بن أبي طالب وبعده الحسن والحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم أنا ثم بعدي موسى ابني ثم بعده علي وبعد علي محمد ابنه وبعد محمد علي ابنه وبعده الحسن ابنه والحجة من وُلْدِ الحسن. ثم قال: يا معاوية! جَعَلْتُ لك في هذا أصلاً فاعمل عليه....**».

قلت: في سند هذا الحديث إشكال كبير، **فمحمد بن الحسن الصفار** الذي يرويه بسنده عن ابن عمير عن هشام الذي هو حتما هشام بن سالم وليس هشام بن الحكم، لأن ابن عمير، كما يقول علماء الرجال، كان على خلاف شديد مع هشام بن الحكم وكان معرضا عنه، فمثلا يقول المقاني في تنقيح المقال (ج٢/ ص٩٣): «ومن المعلوم رواية ابن عمير عن هشام بن سالم» ومثله في (ج٣/ ص٣٠٢)، محمد بن الحسن الصفار هذا يروي في كتابه بصائر الدرجات (ص ٢٥٠)

فيقول: «الهيثم بن النهدي عن إسماعيل بن سهيل ابن أبي عمير عن هشام بن سالم قال: دخلت على عبد الله بن جعفر وأبي الحسن (أي الإمام الكاظم‌عليه‌السلام) في المجلس قدامه مرآة وآلتها مردى بالرداء موزّرا، فأقبلت على عبد الله (أي ابن جعفر الصادق وأخو الإمام الكاظم) أسأله حتى جرى ذكر الزكاة...». وخلاصة الحديث أن هشام بن سالم مثله مثل الآلاف الذين كانوا يحتارون لمن صارت الإمامة بعد وفاة كل إمام (حيث لم يكن عندهم خبر أصلاً عن شيء اسمه أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم) لم يدر إلى من صارت الإمامة بعد وفاة حضرة الصادق‌عليه‌السلام، ولذلك ورد على عبد الله بن جعفر الصادق (الذي عرف بالأفطح) والذي تربَّع على مقام الإمامة بعد وفاة أبيه، في مجلسٍ كان يضم أيضًا أخاه موسى الكاظم، ودار الحديث إلى أن وصل إلى مسألة تتعلق بالزكاة فلم يستطع عبد الله أن يجيب على تلك المسألة، عند ذاك خرج الناس من عنده، ومن جملتهم هشام بن سالم، متحيرين، ثم يقول هشام: «**فأتيت القبر فقلت: يا رسول الله! إلى القدرية؟ إلى الحرورية؟ إلى المرجئة؟ إلى الزيدية؟، قال: فإني كذلك إذ أتاني غلام صغير دون الخمس فجذب ثوبي فقال: أجب! قلت: من؟ قال: سيدي موسى بن جعفر، ودخلت إلى صحن الدار فإذا هو في بيت وعليه حلة، فقال: يا هشام! قلت: لبيك! فقال: لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولكن إلينا، ثم دخلت عليه..**»[1].

و هنا الإشكال: فلو أن هشام بن سالم كان قد سمع حقًّا من الصادق عليه‌السلام ذلك الحديث والذي قال له الصادق فيه «**إن الإمام بعد رسول الله علي....ثم أنا ثم من بعدي موسى...**إلخ» فما الذي دعاه إذن إلى تجشم عناء السفر إلى المدينة بحثا عن الإمام الحق بعد الصادق وأن يعتقد في البداية بإمامة عبد الله ثم لما يراه قد عجز عن معرفة مسألة الزكاة يذهب لقبر النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ويسأله: إلى المرجئة؟ إلى الزيدية؟ الخ...؟! إن **محمد بن عمير** نفسه الذي يروي عن هشام بن سالم حديث الباب الذي فيه ذكر أسماء الأئمة الاثني عشر كلهم، هو نفسه الذي ـ حسب رواية بصائر الدرجات ـ يروي عن هشام بن سالم هذا، حديث حيرته في معرفة الإمام بعد الصادق! فأي الروايتين نصدّق؟ أم أن كليهما كذب!

١- وانظرها في أصول الكافي: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل: ج١/ ص٣٥١-٣٥٢ (ت).

وفي آخر الحديث قال: «**والحجة من وُلْدِ الحسن**» والولد بضم الواو: جمع الوَلَدِ، مما يعني أن أحد أولاد الحسن سيكون صاحب الزمان. والمعروف أن أكثر فرق الشيعة، والتي وصل عددها لخمس عشرة فرقة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، كانت تقول بأن العسكري لم يخلف ولدًا أصلاً، فضلًا عن أن يكون له عدة أولاد؟

كانت تلك عمدة أحاديث النصّ الصريح من قبل الرسول ﷺ على الأئمة الاثني عشر، التي هي أهم وأشهر ما جاء في هذا الباب في كتبنا الشيعية، عرفنا حالها سندًا ومتنًا، ولم أقف على أحاديث مهمة أخرى في كتبنا فيها النص الصريح على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم، ولو وُجِدَت فعلى اليقين حالها لن يكون أفضل من حال الأحاديث التي أوردناها (وإلا لاشتهرت).

وهناك أحاديث أخرى ذكر فيها النص على عليٍّ وعلى الاثني عشر إمامًا بأسمائهم، وردت في كتاب **سليم بن قيس الهلالي العامري**. وقد سبق الكلام منا على الكتاب ومؤلفه وبينا آراء محققي الأصوليين من علماء الشيعة في الكتاب كقول ابن الغضائري: إن الكتاب موضوع لا مرية فيه، وقول الشيخ المفيد: **إنه لا يجوز العمل بأكثر ما فيه وينبغي للمتدين أن يجْتنب العمل بكل ما فيه**... فليراجع ثمّة، ونضيف هنا قول ابن داود الحلي في رجاله: «**سليم بن قيس الهلالي، ينسب إليه الكتاب المشهور وفي الكتاب مناكير مشتهرة وما أظنه إلا موضوعًا**»، وقد ذكرنا ثمة طرفًا من الأخطاء التاريخية الواضحة في كتاب سليم بن قيس التي تؤكد كون الكتاب ملفقًا مكذوبًا. لذا لما كان الكتاب باتفاق كبار علماء الشيعة مكذوبًا موضوعًا فلا حاجة بنا للتعرض لبعض ما جاء فيه من روايات النص على الأئمة الاثني عشر.

كذلك جاءت في كتب الشيعة أحاديث أخرى فيها نص الرسول (صلى الله عليه وآله) على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم لكن ليس من طرق الشيعة بل من طرق العامَّة، وعلى لسان رواة من العامة (أي من أهل السنة)، مثل هذه الروايات أوردها السيد هاشم البحراني في كتابه "غاية المرام" وعلي بن محمد القمي في كتابه "**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**" وسند تلك الروايات يتصل بالمعصوم بواسطة صحابة مثل أبي هريرة أو أنس بن مالك أو ابن عباس... ولكننا لما كنا نعلم أن مثل أولئك الصحابة لم يكونوا قطعًا من القائلين بالإمامة بالنص على علي وأبنائه بل وبعضهم كان من المنحرفين عن علي، فإنه من غير الممكن أبدًا أن يرووا مثل هذه

الأحاديث. ومن الواضح جدًا أنه قد تم نسبة مثل هذه الأحاديث إليهم حتى يُقال: الفضل ما شهدت به الأعداء! وثانيًا: مما يؤكد ما نقوله هو سند مثل هذه الأحاديث الذي لا يخلو من وضاع أو غال أو ضعيف أو مجهول، وكمثال على ذلك نذكر الحديث التالي الذي رواه السيد **هاشم البحراني في "غاية المرام"** (ص٥٧) فقال: «**...ابن بابويه في كتاب النصوص، قالوا: حدثنا محمد بن عبد الله الشيباني و... و... و... قالوا حدثنا أبو علي محمد بن همام بن سهل الكاتب قال: حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور العَمِيّ (و في نسخةٍ: القُمِّيّ) عن أبيه محمد بن جمهور قال: حدثني عثمان بن عمرة قال حدثنا شعبة...عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال: كنت عند النبي وأبو بكر وعمر والفضل بن عباس وزيد بن حارثة وعبد الله بن مسعود إذ دخل الحسين بن علي فأخذه النبي وقبّله...**».

ثم يذكر النبي حديثًا يبين فيه أسماء الأئمة من ولد الحسين واحدًا واحدًا حتى يصل إلى جعفر الصادق فيقول: «**الطاعن عليه والراد عليه كالراد عليَّ، قال: ثم دخل حسان بن ثابت فأنشد شعرًا في رسول الله وانقطع الحديث...**» ثم يقول أبو هريرة بأنه في اليوم التالي بعد أن صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الفجر ودخل بيت عائشة دخلنا نحن كذلك أنا وعلي بن أبي طالب وابن عباس «**فقلت: يا رسول الله! ألا تخبرني بباقي الخلفاء من صلب الحسين؟ قال: نعم يا أبا هريرة!**[1] **ويخرج من صلب جعفر مولود تقي طاهر... سَمِيُّ موسى بن عمران...(و كأن رسول الله يسكت بعد ذكره اسم موسى بن جعفر فيسأله ابن عباس): ثم من يا رسول الله؟ فيقول الرسول (صلى الله عليه وآله) من صُلْبِ موسى: علي.....الخ الحديث**». والعجيب أن أبا علي محمد بن همام راوي الحديث يقول بعد روايته للحديث: «**العجب كل العجب من أبي هريرة يروي هذه الأخبار ثم ينكر فضائل أهل البيت عليهم السلام!**».

أجل، إنه لأمر عجيب حقًّا أن يروي أبو هريرة وزيد بن حارثة و... وخاصة عبد الله بن

١- لو كان هذا الحديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقًا لقال هنا عوضًا عن "نعم" "بلى يا أبا هريرة" (البرقعي)

عباس[1] - الذي كان يختلف مع علي في الرأي أحيانًا مثل هذه الأحاديث المثبتة للنص الإلهي والعصمة لأئمة أهل البيت، ولكن ليس الذنب ذنبهم بل ذنب من وضع هذه الروايات الموضوعة على ألسنتهم.

والأعجب منه أيضًا هو حال "محمد بن همام" هذا الذي كان يروي الحديث عن "أحمد بن الحسين" الذي كان يضع الحديث!. ولا شك أن هذا الأمر يعد طعنًا كبيرًا بنزاهته أعني "محمد بن همام" لأن الرواية عن الكذابين والوضّاعين تعد - كما يؤكد العلامة الرجالي "التستري"[2] - مطعنًا بالراوي يوجب ضعفه، ويفقد الثقة بمنقولاته.

ثم إن **"أحمد بن الحسين"** روى حديثنا هذا عن "الحسن بن محمد بن جمهور العَمِيّ" (أو القُمِّيّ كما في بعض النسخ) الذي قال عنه الممقاني في تنقيح المقال (ج١/ ص٣٠٦): «يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل» وهو عن أبيه محمد بن الحسن بن جمهور المجروح جدًا في كتب

١- رأينا في المباحث السابقة أن الإمام علي وابنه الإمام الحسن كان تختلف وجهات نظرهما في قضايا مختلفة، وأن الأب لم يرتض رأي ابنه في قراراته وسياساته في الحكم وكان يرى أن ابنه مجانب للصواب فيها ..! فكان كل واحد يرى أنه على الصواب والآخر على خلافه، وهذا يدل دلالة قاطعة على أنّ الأب والابن لم يكونا يعتقدان بعصمة أحدهما عن الخطأ والسهو والهفوات. (د. حنيف).

ومن المواقف التي تبين اختلاف وجهات نظر ابن عباس وعلي؛ والتي فيها دلالة واضحة على أنّ ابن عباس لم يكن يعتقد بعصمة الإمام علي عليه السلام، هو اعتراضه لأمير المؤمنين بسبب حرقه للمرتدين، كما روى «البخاري» و«الترمذي» و«أبو داود» [واللفظ للترمذي]: «أَنَّ عليًّا حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلَامِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَتَلْتُهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». وَلَمْ أَكُنْ لِأُحَرِّقَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ الله»، فَبَلَغَ ذَلِكَ عليًّا، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». (التّاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، طبع القاهره، ج ٣، ص ٧٨). (م)

٢- انظر "قاموس الرجال" للعلامة التستري: ج ٨ / ص ٤٢٨.

الرجال، فالشيخ النجاشي قال عنه: «محمد بن جمهور أبو عبد الله العَمِيّ ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها»[1].

ونقل الأردبيلي في جامع الرواة (ج٢/ ص ٨٧) أقوال الرجاليين فيه كما يلي: «محمد بن جمهور العمي عربي بصري غال [ضا]... أبو عبد الله العمي ضعيف في الحديث غال في المذهب فاسد في الرواية لا يلتفت إلى حديثه ولا يعتمد على ما يرويه [صه]...».

وقال ابن الغضائري عنه: «محمد بن الحسن بن جمهور أبو عبد الله القمي غال فاسد المذهب لا يكتب حديثه رأيت له شعرا يحلل فيه المحرمات». وذكره ابن داود في رجاله (ص٤٤٢) في القسم الثاني المخصص للمجروحين والمجهولين وقال عنه: «يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل»، وهكذا في سائر كتب الرجال. هذا ولما كان الرجل قد عمَّر كثيرًا فبلغ عمره مائة وعشرة سنوات، وكان غاليًا، فلا يستبعد أن يكون قد وضع هذا الحديث في أواخر القرن الهجري الثالث (أي بعد أن اتضح ما استقرت عليه الإمامية الاثني عشرية من أسماء وعدد للأئمة) وعلمه لابنه الحسن!. ثم جاء مثل "محمد بن همام" ليروي هذا الحديث ويتخذه حجة ويتعجب كيف رواه أبو هريرة ولم يعمل به![2].

علاوة على الأحاديث التي ذكرت فيها أسماء الأئمة صراحة، توجد في كتب الشيعة أحاديث أخرى فيها النص على الأئمة بنحو الكناية والإشارة. وأهم هذا النوع من الأحاديث ما أورده المحدث الكليني في كتابه أصول الكافي: كتاب الحجة، باب: ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام، حيث أورد الكليني في هذا الباب عشرين حديثًا، اعتبر "العلامة المجلسي" - في شرحه للكافي الذي سماه "مرآة العقول" - (ج١/ ص٤٣٣-٤٣٩) تسعة منها ضعيفة، وستة مجهولة، وحديثًا واحدًا مختلفًا فيه، وحديثًا مرفوعًا وحديثًا حسنًا وحديثين منها فقط صحيحين وأحد هذين الحديثين الصحيحين، بنظره، هو الحديث الذي رواه "أبو هشام الجعفري" عن حضرة الإمام محمد التقي عليه السلام، وهو حديث سيأتي عن قريب بيان ضعفه

١- رجال النجاشي: ج٢/ ص٢٢٥. (ت).

٢- بل العجب من أولئك الذين اتخذوا مثل هذه الروايات وأمثالها مستندة لمذهبهم. (البرقعي)

وبطلانه. والثاني هو هذا الحديث نفسه لكن بسند آخر من رواته "**أحمد بن محمد بن خالد البرقي**" وهو راوٍ ضعيفٌ، لا ندري كيف اعتبره العلامة المجلسي صحيحًا![1].

لكن العجيب أنه علاوة على ضعف سند هذه الأحاديث فإن متنها واضح البطلان، لأن سبعة منها وهي الأحاديث: ٦ و٧ و٨ و٩ و١٤ و١٧ و١٨، يجعل عدد الأئمة ثلاثة عشر!، فالحديث السادس الذي يرويه أبو حمزة الثمالي عن الإمام زين العابدين يقول: «**إن الله خلق محمدًا وعليًّا وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحًا في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبحون الله ويقدسونه وهم الأئمة من وُلْدِ رسول الله (صلى الله عليه وآله)**». فكيف يكون الأئمة **من وُلْدِ** رسول الله، وعليٌّ ليس **من وُلْدِه**؟

وكذلك في الحديث السابع يقول الإمام الباقر (عليه السلام): «.. **الاثني عشر إمام من آل محمد كلهم مُحَدَّث من وُلْدِ رسول الله**...». وفي الحديث الثامن يقول حضرة أمير المؤمنين (عليه السلام): «**إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها**...»، وفي الحديث التاسع يقول حضرة الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ناقلا عن جابر بن عبد الله الأنصاري قوله: «**دخلت على فاطمة وبين يديها لوح لها فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثنا عشر آخرهم القائم ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي**[2]»، وفي الحديث الرابع عشر، نقل زرارة عن الإمام الصادق (عليه السلام): «الاثنا عشر الإمام من **آل محمد** كلهم محدث من ولد رسول الله ...». وفي الحديث السابع عشر يقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأمير المؤمنين: «**إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زرُّ الأرض يعني أوتادها وجبالها**...»، وفي الحديث الثامن عشر يقول الإمام الباقر: «قال رسول الله: **من ولدي اثني عشر نقيبًا نجباء مُحَدَّثون**...».

فهذه الأحاديث تثبت أنه سيكون من ذرية الرسول (صلى الله عليه وآله) اثنا عشر إمامًا،

١- من الجدير بالذكر أن المحدث المحقق **محمد باقر البهبودي** صاحب كتاب "**الصحيح من الكافي**" لم يعتبر أيًّا من العشرين حديثًا في هذا الباب صحيحًا. (البرقعي)

٢- نقل هذه الرواية نفسها كل من الشيخ **الصدوق** في كتبه ومن جملتها "**إكمال الدين**" والشيخ **الطوسي** في كتابه "**الغيبة**"، ولكنهما جعلا عدد الذين اسمهم علي "**أربعة** " خلافًا لما ذكره **الكليني** هنا من أنهم "ثلاثة"!

وبالتالي فمع الإمام علي ـ الذي هو أول الأئمة وليس من ذريته (صلى الله عليه وآله) ـ سيكون مجموع عدد الأئمة ثلاثة عشر إمامًا! ويبدو أن الراوي الوضاع الكاذب نسي أن عليًّا عليه السلام ليس من ذرية الرسول (صلى الله عليه وآله) ولم يتوقع أن يقع حديثه، فيما بعد، بيد من يفرق بين عدد الاثني عشر والثلاثة عشر!!

«ومما يستدل به القائلون بالنص، كثيرًا أيضًا، الحديثُ الذي رُوِيَ في كتب أهل السنة، والذي يبين أنه سيلي أمر هذه الأمة اثنا عشر خليفةً[1]. هذا مع أن التأمل في ألفاظ الحديث يبين بوضوح عدم إمكان قيامه دليلاً على ما يقولون، فهذا الحديث رُوِيَ بألفاظٍ مختلفةٍ متقاربةٍ أكثرها يذكر أن أمر الإسلام سيبقى عزيزًا منيعًا قويًّا طوال مدة حكم وإمارة اثني عشر خليفةً يملكون أمر المسلمين بعده صلى الله عليه وآله وسلم:

«... لا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلا ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ فَسَأَلْتُ أَبِي مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

«... لا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ عُصَيْبَةٌ مِنْ الْـمُسْلِمِينَ يَفْتَتِحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ بَيْتَ كِسْرَى أَوْ آلِ كِسْرَى وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ كَذَّابِينَ فَاحْذَرُوهُمْ...».

«... لا يَزَالُ الإِسْلامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً.. كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

«... لا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً فَقَالَ كَلِمَةً صَمَّنِيهَا النَّاسُ فَقُلْتُ لأَبِي مَا قَالَ؟ قَالَ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[2].

«... يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ فَسَأَلْتُ الَّذِي يَلِينِي فَقَالَ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». أخرجه الترمذي: كتاب الفتن / باب ما جاء في الخلفاء.

١- مناقشة الاستدلال بحديث: "يلي اثنا عشر خليفة من قريش" بطرقه وألفاظه المختلفة، إضافةٌ من صديق المؤلف العلامة (م) لتدعيم كلامه في الموضوع، وقد كانت بالحاشية فنقلتها للمتن لطولها. (ت)

٢- هذه الرواية والثلاث التي قبلها في صحيح مسلم: ٣٣-كتاب الإمارة / ١ـ باب الناس تبع لقريش.

«.. لا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً مِنْ قُرَيْشٍ ثُمَّ يَخْرُجُ كَذَّابُونَ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ ثُمَّ تَخْرُجُ عِصَابَةٌ مِنْ الْـمُسْلِمِينَ فَيَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَ الْأَبْيَضِ كِسْرَى وَآلِ كِسْرَى...» أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: ج ٥/ ص ٨٦، ح ١٩٨٧٥.

«.. لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَأَهُ لا يَضُرُّهُ مُخَالِفٌ وَلا مُفَارِقٌ حَتَّى يَمْضِيَ مِنْ أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا.. كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». أحمد في مسنده: ج ٥ / ص ٨٧، ح ١٩٨٨٧.

«.. لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزًا مَنِيعًا ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَأَهُ حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ.. كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» أحمد في مسنده:: ج ٥ / ص ٩٣، ح ١٩٩٦٤.

«.. لَنْ يَزَالَ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا ظَاهِرًا عَلَى مَنْ نَاوَأَهُ لا يَضُرُّهُ مَنْ فَارَقَهُ أَوْ خَالَفَهُ حَتَّى يَمْلِكَ اثْنَا عَشَرَ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» أحمد في مسنده: ج ٥/ ص ٩٩، ح ٢٠٠٠٠.

هذا الحديث، كما هو واضح من ألفاظه وسياقه، لا يصلح مطلقًا مستندًا للقائلين بالنص الإلـهي على الأئمة الاثني عشر للدلائل التالية:

أوّلاً: الحديث مجرد إخبار عن أمر مستقبلي، وليس بيانًا لنصٍّ وتعيينٍ ورضىً إلـهي.

و **ثانيًا**: الحديث يبين أن الاثني عشر خليفةً سيملكون أمر هذه الأمة أي يتولون زمام أمورها، لذلك ورد في بعض الطرق: اثنا عشر أميرًا، وهذا لا ينطبق - كما هو واضح - على الأئمة الاثني عشر، لأنه - باستثناء خلافة علي وستة أشهر من خلافة الحسن - لم يملك أحدٌ من باقي الأئمة أمر المسلمين ولم يحكموهم. فالإمام الحسين عليه السلام نهض لأمر الحكم ولكنه استشهد دون ذلك، والباقون لم يتعرّضوا أصلاً لنيل الحكم ولا كانوا أمراء ولا ملكوا زمام أمور الأمة.

و **ثالثًا**: الحديث يؤكد أنه خلال فترة خلافة هؤلاء الاثني عشر سيبقى الإسلام عزيزًا منيعًا قويًا، وهذا خلاف ما يعتقده القائلون بالنص، فهم يرون أنه عندما حكم أبو بكر وعمر وعثمان (في فترة إمامة علي المنصوص عليها باعتقادهم) ضَعُفَ الإسلام جدًا وأُصيب بأعظم نكبةٍ حيث ارتد معظم المسلمين!، ثم في فترة إمامة الحسنين وزين العابدين، التي وافقت تولّي معاوية ويزيد الحكم، هُدِم الإسلام على رأسه وأُصيب في مقتله، بإزاحة الحسن وقتل الحسين عليهما السلام. وهكذا لم يزل الإسلام ضعيفًا بسبب غصب الأئمة مقامهم وإزاحتهم عن مناصبهم وتولى أئمة

الجور والفسق والظلم مكانهم.إذن فالإسلام الحقيقي ـ الذي يتمثل بإمامة الأئمة الاثني عشر وقيادتهم لزمام أمور المسلمين ـ كان مقهورًا مستضعفًا، لا قائمًا عزيزًا ظاهرًا؟!

و **رابعًا**: الحديث ـ في جميع طرقه ـ يبين أن هؤلاء الخلفاء من قريش، ولو كان المقصود منهم الأئمة الاثني عشر لأوضح الرسول ﷺ ذلك وقال:إنهم من بني هاشم، أو قال: هم من ذريتي من فاطمة، لا سيما أن المقام ـ في نظر القائلين بالنص المستدلين بهذا الحديث ـ مقام تبليغ أصل من أصول الدين وأمر خطير عليه بناء السعادة والنجاة يوم القيامة!، وحاشا لرسول الله ﷺ أن يعمل بالتقية في إبلاغ رسالات ربه!

و أخيرًا: هذا الحديث لم يُرْوَ ـ من جميع طرقه ـ إلا عن صحابيٍّ واحدٍ هو **"جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ السُّوَائِيِّ"**[1] فهو حديث آحادٍ، بل من أضعف أقسام الآحاد لأنه فردٌ غريبٌ، مع أن موضوعه وكونه قيل في حجة الوداع ـ كما جاء في بعض طرقه ـ، يقتضي أن يسمعه ويرويه الجم الغفير!

فما معنى الحديث إذن؟

الحقيقة أن الحديث ـ إن صحَّ ـ يريد أن يبين أن دين الإسلام – كعقيدة صافية ودولة منيعة – سيبقى قويًا ظاهرًا فلا تنتشر فيه البدع والأفكار الدخيلة المخربة، وأن أمة الإسلام ستظل عزيزة منيعة ظاهرة لا يتسلط عليها الكفار ولا ينفذون إليها، ما وليهم بعد رسول الله اثنا عشر أميرًا كلهم قرشيون. وهؤلاء هم من حكام المسلمين من الخلفاء والملوك في القرن الهجري الأول وأوائل الثاني، عندما كان الإسلام لا يزال نقيًا غير مشوب، وكانت ودولة الإسلام في عزّ قوتها وغلبتها على الأمم المجاورة. وإذ نقول هذا الكلام فنحن لا نتعرض لحالة كل واحد من أولـئك الحكام، سواء كانوا صالحين أم طالحين، فكلمة خليفة تعني من يخلف الآخر ويأتي بعده، بغض النظر عن سيرته وسلوكه، فقد يخلف الكافرُ المؤمنَ، كما قال تعالى مثلاً: ﴿هُوَ ٱلَّذِى

١- جاء عن عبد الله ابن مسعود رواية مشابهة فيها: «**يملك هذه الأمة** من الخلفاء اثنا عشر **بعدد** نقباء بني إسرائيل» رواها أحمد في مسنده: ج١ / ص ٣٩٨ و٤٠٦. وفيها نفس إشكال رواية جابر بن سمرة من حيث أنها تبين أن الاثني عشر يملكون أي يحكمون فعليًا. عدا عن أن مضمونها لا يصح لأن الذين ملكوا الأمة أكثر بكثير جدًا من هذا العدد!

جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ..﴾ [فاطر:٣٩]، وقال سبحانه: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾ [مريم:٥٩]، وقال سبحانه مخاطبًا الكفار من قوم عاد: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ..﴾ [الأعراف:٦٩]. فاصطلاح (خليفة) بحد ذاته ليس فيه ثناء أو تكريم، وأقصى ما يفيده: من خلف الرسول ﷺ في تولي حكم المسلمين، أما كونه مشى على هديه أم لم يمشِ، أو كان عادلاً أو ظالمًا فهذا شيء آخر. من هنا نرى الخطأ الذي وقع به بعض العلماء من شراح الحديث حين حاولوا أن يجدوا مصاديق لهؤلاء الخلفاء الاثني عشر ممن حكم المسلمين من الخلفاء الصالحين فقط، فذكروا الخلفاء الراشدين الأربعة ثم الحسن بن علي ثم عمر بن عبد العزيز ثم أخذوا يتخبطون في تحديد الباقين!، مع أن المسألة ليست من هذا الباب إطلاقًا».][1]

والخلاصة تبين من خلال تمحيص أسانيد جميع أحاديث النص على الأئمة الواردة في كتبنا الشيعية وتحليل متونها، أنها أحاديث موضوعة أو ضعيفة واهية السند لا تقوم بمثلها حجة، لا سيما على مثل عقيدة النص هذه التي عليها مدار النجاة والهلاك؛ فمثل هذه العقيدة الهامة لا بد فيها من أدلة يقينية قطعية الثبوت أي يكون صدورها عن النبي ﷺ أو آله الكرام (عليهم السلام) يقينيًا.

و نتّجِهُ الآن نحو تاريخ الأئمة أنفسهم لنرى هل تنسجم سيرهم وأقوالهم مع وجود مثل أحاديث النص هذه أم لا؟

١- نهاية مناقشة الاستدلال بحديث: «يلي اثنا عشر خليفة من قريش» التي كتبها صديق المؤلف الذي رُمز له في الكتاب بـ(م). (المصحح)

سِيَرُ الأئمة بحد ذاتها تنفي وجود أحاديث النص السابق

١- تبين من الفصول الماضية وثبت أن حضرة أمير المؤمنين عليه السلام لم يدَّعِ في أي مقام أو في أي ملأ من الناس أن الله تعالى هو الذي نصبه وعينه إمامًا أميرًا مفترض الطاعة على المسلمين، بل إن الأمر لم يكن يعدو اعتباره نفسه أولى الأمة وأليقها وأحقها بمنصب خلافة رسول الله، كما أن اعتراضه على بيعة سقيفة بني ساعدة كان مستنده أن هذه البيعة لم تتم بمشورة جميع الأنصار والمهاجرين أو على الأقل لم تتم بمشورته هو نفسه ولا مشورة عديد من فضلاء وأجلة المهاجرين والأنصار، ومن المسلَّم أنه لو حصل ذلك لما عُدِلَ عنه إلى غيره أبدًا [1].

١- أكد أمير المؤمنين علي عليه السلام نفسه، أكثر من مرة، أن الشورى حق المهاجرين والأنصار، من ذلك ما جاء في أحد رسائله لمعاوية (كما أوردها عنه الشريف الرضي في نهج البلاغة، الرسالة رقم ٦، ورواها أيضًا نصر بن مزاحم المنقري في كتابه "صفين" ص ٢٩) أنه عليه السلام قال: «**إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ ولا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْهُ إِمَامًا كَانَ ذَلِكَ لله رِضًى. فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**». قلت: وكلام أمير المؤمنين هذا تؤيده الآية القرآنية الكريمة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة: ١٠١]، وقد وصف الله تعالى أولـئك السابقين من المهاجرين والأنصار بأنهم: ﴿... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٣٨]، فإذا جلس مجموعة من أهل الجنة ليتشاوروا في أمر الإمارة واختاروا أميرًا عليهم أفلن يكون ذلك حتمًا رضىً لِلَّـه؟

و علاوة على ذلك فإن عليًّا عليه السلام كان يقول: «**واللهِ مَا كَانَتْ لِي فِي الْخِلافَةِ رَغْبَةٌ ولا فِي الْوِلايَةِ إِرْبَةٌ ولَكِنَّكُمْ دَعَوْتُمُونِي إِلَيْهَا وحَمَلْتُمُونِي عَلَيْهَا**» (نهج البلاغة / الخطبة رقم ١٩٦). فهل يعقل أن يكون عليا قد أمر من قبل الله تعالى بتولي منصب الخلافة، ثم يقول مقسمًا بالله أنه ليس له رغبة بالخلافة ولا إربة بها؟! أليس لعليٍّ رغبة بتنفيذ أمر الله؟! هل يصح القول مثلاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن له رغبة ولا إربة بالنبوة بعد أن حمله الله تعالى أمانتها؟ والعياذ بالله.

٢- كذلك خلافة الحسن بن علي المجتبى (عليه السلام) لم تتم بالاستناد إلى نص، سواء كان من الرسول (صلى الله عليه وآله) أو من علي (عليه السلام)، بل كما جاء في مروج الذهب للمسعودي وتاريخ

لو كان علي منصوبًا حقًا من قبل الله تعالى لمنصب الخلافة والإمارة فلماذا قال ـ عندما هجم الناس على بيته ليبايعوه: «**فَأَقْبَلْتُمْ إِلَيَّ إِقْبَالَ الْعُوذِ المَطَافِيلِ عَلَى أَوْلادِهَا تَقُولُونَ الْبَيْعَةَ الْبَيْعَةَ قَبَضْتُ كَفِّي فَبَسَطْتُمُوهَا ونَازَعَتْكُمْ يَدِي فَجَاذَبْتُمُوهَا**» (نهج البلاغة / الخطبة ١٣٧ و٢٢٩)، في حين أنه لو كانت خلافته(عليه السلام) أمرًا إلـهيًا، لوجب عندما وجد المقتضي لاستلامها وانتفى المانع وعاد الحق إلى صاحبه، لوجب على الأقل ألا يمتنع عنها ويظهر عدم ميله لها، هذا إن لم يجب عليه الإسراع لأخذها والقيام بأعبائها، لا أن يقول ـ كما روي عنه في النهج ـ «**دَعُونِي وَالْتَمِسُوا غَيْرِي!** ... **أَنَا لَكُمْ وَزِيرًا خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا وإِنْ تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ ولَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وأَطْوَعُكُمْ لِمَنْ وَلَّيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ**» (نهج البلاغة/ الخطبة ٩١).

ولو أن عليًّا(عليه السلام) نُصِّب فعلا من قبل الله عز وجل لأمر الخلافة، فلماذا بدلاً من تحذيره الناس صبحًا ومساء من مغبة مخالفتهم لأمر الله تعالى وتذكيرهم صبحًا ومساء بخلافته الإلـهية، وسعيه بكل جهده لإحراز الخلافة التي أمره اللهُ القيام بأعبائها، وزجره الخلفاء الذين سبقوه عن غصبهم خلافته، وإعلانه للجميع أن خلافتهم غير مشروعة ومحرمة، أو على أقل تقدير يمتنع عن تأييدها ويسكت عن مدحها، لماذا نجده(عليه السلام)، بشهادة آثار قدماء الإمامية، يثني على الخلفاء الذين سبقوه ويمتدح خلافتهم فيقول عن أبي بكر مثلاً: «**فتولى أبو بكر فقارب واقتصد**» [كشف المحجة لثمرة المهجة، سيد ابن طاووس، طبع النجف، ١٣٧٠هـ، ص ١٧٧]، ويقول عن عمر مثلاً: «**تولى عمر الأمر فكان مرضي السيرة ميمون النقيبة**» [الغارات، أبو اسحق الثقفي، ج١/ ص٣٠٧] ويقول عنهما كليهما في مقام آخر: «**أحسنا السيرة وعدلا في الأمة**» [كتاب وقعة صفين، ص ٢٠١]، ولماذا رضي أن يصاهره عمر في ابنته أم كلثوم [انظر منتهى الآمال، للشيخ عباس القمي، ص ١٨٦، ووسائل الشيعة: كتاب الميراث، ج١٧/ ص ٥٩٤]، وكان يقتدي بالشيخين في الصلاة [وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، ج ٥/ ص ٣٨٣] وسمى ثلاثة من أولاده بأسماء الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان [الإرشاد للشيخ المفيد، دار المفيد للطباعة، ج١/ ص ٣٥٤ ومنتهى الآمال، ص ١٨٨ و٣٨٢].

أفتراه فعل ذلك ـ وهو(عليه السلام) إمام المتقين وأسوة المؤمنين ـ لكي يفضح الغاصبين ويعرف الأمة أكثر بأصول وأحكام الشريعة خاصة أصل الإمامة المنصوص عليها، ويتم الحجة عليهم في ذلك؟! نترك الإجابة على ذلك لكل ذي إنصاف. (م)

الطبري والبداية والنهاية لابن كثير أن عليًّا لما ضربه ابن ملجم دخل عليه الناس يسألونه فقالوا: «**يا أمير المؤمنين، أرأيت إن فقدناك، ولا نفقدك، أنبايع الحسن؟ فأجاب: لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر**»[1]، وأنه لما أخبر أهل الكوفة ـ قبل أن يضربه ابن ملجم ـ بشهادته كانوا يقولون له: «**ألا تستخلف؟ فيقول: لا ولكن أترككم كما ترككم رسول الله**»[2]، وأنه لما أخبر الحسنُ الناسَ بوفاة أبيه الجليل قام ابن عباس وقال: «**إن أمير المؤمنين توفي وقد ترك لكم خلفًا فإن أحببتم خرج إليكم وإن كرهتم فلا أحد على أحد، فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا**». هذا في حين أنه لو كان لمسألة الإمامة المنصوص عليها، على النحو الذي يدَّعونه، حقيقة، للزم أن يقوم علي عليه السلام أثناء فترة حكمه التي دامت خمس سنوات، ببيان هذا الأصل الأصيل والتأكيد عليه قبل أي شيء آخر، وذلك في كل مناسبة وخطبة من خطبه البليغة، وأن يقوم ابنه الحسن المجتبى بذلك أيضًا ليعلم الناس أمر دينهم وتتم الحجة عليهم ويعرفوا أنه: أولاً: الإمامة وحكومة المسلمين منحصرة باثني عشر إمامًا بنص من الله تعالى عليهم لا أكثر ولا أقل (حتى لا يشتبه الأمر على عشرات الفرق التي قالت بإمامة أكثر أو أقل منهم كالشيعة الإسماعيلية والكيسانية والزيدية و.. و..) وثانيًا: أنه ـ باستثناء إمامة الحسين بعد أخيه الحسن ـ لا تنتقل الإمامة إلا بنحو عمودي من الأب لابنه، وأنها ـ باستثناء موردين هما إسماعيل بن جعفر ومحمد بن علي الهادي ـ تكون للابن الأرشد بعد أبيه. وثالثًا: أن الأئمة من ولده معصومون مفترضو الطاعة... وأن... وأن...الخ[3].

ونعلم جميعًا ليس هناك أي أثر لمثل هذه الأمور سواء في كلام علي أو كلام ابنه الحسن حتى الذي قيل في الاجتماعات الخاصة ومع المقربين، وسنرى عن قريب أن الأئمة أنفسهم كانوا آخر من يعلم بمثل هذه الأمور!.

١- مروج الذهب: للمسعودي: ج٢ / ص ٤٢٥، وتاريخ الأمم والملوك: للطبري: ج٥/ ص ١٤٦- ١٤٧، والبداية والنهاية: لابن كثير: ج٧ / ص ٣٢٧.

٢- مروج الذهب: ج ٢ / ص ٤٢٥، والبداية والنهاية: ج ٧ / ص٣٢٣ إلى ٣٢٤ من عدة طرق. (ت)

٣- وأنَّى لعلي عليه السلام أن يقول مثل هذا القول، وهو القائل مخاطبًا الناس: «فإني لستُ في نفسي بفوق أن أخطي ولا آمن ذلك من فعلي»؟! (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦). (البرقعي)

٣- أما حضرة **الحسين** عليه السلام فمشهور ومعروف لكل أحد أنه قبل أن يدعوه أهل الكوفة للإمامة ويبايعوا ممثله جناب مسلم بن عقيل، لم يدع لنفسه الإمامة المفترضة بنص من الله ونص من رسوله (صلى الله عليه وآله)، ولم يأت في جميع احتجاجاته وخطبه التي ألقاها بين الناس قبل وأثناء خروجه، بأي كلام عن نص على إمامته أو إمامة والده أو أخيه مِن قِبل الله عز وجل.

٤- بعد شهادة الحسين عليه السلام، طبقًا لاتفاق جميع التواريخ المعتبرة، قام أخوه من أبيه محمد بن علي المعروف **بمحمد بن الحنفية** بتولي منصب الإمامة وعرف أتباعه الذين قالوا بإمامته بالكيسانية، وكتب الملل والنحل وأحاديث الشيعة مليئة بالحديث عن هذا الأمر، كما روى **"الطبرسي"** في كتابه **"أعلام الورى"** (ص١٥٢) و**"الكليني"** في **"الكافي"** و**"الطبرسي أحمد بن علي"** في **"الاحتجاج"** كلهم عن أبي عبيدة وزرارة كلاهما عن حضرة الباقر عليه السلام قال: «**لما قتل الحسين أرسل محمد بن الحنفية إلى علي بن الحسين فخلا به وقال: يا ابن أخي! قد علمت أن رسول الله دفع الوصية والإمامة من بعده إلى علي ثم إلى الحسن ثم إلى الحسين وقد قتل أبوك ولم يوص وأنا عمك وصنو أبيك وولادتي من علي وأنا في سني وقدمي أحق بها منك في حداثتك...**»[1].

هذا الحديث مطعون فيه سندًا ومتنًا وعقلاً، سيما ما ذكر فيه من تحاكم علي بن الحسين إلى الحجر الأسود ليحكم بينه وبين محمد بن الحنفية! والذي من الواضح أنه من اختلاق الوضاعين الذين لا يتورعون عن الكذب في سبيل تأييد مذهبهم، أو من وضع أشخاص سعوا إلى إيجاد الفرقة بين المسلمين. أيا كان الأمر فإنه من مسلمات التاريخ أنه بعد شهادة الحسين وجدت الفرقة الكيسانية القائلة بإمامة محمد بن الحنفية ثم تفرعت عنها بعده عدة فرق أخرى أيضًا، ووجود هذه الفرقة وغيرها وإن كان بلا شك وليدا للصراعات السياسية والنزاعات على السلطة، إلا أنه بحد ذاته يتناقض مع مسألة النص أي مع وجود نص معروف على أسماء الأئمة بأعينهم، إذ لو كان ذلك معروفًا فعلاً، لما صار أحد للإيمان بإمامة محمد بن الحنفية.

١- وانظره أيضًا في الأصول من الكافي للكليني: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، حديث ٥، ج١/ ص ٣٤٨. (ت)

ومن العجيب أن نفس أولئك الذين رووا مثل الحديث السابق الذي يقول فيه "ابن الحنفية" لابن أخيه من أبيه "علي بن الحسين": «**أنا عمك وصنو أبيك وولادتي من علي وأنا في سني وقدمي أحق بها منك**»، ويذكرون أن **المختار بن عبيدة الثقفي** (قائد ثورة التوابين) وغيره، بقوا، لسنوات مديدة، يدعون لإمامة ابن الحنفية، هم أنفسهم يروون عن نفس محمد بن الحنفية ما يؤيد النص على الأئمة! كما روى الكشي في رجاله (ص ١١١ ط. نجف) عن أبي خالد الكابلي[١] الذي كان يقوم بخدمة محمد بن الحنفية، أنه قال له يومًا: «**جعلت فداك إن لي خدمة ومودةً وانقطاعًا، أسألك بحرمة رسول الله وأمير المؤمنين إلا ما أخبرتني: أنت الذي فرض الله طاعته على خلقه؟ قال: لا، الإمام علي بن الحسين، عليَّ وعلى كل مسلمٍ**»!

وأيا كان فمن الواضح تمامًا أنه لم يكن عند أهل بيت النبوة نصٌّ معروفٌ صريحٌ على الإمامة والخلافة وإلا لما ادَّعى الإمامة أبدًا رجل عُرِفَ بالعلم والزهد والشجاعة والتقوى كمحمد ابن الحنفية، ولتبرَّأ من الذين قالوا بإمامته، مع أنه لم يُسمَع منه أبدًا أنه ردّ على القائلين بإمامته أو أنكرها، إذن فلم يكن هناك نصٌّ نبويٌ معيّنٌ يحدِّد مَن هم الأئمة.

ثورات عديد من أئمة آل البيت دليل آخر على عدم وجود النص على أئمة محددين

١- بيعة أهل الكوفة لزيد بن علي بن الحسين من القضايا الواضحة في تاريخ الإسلام وخروجه باسم الإمامة من مسلمات التاريخ. فعقيدته كانت أنّ الإمام هو من قام بالسيف من أولاد علي وفاطمةأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، ودفاعًا عن الديـن وردّ الظالمين وإقامة حكم الكتاب والسنة. وهذا من أوضح عقائد وحجج حضرته ودليل على أن ذلك الجناب كان منكرًا

١- وفي إسناد هذا الحديث علي بن أبي حمزة، وقد تعرفنا عليه في مناقشة سند الحديث السادس. ومن رواته أيضًا، محمد بن عبد الله بن مهران الذي نقرأ عنه في كتاب جامع الرواة (ج٢ / ص ١٤٤ و١٤٥) على أن النجاشي والعلامة الحلي يصفانه هكذا: «غال وكذاب وفاسد المذهب وفاسد الحديث». وقال الكشي: غال. وقال العلامة الحلي: له كتاب في الممدوحين والمذمومين مما يدل على خبثه وكذبه.

تمامًا لوجود نص يعين أشخاصًا محددين للإمامة والخلافة في أهل بيت النبوة. وقد سبق وأشرنا إلى بعض ما روي عن حضرته في هذا المجال مما رواه فرات ابن إبراهيم الكوفي في تفسيره المعروف بتفسير فرات ابن إبراهيم والذي يعد من كتب الشيعة الموثقة المعتبرة[1]. وروى الكليني في أصول الكافي (كتاب الحجة: ج١ / ص٣٤٨) عن علي بن الحكم عن أبَّان وكذلك الكشي في رجاله (ص١٦٤) عن أبي خالد الكابلي: حوارًا بين زيد بن علي بن الحسين وأبي جعفر الأحول المعروف بمؤمن الطاق، حول موضوع الإمامة بالنص والنص على الأئمة، يؤكد رأي الإمام زيد المذكور فيما رواه فرات ابن إبراهيم في تفسيره، خلاصته أن زيد بن علي يقول لمؤمن الطاق: «**بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إمامًا مفترض الطاعة؟ قال: نعم وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم. قال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمنيها، أفترى يشفق علي من حر اللقمة ولا يشفق علي من حرّ النار؟! (أي لا يخبرني عن الإمام المفترض الطاعة؟!)**». وهذا الحديث رواه الكشي من طريق آخر أيضًا عن أبي مالك الأحمسي عن مؤمن الطاق. وعليه فإن جناب زيد بن علي بن الحسين الذي نبأ رسول الله عنه وعن شهادته ومدحه وأثنى عليه، لم يكن يعتقد أبدًا بإمام منصوص عليه سلفا من أهل بيت النبوة، بل كان يعتبر الإمام من يخرج بسيفه فعلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحياء الدين. وقد جاء الثناء عليه فيما أورده القاضي الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني في كتابه: "الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير" (ج١/ ص٥٨) وما ورد في كتاب "المنهاج" و"هداية الراغبين" كما أثنى عليه حضرة أمير المؤمنين وحضرة الإمام الحسين حسبما رواه ابن طاووس في كتابه الملاحم (ص٧٤ و٩٦ من طبعة النجف) وما رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا (ج١/ ص٢٢٥-٢٢٩) والكشي في رجاله، والذي أثنى عليه أخوه الإمام الباقر وابن أخيه الإمام الصادق وسائر الأئمة عليهم السلام أيضًا. وكان زيد يقول: «**ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى عليه ستره وثبط عن الجهاد ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه**»[2]، ونفس خروجه وبيعة الناس له بالإمامة أوضح دليل على عدم وجود

١- سبق وأوردنا روايته مفصلة في كتابنا هذا فراجعها. (ت).

٢- الأصول من الكافي: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى. حديث ١٦ في ج١/ ص٣٥٧ (ت)

النص، مهما حاول القائلون بالنص أن يؤولوا خروج زيد هذا ويفسروه بتفسيرات من قبيل تفسير القول بما لا يرضى به صاحبه!

و العجيب أن مختلقي النص وواضعي الأحاديث فيه، لم يكفوا بلاءهم عن زيد أيضًا، رغم أن عقيدته في عدم النص على الأئمة في غاية الوضوح، بل وضعوا الأحاديث التي تثبت معرفته بالنص!، كما روى ذلك علي بن محمد القمي في كتابه "كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر" فقال: «ويحدث عمر بن موسى الرجهي عن زيد قال: كنت عند أبي علي بن الحسين إذ دخل عليه جابر بن عبد الله الأنصاري فبينا هو يحدثه إذ خرج أخي (أي محمد الباقر) من بعض الحجر فأشخص جابر ببصره نحوه (!) فقام إليه وقال: أقبل! فأقبل، أدبر! فأدبر، فقال: شمائل كشمائل رسول الله، ما اسمك يا غلام؟ قال: محمد... إلى آخر الحديث»، وقد بينا في نقدنا للحديث الأول من أحاديث النص أن جابرا توفي فيما بين ٧٤ و٧٨ هـ في حين كانت ولادة زيد سنة ٨٠ هـ!! ويكفي هذا لمعرفة مقدار ما يتمتع به الحديث من الصدق والصحة! إضافةً إلى ما تقدَّم من أن جابرَ كُفَّ بصره في آخر عمره فكيف استطاع أن يدقق النظر إلى حضرة الباقر؟! إن واضعي هذه الأحاديث كانوا مغرمين ومتعلقين بإثبات موضوع النص من الله تعالى على إمامة الأئمّة لدرجة أنهم كانوا يختلقون دون تفكير أي حديث كان، لإثبات مدعاهم، فيقعون دون أن ينتبهوا في أخطاء تاريخية فاضحة!.

٢- من القضايا المسلمة في التاريخ قيام محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن المجتبى المعروف بـ **"النفس الزكية"** الذي كان من أكابر أهل بيت النبوة وجلتهم فضلاً وعلمًا وتقوىً، وتصدِّيه للإمامة، وبيعة الناس ـ لا سيما عترة الرسول وبنو هاشم ـ له بالإمامة، إلى حد أن حضرة جعفر الصادق نفسه ـ الذي تنسب إليه أكثر أحاديث النص هذه ـ دُعي إلى بيعته، وحسب بعض الأحاديث أنه أعانه في قيامه، كما جاء في كتاب **"مقاتل الطالبيين"** لأبي الفرج الأصفهاني (ص٢٥٢) عن سليمان بن نهيك أنه قال: «**كان موسى وعبد الله ابنا جعفر، عند محمد بن عبد الله (أي النفس الزكية) فأتاه جعفر (أي الصادق) فسلم ثم قال: تحب أن يصطلم أهل بيتك؟ قال: ما أحب ذلك. قال: فإن رأيت أن تأذن لي فقد عرفت علتي. قال: قد أذنت لك، ثم التفت محمد بعد ما مضى جعفر، إلى موسى وعبد الله ابني جعفر فقال: الحقا بأبيكما فقد أذنت لكما، فانصرفا.**

فالتفت جعفر فقال: ما لكما؟ قالا: قد أذن لنا. فقال جعفر: ارجعا فما كنت بالذي أبخل بنفسي وبكما عنه. فَرَجَعا فشهدا محمدًا». وفي (ص٣٨٩) من الكتاب روى: «حدثنا الحسن بن الحسين عن الحسين بن زيد قال: **شهد مع محمد بن عبد الله بن الحسن (أي النفس الزكية) من وُلْدِ الحسين أربعة: أنا وأخي وموسى وعبد الله ابنا جعفر بن محمد**عليهما السلام». وكذلك روى في (ص٤٠٧): «**خرج عيسى بن زيد مع محمد بن عبد الله (النفس الزكية) فكان يقول له: من خالفك أو تخلف عن بيعتك من آل أبي طالب فأمكنّي منه أضرب عنقه**».

ويروي الكليني في **أصول الكافي** (كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة) عدة أحاديث تبين أن محمد بن عبد الله **(النفس الزكية)** طلب من **الصادق** أن يبايعه بالإمامة، منها حديث طويل يبين إصرار محمد بن عبد الله على بيعة الصادق له أكثر من مرة، حتى وصل الأمر إلى قوله له: «**وَالله لَتُبَايِعُنِي طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا وَلا تُحْمَدُ فِي بَيْعَتِكَ! فَأَبَى (أي الإمام الصادق) عَلَيْهِ إِبَاءً شَدِيدًا وَأَمَرَ بِهِ إِلَى الْحَبْسِ فَقَالَ لَهُ عِيسَى بْنُ زَيْدٍ أَمَا إِنْ طَرَحْنَاهُ فِي السِّجْنِ وَقَدْ خَرِبَ السِّجْنُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ غَلَقٌ خِفْنَا أَنْ يَهْرُبَ مِنْهُ فَضَحِكَ أَبُو عَبْدِ الله (عَلَيْهِ السَّلام) ثُمَّ قَالَ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِالله الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ أَ وَتُرَاكَ تُسْجِنُنِي؟ قَالَ نَعَمْ وَالَّذِي أَكْرَمَ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه) بِالنُّبُوَّةِ لأَسْجِنَنَّكَ وَلأَشَدِّدَنَّ عَلَيْكَ فَقَالَ عِيسَى بْنُ زَيْدٍ احْبِسُوهُ فِي الْمَخْبَإِ... الحديث**»[1].

فلو كان هناك نصٌّ نبويٌّ في تعيين ونصب أئمة معينين؛ لعلمه قبل أي أحد آخر هذا السيد الجليل القدر الزاهد المجاهد من أهل بيت النبوة هو وسائر أكابر العترة من آل علي. فهو لم يدَّعِ الإمامةَ، لا هو ولا زيد بن علي ولا غيره من سادات الآل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لقام حضرة الصادق، أو غيره ممن يعرف النص النبوي على الأئمة، بإطلاع زيد ومحمد النفس الزكية وغيرهما من سادات العلويين عليه!

ومن العجب العجاب أن واضعي الحديث وضعوا على لسان والد محمد النفس الزكية هذا الذي كان ابنه يصر كل ذلك الإصرار على مبايعة الصادق له، حديثًا في النص على إمامة الأئمة

١- الأصول من الكافي: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى. ج١/ ص٣٦٣، ح ١٧. (ت)

الاثني عشر! ويرويه عنه الحسين بن زيد بن علي، الذي كان هو وأخوه عيسى بن زيد بن علي أيضًا من أنصار النفس الزكية وممن بايعه بالإمامة وجاهد بتفان تحت رايته! والحديث أورده الحر العاملي في " **إثبات الهداة** " (ج٢/ ص٥٤٠) نقلا عن كتاب **كفاية الأثر** قال: «عن الحسين بن زيد بن علي عن عبد الله بن جعفر بن إبراهيم الجعفري قال: حدثنا عبد الله المفضل مولى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال: لما خرج الحسين بن علي المقتول بفخ[1] واحتوى على المدينة دعا موسى بن جعفر (أي الكاظم) إلى البيعة فأتاه فقال له: **يَا ابْنَ عَمِّ لا تُكَلِّفْنِي مَا كَلَّفَ ابْنُ عَمِّكَ (يقصد النفس الزكية) عَمَّكَ أَبَا عَبْدِ الله (الصادق) فَيَخْرُجَ مِنِّي مَا لا أُرِيدُ كَمَا خَرَجَ مِنْ أَبِي عَبْدِ الله مَا لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ**... الحديث»[2]. والحقيقة أن مطالبة الحسين بن علي شهيد الفخ من موسى بن جعفر أن يبايعه، بحد ذاتها دليل واضح على عدم وجود كل تلك النصوص الكثيرة في النص على أسماء الأئمة والتي سبقت دراسة بعضها.

كما أن هناك في أصول الكافي حديث آخر عن نفس عبد الله بن جعفر بن إبراهيم الجعفري هذا، يذكر فيه أن يحيى بن عبد الله بن الحسن، الذي قام بأمر الإمامة بعد شهادة أخيه محمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية)، كتب رسالة إلى موسى بن جعفر عليه السلام قال فيها: «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُوصِي نَفْسِي بِتَقْوَى الله وَبِهَا أُوصِيكَ فَإِنَّهَا وَصِيَّةُ الله فِي الاوَّلِينَ وَوَصِيَّتُهُ فِي الاخِرِينَ خَبَّرَنِي مَنْ وَرَدَ عَلَيَّ مِنْ أَعْوَانِ الله عَلَى دِينِهِ وَنَشْرِ طَاعَتِهِ بِمَا كَانَ مِنْ تَحَنُّنِكَ مَعَ خِذْلانِكَ وَقَدْ شَاوَرْتُ فِي الدَّعْوَةِ لِلرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه) وَقَدِ احْتَجَبْتَهَا وَاحْتَجَبَهَا أَبُوكَ مِنْ قَبْلِكَ وَقَدِيمًا ادَّعَيْتُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ وَبَسَطْتُمْ آمَالَكُمْ إِلَى مَا لَمْ يُعْطِكُمُ الله فَاسْتَهْوَيْتُمْ وَأَضْلَلْتُمْ وَأَنَا مُحَذِّرُكَ مَا حَذَّرَكَ الله مِنْ نَفْسِهِ... الحديث**»[3]. فنلاحظ في هذا الحديث أن يحيى بن عبد الله ينكر أي نص

١- فخ: بئر بين التنعيم ومكة، والحسين هذا هو الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي عليهما السلام وأمه زينب بنت عبد الله بن الحسن، خرج في المدينة سنة ١٩٩هـ في أيام الخليفة العباسي موسى الهادي بن المهدي بن أبي جعفر المنصور، وخرج معه جماعة كثيرة من العلويين وبايعوه بإمارة المؤمنين ثم استشهد بفخ. (ت)

٢- وهو أيضًا في أصول الكافي: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى المحق ج١/ ص٣٦٦ (ت)

٣- المصدر السابق: نفس الكتاب والباب: الحديث ١٩ في: ج١ / ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧. (ت)

على الأئمة، وليس هذا فحسب بل يقول للكاظم أنه ادعى هو وأبوه من قبل (أي الصادق) الإمامة مع عدم استحقاقهم لها وأنهما طمحا إلى ما لم يعطهما الله!

هذا ويدعي القائلون بالنص أن قيام هؤلاء السادة العلويين الأجلاء لم يكن للدعوة لإمامة أنفسهم بل للدعوة **للرضا من آل محمد** وهو إمام الوقت من الأئمة الاثني عشر، وهذا الادعاء لا صحة. نعم، هم دعوا لإمامة الرضا من آل محمد أي لمن يرتضيه الناس للإمامة من آل محمد، وهو ليس شخصًا مجهولاً بل هو نفس القائم لا غيره، كما يظهر جليا في نفس تلك الرسالة المشار إليها، حيث يقول يحيى بن عبد الله للكاظم: «**وقد شاورتك في الدعوة لرضا من آل محمد وقد احتَجَبْتَها واحتَجَبَهَا أبوك من قبلك**» أي رفضتها كما رفضها أبوك من قبلك، فيا ترى لو كانت الدعوة لإمامة الكاظم أو الصادق نفسهما فكيف يرفضونها، وهل كانا يرفضان إمامة أنفسهما؟ ثم كيف يجتمع الادعاء بأن القائمين من العترة كانوا يدعون لإمام الوقت من الأئمة الاثني عشر مع قول يحيى بن عبد الله للكاظم في رسالته: «**وَقَدِيمًا ادَّعَيْتُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ وَبَسَطْتُمْ آمَالَكُمْ إِلَى مَا لَمْ يُعْطِكُمُ الله..!**»، بل لننظر بما أجاب الكاظم على رسالة يحيى، قال له: «..**أَتَانِي كِتَابُكَ تَذْكُرُ فِيهِ أَنِّي مُدَّعٍ وَأَبِي مِنْ قَبْلُ وَمَا سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنِّي وَسَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ!**»[١].

و أيًّا كان الأمر فالذي نستنتجه من هذه الروايات وأمثالها أنه لم يكن في وسط أهل بيت الرسول وآل علي شيء اسمه أحاديث النص على أئمة بأعيانهم، وإلا لما ادَّعى أمثال زيد بن علي بن الحسين ومحمد بن عبد الله ويحيى بن عبد الله والحسين بن علي بن الحسن وعشرات من أئمة العترة الأجلاء الآخرين الإمامة، إلى حد أن يُبَايَع محمد بن جعفر الصادق، في وقت من الأوقات في مكة المكرمة، بالخلافة وإمارة المؤمنين. يقول الأصفهاني في مقاتل الطالبيين: «**ظهر محمد بن جعفر بن محمد بالمدينة ودعا إلى نفسه وبايع له أهل المدينة بإمرة المؤمنين وما بايعوا عليها بعد الحسين بن علي (شهيد فخ) أحدًا سوى محمد بن جعفر بن محمد!**»[٢] ووقعت بينه وبين هارون الرشيد معارك ثم أرسل له حضرة "علي بن موسى الرضا" ليقنعه بالعدول عن

١- تتمة نفس الحديث السابق. (ت)

٢- مقاتل الطالبيين: ص ٥٣٧. (ت)

إمارته وإطفاء نار الحرب، لكن "محمد بن جعفر" رفض وساطة الرضا وثبت بكل بسالة على موقفه حتى وافته الشهادة.

وكذلك مشاركة حضرة موسى بن جعفر ـ أي أحد الأئمة المدعى أنه منصوص عليه من الله تعالى ورسوله ـ مع أخيه "محمد بن جعفر" بأمر من أبيهما "جعفر الصادق"، في جهاد وثورة الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية (رحمه الله)، الذي سعى لنيل منصب الخلافة، والذي سبقت الإشارة إليه. فهل يجوز لإمام منصوص عليه من الله، أن يقوم بنصرة وتأييد شخص آخر يدعي الإمامة والخلافة بلا حق وبنحو غير مشروع؟!

أفلا تدلّ كل هذه الحوادث وادعاءات الإمامة من أبناء علي وتأييد بعض الأئمة الاثني عشر لهم في ثوراتهم أو على الأقل سكوتهم عن إعلان أحاديث النص، على أن أحاديث النص تلك مكذوبةٌ موضوعةٌ لا أساس لها؟

[ادعاء النص السابق لم يرد في كلمات أهل بيت النبي والأئمة من ذريته]

سبق وبينا أنه في كل تاريخ الإسلام بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يدّع أيُّ واحدٍ من الأئمة الاثني عشر، أمام الناس وعلى رؤوس الأشهاد، أنه إمامٌ حاكمٌ منصوصٌ عليه من جانب الله تعالى بنصٍّ من الرسول (صلوات الله عليه وآله). وقلنا: إنهم لو كانوا حقًّا أئمَّة أمراء منصوصًا عليهم، نصبهم الله تعالى لمقام الرئاسة السياسية، لوجب على كل منهم أن يصرح بذلك في كل مناسبة إن لم يكن أمام جميع الناس فعلى الأقل أمام عشرة أفراد من شيعتهم وأحبابهم الأوفياء الموثوقين، ليؤدُّوا رسالة الله ويبلغوا حكمه من جهة، ومن جهة أخرى، إن مثل هذا التصريح أمام المحبين المخلصين لن يشكل أي خطر على الأئمة من حكام العصر، لا سيما في الفترة التي ضعف فيها نفوذ الأمويين وبدأ سلطانهم يتجه نحو الزوال. خاصة وأنه حسب عقيدة القائلين بالنص لا بد من إقامة الحجة وبيان الأمر على أتم وجه مهما تعرض الإمام لاحتمال الضرر والخطر، لأن مسألة الإمامة هذه هي عندهم أصل من أصول الدين وأسسه، وقد أعطيت مقدارًا

عظيمًا من الأهمية في العقيدة والإسلام بحيث من جهل ولو واحدًا من الأئمة لم ينفعه شيء من العمل بل كان في الضلال البعيد والهلاك الأبدي واستحق الخلود في النار.

ومن هنا نجد أن الإمام الهمام الحسن المثنى بن الحسن السبط[1] يقول: «**أقسم بالله سبحانه، أن الله تعالى ورسوله لو آثر عليًّا لأجل هذا الأمر ولم يقدم عليٌّ لكان أعظم الناس خطأً**»[2] ونحن لو طالعنا تاريخ الإسلام فلن نجد أبدًا أي واحد من الأئمة الذين أُدّعِيَ أنهم منصوص عليهم من قبل الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله) منذ البداية، قام وبين هذا الادعاء بكل صراحةٍ ووضوحٍ أمام ولو عشرة أفراد من أتباعه وأوليائه.

أقرب أصحاب الأئمة لم يكن لهم علم بمثل هذه النصوص

لو كانت هذه الأحاديث التي فيها النص من الرسول (صلى الله عليه وآله) على أسماء الأئمة وأسماء آبائهم، صحيحة فعلاً وموجودة عند الأئمة، فلماذا لم يكن لكثيرٍ من خواص أصحاب الأئمة، الذين كانوا أقرب للأئمة بكثير من رواة تلك الأحاديث، أي خبر عن هذه الأحاديث ولا أي علم بهذا الموضوع؟! فلم يكن لهم علم بالأئمة الاثني عشر، أو حتى علم بالإمام الذي سيعقب إمامهم الحالي! إن مطالعة مختصرة لأحوال وأخبار بعض خواص أصحاب الأئمة تبين بوضوح هذه الحقيقة. وفيما يلي ننقل أحوال بعضهم من كتب الحديث الشيعية الموثقة المعتبرة:

١- من الجدير بالذكر أن هذا الإمام الهمام كان من المجاهدين في واقعة كربلاء تحت راية عمه سيد الشهداء الإمام أبي عبد الله عليه السلام، وقد سقط جريحًا في تلك المعركة، ولما هجموا - في آخر المعركة - ليقطعوا رؤوس الشهداء من أنصار الحسين(ع) البواسل، تشفَّع للحسن المثنى خاله الذي كان في جيش عمر بن سعد، وأخذه لمنزله وداوى جراحه. هذا وقد كان الحسن المثنى ختنًا للإمام الحسين إذ كان زوجًا لابنته "فاطمة حور العين". (م)

٢- انظر تهذيب تاريخ دمشق، للشيخ عبد القادر بدران: ج ٤/ ص ١٦٩ ط ٢ (بيروت، دار المسيرة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩) أو تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر، طبع دار الفكر، ج ١٣ ص ١٧٠-١٧١. (ت)

١) فمن جملتهم جناب **"أبي حمزة الثمالي ثابت بن دينار"** (أو ثابت بن أبي صفية) الممدوح من الخاص والعام في كتب رجال الخاصة والعامة والذي قال عنه حضرة الصادق: «**أبو حمزة في زمانه مثل سلمان في زمانه ولقمان في زمانه**»، وقد أدرك أربعة من الأئمة هم حضرات السجاد والباقر والصادق والكاظم، ومع ذلك لم يكن يعرف من هو الإمام بعد حضرة الصادق وعندما سمع بوفاة حضرة الصادق من رجل أعرابي صاح صيحة وضرب الأرض بيده وسأل الأعرابي فقال: هل سمعته أوصى وصية؟ فقال الأعرابي: أوصى لابنه عبد الله ولابنه الأخر موسى ولأبي جعفر المنصور الدوانيقي، عندئذ قال أبو حمزة: الحمد لِـلّهِ الذي لم يضلنا![1]

لكن واضعي أحاديث النص أبوا إلا أن يضعوا حديثًا، فيه النص على الأئمة الاثني عشر واحدًا واحدًا، على لسان أبي حمزة وابنه وهو الحديث الثامن من الأحاديث التي ناقشناها والمروي في الأصل عن أبي حمزة البطائني الملعون ولكن نسبه بعضهم زورًا إلى أبي حمزة الثمالي، وقد بينا خطأه.

٢) ومنهم أيضًا **"أبو جعفر محمد بن علي الأحول"** المعروف **بمؤمن الطاق**، أما مخالفوه فيسمونه: شيطان الطاق! والذي نقلت عنه مباحثات ومناظرات مع الإمام أبي حنيفة، والذي كان من الأصحاب الخاصين المقربين لحضرة زين العابدين وللإمام الباقر والإمام الصادق والإمام الكاظم (عليهم السلام)، وجميع الرجاليين يذكرونه بالخير والثناء، وهو الذي نقلنا فيما سبق مباحثته مع الإمام زيد بن علي بن الحسين حول الإمامة بالنص وأنه كان يعتقد، خلافا لزيد، بأن الإمام هو الذي ينص الله تعالى عليه وأن هناك أئمة منصوصًا عليهم من قبل الله تعالى[2]، هذا الشخص مع كل فضيلته ومحبته لأهل بيت النبوة، لم يكن يعلم من هو الإمام بعد الإمام الصادق! كما في رجال الكشي (ص٢٣٩) وخرائج الراوندي (ص٢٠٣) وإثبات الوصية للمسعودي (ص١٩١) وبصائر الدرجات للحسن بن صفار والكافي للكليني: «**عن هشام بن سالم قال: كُنَّا بِالْـمَدِينَةِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَا وَصَاحِبُ الطَّاقِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَى عَبْدِ**

١- انظر: الخرائج للراوندي: ص ٢٠٢، وبحار الأنوار للمجلسي: ج١٢/ ص١٣٦.

٢- راجع فقرة: "ادعاء النص لم يرد في كلمات أهل بيت النبي والأئمة من ذريته" في هذا الكتاب. (ت)

الله بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ صَاحِبُ الأمْرِ بَعْدَ أَبِيهِ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ أَنَا وَصَاحِبُ الطَّاقِ وَالنَّاسُ عِنْدَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ بِهِ عَاهَةٌ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَسْأَلُهُ عَمَّا كُنَّا نَسْأَلُ عَنْهُ أَبَاهُ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الزَّكَاةِ فِي كَمْ تَجِبُ فَقَالَ فِي مِائَتَيْنِ خَمْسَةٌ فَقُلْنَا فَفِي مِائَةٍ فَقَالَ دِرْهَمَانِ وَنِصْفٌ فَقُلْنَا وَالله مَا تَقُولُ الْـمُرْجِئَةُ هَذَا[1] **قَالَ فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ وَالله مَا أَدْرِي مَا تَقُولُ الْـمُرْجِئَةُ قَالَ فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ ضُلالاً لا نَدْرِي إِلَى أَيْنَ نَتَوَجَّهُ أَنَا وَأَبُو جَعْفَرٍ الأَحْوَلُ فَقَعَدْنَا فِي بَعْضِ أَزِقَّةِ الْـمَدِينَةِ بَاكِينَ حَيَارَى لا نَدْرِي إِلَى أَيْنَ نَتَوَجَّهُ وَلا مَنْ نَقْصِدُ وَنَقُولُ إِلَى الْـمُرْجِئَةِ إِلَى الْقَدَرِيَّةِ إِلَى الزَّيْدِيَّةِ إِلَى الْـمُعْتَزِلَةِ إِلَى الْـخَوَارِجِ... الحديث»**[2]. فإذا كان أمثال مؤمن الطاق وهشام بن سالم، لا يعلمان مَن هو الإمام بعد الإمام الموجود؟ فمِنَ اليقين به أنه لم تكن هناك أحاديث النص، إذ لو وجدت لكانا أول من يعلم بها ولما بكيا وتحيرا بعد وفاة إمامهما!

ومن العجيب أيضًا أنّ حضرة "هشام بن سالم" هذا الذي وضعوا على لسانه أحد أحاديث النص الهامة (وهو الحديث العاشر من الأحاديث التي ناقشناها) كان أيضًا من المتحيرين، كما أشرنا لذلك في نقدنا لمتن الحديث، والأعجب أن نفس الرواة بعينهم، سواء المتصل بالمعصوم منهم أو المنفصل، رووا كلا الحديثين! (أي حديث النص وحديث الحيرة)، حيث روى الحسن بن الصفار حديث النص عن ابن أبي عمير عن "هشام بن سالم"، وحديث الحيرة بواسطتين عن ابن أبي عمير عن "هشام بن سالم"، فما أعجب هذا التناقض!، وينبغي أن يقال: إنّ حديث الحيرة أقوى وأرجح لأنه جاء في كل كتب الشيعة المعتمدة، في حين أن حديث النص لم يأت إلا في كتاب واحد، بالإضافة لظهور علامات الكذب عليه من عدة جهات.

٣) أحد المتحيرين العجيبين هو جناب **زرارة بن أعين** الذي كان من خواص وخُلَّص أصحاب الأئمة عليهم السلام، كما جاء في رجال الكشي (ص٢٠٧) وسائر كتب الرجال من رواية جميل بن دراج قال: «**سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة محمد بن مسلم ويزيد بن معاوية وليث البختري وزرارة بن أعين**» وفي ص ٢٠٨ من رجال الكشي أيضًا: «**عن**

١- كان عبد الله بن جعفر متهمًا أنه من المرجئة. (البرقعي)

٢- أصول الكافي: كتاب الحجة: باب ما يفصل به بين دعوى المحق: ح١٧: ج١/ ص٣٥١. (ت)

أبي عبد الله أنه قال: أربعة أحب الناس إلي أحياء وأمواتا، بريد العجلي وزرارة ومحمد بن مسلم والأحول» وفيه أيضًا: «**بشر المخبتين بالجنة يزيد بن معاوية وأبو بصير ليث البختري ومحمد بن مسلم وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء لانقطعت آثار النبوة**».

زرارة بن أعين هذا روى عنه الكشي حيرته بعد وفاة الإمام الصادق ؑ، كما يلي: «**.. عن علي بن يقطين قال: لما كانت وفاة أبي عبد الله** ؑ **قال الناس بعبد الله بن جعفر واختلفوا، فقائل به وقائل بأبي الحسن** ؑ **(أي موسى الكاظم). فدعا زرارة ابنه عبيدا فقال: يا بني! الناس مختلفون في هذا الأمر فمن قال بعبد الله فإنما ذهب إلى الخبر الذي جاء أن الإمامة في الكبير من ولد الإمام فشد راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحة الخبر، فشدَّ راحلته ومضى إلى المدينة. واعتلَّ زرارة فلما حضرته الوفاة سأل عن عبيد فقيل له إنه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم إني مصدق بما جاء به نبيك محمد فيما أنزلته عليه وبينته لنا على لسانه وإني مصدق بما أنزلته عليه في هذا الجامع وإن عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني، وما بينته في كتابك فإن أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقراري بما يأتي به عبيد ابني وأنت الشهيد عليَّ بذلك، فمات زرارة**... الحديث».

وروى الكشي (في ص ١٣٩) حيرة زرارة بعبارة أخرى من طريق آخر «**عن نصر بن شعيب عن عمَّة زرارة قالت: لما وقع زرارة واشتد به، قال: ناوليني المصحف فناولتُهُ وفتحتُهُ فوضعتُهُ على صدره وأخذه مني ثم قال: يا عمَّة! اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب**».

فنقول: لو كانت أحاديث النص كثيرة إلى درجة أن يرويها أبو هريرة ومعاوية واسحق بن عمار وجابر وعشرات آخرون، فكيف لم تصل لمسامع زرارة الذي كان أقرب من كل المذكورين إلى الأئمة ؑ ؟!

٤) كذلك ضمن الحديث الذي رواه الكشي في رجاله (ص٢٤١) عن حيرة **هشام بن سالم**، ذكرت أيضًا حيرة المفضل بن عمرو وأبي بصير، مع أنهما كانا من خواص أصحاب حضرة الصادق ؑ، لكنهما لم يعرفا من الإمام بعد وفاة الصادق، ثم عرفا إمامة موسى الكاظم بفضل هداية هشام بن سالم لهما، هذا مع أن الكليني روى حديثين من أصل ستة عشر حديثًا، في النص على إمامة موسى بن جعفر بعد حضرة الصادق، عن نفس المفضل بن عمرو هذا!.

٥) **محمد (بن عبد الله) الطيار** شخص آخر من المتحيرين من خواص أصحاب الإمام الباقر، الذي كان الإمام الباقر يفاخر بفقهه وعلمه، ومع ذلك لم يكن يعرف الإمام بعد حضرة الصادق، وكذلك مر بفترة حيرة وتردد في معرفة الإمام واتباعه، حيث يروي الكشي قصته فيقول: «**عن حمزة بن طيار عن أبيه محمد قال: جئت إلى أبي جعفر أستأذن عليه فلم يأذن لي وأذن لغيري! فرجعت إلى منزلي وأنا مغموم فطرحت نفسي على سرير في الدار وذهب عني النوم فجعلت أفكر وأقول أليس المرجئة تقول كذا؟ والقدرية تقول كذا؟ والحرورية تقول كذا؟ والزيدية تقول كذا؟ فيفسد عليهم قولهم (يعني يرى أنه لا يستطيع اتباعهم)، فأنا أفكر في هذا حتى نادى المنادي فإذا بالباب يدق فقلت: من هذا؟ فقال رسولٌ لأبي جعفر يقول لك أبو جعفر أجب، فأخذت ثيابي ومضيت معه فدخلت عليه فلما رآني قال يا محمد لا إلى المرجئة ولا إلى القدرية ولا إلى الحرورية ولا إلى الزيدية ولكن إلينا، إنما حجبتك لكذا وكذا، فقبلت وقلت به**».

٦) **أحمد بن محمد بن خالد البرقي** شخص آخر من المتحيرين من خواص أصحاب الأئمة وسيأتي شرح حاله قريبًا عند الكلام على الحديث الطويل المروي عنه.

ولو أردنا استقصاء جميع المتحيرين ممن كانوا من أصحاب الأئمة المقربين لطال بنا الكلام كثيرًا لذا نكتفي بما ذكرناه ونعتقد أنه كاف لإقناع ذوي الألباب بأنّ أحاديث النص على ذلك النحو من التفصيل والتوضيح المسطور في كتبنا، لا أصل لها، بل من وضع الكذابين الوضاعين الغلاة، ومن أظلم ممن افترى على الله كذبًا.

مواقف للأئمة تعكس بوضوح عدم وجود أحاديث النص السابق!

١- من القضايا التاريخية المسلَّمة قصة تعيين الإمام الصادق لابنه "إسماعيل"، على أنه الإمام من بعده. وقد سمع كثير من الشيعة نص الصادق الصريح عليه وآمنوا أن إسماعيل هو خليفة والده في الإمامة. لكن الذي حدث هو أن إسماعيل توفي قبل وفاة أبيه الصادق، وبالتالي لم تتحقق نبوءة وتكهن والده الصادق، ولما سأل الناس الصادقَ عن ذلك أجاب: «**إن الله بدا له**

في **إمامة إسماعيل**» أو «**بدا لِـلّهِ في إسماعيل**». وطبقًا لما ذكره أرباب الملل والنحل - مثل سعد بن عبد الله الأشعري، الذي يعد من كبار علماء ومحدثي الشيعة، في كتابه المقالات والفرق (ص٧٨) - أدَّت هذه الإجابة إلى رجوع كثيرين ممن كانوا يعتقدون بإمامة حضرة الصادق عن القول بإمامة الصادق بحجة «**أن الإمام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون!**».

وأيًّا كان فالمهم أن هذا الأمر بحد ذاته يدل دلالةً واضحةً على أن نفس حضرة الصادق لم يكن يعلم من هو الإمام الذي سيكون من بعده فعلاً؟ وبالتالي لم يكن لديه أي خبر عن أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر واحدًا واحدًا بأسمائهم، كحديث اللوح لجابر وغيره!

٢- أيضًا من مسلَّمات التاريخ قصَّة وفاة محمد بن علي بن محمد الجواد المعروف بـ "**السيد محمد**"، والمدفون في قرية يقال لها "**بلد**" (على تسعة فراسخ من سامراء) في العراق، في حياة والده حضرة الإمام علي بن محمد النقي عليه السلام، بعد أن كان والده قد عينه للإمامة من بعده، فلما توفي قبل وفاة والده اعتذر الإمام النقي عن ذلك بنفس اعتذار الصادق حيث قال: «**بدا لِـلّهِ في محمد**».

وكُتُبُ الشيعة مملوءة بذكر هذه القصة. من جملة ذلك ما جاء في كتاب الحجة من أصول الكافي للكليني: «**عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ كُنْتُ حَاضِرًا أَبَا الْحَسَنِ** عليه السلام (أي الإمام علي الهادي) **لَمَّا تُوُفِّيَ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ فَقَالَ لِلْحَسَنِ يَا بُنَيَّ أَحْدِثْ لله شُكْرًا فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْرًا**»[1]. أي أن الإمام الهادي قال لابنه الحسن العسكري: اشكر الله لأنه أحدث فيك رأيًا جديدًا فأعطى الإمامة لك بعد أن كانت ستعطى لأخيك. قال المرحوم الفيض الكاشاني في كتابه الوافي (ص٩٣) معلقًا على هذا الحديث: [بيان: يعني جعلك الله إمامًا للناس بموت أخيك قبلك، بدا لِـلّهِ فيك بعده».

و في الكافي أيضًا: «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَرْوَانَ الْأَنْبَارِيِّ قَالَ كُنْتُ حَاضِرًا عِنْدَ مُضِيِّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام فَجَاءَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فَوُضِعَ لَهُ كُرْسِيٌّ فَجَلَسَ عَلَيْهِ وَحَوْلَهُ أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ قَائِمٌ فِي نَاحِيَةٍ **فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ أَمْرِ أَبِي جَعْفَرٍ الْتَفَتَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ فَقَالَ يَا بُنَيَّ أَحْدِثْ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى شُكْرًا فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْرًا!..**»[2].

١- الأصول من الكافي: كتاب الحجة: باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام، ح ٤. (ت).

٢- الأصول من الكافي: كتاب الحجة: باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام، ح ٥. (ت).

و في الكافي أيضًا: «**عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ مِنْهُمُ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَفْطَسُ أَنَّهُمْ حَضَرُوا يَوْمَ تُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بَابَ أَبِي الْحَسَنِ يُعَزُّونَهُ وَقَدْ بُسِطَ لَهُ فِي صَحْنِ دَارِهِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ حَوْلَهُ فَقَالُوا قَدَّرْنَا أَنْ يَكُونَ حَوْلَهُ مِنْ آلِ أَبِي طَالِبٍ وَبَنِي هَاشِمٍ وَقُرَيْشٍ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ رَجُلاً سِوَى مَوَالِيهِ وَسَائِرِ النَّاسِ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَدْ جَاءَ مَشْقُوقَ الْجَيْبِ حَتَّى قَامَ عَنْ يَمِينِهِ وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُهُ فَنَظَرَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بَعْدَ سَاعَةٍ فَقَالَ يَا بُنَيَّ أَحْدِثْ للهِ عَزَّ وَجَلَّ شُكْرًا فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْرًا فَبَكَى الْفَتَى وَحَمِدَ اللهَ وَاسْتَرْجَعَ وَقَالَ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَنَا أَسْأَلُ اللهَ تَمَامَ نِعَمِهِ لَنَا فِيكَ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ فَسَأَلْنَا عَنْهُ فَقِيلَ هَذَا الْحَسَنُ ابْنُهُ وَقَدَّرْنَا لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عِشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَرْجَحَ فَيَوْمَئِذٍ عَرَفْنَاهُ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ وَأَقَامَهُ مَقَامَهُ**»[1].

وأخرج الكليني حديثًا آخر أيضًا في هذا الأمر، وهو حديث أخرجه كذلك "الشيخ الطوسي" في كتابه "**الغيبة**" (ص١٣٠، طبع تبريز) بسند آخر ولفظ مختلف قليلاً عما في الكافي فقال (واللفظ للطوسي): «روى سعد بن عبد الله الأشعري قال: حدثنا أبو هاشم داود بن قاسم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن (أي الإمام علي النقي) وقت وفاة ابنه أبي جعفر (أي السيد محمد) وقد كان أشار إليه ودل عليه، فإني لأفكر في نفسي وأقول: هذا قضية أبي إبراهيم (أي الإمام موسى الكاظم) وإسماعيل، فأقبل عليَّ أبو الحسن فقال: **نعم يا أبا هاشم! بدا لِلّهِ تعالى في أبي جعفر وصيَّر مكانه أبا محمد كما بدا لِلّهِ في إسماعيل بعد ما دل عليه أبو عبد الله ونصبه، وهو كما حدَّثتَ به نفسك وإن كره المبطلون، أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آلة الإمامة**»[2].

وهناك عدة أحاديث أخرى في أصول الكافي في الباب ذاته بهذا المضمون نفسه وكذلك في كتاب الغيبة للطوسي. وهذه الأحاديث تدل على أنه لدى وفاة السيد محمد بن الإمام علي بن محمد النقي، لم يكن أحد ـ حتى من خواص أصحاب الأئمة ـ يعرف حضرة الإمام الحسن العسكري ـ حتى مجرد المعرفة ـ فضلاً عن أن يكون له علم بإمامته، ومنهم أبو هاشم الجعفري راوي الحديث

١- أصول الكافي: كتاب الحجة: باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام، ح ٨. (ت)

٢- أصول الكافي: كتاب الحجة: باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام، ح ١٠. (ت)

الذي فكر في نفسه كيف توفي محمد بن الإمام علي النقي، في حياة والده، مع كونه عُيِّنَ للإمامة بعد والده؟! ثم قاس ذلك في ذهنه على ما حدث لإسماعيل الذي توفي في حياة والده جعفر الصادق.

لكن الوضَّاعين الكَذَبَة وضعوا على لسان أبي هاشم الجعفري هذا نفسه حديثًا طويلًا فيه نص الرسول (صلى الله عليه وآله) على الأئمة الاثني عشر واحدًا واحدًا بأسمائهم! والحديث أخرجه الكليني في الأصول من الكافي[1] والصدوق في «إكمال الدين» (باب ٢٩ ما أخبر به الحسن بن علي بن أبي طالب من وقوع الغيبة: ص١٨١) ونقله عنهما الشيخ "الحر العاملي" في كتابه: "إثبات الهداة" (ج٢/ ص٢٨٣) نقلا عن الكافي كما يلي:

«عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام قَالَ: أَقْبَلَ أَمِيرُالْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَمَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَجَلَسَ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ وَاللِّبَاسِ فَسَلَّمَ عَلَى أَمِيرِالْمُؤْمِنِينَ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ! أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَآخِرَتِهِمْ وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى عَلِمْتُ أَنَّكَ وَهُمْ شَرَعٌ سَوَاءٌ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُالْمُؤْمِنِينَ: سَلْنِي عَمَّا بَدَا لَكَ. قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ وَعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكُرُ وَيَنْسَى وَعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِهُ وَلَدُهُ الْأَعْمَامَ وَالْأَخْوَالَ؟ فَالْتَفَتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! أَجِبْهُ. [فَقَالَ: أَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرِ الْإِنْسَانِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ فَإِنَّ رُوحَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالرِّيحِ وَالرِّيحِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْهَوَاءِ إِلَى وَقْتِ مَا يَتَحَرَّكُ صَاحِبُهَا لِلْيَقَظَةِ فَإِنْ أَذِنَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِرَدِّ تِلْكَ الرُّوحِ عَلَى صَاحِبِهَا جَذَبَتْ تِلْكَ الرِّيحَ الرُّوحُ وَجَذَبَتْ تِلْكَ الرِّيحُ الْهَوَاءَ فَرَجَعَتِ الرُّوحُ وَأُسْكِنَتْ فِي بَدَنِ صَاحِبِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنِ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ بِرَدِّ تِلْكَ الرُّوحِ عَلَى صَاحِبِهَا جَذَبَ الْهَوَاءُ الرِّيحَ فَجَذَبَتِ الرِّيحُ الرُّوحَ فَلَمْ تُرَدَّ عَلَى صَاحِبِهَا إِلَى وَقْتِ مَا يُبْعَثُ. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الذِّكْرِ وَالنِّسْيَانِ فَإِنَّ قَلْبَ الرَّجُلِ فِي حُقٍّ وَعَلَى الْحُقِّ طَبَقٌ فَإِنْ صَلَّى الرَّجُلُ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَاةً تَامَّةً انْكَشَفَ ذَلِكَ الطَّبَقُ عَنْ ذَلِكَ الْحُقِّ فَأَضَاءَ الْقَلْبُ وَذَكَرَ الرَّجُلُ مَا كَانَ نَسِيَ وَإِنْ هُوَ لَمْ يُصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ أَوْ نَقَصَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ انْطَبَقَ ذَلِكَ الطَّبَقُ عَلَى ذَلِكَ الْحُقِّ فَأَظْلَمَ الْقَلْبُ وَنَسِيَ الرَّجُلُ مَا كَانَ ذَكَرَهُ. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الْمَوْلُودِ الَّذِي يُشْبِهُ أَعْمَامَهُ وَأَخْوَالَهُ فَإِنَّ

١- أصول الكافي: كتاب الحجة: باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، الحديث الأول. (ت)

الرَّجُلَ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَجَامَعَهَا بِقَلْبٍ سَاكِنٍ وَعُرُوقٍ هَادِئَةٍ وَبَدَنٍ غَيْرِ مُضْطَرِبٍ فَاسْتَكَنَتْ تِلْكَ النُّطْفَةُ فِي جَوْفِ الرَّحِمِ خَرَجَ الْوَلَدُ يُشْبِهُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ وَإِنْ هُوَ أَتَاهَا بِقَلْبٍ غَيْرِ سَاكِنٍ وَعُرُوق غَيْرِ هَادِئَةٍ وَبَدَنٍ مُضْطَرِبٍ اضْطَرَبَتِ النُّطْفَةُ فَوَقَعَتْ فِي حَالِ اضْطِرَابِهَا عَلَى بَعْضِ الْعُرُوقِ فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عِرْقٍ مِنْ عُرُوقِ الْأَعْمَامِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَعْمَامَهُ وإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عِرْقٍ مِنْ عُرُوقِ الْأَخْوَالِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ]. فَقَالَ الرَّجُل: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِذَلِكَ وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ الله ﷺ وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ وَأَشَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا وَأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّهُ وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ وَأَشَارَ إِلَى الْحَسَنِ عليه السلام وَأَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَصِيُّ أَخِيهِ وَالْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ بَعْدَهُ وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُسَيْنِ بَعْدَهُ وَأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَشْهَدُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ وَأَشْهَدُ عَلَى مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ وَأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى وَأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ لَا يُكَنَّى وَلاَ يُسَمَّى حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُهُ فَيَمْلَأَهَا عَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ قَامَ فَمَضَى! فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! اتْبَعْهُ فَانْظُرْ أَيْنَ يَقْصِدُ؟ فَخَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَقَالَ: مَا كَانَ إِلاَّ أَنْ وَضَعَ رِجْلَهُ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ فَمَا دَرَيْتُ أَيْنَ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ الله! فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَعْلَمْتُهُ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَتَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ! قَالَ: هُوَ الْخِضْرُ!».

هذا الحديث أخرجه "الكليني" في أصول الكافي من طريقين وأخرجه "الشيخ الصدوق" في كتابيه "عيون أخبار الرضا" و"إكمال الدين"، و"النعماني" في كتابه "الغيبة" و"الشيخ الطوسي" في كتابه "الغيبة" أيضًا، و"الطبرسي (احمد بن علي)" في "الاحتجاج"، بطرق مختلفة لكنها تجتمع كلها على "أحمد بن عبد الله البرقي" عن "أبي هاشم"، ويكفي هذا لمعرفة كذب واختلاق الحديث، حيث عرفنا أن "أبا هشام الجعفري" هذا كان من الذين تصوروا أنّ الإمام بعد حضرة الإمام علي النقي هو ابنه السيد محمد، وبقي على ذلك إلى أن جاء يوم وفاة السيد محمد في حياة والده ورأى أن حضرة علي النقي بشر ابنه حضرة العسكري بالإمامة ففكر في

نفسه أنّ قصة العسكري مع السيد محمد مثل قصة موسى الكاظم مع إسماعيل. فمثل هذا لا يمكن أن يكون هو نفسه راويًا لحديث ينص على أسماء الأئمة حتى العسكري وابنه!

ويحق أن نعجب كيف أنّ محدثينا الكبار الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والشيخ الكليني وأمثالهم، يروون حديث أبي هاشم في بداء الله في السيد محمد ونص حضرة الهادي على إمامة حضرة العسكري بعد وفاة أخيه السيد محمد كشاهد روائي لإثبات إمامة حضرة العسكري، ومع هذا، يروون عدة أحاديث عن نفس أبي هاشم الجعفري هذا في أنّ الأئمة الاثني عشر منصوص عليهم بأسمائهم! فكيف يكونون منصوصًا عليهم من البداية ومع ذلك لا يعين الإمام نفس ذلك المنصوص عليه من أول الأمر! أليس في هذا تناقضٌ واضحٌ؟!

وأما أحمد بن أبي عبد الله البرقي الذي روى الحديث عن أبي هاشم، فقال عنه النجاشي في رجاله (ص٥٩): «**كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل**» وبمثل ذلك وصفه الطوسي في الفهرست فقال: «**كان ثقة في نفسه إلا أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل**» وقال عنه ابن الغضائري والعلامة الحلي: «... **طعن عليه القميون وليس الطعن فيه إنما الطعن فيمن يروي عنه فإنه كان لا يبالي عمن أخذ على طريقة أهل الأخبار وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده من قم**».

ولعلنا عرفنا الآن لماذا رُوِيَ مثل هذا الحديث الغريب عن أبي هاشم! والأعجب من ذلك أن "أحمد البرقي" هذا كان ـ طبقًا لما أورده الكافي في أصوله ـ من المتحيرين في المذهب أيضًا، أي لم يكن يعلم من هو الإمام بعد حضرة الحسن العسكري أو أنه كان متحيرا في أصل مذهب التشيع، كما قال الفيض الكاشاني في كتابه الوافي (ج٢/ ص٧٢): «**ويستفاد من آخر هذا الخبر أنّ البرقي قد تحير في أمر دينه طائفة من عمره!**». وإنه لأمر عجيب حقًّا أن يكون البرقي هذا، الذي كان معاصرًا لأربعة من الأئمة، حيث كان من أصحاب حضرة الجواد ومات سنة ٢٨٠هـ أي بعد عشرين سنة من وفاة الإمام الحسن العسكري، والذي روى لنا عديدًا من أحاديث النص على إمامة الأئمة الاثني عشر (راجع أصول الكافي: كتاب الحجة: باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم) جعلناها نحن من أصول عقائدنا، ويكون هو بنفسه متحيِّرًا في أمر دينه!

أما متن الحديث، فمن المشاكل التي تشتمل عليها، ما يلي:

أ- قوله: «أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﵇ وَمَعَهُ الْـحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﵇ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ»: لماذا اتكأ على سلمان؟! هل كان أمير المؤمنين مريضًا؟ فإن سياق الرواية لا يدل على ذلك، وكأن الراوي الكذّاب كان من الأمراء المترفين أو معجبًا بهم فظن أن أمير المؤمنين كان متفرعنًا متكبرًا مثل الأمراء المترفين يمشي ويجلس متكئًا على الآخرين، ولم يدر الراوي الجاهل أن أمير المؤمنين كان أكثر المسلمين تواضعًا وأدبًا، وحاشا له أن يتكأ على سلمان الذي كان شيخًا كبيرًا وعمره أكبر بكثير من عمر أمير المؤمنين.

ب- قوله: «إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنُ الهَيْئَةِ وَاللِّبَاسِ فَسَلَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ! أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ....». وكأن السائل يريد من طرح هذه الأسئلة أن يقول بأن أمير المؤمنين إذا لم يجب عليها إجابة صحيحة فإنه ليس مؤهلاً للخلافة وإذا أجابها فهو المؤهل والأحق بالخلافة والإمامة والخلفاء الثلاثة ليسوا كذلك. فالخليفة المؤهل والمحق للخلافة هو الشخص الذي يجيب على هذه الأسئلة إجابة صحيحة!

ج- قوله: «.... فَالْتَفَتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﵇ إِلَى الحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! أَجِبْهُ». كأن الراوي الجاعل يريد أن يثبت من ذلك على أن الإمام الحسن الذي ربما كان طفلاً صغيرًا يستطيع أن يجيب على مثل هذه الأسئلة فما بال أبيه، فهو أقدر على الإجابة عليها. فيريد أن يثبت أن الحسن ﵇ أيضًا مؤهل للخلافة والإمامة، مع أن ذكر الحسن بكنيته «أبو محمد» يدل على الإمام الحسن كان آنذاك شابًّا يافعًا ولم يكن طفلاً صغيرًا. أمر آخر، ما علاقة معرفة إجابة هذه الأسئلة وعدم معرفتها بالخلافة والنظم السياسية والأمور الاجتماعية؟ وما علاقة رتق الدولة وفتقها بهذه المسائل؟ وهذه مشكلة يجب أن يحلها الراوي الكذّاب، فماذا يحدث إذا لم يعرف الخليفة أين تذهب روح الشخص إذا نام أو لا يعرف كيف يذكر الإنسان وينسى أو لا يعرف أنّ الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فما ضرر ذلك على الدولة وشؤونها وعلى تطبيق

الشريعة الإسلامية؟ ثم علينا أن ننظر الأجوبة التي أُجيبتْ على لسان الإمام الحسن، هل هي صحيحة أم هي من نسيج خيالات الراوي الكذّاب؟

د- قوله: «فَقَالَ [الحسن] «..... فَإِنَّ رُوحَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالرِّيحِ وَالرِّيحَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْهَوَاءِ». فينبغي أن يُسأل الراوي عن هذه الريح وهذا الهواء؟ أي ريح وأي هواء؟ وما ميزة هذه الريح عن الهواء؟! فلنترك إجابته للراوي الجعّال.

ه- قوله: «.... وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الذُّكْرِ والنِّسْيَانِ فَإِنَّ قَلْبَ الرَّجُلِ فِي حُقٍّ وَعَلَى الْحُقِّ طَبَقٌ فَإِنْ صَلَّى الرَّجُلُ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَاةً تَامَّةً انْكَشَفَ ذَلِكَ الطَّبَقُ عَنْ ذَلِكَ الْحُقِّ فَأَضَاءَ الْقَلْبُ وَذَكَرَ الرَّجُلُ مَا كَانَ نَسِيَ .....الخ». وحسب قول هذا الراوي الكذّاب، فإن غير المسلمين ينسون دائمًا ولا يذكرون شيئًا لأنهم لا يصلون على النبي ﷺ أبدًا، وهكذا الشيعة الذين يداومون على الصلاة على النبي ﷺ وآله، فلا ينسون أبدًا بل يذكرون كل شيء!

و- قوله: «وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ الْـمَوْلُودِ الَّذِي يُشْبِهُ أَعْمَامَهُ وَأَخْوَالَهُ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَجَامَعَهَا بِقَلْبٍ سَاكِنٍ وَعُرُوقٍ هَادِئَةٍ وَبَدَنٍ غَيْرِ مُضْطَرِبٍ فَاسْتَكَنَتْ تِلْكَ النُّطْفَةُ فِي جَوْفِ الرَّحِمِ خَرَجَ الْوَلَدُ يُشْبِهُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ وَإِنْ هُوَ أَتَاهَا بِقَلْبٍ غَيْرِ سَاكِنٍ وَعُرُوق غَيْرِ هَادِئَةٍ وَبَدَنٍ مُضْطَرِبٍ اضْطَرَبَتِ النُّطْفَةُ فَوَقَعَتْ فِي حَالِ اضْطِرَابِهَا عَلَى بَعْضِ الْعُرُوقِ فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عِرْقٍ مِنْ عُرُوقِ الْأَعْمَامِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَعْمَامَهُ وإِنْ وَقَعَتْ عَلَى عِرْقٍ مِنْ عُرُوقِ الْأَخْوَالِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ». نرجو أن لا تصل هذه الرواية بيد علماء الفيزيولوجيا وعلم الأجنة وعلم الوراثة الذين لا يعرفون عن الإسلام كثيرًا، فيظنون أنها من المعارف الإسلامية وأن أئمة الإسلام وعظمائه قد بنوا الحضارة الإسلامية على تلك الأسس الباطلة وأنهم كانوا يحكمون المجتمعات الإسلامية بمثل هذه الخرافات!

ز- ثم تصور الروايةُ الرجلَ أنه بعد أن تلقى الإجابة بتلك الصورة المذكورة، بدأ يشهد بوحدانية الله وبرسالة رسوله وإمامة الأئمة الاثني عشر واحدًا تلو الآخر، فكأن هذه

الأسئلة كانت قد شغلت باله لسنوات مديدة بل ربما لآلاف السنين فكانت بمثابة حمل ثقيل على عقله وخاطره، فقد حُلت بهذه السهولة! فما عليه إلا أن يشكر ليس فقط الشخص الذي أجاب على الأسئلة بل يشكر والديه وأولاده وأقاربه...!

ح- قوله: «..... فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِالـمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَعْلَمْتُهُ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَتَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ: الله وَرَسُولُهُ وَأَمِيرُالْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ! قَالَ: هُوَ الخِضرُ!». رغم اعتقادنا بعدم ثبوت وجود الخضر وحياته، نتساءل: من هو الخضر؟ وما وظيفته؟ وما فائدة شهادة الخضر في هذا المقام؟ ولو كان قصد الخضر إثبات أحقيَّة إمامة الأئمة ولزومها على الأمة فلماذا لم يُلق حديثه في جمع من الناس، بعد أن يعرفهم بنفسه، ثم يشهد بشهاداته تلك لتقوم الحجة على الناس؟ فلحن الرواية يفيد أنه لم يكن في مجلس الحديث سوى السائل والمسؤول، خاصة أنه لم يرو أحد آخر هذا الحديث![1]

في الحقيقة إن وضّاع هذا الحديث وأمثاله لا يهمهم نتائج ما وضعوه بل كل ما يريدونه هو تقوية مذهبهم الباطل أو هدم حقائق الإسلام وإيجاد الفرقة بين المسلمين.

على كل حال، كان غرضنا من ذكر هذا الحديث والذي قبله أن يعلم طلاب الحق أن هذا الحديث رُوي على لسان شخص لم يكن هو نفسه يعرف من هو الإمام بعد حضرة الهادي، وأنه لم يكن أحد من أصحاب الأئمة حتى أقرب الناس إليهم يعرفون ابتداءً لمن ستكون الإمامة بعد رحيل إمام الوقت، بل حتى الأئمة أنفسهم لم يكن لديهم نص نبوي سابق يعرّفهم من هو الإمام التالي بعدهم، حيث كانوا يرون في شخص ما من أبنائهم أهلية الإمامة فيعهدون له بالإمامة من بعدهم ويخبرون بذلك شيعتهم، وإذا بقدر الله وقضائه يخلف ظنهم ويموت المعهود إليه بالإمامة، في حال حياتهم، فيقولون بدا لِلَّه في إسماعيل وجعل موسى مكانه، وبدا

١- ذكر المصنف انتقادات لمتن الحديث بين قوسين أثناء ترجمته للفارسية وقد أطال فيها مما لا طائل تحته فاختصرت نقد المتن بألفاظ من عندي في هذه الفقرة القصيرة طلبًا للاختصار. (ت)

نعم، هذا ما فعله المترجم الفاضل -جزاه الله خيرًا- ولكننا ترجمنا وأثبتنا جميع ما ذكره المؤلف بهذه الصورة المذكورة بالنقاط. (المُصحح)

لِـلَّـه في محمد بن علي وجعل الحسن بن علي العسكري مكانه، وهذا بحد ذاته حجة قاطعة تثبت وضع وكذب كل أحاديث النص النبوي السابق على الأئمة الاثني عشر[1].

١- لعل قائلاً يقول: كيف لم يتنبّه علماؤنا الأعلام ومحدثونا الكبار أمثال الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والعلامة المجلسي غيرهم، الذين رووا تلك الروايات في كتبهم لعيوب وعلل أحاديث النص هذه، بل رووها في كتبهم حتى بنى عليها اللاحقون القول بأنّ الإمامة من أصول الدين وإنكار أحد الأئمة كفر مبين؟ فالجواب: أولا أنّ عادة المحدثين أنهم يروون كل ما يصل إليهم في كتبهم ثم يتركون لأهل التمحيص والتحقيق مهمة غربلة الأحاديث وتمييز الصحيح من الموضوع، وثانيًا هناك سبب عاطفي وهو أنه لما كان آل محمد صلوات الله تعالى عليهم ممن ظُلِم واضطُهِد وقُتِل واستشهد ووقع عليه من المظالم ما يفتت الأكباد، مما جعل قلوب الناس تحبهم وتهفو إليهم وتتعلق بهم، وخاصة مثل أولئك العلماء الأعلام الذين كانوا، لفرط تعلقهم ومحبتهم بالأئمة من آل محمد صلوات الله عليهم، يحرصون على إثبات مقاماتهم وإثبات تعيين إلـهي لهم، فكانوا لشدة محبتهم لأئمة الآل وبغضهم لظالميهم من خلفاء بني أمية أوبني العباس يتساهلون في رواية كل ما يثبت لهم فضلا أو نصا من الرسول (صلى الله عليه وآله) ولا يجدون في أنفسهم المجال لتمحيص ونقد مثل هذه الروايات بل يذكرون كل ما وصل إليهم، ثم جاء من بعدهم من العلماء فأخذوا عنهم رواياتهم اعتمادا على حسن ظنهم بأمثال أولئك الأعلام ولم يتصوروا أن تكون كثير من الأحاديث التي رووها على هذا القدر من التناقض والتهافت والضعف والسقوط ولا كانوا قادرين أن يصدقوا أنها من وضع عدة من الغلاة الكذبة الوضاعين للحديث، بل لصدقهم ونقاوة صدورهم، صدقوا هذه الأحاديث الموضوعة وأدرجوها في كتبهم. وأكثر هذه الأحاديث وضع في القرن الهجري الثالث، عندما تحددت فرق المسلمين وأخذت شكلها المتميز واشتد الصراع فيما بينها. واندفع الكثيرون، من باب التعصب لمذهبهم، (كما هو الحال في عصرنا وفي كل عصر) للدفاع عن عقائدهم وإثباتها بكل ما يتيسر لهم من الوسائل والحجج سواء كانت ضعيفة أو قوية! لذا كثر وضع الأحاديث من ق كل فرقة للدفاع عن مشربها ومذهبها.والله تعالى أعلم (البرقعي)

افتراق الشيعة إلى فرق مختلفة عقب وفاة كل إمام يثبت عدم وجود نصّ سابق على أئمة محدَّدين

أَلّف علماءُ المسلمين كثيرًا من الكتب عن الفرق الإسلامية والملل والنحل، ولا شك أنّ بعضها لم يخل من التحيز والتعصب لمذهب المؤلف والتحامل على مذاهب الخصوم كإلزامهم بما لا يقولون به أو نسبة أباطيل إليهم. ونحن في هذا المقام لن نرجع إلا إلى كتابين من كتب الفرق ألفهما عالمان من علمائنا من الشيعة الإمامية يعتبران بالاتفاق من الأعلام الموثوقين. وسوف ننقل عنهم حرفيًّا ما ذكراه من انشعابات وحدوث فرق متعددة في أوساط الشيعة، ليتضح أنّ افتراق الشيعة إلى فرق مختلفة عقب وفاة كل إمام يثبت عدم وجود أحاديث النص الإلـهي والنبوي السابق والمعروف على أئمة معينين وإلا لما حصلت تلك الانشعابات والفرق التي كان أساس انشعابها وافتراقها هو الاختلاف حول الإمام الشرعي الجديد بعد وفاة السابق. فلو كان ثمة نص مشهور من الرسول ﷺ في تعيين الأئمة لعرفه الشيعة وتداولوه وما اختلفوا حول معرفة الإمام الصحيح وما وجدت كل هذه الفرق المختلفة والمتشعبة بينهم.

لا نعرف من بين علماء الشيعة الإمامية القدماء من ألف كتبًا، بقيت إلى يومنا هذا، في فرق المسلمين ومللهم ونحلهم، سوى هذين العالمين البارزين الكبيرين:

١- **سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي** المتوفى سنة ٣٠١ هـ والذي يُعَدّ من أكابر محدثي الشيعة الإمامية ومن مشايخ **"محمد بن جعفر بن قولويه"** في الرواية ومن أصحاب حضرة الإمام الحسن العسكري، حتى إن بعض الروايات تذكر لقاءه بالإمام الحسن العسكري وابنه حضرة القائم. وإن كان وهذا اللقاء يعتبر بنظر عدة من علماء الشيعة الكبار مكذوبًا لا صحة له، لكن على أي حال لا يوجد أحد يشكِّك في نزاهة وشخصية **سعد بن عبدالله** وأنه من أكابر محدثي الشيعة الإمامية وفقهائهم الموثوقين، وقد ألف لنا كتابًا هامًّا في الفرق والنحل سماه: **"المقالات والفرق"**.

٢- **أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي** المتوفى فيما بين سنة ٣٠٠ و٣١٠ هـ والذي كان من أفاضل الشيعة الإمامية وكبار علمائهم أيضًا ومن عائلة عرفت كلها بالعلم والفضل في أوساط

الشيعة، وقد ترك لنا كتابًا هامًّا أيضًا في الفرق خصصه لذكر فرق الشيعة فقط وذكر فيه كلامًا متوافقًا حرفيًا تقريبًا مع كلام سعد بن عبد الله الأشعري، وسماه: **"فرق الشيعة"**.

و نحن سنذكر فيما يلي خلاصة ما ذكره المؤلفان في كتابيهما المذكورين في بيان الفرق التي وجدت في الشيعة ليكون ذلك دليلاً آخر على أنه لو كان هناك نص أو نصوص نبوية سابقة على أئمة معينين ومعروفين بأسمائهم لما أمكن أن تنشأ كل هذه الفرق المتعددة والمختلفة والمتحيرة حول تعيين الإمام الجديد بعد وفاة كل إمام. قالا:

«افترقت الأمة عقب وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إلى ثلاث فرق:

١- **فرقةٌ** منها سميت الشيعة وهم شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام واتبعوه ولم يرجعوا إلى غيره. ومنهم افترقت صنوف الشيعة كلها.

٢- و**فرقةٌ** منهم ادعت الإمرة والسلطان، وهم الأنصار ودعوا إلى عقد الأمر لسعد بن عبادة الخزرجي.

٣- و**فرقةٌ** مالت إلى بيعة أبي بكر بن أبي قحافة.. وتنازعت الفرقتان الأخيرتان ثم رجع أغلب الأنصار ومن تابعهم إلى أمر أبي بكر.

و عقب مقتل عثمان بايع الناس عليًّا فسموا الجماعة، ثم افترقوا بعد ذلك فصاروا ثلاث فرق:

١- **فرقةٌ** أقامت على ولاية علي بن أبي طالب

٢- و**فرقةٌ** اعتزلته مع سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأسامة بن زيد فامتنعوا عن محاربته والمحاربة معه.

٣- و**فرقةٌ** خالفته وقامت عليه وهم طلحة والزبير وعائشة وأنصارهم، فقاتلهم علي عليه السلام وهزمهم، وهم أهل الجمل. وهرب منهم قوم إلى معاوية وصاروا معه في المطالبة بدم عثمان، وحاربوا عليًّا عليه السلام وهم أهل صفين.

ثم خرجت **فرقةٌ** ممن كان مع علي عليه السلام، وخالفته بعد تحكيم الحكمين بينه وبين معاوية وأهل الشام وكفَّروا عليًّا وتبرؤوا منه وسموا **الخوارج** ومنهم افترقت فرق الخوارج كلها.

فلما قُتِلَ علي التقت الفرقة التي كانت معه والفرقة التي كانت مع طلحة والزبير وعائشة فصاروا فرقة واحدة مع معاوية بن أبي سفيان إلا القليل منهم من شيعته ومن قال بإمامته بعد النبي صلى الله عليه وآله وهم السواد الأعظم وأهل الحشو وأتباع الملوك وأعوان كل من غلب، أعني الذين التقوا مع معاوية فسموا جميعًا **"المرجئة"** لأنهم تولوا المختلفين جميعًا وزعموا أن أهل القبلة كلهم مؤمنون بإقرارهم الظاهر بالإيمان ورجوا لهم جميعًا المغفرة. وافترقت (المرجئة) بعد ذلك فصارت إلى أربع فرق: **الجهمية** وهم مرجئة أهل خراسان، و**الغيلانية** وهم مرجئة أهل الشام، و**الماصرية** وهم مرجئة أهل العراق منهم **"أبو حنيفة"** ونظراؤه، و**"الشكاك"** أو **"البترية"** أصحاب الحديث منهم **"سفيان بن سعيد الثوري"** و**"شريك بن عبد الله"** و**"ابن أبي ليلى"** و**"محمد بن إدريس الشافعي"** و**"مالك بن أنس"** ونظراؤهم من أهل الحشو والجمهور العظيم وقد سموا (**الحشوية**).

فقالت أوائلهم في الإمامة: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من الدنيا ولم يستخلف على دينه من يقوم مقامه في لم الشعث، وجمع الكلمة، والسعي في أمور الملك والرعية، وإقامة الهدنة وتأمير الأمراء وتجييش الجيوش، والدفع عن بيضة الإسلام، وتعليم الجاهل وإنصاف المظلوم، وجوَّزوا فعل هذا الفعل لكل إمام أقيم بعد الرسول صلى الله عليه وآله.

ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم: على الناس أن يجتهدوا آراءهم في نصب الإمام وجميع حوادث الدين والدنيا إلى اجتهاد الرأي، وقال بعضهم: الرأي باطل ولكن الله عز وجل أمر الخلق أن يختاروا الإمام بعقولهم.

و شذَّت طائفة من المعتزلة عن قول أسلافها فزعمت أن النبي صلى الله عليه وآله نص على صفة الإمام ونعته ولم ينص على اسمه ونسبه، وهذا قول أحدثوه قريبا.

و كذلك قالت **جماعة من أهل الحديث** هربت حين عضَّها حِجَاج الإمامية ولجأت إلى أن النبي صلى الله عليه وآله نص على أبي بكر بأمره إياه بالصلوة، وتركت مذهب أسلافها في أن المسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله قالوا: **رضينا لدنيانا بإمام رضيه رسول الله صلى الله عليه وآله لديننا.**

و اختلف أهل الإهمال (أي القائلون أن الرسول لم يستخلف أحدًا) في إمامة الفاضل والمفضول، إذا كانت في الفاضل علة تمنع إمامته، ووافق سائرهم أصحاب النص على أن الإمامة لا تكون إلا للفاضل المتقدم.

ثم اختلفوا جميعًا في القول بالإمامة وأهلها فقالت **(البترية)** وهم أصحاب **(الحسن بن صالح بن حي)** ومن قال بقوله: إن عليًّا عليه السلام هو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر ليست بخطأ، ووقفوا في عثمان وثبتوا حزب علي عليه السلام، وشهدوا على مخالفيه بالنار، واعتلُّوا بأن عليًّا عليه السلام سلم لهما ذلك فهو بمنزلة رجل كان له على رجل حق فتركه له.

و قال **"سليمان بن جرير الرقي"** ومن قال بقوله: إن عليًّا عليه السلام كان الإمام وأن بيعة أبي بكر وعمر كانت خطًا ولا يستحقان اسم الفسق عليهما من قبل التأويل لأنهما تأولا فأخطآ، وتبرؤوا من عثمان فشهدوا عليه بالكفر؛ ومحارب علي عليه السلام عندهم كافر.

و قال **"ابن التمار"** ومن قال بقوله: إن عليًّا عليه السلام كان مستحقا للإمامة وإنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن الأمة ليست بمخطئة خطأ إثم في توليتها أبا بكر وعمر ولكنها مخطئة بتركها الأفضل، وتبرؤوا من عثمان ومن محارب علي عليه السلام وشهدوا عليه بالكفر.

و قال (الفضل الرقاشي) و(أبو شمر) و(غيلان بن مروان) و(جهم بن صفوان) ومن قال بقولهم من المرجئة: إن الإمامة يستحقها كل من قام بها إذا كان عالمًا بالكتاب والسنة وأنه لا تثبت الإمامة إلا بإجماع الأمة كلها.

و قال **أبو حنيفة وسائر المرجئة:** لا تصلح الإمامة إلا في قريش، كل من دعا منها إلى الكتاب والسنة والعمل بالعدل وجبت إمامته ووجب الخروج معه وذلك للخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: الأئمة من قريش.

و قالت **الخوارج** كلها إلا النجدية منهم: الإمامة تصلح في أفناء الناس؛ كل من كان منهم قائمًا بالكتاب والسنة عالمًا بهما، وإن الإمامة تثبت بعقد رجلين.

و قالت **النجدية من الخوارج:** الأمة غير محتاجة إلى إمام ولا غيره، وإنما علينا وعلى الناس أن نقيم كتاب الله عزوجل فيما بيننا.

وقالت **المعتزلة**: إنّ الإمامة يستحقها كل من كان قائمًا بالكتاب والسنة، فإذا اجتمع قرشي ونبطي وهما قائمان بالكتاب والسنة، ولينا القرشي. والإمامة لا تكون إلا بإجماع الأمة واختيار ونظر.

و قال **"ضرار بن عمرو"**: إذا اجتمع قرشي ونبطي ولينا النبطي وتركنا القرشي، لأنه أقل عشيرة وأقل عددا، فإذا عصى الله وأردنا خلعه كانت شوكته أهون، وإنما قلت ذلك نظرًا للإسلام.

و قال **إبراهيم النظَّام** ومن قال بقوله: الإمامة تصلح لكل من كان قائمًا بالكتاب والسنة لقول الله عز وجل: **إن أكرمكم عند الله أتقاكم** (الحجرات/ ١٣) وزعم أن الناس لا يجب عليهم فرض الإمامة إذا هم أطاعوا الله وأصلحوا سرائرهم وعلانيتهم فإنهم لن يكونوا كذا إلا وعَلَمُ الإمام قائم باضطرار يعرفون عينه، فعليهم اتباعه ولن يجوز أن يكلفهم الله ﷻ معرفته ولم يضع عندهم علمه فيكلفهم المحال.

و قالوا في عقد المسلمين الإمامة لأبي بكر: إنهم قد أصابوا ذلك وإنه كان أصلحهم في ذلك الوقت، واعتلوا في ذلك بالقياس وبخبر تأوّلوه...»[1].

ثم ذكرا سائر أقوال الفرق في الإمامة مما لا نحتاج لذكره هنا لأن قصدنا هو ذكر انقسامات الشيعة وفرقهم وشرح اختلافاتهم في الإمامة لذا نتجه لذكر ما قالاه في هذا المجال مع رعاية الاختصار. قالا:

«فجميع أصول الفرق كلها الجامعة لها أربعة فرق: **الشيعة** و**المرجئة** و**المعتزلة** و**الخوارج**.

فأول الفرق **الشيعة**، وهي فرقةُ علي بن أبي طالب رضوان الله عليه المُسمَّوْن بشيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وآله وبعده، المعروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم المقداد بن الأسود الكندي، وسلمان الفارسي، وأبو ذر جندب بن جنادة الغفاري وعمار بن ياسر، المؤثرون طاعته، المؤتمون به وغيرهم ممن وافق مودته مودة علي بن أبي طالب. فلما قَبَضَ الله نبيه صلى الله عليه وآله افترقت فرقة الشيعة فصاروا في الإمامة ثلاث فرق:

١- **فرقةٌ** منهم قالت بأن علي بن أبي طالب إمام ومفروض الطاعة من الله ورسوله بعد رسوله صلى الله عليه وآله، واجب على الناس القبول منه والأخذ منه لا يجوز لهم غيره

١- المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعري: ص٢- ٩. وفرق الشيعة للنوبختي: ص١-١١.

وأن النبي صلى الله عليه وآله نص عليه باسمه ونسبه وقلد الأمة إمامته وعقد له عليهم إمرة المؤمنين... وقالوا لا بد مع ذلك أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله يقوم مقامه أبدًا رجل منهم معصوم من الذنوب طاهر من العيوب...

٢- **وفرقةٌ** قالت بأن عليًّا رحمة الله عليه كان أولى الناس بعد رسول الله بالناس، لفضله وسابقته وقرابته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم.. وأجازوا خلافة أبي بكر وعمر، ورأوهما أهلا لذلك المكان والمقام. احتجوا في ذلك بأن زعموا أن عليًّا سلم لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعًا غير مكره وترك حقه لهما. فنحن راضون كما رضي المسلمون له ولمن تابع لا يحل لنا غير ذلك ولا يسع أحد إلا ذلك، وأن ولاية أبي بكر صارت رشدًا وهدىً لتسليم عليٍّ صلى الله عليه له ذلك ورضاه ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئًا ضالاً هالكًا وهم أوائل **البترية**.

و خرجت من هذه الفرقة **فرقةٌ** وقالوا: علي بن أبي طالب أفضل الناس بعد رسول الله لقرابته وسابقته وعلمه، ولكن كان جائزًا للناس أن يولوا عليهم غيره إذا كان الوالي الذي يولونه مجزئًا (أي منفذًا لأحكام شرع الله) أحبَّ ذلك عليٌّ أم كرهه. فولاية الوالي الذي ولوه على أنفسهم برضا منهم رشدٌ وهدىً وطاعةٌ لِلَّه، فإذا اجتمعت الأمة على ذلك وتوالت ورضيت به فقد ثبتت إمامته واستوجب الخلافة، فمن خالفه من قريش وبني هاشم عليٌّ كان أو غيره من الناس، فهو كافر ضال هالك.

٣- **وفرقةٌ** منهم يسمون **الجارودية** أصحاب الجارود زياد بن المنذر بن زياد الأعجمي، فقالوا بتفضيل علي، ولم يروا مقامه لأحد سواه، وزعموا أن من دفع عليًّا من هذا المقام فهو كافر، وأن الأمة كفرت وضلت بتركها بيعته، ثم جعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي ثم في الحسين بن علي ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم وشهر سيفه ودعا إلى نفسه فهو مستحق للإمامة، وهاتان الفرقتان هما المنتحلتان أمر زيد بن علي بن الحسين وأمر زيد بن الحسن بن الحسن بن علي ومنهما تشعبت فرق **الزيدية**.

وزعمت هذه الفرق أن الأمر كان بعد رسول الله لعلي صلى الله عليه ثم للحسن ثم للحسين نص من رسول الله وصية منه إليهم واحدًا بعد واحد. فلما مضى الحسين بن علي صارت في واحد من أولادهما إلى علي بن الحسين والحسن بن الحسن لا يخلو من أحدهما إلا أنهم لا يعلمون أيًّا من أي، وأن الإمامة بعدهما في أولادهما. فمن ادعاها من ولد الحسين بن علي ومن ولد علي بن الحسين وزعم أنها لولد الحسين بن علي دون ولد الحسن بن الحسن، فإن إمامته باطلة وأنه ضال مضل هالك. ومن أقر من ولد الحسين والحسن أن الإمامة تصلح في ولد الحسن والحسين ومن رضوا به واتفقوا عليه وبايعوه جاز أن يكون إمامًا. ومن أنكر ذلك منهم وجعلها في ولد أحد منهما لا يصلح للإمامة، وهو عندهم خارج من الدين. وبعد مضي الحسين بن علي لا تثبت (الإمامة لمن ادعاها من ولد الحسن أو الحسين) إلا باختيار ولد الحسن والحسين وإجماعهم على رجل منهم ورضاهم به وخروجه بالسيف. ويجوز أن يكون منهم أئمة عداد في وقت واحد لكنهم أئمة دعاة إلى الإمام الرضا منهم، وأن الإمام الذي إليه الأحكام والعلوم يقوم مقام رسول الله وهو صاحب الحكم في الدار كلها وهو الذي يختاره جميعهم ويرضون به ويجمعون على ولايته، وجميع فرق الزيدية مذاهبهم في الأحكام والفرائض والمواريث مذاهب العامة[1].

---

١ - عدة نقاط جديرة بالاهتمام والوقوف عندها، منها:

أولاً: إن معظم ما ذكره النوبختي وسعد الأشعري وعلماء الشيعة الآخرون عن «الفرق الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ» من نسيج خيالات رواة الشيعة ومؤرخيهم، لا حقيقة لها في الواقع، لأن المسلمين بعد مبايعتهم لأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ لم يظهر منهم أي خلاف يذكر، واستمر ذلك حتى أواخر خلافة عثمان ﷺ، بل كان الجميع يدًا واحدة في سبيل نصرة الإسلام والدعوة إليه وتبليغه ونشره بكل ما يملكون من طاقة وجهد وقدرة، ولم يكن للخلاف والفرقة أي أثر في حياتهم. وما جرى بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة قد انتهى هناك ولم يتعدى مكانه، وانتهى معه كل قول أو خوض فيما لا طائل من ورائه.

وإن ثبت في بعض الروايات أن فردًا أو أفرادًا من الصحابة كانوا يرون الشخص الفلاني أو غيره أحق بالخلافة وأولى من غيره، فلا يُعد هذا دليلاً على وجود الاختلاف بينهم في هذا الأمر، بل هي رغبات فردية طبيعية تظهر في كل مجتمع.

ثانيًا: كما نعلم أن النوبختي وسعد الأشعري وغيرهما من علماء الشيعة كانوا على اطلاع واسع حول فرق الشيعة ومذاهبها، لذا قد تكون آراؤهم حول فِرَق الشيعة والمذاهب المتشعبة منها أكثر قبولاً وتقديرًا من غيرهم. وأما تلك الأقوال والآراء التي ذكروها بشأن بقية الفرق والمذاهب الإسلامية - بالأخص الآراء السلبية منها- فلا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صائبة وبرهانًا في اتخاذ موقف عقدي أو شرعي أو تاريخي تجاه تلك الفرق. وذلك بسبب قلة بضاعتهم وضيق باعهم وعدم اطلاعهم الواسع فيما يخص تلك الفرق غير الشيعية. أضف إلى ذلك، أنها كُتبتْ بنية سيئة وبقلوب مليئة بالأحقاد والأضغان تجاه تلك الفرق ولم تقم على أسس علمية.

ثالثًا: أما بالنسبة لما ذكراه عن المرجئة، فجدير بالذكر، أنّ المرجئة مأخوذة من الإرجاء، وتستعمل للدلالة على معنيين: أحدهما: يعني الأمل. والثاني : يقصد به التأخير. ولكي نعرف المقصود من المرجئة وعقيدتهم يجب أولاً أن نقف على مفهوم الإيمان عند الأكثرية القاطبة لأهل السنة والجماعة؛ فالإيمان عند أهل السنة والجماعة هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان.

إذن الإيمان عند أهل السنة والجماعة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

١- الاعتقاد القلبي الجازم.

٢- الإقرار باللسان.

٣- تصديق ذلك بالعمل الصالح بناءً على ذلك الاعتقاد القلبي الجازم والإقرار باللسان.

وحسب هذا التعريف، إذا كان الشخص معتقدًا بالله وبشرائع الدين بقلبه، ولكن لا يقر بذلك بلسانه ولا يطبقه أو يعمل به فلا يَصدُق على هذا الشخص في نظر أهل السنة والجماعة مسمى الإيمان. لكن المرجئة يقولون: إن الإيمان هو المعرفة القلبية فقط، أي أن الإنسان إذا عرف ربه ومعبوده بقلبه فهو مؤمن كامل الإيمان. ومنهم من يعتقد بأن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، ولا يحتاج معه إلى الاعتقاد القلبي (فحسب هذا الرأي يكون إبليس مؤمنًا لأنه مقر بوحدانية الله وربوبيته).

أمر آخر، حسب عقيدة أهل السنة والجماعة فإنّ إيمان الأشخاص ليس متساويًا، بل إن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وأما المرجئة يقولون بأن الناس سواسية في مسمى الإيمان. (وحسب هذا الاعتقاد فإن إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإيمان الشخص الفاسق سواء).

أما بقية الفرق الذين تشربوا من المرجئة أو يتفقون معها في الفكر والعقيدة، فهي كالتالي:

أ – الجهمية: (أتباع جهم بن صفوان) وهم يقولون: إن الإيمان هو معرفة الله فقط ...! أي أن الشخص الذي يعرف الله تعالى فقط يكون مؤمنًا.

ب – الكرامية: يقولون أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، أي إذا قال شخص: إني مسلم ونطق بالشهادة فقط ولم يعتقد بالقلب فهو مؤمن. (فحسب هذا الرأي، فإن المنافقين أيضًا مؤمنون، لأن المنافق في الإسلام هو الشخص الذي يظهر الإيمان بلسانه ويبطن الكفر في قلبه.

فلاشك أن هذه الفرق آنفة الذكر (الجهمية والكرامية) خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة، وعقائدها لا تمت بأي صلة بعقيدة أهل السنة والجماعة.

في ضوء الشرح السابق، فإن علماء أهل السنة الذين ذكرهم النوبختي والأشعري القمي في المرجئة كأمثال الإمام مالك والشافعي وسفيان الثوري وغيرهم لم يكونوا يعتقدون اعتقاد المرجئة أبدًا بل كانوا يعرفون الإيمان بأنه إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح، ويعتقدون بأن إيمان المؤمن يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويعتقدون أيضًا أن بعضًا من الأعمال والأقوال قد يخرج بها المسلم من دائرة الإسلام (راجع كتاب (شرح نواقض الإسلام) للشيخ الدكتور عبدالعزيز الطريفي وغيره). ثم إن هؤلاء العلماء وأمثالهم لم يألوا جهدًا في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة ودحض تلك الفرق الضالة المنحرفة كأمثال الخوارج والمرجئة والمعتزلة والروافض وغيرهم ممن يقول بقولهم ويعتقد عقيدتهم، فوقفوا –جزاهم الله تعالى خيرًا– موقف المسلم الغيور الشجاع للدفاع عن الإسلام وعقيدته. وكل من كان لديه إلمام واطلاع بتاريخ الفرق الإسلامية يدرك هذه المسألة جيدًا.

رابعًا: لقد ارتكب مؤلفو الشيعة وكتابها –وللأسف الشديد– مغالطة أخرى، وذلك أنهم قارنوا عموم المسلمين بأنفسهم؛ فاعتقدوا أنّ المسلمين حينما يجتمعون على تنصيب شخص معين ومبايعته وتعيينه إمامًا عليهم فإنهم بذلك قد أعطوه السلطة المطلقة عليهم، فله الحق الكامل في إصدار التشريعات والتحكم في رقاب الناس ودمائهم وأموالهم وكل صغيرة وكبيرة من أمر دينهم ودنياهم كما هو الحال عند الشيعة مع أئمتهم –ومن يعتقد منهم بولاية الفقيه مع أئمتهم والولي الفقيه–، وله أن يغير ما بدا له من أحكام وعقائد وأعمال. وبناء عليه، فقد قادهم ظنهم هذا إلى الاعتقاد بأن أكثرية المسلمين بعدما قبلوا بسلطة معاوية رضي الله عنه وإمامته للمسلمين فإنهم قد اتبعوه في كل ما كان يقوله ويصدره من أحكام وتشريعات وغيرها، وأطاعوه إطاعة عمياء. لا... أبدًا ليس الأمر كما يقولون ويعتقدون... بل إنّ أهل السنة والجماعة – كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية– لا يجوزون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا

(فرق الشـيعة بعـد اسـتشهاد الإمام علي عليه السلام)[1]

فلما قتل عليٌّ صلوات الله عليه افترقت (الفرقة الأولى منها) التي أثبتت له الإمامة من الله ورسوله فرضًا واجبًا فصاروا فرقًا ثلاثة:

١- **فرقةٌ** منها قالت بأن عليًّا لم يقتل ولم يمت ولا يموت حتى يملك الأرض ويسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض قسطًا وعدلاً، كما مُلئت ظلمًا وجورًا، وهي أول فرقة قالت في الإسلام بالوقف بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمة، وأول من قال منها بالغلوّ. وهذه الفرقة تسمى **السبئية** أصحاب **عبد الله بن سبأ**، وهو عبد الله بن وهب الراسبي الهمداني وساعده على ذلك عبد الله بن حرس وابن أسود، وهما من أجلّة أصحابه، وكان

يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة، فلا يجوزون طاعته في معصية الله وإن كان إمامًا عادلاً، فإذا أمرهم بطاعة الله أطاعوه، مثل أن يأمرهم بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصدق، والعدل، والحج، والجهاد في سبيل الله. فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله، والكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله، ولا يسقط وجوبها لأمر ذلك الفاسق بها، كما أنه إذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق... أي أن أهل السنة والجماعة لا يطيعون ولاة الأمور مطلقًا إنهم يطيعونهم فيما أطاع الله فيهم فإن أمروا بالمعصية فلا طاعة لهم عليهم كما نصت عليه أدلة كثيرة.

خامسًا: ما كتبه علماء الشيعة ومؤلفوهم عن أصحاب الحديث والفقه؛ مثل سفيان الثوري وشريك بن عبدالله والإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أبي حنيفة وغيرهم، غير صحيح، بل هو من الاتهامات والأباطيل الكاذبة والتخرصات الواهية التي تكررت على لسان أصحاب الفرق المخالفة لهم كالمعتزلة والرافضة على مر الأزمنة المختلفة، فكل تلك الاتهامات عارية عن الصحة.

لقد وقف هؤلاء العلماء الأجلاء ضد المرجئة والمعتزلة والخوارج والروافض وأمثالهم وقاموا بأداء الواجب حق الأداء فبلغوا الدين ونصروا الشريعة ودافعوا عن حياض العقيدة الإسلامية الخالصة على الوجه الصحيح الموافق لما جاء في الكتاب والسنة دون زيادة أو نقصان غير مبالين بما أصابهم في سبيل ذلك من ظلم وجور واضطهاد وتعذيب على أيدي حكام ذلك الزمان، فَضحُّوا بكل غال ونفيس في سبيل ذلك. والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء الصراط. (المُصحح)

١- هذه العناوين بين القوسين ليست لمؤلفَيْ كتب الفرق بل من عندنا لغرض التوضيح. (ت)

أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان من الصحابة وتبرأ منهم، وادعى أنّ عليًّا ﷺ أمره بذلك، وأنّ التقية لا تجوز ولا تحل، فأخذه علي فسأله عن ذلك؟ فأقر به، وأمر بقتله، فصاح إليه الناس من كل ناحية يا أمير المؤمنين أتقتل رجلاً يدعو إلى حبكم أهل البيت وإلى ولايتك والبراءة من أعدائك؟ فسيره عليٌّ إلى المدائن، وحكى جماعة من أهل العلم: أنّ عبد الله بن سبأ كان يهوديًا فأسلم ووالى عليًّا، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في عليٍّ بمثل ذلك. وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب، وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه وأكفرهم، فمن ها هنا قال من خالف الشيعة أنّ أصل الرفض مأخوذ من اليهودية. ولما بلغ ابن سبأ وأصحابه نعيَ عليٍّ وهو بالمدائن وقدم عليهم راكب فسأله الناس، فقال ما خبر أمير المؤمنين؟ قال: ضربه أشقاها ضربة قد يعيش الرجل من أعظم منها ويموت من وقتها، ثم اتصل خبر موته فقالوا للذي نعاه: كذبت يا عدو الله! لو جئتنا والله بدماغه ضربة، فأقمت على قتله سبعين عدلاً ما صدقناك، ولعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملك الأرض، ثم مضوا من يومهم حتى أناخوا بباب علي فاستأذنوا عليه استئذان الواثق بحياته الطامع في الوصول إليه، فقال لهم من حضره من أهله وأصحابه وولده: سبحان الله أما علمتم أنّ أمير المؤمنين قد استشهد؟ قالوا: إنا لنعلم أنه لم يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بسيفه وسوطه كما قادهم بحجته وبرهانه، وأنه ليسمع النجوى ويعرف تحت الديار المقفل ويلمع في الظلام كما يلمع السيف الصقيل الحسام. فهذا مذهب **السبئية** ومذهب **الحربية** وهم أصحاب عبد الله بن عمر **بن الحرب الكندي** في علي ﷺ، وقالوا بعد ذلك في علي أنه إله العالمين وأنه توارى عن خلقه سخطًا منه عليهم وسيظهر.

٢- **وفرقةٌ** قالت بإمامة محمد بن عليّ بن أبي طالب **ابن الحنفية** بعد علي لأنه كان صاحب راية أبيه يوم البصرة دون أخويه الحسن والحسين عليهما السلام، فسُمُّوا **الكيسانية** وهم المختارية. وإنما سُمُّوا بذلك لأن رئيسهم الذي دعاهم إلى ذلك المختار بن أبي عبيدة الثقفي، وكان

لقبه كيسان، وهو الذي طلب بدم الحسين بن علي وثأره حتى قَتَلَ قَتَلَتَهُ ومن قدر عليه ممن حاربه، وقتل عبيد الله بن زياد وعمر بن سعد وادَّعى أن محمد بن الحنفية أمره بذلك، وأنه الإمام بعد أبيه... وهؤلاء ساقوا الإمامة بعده إلى ابنه عبد الله أبي هاشم وبعده إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس.

٣- وفرقةٌ لزمت القول بإمامة **الحسن بن علي** بعد أبيه إلّا شرذمة قليلة منهم. فإنه لما وادع الحسن بن علي معاوية وأخذ منه المال الذي بعث له إليه على الصلح أزروا على الحسن وطعنوا فيه وخالفوه ورجّعوا عن إمامته وشكُّوا فيها ودخلوا في مقالة جمهور الناس، وبقي سائرهم على القول بإمامته إلى أن قُتِل صلوات الله عليه. فقالوا بإمامة أخيه الحسين بن علي فلم يزالوا على ذلك حتى قُتِل الحسين، فلما قُتِل الحسين حارت فرقةٌ من أصحابه وقالوا: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقا واجبًا صوابا من موادعته معاوية وتسليمه الخلافة له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوته فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية -مع قلة أنصار الحسين وضعفهم وكثرة أصحاب يزيد حتى قتل وقتل أصحابه جميعًا- خطأ باطل غير واجب، فشكوا لذلك في إمامتهما فدخلوا في مقالة العوام ومذاهبهم وبقي سائر الناس أصحاب الحسين على القول بإمامته حتى مضى. فلما مضى افترقوا بعده ثلاث فرق:

فرقةٌ قالت بإمامة **محمد بن عليّ بن أبي طالب بن الحنفية** وزعمت أنه لم يبق بعد الحسن والحسين أحد أقرب إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب من محمد ابن الحنفية فهو أولى الناس بالإمامة كما كان الحسين أولى بعد الحسن من ولد الحسن، فمحمد هو الإمام بعد الحسين. و(منهم) **فرقةٌ** قالت بأن محمد بن الحنفية هو الإمام المهدي وهو وصيُّ عليّ، ليس لأحد من أهل بيته أن يخالفه ولا يخرج عن إمامته ولا يشهر سيفه إلا بإذنه، وإنما خرج الحسن إلى معاوية محاربًا له بإذنه، ووادعه وصالحه بإذنه، وخرج الحسين إلى قتال يزيد بن معاوية بإذنه، ولو خرجا بغير إذنه هلكا وضلا، وهم المختارية الخلص ويدعون **الكيسانية** وهم يقولون بالتناسخ ويزعمون أنّ الإمامة جرت في علي ثم في الحسن ثم في الحسين ثم في ابن الحنفية. ومعنى ذلك أن روح الله صارت في النبي وروح النبي صارت في علي وروح

علي صارت في الحسن (وهكذا روح كل إمام تحل في الذي بعده)... ويزعمون أن الصلاة في اليوم والليلة خمس عشرة صلاة كل صلاة سبع عشرة ركعة وكلهم لا يصلون!

و زعم صنف منهم أنهم (أي الأئمة) أربعة أسباط بهم يُسقى الخلق الغيث ويقاتل العدو وتظهر الحجة وتموت الضلالة، من تبعهم لحق ومن تأخر عنهم محق، وإليهم المرجع وهم كسفينة نوح من دخلها صدق ونجا ومن تأخر عنها غرق..»[1].

والفرق القائلة بإمامة محمد بن الحنفية كثيرة وصارت طوائف عديدة لكل طائفة مقالة، فصّل الأشعري في ذكرها نختصر منها ما يلي:

«منها **طائفة** قالت بإمامة **عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي الشامي** بعد أبي هاشم بن محمد بن الحنفية وقالت بالغلو والتناسخ، وفرقةٌ قالت بأن محمد بن الحنفية حي لم يمت بل غاب عن الأنظار وهو مقيم في جبال رضوى بين مكة والمدينة.. وأنه سيرجع ويملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلما وجورا، وجماعة منهم قالوا بالرجعة إلخ..

و جماعة صاروا من أصحاب **أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي** وزعموا أنه لابدّ من رسولين في كل عصر ولا تخلو الأرض منهما: واحدٌ ناطقٌ وآخر صامتٌ، فكان محمدٌ صلى الله عليه وآله ناطقًا وعليٌّ صامتًا، وتأوّلوا في ذلك قول الله: ثم أرسلنا رسلنا تترى، ثم ارتفعوا عن هذه المقالة إلى أن قال بعضهم: هما آلهة، ثم إنهم افترقوا لما بلغهم أن جعفر بن محمدعليه السلام لعنهم ولعن أبا الخطاب وبرئ منه ومنهم، فصاروا أربع فرق، فرقةٌ منهم قالت بأنّ جعفر بن محمد هو الله وأنّ أبا الخطاب نبي مرسل أرسله جعفر وأمر بطاعته! وأباحوا المحارم كلها من الزنا واللواط والسرقة وشرب الخمور... ومن أتباع أبي الخطاب سموا **المخمّسة** لأنهم زعموا أن الله عز وجل هو محمد وأنه ظهر في خمسة أشباح وخمس صور مختلفة أي ظهر في صورة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وزعموا أن أربعة من هذه الخمسة تلتبس لا حقيقة لها والمعنى شخص محمد وصورته لأنه أول شخص ظهر وأول ناطق نطق، لم يزل بين خلقه موجودا بذاته يتكوَّن في أي صورة شاء، يظهر لخلقه في صور شتى من صورة الذكران

١- المقالات والفرق: ص ١٥ إلى ٢٧. وفرق الشيعة: ص ١٧ إلى ٢٧.(ت)

والإناث والشيوخ والشباب الخ... وزعموا أن محمدًا (أي تلك الحقيقة المحمدية الإلهية التي كانت أول شخص ظهر وأول ناطق نطق!) كان آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى، لم يزل ظاهرا في العرب والعجم، وكما أنه في العرب ظهر كذلك هو في العجم ظاهر في صورة غير صورته في العرب، في صورة الأكاسرة والملوك الذين ملكوا الدنيا وإنما معناهم محمد لا غيره تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. وأنه كان يظهر نفسه لخلقه في كل الأدوار والدهور، وأنه تراءى لهم بالنورانية فدعاهم إلى الإقرار بوحدانيته، فأنكروه، فتراءى لهم من باب النبوة والرسالة فأنكروه، فتراءى لهم من باب الإمامة فقبلوه، فظاهر الله عزوجل عندهم الإمامة وباطنه الله الذي معناه محمد... وله باب هو سلمان..[1] (إلى آخر خرافاتهم)]. ثم قالا:

(فرق الشيعة بعد شهادة الإمام الحسين عليه السلام)

«وأما الشيعة العلوية الذين قالوا بفرض الإمامة لعلي بن أبي طالب من الله ورسوله، فإنهم ثبتوا على إمامته ثم إمامة الحسن ابنه من بعده، ثم إمامة الحسين من بعد الحسن، ثم افترقوا بعد قتل الحسين رحمة الله عليه فرقًا:

فنزلت **فرقةٌ** منهم إلى القول بإمامة ابنه **علي بن الحسين** يسمَّى بسيد العابدين، وكان يكنَّى بأبي محمد ويكنَّى بأبي بكر وهي كنيته الغالبة عليه، فلم تزل مقيمة على إمامته حتى توفي رحمة الله عليه.

و **فرقةٌ** قالت: انقطعت الإمامة بعد الحسين، إنما كانوا ثلاثة أئمة (أي علي والحسن والحسين) مسمين بأسمائهم استخلفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصى إليهم وجعلهم حججا على الناس وقواما بعده واحدًا بعد واحد، فقاموا بواجب الدين وبينوه للناس حتى استغنوا عن الإمام بما أوصلوا إليهم من علوم رسول الله، فلا يثبتون إمامة لأحد بعدهم وثبتوا رجعتهم لا لتعليم الناس أمور دينهم ولكن لطلب الثأر وقتل أعدائهم والمتوثبين عليهم الآخذين حقوقهم وهذا معنى خروج المهدي عندهم وقيام القائم.

و **فرقةٌ** قالت: إنّ الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين في جميعهم، فهي فيهم خاصةً دون سائرهم من ولد علي، وهم كلهم فيها شرع سواء لا يعلمون أيًّا من أي. فمن

١- المقالات والفرق: ص ٢٧ إلى ٥٧. (ت)

قام منهم ودعا إلى نفسه وجرد سيفه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة عليّ بن أبي طالب إمامته من الله واجبة على أهل بيته وسائر الناس كلهم، وإن كانت دعوته وخطبه للرضا من آل محمد عليه السلام فهو الإمام. فمن تخلف عنه عند قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع أهل بيته وجميع الخلق فهو كافر، ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخى عليه ستره فهو كافر مشرك ضال هو وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته ودان بها، وهؤلاء فرقةٌ من فرق الزيدية يسمُّون السرحوبية ويسمون **الجارودية**، وهم أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر وإليه نسبت الجارودية، وأصحاب أبي خالد يزيد بن أبي خالد الواسطي...».

و ذكرا من الزيدية فرقًا مختلفة في أقوالها: كالصباحية واليعقوبية والعجلية والبترية والمغيرية.. إلخ. ثم قالا:

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام السجّاد عليه السلام)

«وأما الذين أثبتوا الإمامة لعلي بن أبي طالب ثم للحسن ابنه ثم للحسين ثم لعلي بن الحسين، فإنهم نزلوا بعد وفاة علي بن الحسين إلى القول **بإمامة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين باقر العلم** وأقاموا على إمامته إلى أن توفي رضوان الله عليه إلا نفرًا يسيرًا، فإنهم سمعوا رجلاً منهم يُقَال له: عمر بن الرياح زعم أنه سأل أبا جعفر عن مسألة فأجابه عليها بجواب ثم عاد إليه في عام آخر فزعم أنه سأله تلك المسألة بعينها فأجابه فيها بخلاف الجواب الأول، فقال لأبي جعفر: هذا خلاف ما أجبتني فيه في هذه المسألة عامك الماضي!، فذكر أنه قال له: إن جوابنا ربما خرج على وجه التقية، فشك في أمره ورجع عن إمامته وقال: لا يكون إمامًا من يفتي بالباطل على شيء من الوجوه ولا في حال من الأحوال.. فمال بسببه إلى قول **البترية** ومال معه نفر يسير[1].

١- علاوة على "عمر بن رياح" فإن سائر أصحاب الأشمة مثل: محمد بن سالم ومنصور بن حازم، وزياد بن أبي عبيدة، وزرارة بن أعين، ونصر الخثعمي و... واجه مثل هذه المشكلة وسألوا عنها الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام فسمعوا منهما أجوبة مختلفة !. (انظر "أصول الكافي" ج ١: باب "اختلاف الحديث" الأحاديث من ١ إلى ٩). (البرقعي).

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام محمد الباقر عليه السلام)

و بقي سائر أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الباقر على القول بإمامته حتى توفي سنة ١١٤ هـ، فلما توفي افترقت فرقته فرقتين:

١- **فرقةٌ** منها قالت **بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن** بن عليّ بن أبي طالب الخارج بالمدينة المقتول بها، وزعموا أنه القائم المهدي وأنه الإمام، وأنكروا قتله وموته، وقالوا: هو حي لم يمت مقيم في جبل يقال له **العلمية**، وهو الجبل الذي في طريق مكة نجد الحائر على يسار الطريق، فهو عندهم مقيم فيه حتى يخرج.

٢- و**الفرقة** الأخرى نزلت إلى القول **بإمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد** فلم يزل يأتيه على إمامته أيام حياته، غير نفر منهم يسير، فإنهم لما أشار جعفر بن محمد إلى إمامة ابنه إسماعيل ثم مات إسماعيل في حياة أبيه رجع بعضهم عن إمامته وقالوا: كذبنا جعفر ولم يكن إمامًا، لأن الإمام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون. وحكوا عن جعفر أنه قال: إن الله بدا له في إمامة إسماعيل فأنكروا البداء والمشية من الله، وقالوا: هذا باطل لا يجوز ومالوا إلى مقالة **البترية** ومقالة **سليمان بن جرير**.

و **سليمان بن جرير** هو الذي قال لأصحابه لهذا السبب: إنّ أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما على كذب من أئمتهم أبدًا وهما القول: **بالبداء** وإجازة **التقية**، فأما **البداء** فإن أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم فيما كان ويكون والإخبار بما يكون في غد، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه، قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون؟ فنحن نعلَّم من قِبَلِ الله ما عُلِّمَتْه الأنبياء، وإن لم يكن ذلك الشيء قالوا: بدا لله في ذلك فلم يُكَوِّنه! وأما **التقيّة** فلما كثرت على أئمتهم مسائل شيعتهم في الحلال والحرام وغير ذلك من صنوف أبواب الدين، فأجابوهم فيها وحفظ عنهم شيعتهم جواب ما سألوه وكتبوه ودونوه، ولم يحفظ أئمتهم تلك الأجوبة لتقادم العهد وتفاوت الأوقات، لأن مسائلهم لم ترد في يوم واحد ولا في شهر واحد بل في سنين متباعدة وشهور متباينة.. فوقع في أيديهم في المسألة الواحدة عدة أجوبة مختلفة متضادة، فلما وقفوا على ذلك منهم ردوا إليهم هذا الاختلاف والتخليط في جواباتهم، وسألوهم عنه وأنكروه عليهم، فقالت أئمتهم: إنما أجبنا بهذا **للتقية**، ولنا أن نجيب بما أجبنا وكيف شئنا لأن

ذلك إلينا، ونحن أعلم بما يصلحنا وما فيه بقاؤنا وبقاؤكم وكف عدونا وعدوكم عنا وعنكم، فمتى يظهر من هؤلاء على كذب؟ ومتى يعرف حق من باطل؟ فمال إلى **سليمان بن جرير** لهذا القول جماعة من أصحاب جعفر وتركوا القول بإمامة جعفر.

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام جعفر بن محمد الصادقعليه السلام)

فلما توفي أبو عبد الله جعفر بن محمد افترقت بعده شيعته ست فرق:

١- **فرقةٌ** منها قالت إن جعفر بن محمد حي لم يمت ولا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس، وهو القائم المهدي، وزعموا أنهم رووا عنه أنه قال: إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم! وهذه الفرقة تسمى **الناووسية** لرئيس كان لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن الناووس.

٢- و**فرقةٌ** زعمت أن الإمام بعد جعفر ابنه **إسماعيل بن جعفر**، وأنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه، وقالوا: كان ذلك على جهة التلبيس على الناس لأنه خاف فغيَّبَه عنهم، وزعموا أن إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض ويقوم بأمر الناس، وأنه هو القائم لأن أباه أشار إليه بالإمامة بعده وقلدهم ذلك له، وأخبرهم أنه صاحبهم، والإمام لا يقول إلا الحق، فلما أظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم لم يمت، وهذه الفرقة هم **الإسماعيلية الخالصة**، وأم إسماعيل وعبد الله ابني جعفر فاطمة بنت الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب.

٣- و**فرقةٌ** ثالثة زعمت أنّ الإمام بعد جعفر، **محمد بن إسماعيل** بن جعفر، وأمه أم ولد وقالوا بأنّ الأمر كان لإسماعيل في حياة أبيه فلما توفي قبل أبيه جعل جعفر بن محمد الأمر لمحمد بن إسماعيل وكان الحق له، ولا يجوز غير ذلك لأنها لا تنتقل من أخ إلى أخ بعد حسن وحسين، ولا تكون إلا في الأعقاب.

أما الإسماعيلية الخالصة فهم **الخطابية** أصحاب **أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع** لعنه الله، وقد دخلت منهم فرقةٌ في فرقة محمد بن إسماعيل وأقروا بموت إسماعيل في حياة أبيه وكانت الخطابية الرؤساء منهم قتلوا مع أبي الخطاب، وكانوا قد لزموا المسجد بالكوفة وأظهروا التعبد وكانوا يدعون إلى أمرهم سرًّا فبلغ خبرهم عيسى

بن موسى عامل أبي جعفر المنصور على الكوفة وأنهم قد أظهروا الإباحات ودعوا الناس إلى نبوّة أبي الخطاب، فبعث إليهم رجلاً من أصحابه في خيل ورجالة ليأخذهم ويأتيه بهم فامتنعوا عليه وحاربوه فقتلهم جميعًا وكانوا سبعين رجلاً ولم يفلت منهم إلا رجل واحد هو أبو خديجة سالم بن مكرم... ومن القائلين بإمامة محمد بن إسماعيل فرقةٌ عرفت بـ«**القرامطة**» يقولون بسبعة من الأئمة: علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومحمد بن إسماعيل الذي هو الإمام القائم...

٤- وقالت **الفرقة** الرابعة من أصحاب جعفر بن محمد أن الإمام بعد جعفر بن محمد ابنه **محمد**، وأمه أم ولد يقال لها حميدة، كان هو وموسى واسحق بنو جعفر لأم واحدة، فجعل هؤلاء الإمامة في محمد بن جعفر وفي ولده من بعده وهذه الفرقة تسمى **السميطية** نسبة لرئيس لهم كان يقال له يحيى بن أبي السميط.

٥- و**الفرقة** الخامسة منهم قالت: الإمامة بعد جعفر في ابنه **عبد الله بن جعفر**، وذلك أنه كان عند مضي جعفر أكبر أولاده سنًا وجلس مجلس أبيه بعده، وادّعى الإمامة ووصية أبيه واعتلوا في ذلك بأخبار رويت عن جعفر وعن أبيه أنهما قالا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا نصب، فمال إلى عبد الله وإمامته جل من قال بإمامة أبيه وأكابر أصحابه إلا نفرًا يسيرًا عرفوا الحق. وامتحنوا عبد الله بالمسائل في الحلال والحرام والصلاة والزكاة والحج فلم يجدوا عنده علما، وهذه الفرقة القائلة بإمامة عبد الله بن جعفر هم المسمون **بالفطحية**، سموا بذلك لأن عبد الله كان أفطح الرأس. وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين.. **ومال عند موت جعفر والقول بإمامة عبد الله عامة مشايخ الشيعة وفقهاؤها ولم يشكوا إلا أنّ الإمامة في عبد الله وفي ولده من بعده.**

فلما مات عبد الله ولم يخلف ذكرا ارتاب القوم واضطربوا وأنكروا ذلك فرجع عامة الفطحية إلا القليل منهم عن القول بإمامة عبد الله إلى القول بإمامة أخيه موسى بن جعفر. وشذت منهم فرقةٌ بعد وفاة موسى بن جعفر فادعت أنّ لعبد الله (الأفطح) ابنا ولد له من جارية يقال له محمد، وأنه تحول بعد موت أبيه إلى خراسان فهو مقيم بها وأنه حي إلى اليوم وأنه الإمام بعد أبيه وهو القائم المنتظر.

٦- وقالت **الفرقة** السادسة بأن الإمام **موسى بن جعفر** بعد أبيه وأنكروا إمامة عبد الله وخطَّؤوه في جلوسه مجلس أبيه وادعائه الإمامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب جعفر بن محمد مثل: هشام بن سالم الجواليقي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد بياع السابري، ومحمد بن النعمان أبي جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة بن أعين، وجميل بن دراج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه شيعته وأهل العلم منهم والفقه والنظر، وهم الذين قالوا بإمامة موسى بن جعفر عند وفاة أبيه، إلى أن رجع إليهم عامة أصحاب جعفر عند وفاة عبد الله، فاجتمعوا جميعًا على إمامة موسى، إلا نفرًا منهم فإنهم ثبتوا على إمامة عبد الله، ثم إمامة موسى بعده وأجازوها في أخوين بعد أن لم يجز ذلك عندهم إلى أن مضى جعفر فيهم، مثل عبد الله بن بكير بن أعين، وعمار بن موسى الساباطي، وجماعة معهم، ثم **إن جماعة من المؤتمّين بموسى بن جعفر اختلفوا في أمره وشكوا في إمامته عند حبسه في المرة الثانية التي مات فيها في حبس هارون الرشيد، فصاروا خمس فرق:**

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام موسى الكاظم(عليه السلام))

١- **فرقةٌ** منها زعمت أنه مات في حبس هارون، وكان محبوسا عند السندي بن شاهك، وإن يحيى بن خالد البرمكي سمه في رطب وعنب بعثه إليه فقتله، وأن الإمام بعد أبيه **علي بن موسى الرضا**، فسميت هذه الفرقة **القطعية** لأنها قطعت على وفاة موسى وإمامة علي بن موسى ولم تشك في أمرها ولا ارتابت، وأقرت بموت موسى وأنه أوصى إلى ابنه علي أشار إلى إمامته قبل حبسه ومرت على المنهاج الأول.

٢- وقالت **الفرقة** الثانية بأن موسى بن جعفر لم يمت، وأنه حي لا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها ويملأها كلها عدلاً كما ملئت جورا وأنه القائم المهدي. وزعموا أنه لما خاف على نفسه القتل خرج من الحبس نهارا ولم يره أحد ولم يعلم به، وأن السلطان وأصحابه ادعوا موته وموّهوا على الناس ولبّسوا عليهم برجل مات في الحبس فأخرجوه ودفنوه في مقابر قريش، في القبر الذي يدعى أنه قبر موسى بن جعفر. وكذبوا في ذلك،

إنما غاب عن الناس واختفى. ورووا في ذلك روايات عن أبيه جعفر أنه قال: " هو القائم المهدي فإن يدَهدَه رأسه من جبل فلا تصدقوا فإنه صاحبكم القائم ".

٣- وقالت **فرقةٌ**: إنه القائم وقد مات فلا تكون الإمامة لأحد من ولده ولا لغيرهم حتى يرجع فيقوم ويظهر، وزعموا أنه قد رجع بعد موته إلا إنه مختف في موضع من المواضع يعرفونه يأمر وينهى وأن الثقات من أصحابه يَلقونَه ويَرونه.

٤- وقالت **فرقةٌ** منهم: لا يُدْرَى أحي هو أم ميت؟ لأنا قد روينا فيه أخبارا كثيرة تدل على أنه القائم المهدي فلا يجوز تكذيبها، وقد ورد علينا من خبر وفاته مثل الذي ورد علينا من خبر وفاة أبيه وجده والماضين من آبائه في معنى صحة الخبر، فهو أيضًا مما لا يجوز رده وإنكاره.. **فوقفنا** عند ذلك على إطلاق موته وعن الإقرار بحياته، ونحن مقيمون على إمامته لا نتجاوزها إلى غيره حتى يصح لنا أمره..

٥- و**فرقةٌ** منهم يقال لها **الهسموية** أصحاب **محمد بن بشير مولى بني أسد** من أهل الكوفة، قالت: إن موسى بن جعفر لم يمت ولم يحبس، وأنه غاب واستتر، وهو القائم المهدي، وأنه في وقت غيبته استخلف على الأمة محمد بن بشير وجعله وصيه وأعطاه خاتمه وعلمه جميع ما يحتاج إليه رعيته... فهو الإمام. وزعموا أن علي بن موسى وكل من ادعى الإمامة من ولده وولد موسى بن جعفر هم مبطلون كاذبون، غير طيبي الولادة ونفوهم عن أنسابهم، وكفروهم لدعواهم الإمامة وكفروا القائلين بإمامتهم... وقالوا بإباحة المحارم وبالتناسخ ومذاهبهم في التفويض مذاهب الغلاة المفرطة.... وعرفوا أيضًا **بالواقفة**.

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام)

ثم <u>إن أصحاب علي بن موسى الرضا اختلفوا بعد وفاته فصاروا خمس فرق:</u>

١- **فرقةٌ** قالت: الإمام بعد علي بن موسى ابنه **محمد بن علي** ولم يكن له غيره، وكان متزوجا من ابنة المأمون، واتبعوا الوصية والمنهاج الأول من لدن النبي صلى الله عليه وآله.

٢- وفرقةٌ قالت بإمامة **أحمد بن موسى بن جعفر**، قطعوا عليه وادعوا أن الرضا أوصى إليه وإلى الرضا، وأجازوها في أخوين ومالوا في مذاهبهم إلى شبيه بمذاهب الفطحية أصحاب عبد الله بن جعفر.

٣- **وفرقةٌ** تسمى المؤلفة من الشيعة قد كانوا نصروا الحق وقطعوا على إمامة علي بن موسى بعد وقوفهم على موسى وإنكار موته فصدقوا بموته وقالوا بإمامة الرضا. فلما توفي رجعوا إلى القول **بالوقف على موسى بن جعفر**.

٤- **وفرقةٌ** تسمى **المحدثة** كانوا من أهل الإرجاء وأصحاب الحديث من العامة، فدخلوا في القول بإمامة موسى بن جعفر، وبعده لعلي بن موسى وصاروا شيعة رغبة في الدنيا وتصنعا، فلما توفي علي بن موسى رجعوا إلى ما كانوا عليه من **الإرجاء**.

٥- **وفرقةٌ** كانت من الزيدية الأقوياء منهم والبصراء لزيد فرجعوا عن مقالتهم ودخلوا في القول بإمامة علي بن موسى عندما أظهر المأمون فضله وعقد على الناس بيعته، تصنعا للدنيا، واستكالوا الناس بذلك عصرا، فلما مضى علي بن موسى رجعوا إلى قومهم من **الزيدية**.

و كان سبب الفرقتين اللتين ائتمَّت إحداهما بأحمد بن موسى ورجعت الأخرى إلى القول بالوقف أن أبا الحسن الرضا توفي وابنه محمد ابن سبع سنين، فاستصبوه واستصغروه وقالوا: لا يجوز أن يكون الإمام إلا بالغًا...

أما الذين قالوا بإمامة **أبي جعفر محمد بن علي بن موسى** فاختلفوا في كيفية علمه وكيف وَجْهُ ذلك لحداثة سنِّهِ ضروبًا من الاختلاف، فقال بعضهم لبعض: الإمام لا يكون إلا عالمًا وأبو جعفر غير بالغ وأبوه قد توفي فكيف علم ومن أين علم؟ (وذكر المصنفان آراءهم المتعددة في هذا الأمر).

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام محمد بن علي الجواد(عليه السلام))

ثم نزل أصحاب محمد بن علي الذين ثبتوا على إمامته إلى القول بإمامة ابنه ووصيه **علي بن محمد** فلم يزالوا على ذلك إلا نفر منهم يسير عدلوا عنه إلى القول بإمامة أخيه **موسى بن محمد**

(**المبرقع**) ثم لم يثبتوا على ذلك قليلاً حتى رجعوا إلى إمامة علي بن محمد ورفضوا إمامة موسى، لأن موسى كذبهم وتبرأ منهم.. فلم يزالوا كذلك حتى توفي علي بن محمد بسُرَّ مَن رأى...

و قد شذَّت **فرقةٌ** من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال له: **محمد بن نصير النميري** كان يدّعي أنه نبيٌّ رسولٌ، وأن عليًّا بن محمد العسكري أرسله وكان يقول بالتناسخ، ويغلو في أبي الحسن (أي الإمام علي بن محمد الهادي) ويقول فيه بالربوبية ويقول بالإباحة للمحارم ويحلّل نكاح الرجال بعضهم بعضًا في أدبارهم، ويزعم أن ذلك من التواضع والإخبات والتذلل في المفعول به! (وغير ذلك من أقوالهم القبيحة)... فسميت هذه الفرقة **النميرية**.

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام)

فلما توفي علي بن محمد بن علي بن موسى قالت **فرقةٌ** من أصحابه بإمامة ابنه **محمد**، وكان قد توفي في حياة أبيه بسر من رأى، زعموا أنه حي لم يمت، واعتلوا في ذلك بأن أباه أشار إليه وأعلمهم أنه الإمام بعده، والإمام لا يجوز عليه الكذب ولا يجوز البداء فيه، وإن ظهرت وفاته في حياة أبيه فإنه لم يمت في الحقيقة ولكن أباه خاف عليه فغيبه، وهو المهدي القائم، وقالوا فيه بمثل مقالة أصحاب إسماعيل بن جعفر.

و قال سائر أصحاب علي بن محمد بإمامة ابنه **الحسن بن علي** (أي العسكري)، وثبَّتوا له الإمامة بوصية أبيه إليه، إلا نفرًا قليلاً فإنهم مالوا إلى أخيه **جعفر بن علي**...

(فرق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام)

فلما توفي الحسن بن علي اختلف أصحابه من بعده وافترقوا إلى خمس عشرة فرقة:

١- **فرقةٌ** منها وهي المعروفة بالإمامية قالت لله في أرضه بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده وخليفة في بلاده قائم بأمره، من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا...

٢- وقالت **الفرقة** الثانية: إن الحسن بن علي حي لم يمت وإنما غاب وهو القائم ولا يجوز أن يموت الإمام ولا ولد له ولا خلف معروف ظاهر...

٣- وقالت **الفرقة** الثالثة: إن الحسن بن علي مات وعاش بعد موته وهو القائم، واحتجوا برواية رووها عن جعفر بن محمد أنه قال: إنما سمي القائم قائمًا لأنه يقوم بعد أن يموت! ولأن الأرض لا تخلو من حجة ظاهرة.

٤- وقالت **الفرقة** الرابعة: إنّ الحسن بن علي قد صحَّت وفاته كما صحت وفاة آبائه بتواطؤ الأخبار التي لا يجوز تكذيب مثلها، **وصح بمثل هذه الأسباب أنه لا خلف له**، فلما صح عندنا الوجهان ثبت أنّ **لا إمام بعد الحسن بن علي وأن الإمامة انقطعت**، وذلك جائز في المعقول والقياس، فكما جاز أن تنقطع النبوة بعد محمد فلا يكون بعده شيء، كذلك جاز أن تنقطع الإمامة.

٥- وقالت **الفرقة** الخامسة: إنّ الحسن بن علي قد مات. وصح موته ولا خلف له وانقطعت الإمامة إلى وقت يبعث الله فيه قائمًا من آل محمد ممن قد مضى، إن شاء بعث الحسن بن علي وإن شاء بعث غيره من آبائه.

٦- وقالت **الفرقة** السادسة: إن الحسن وجعفرًا (الكذاب) لم يكونا إمامين، فإن الإمام كان محمد الميت في حياة أبيه، إذ قد ثبتت إشارة أبيه إليه بالإمامة، وأن أباهما لم يوص لواحد منهما ولا أشار له بإمامة، وادعى بعضهم أنه (أي محمد بن علي) حي لم يمت وأن أباه غيبه وستره خوفا عليه، (و قالوا:) وإن بطلت إمامة محمد كما بطلت إمامة الحسن وجعفر، بطلت إمامة أبيهم أبي الحسن وإمامة الأئمة الماضين من آبائه ؛ وهذا لا يجوز فذلك لا يكون.

٧- وقالت الفرقة السابعة: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده هو **جعفر بن علي** أخوه، وذهبوا في ذلك إلى بعض مذاهب الفطحية في عبد الله وموسى ابني جعفر.

٨- وقالت **الفرقة** الثامنة: إن الإمام هو **جعفر بن علي** وإنّ إمامته أفضت إليه من قبل أبيه علي بن محمد والقول بإمامة الحسن كان غلطًا وخطًا وجب الرجوع عنه إلى إمامة جعفر.

٩- وقالت **الفرقة** التاسعة بمثل مقالة الفطحية الفقهاء منهم وأهل النظر: إنّ الحسن بن علي توفي وهو إمام بوصية أبيه إليه، والإمامة لا تكون إلا في الأكبر من ولد الإمام، ممن بقي

منهم بعد أبيه فالإمام بعد الحسن بن علي: جعفر أخوه، لا يجوز غيره إذ لا ولد للحسن معروف ولا أخ إلا جعفر في وصية أبيه، كما أوصى جعفر بن محمد (أي الصادق) إلى عبد الله لمكان الأكبر ثم جعلها من بعد عبد الله لموسى أخيه.

١٠- وقالت **الفرقة** العاشرة: إنّ الإمام كان محمد بن علي بإشارة أبيه إليه ونصبه له إمامًا، ثم بدا لله في قبضه إليه في حياة أبيه وأوصى محمد إلى جعفر أخيه بأمر أبيه ووصاه ودفع الوصية والعلوم والسلاح إلى غلام له يقال له نفيس لما كان في خدمة أبي الحسن، وهذه الفرقة تسمى **نفيسية**.

١١- وقالت **الفرقة** الحادية عشرة: إنّ الحسن بن علي قد توفي وهو إمام وخلف ابنا بالغا يقال له محمد، وهو الإمام من بعده و: إنّ الحسن بن علي أشار إليه ودل عليه وأمره بالاستتار في حياته مخافة عليه، فهو مستتر خائف في تقيَّةٍ من عمه جعفر، وقد عرف في حياة أبيه ولا ولد للحسن بن علي غيره، فهو الإمام وهو القائم لا محالة.

١٢- وقالت **الفرقة** الثانية عشرة بمثل هذه المقالة في إمامة الحسن بن علي وأنّ له خلفا ذكرا يقال له علي، وكذّبوا القائلين بمحمد، وزعموا أنه لا ولد للحسن غير علي.

١٣- وقالت **الفرقة** الثالثة عشرة: إنّ للحسن بن علي ولدًا ولد بعده بثمانية أشهر وإنه مستتر لا يعرف اسمه ولا مكانه، واعتلّوا في تجويز ذلك بحديث يروى عن أبي الحسن الرضا أنه قال: ستبتلون بالجنين في بطن أمه والرضيع!

١٤- وقالت **الفرقة** الرابعة عشرة **لا ولد للحسن بن علي أصلاً لأنا تبحرنا ذلك بكل وجه وفتشنا عنه سرا وعلانية، وبحثنا عن خبره في حياة الحسن بكل سبب فلم نجده، ولو جاز أن يقال في مثل الحسن بن علي وقد توفي ولا ولد له ظاهر معروف، بأن له ولدًا مستورًا، لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف ولجاز مثل ذلك في النبي صلوات الله عليه أن يقال: خلف ابنا رسولا نبيا**، ولجاز أن تدعي الفطحية أن لعبد الله بن جعفر ولدًا ذكرًا إمامًا!

١٥- وقالت **الفرقة** الخامسة عشرة: نحن لا ندري ما نقول في ذلك وقد اشتبه علينا الأمر فلسنا نعلم أن للحسن بن علي ولدا أم لا؟ أم الإمامة صحت لجعفر أم لمحمد؟ وقد كثر

الاختلاف، إلا أننا نقول أن الحسن بن علي كان إمامًا مفترض الطاعة ثابت الإمامة، وقد توفي عليه السلام وصحت وفاته، والأرض لا تخلو من حجة، فنحن **نتوقف** ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعده، ولا ننكر إمامة أبي محمد ولا موته، ولا نقول أنه رجع بعد موته ولا نقطع على إمامة أحد من ولد غيره، حتى يظهر الله الأمر إذا شاء ويكشف ويبينه لنا.]

تلك كانت أهم فرق الشيعة نقلناها حرفيًا مما أورده اثنان من كبار محدثي وعلماء الإمامية الموثوقين القدماء الذين عاصرا عديدا من هذه الفرق أو كانا قريبي العهد بها، فالأشعري القمي توفي سنة ٣٠١ هـ وأدرك اثنين أو ثلاثة من الأئمة الاثني عشر، وكذلك النوبختي المتوفى فيما بين ٣٠٠ و٣١٠ هـ..

فلو كان هناك واقعٌ ملموس لتلك الأحاديث النبوية المدعاة التي فيها النص، بتلك الصراحة والوضوح على أسماء الأئمة الاثني عشر؛ فهل كان من الممكن أن تنشأ كل تلك الفرق المتعددة والنحل المختلفة في أوساط الشيعة أنفسهم وبين محبي أهل البيت بل فيما بين أتباع الأئمة المخلصين وتلاميذهم الأوفياء أنفسهم؟! ولوكان هناك حقا نص من الرسول (صلّى الله عليه وآله) على أئمة معينين بأشخاصهم أفلم يكن من الواجب عليه (صلّى الله عليه وآله) أن يبلغ ذلك الأمر لجميع الأمة بلاغًا يرفع العذر وينتشر الخبر ولا تبقى أي شبهة في الأمر، حتى لا تنشأ كل هذه الفرق المختلفة حول قضية الإمامة؟ إنّ وجود كل هذه الفرق والاختلافات حول "الإمام" لهو أكبر دليل على أنه لم يكن هناك شيء اسمه أئمة منصوص عليهم ومعينون من الله تعالى ورسوله (صلّى الله عليه وآله) وأن الفكرة مختلقة من أساسها، إذا لو صح صدور مثل تلك النصوص لعلم بذلك سائر أهل البيت وخاصّةُ شيعتِهِمْ، ولما حصلت كل تلك الانشقاقات والاختلافات وتبدل الرأي في كل آن حول تعيين الإمام.

تعقيب وتلخيص وحسن الختام

١- نأمل أن يكون قد صار مسلَّمًا وواضحًا للباحثين عن الحقيقة وطلاب الحق المتجردين أن قضية "الإمامة" بمعناها السياسي على النحو الذي تبلور وشاع عندنا، من جعلها أصلاً أساسيًا من أصول الدين مساوقًا لأصل النبوة، وأنه منصب تعييني إلـهي، ليس له سند صحيح، ولم يفد هذا التأصيل أمة الإسلام إلا الاختلاف والنزاع والعداوة والتفرق والحروب. ولو أننا رجعنا إلى العقل والشرع واسترشدنا بهما بتجرد في هذا الموضوع، لوجدناه على غير تلك الصورة التي راجت وشاعت فيما بيننا، ولو طبق كما شرعه الشارع المقدس ووضع أسسه، لكان موجبًا للفوز والنجاح والفلاح للمسلمين.

٢- ليس هناك أساس علمي موثوق لقضية نص الله تعالى ورسوله ﷺ منذ البدء على إمام معين لأمر الخلافة والحكم سواء كان أبا بكر أو عليًّا، لأن العقل والشرع يتنافيان مع النص، ولأن الوجدان والتاريخ لا يشهدان بوجوده كما مر مفصلاً.

٣- أفضلية الإمام علي عليه السلام وأحقيته وأولويته بالخلافة بعد رسول الله ﷺ أمر لا يخفى على أي مطلع منصف، ولحسن الحظ أنّ كثيرًا من غير الشيعة أيضًا يقرّون بذلك، ونحن نعتقد أنه لو كان لعلي نفسه إربة شديدة فيها وإصرار على توليها بنفسه وحضر في سقيفة بني ساعدة وطالب بها لما خالفه أحد من أصحاب رسول الله بل لوافقوه عليها من كل قلبهم، ولكنه عليه السلام لم يكن مصرًّا عليها وكان يقول، كما أثر عنه في مناجاته: «**اللهم إنك لتعلم أنه لم يكن الذي كان منَّا منافسةً في سلطان ولا التماس شيء من فضول الحطام ولكن لنردَّ المعالم من دينك ونظهر الإصلاح في بلادك فيأمن المظلومون من عبادك وتُقَام المعطلة من حدودك..**»، لذا لما رأى وشاهد أنّ هذا الهدف يتحقق بواسطة الخليفتين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) بايعهما بكل رغبة وصدق ودون أي إجبار أو إكراه وأعانهما في تنفيذ أحكام شرع الله، وإن كان هو أولى بمقامهما منهما.

٤- الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في فضائل ومناقب علي عليه السلام إنما تدل على إمامته الروحية والعلميّة للمسلمين وأنه أفضل من يبين حقائق الدين وأحكام الإسلام. وهذا أمر تتفق عليه ولله الحمد جميع فرق المسلمين ولا ينازع أو يجادل فيه أحد، فعليٌّ عند الجميع إمام المسلمين ونبراس المتقين بحق.

٥- لا يجوز الطعن في أصحاب رسول الله ـ الذين مدحهم الله تعالى في أكثر من مائة آية من آيات ذكره الحكيم ـ أو الحط منهم لانتخابهم أبا بكر وعدم توليتهم علي مباشرة بعد النبي ﷺ، والأحاديث مثل: «ارتد الناس بعد النبي إلا ثلاثة أو إلا سبعة» مناقضةٌ للقرآن الكريم ومخالفةٌ لآياته. ولذا فالاعتقاد بها يجعل الإنسان على حافة الكفر والعياذ بالله.

٦- الأحاديث التي جاءت في كتب الشيعة أو كتب السنة حول نص النبي الصريح والسابق على أئمة معينين لولاية أمر المسلمين، أحاديث ضعيفة أو موضوعة من وضع الغلاة وأصحاب الأهواء. لذا، هي أحاديث لا تقوم بها حجة ولا ينبغي الاعتناء بها أو التعويل عليها، كما بينا ذلك بقدر المستطاع في هذا الكتاب. ولا شك في إمامة الأئمة من آل الرسول ﷺ للمسلمين، بمعنى مرجعيتهم الفقهية والإرشادية وأنّ على المسلمين أن يرجعوا إليهم وينهلوا من ذخائر علمهم وفقههم. ولا شك أنّ سائر أئمة المسلمين كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم (رحمهم الله).. لم يأبوا أن ينهلوا من علوم الأئمة من آل الرسول ﷺ بل تتلمذوا عليهم قليلاً أو كثيرًا واستفادوا على نحو مباشر أو غير مباشر من جواهر حديثهم وعلومهم ومعارفهم عليهم السلام.

٧- المغالاة والإغراق في تقديس وتعظيم الأئمة من آل الرسول ﷺ أو أي أشخاص آخرين في أي مذهب، يتنافى مع حقيقة الدين القائمة على التوحيد الخالص، وكثير من الأعمال التي يقوم بها الناس باسم احترام وتعظيم أولئك الأشخاص، أعمالٌ تتنافى مع أحكام الشرع، وذلك كالمبالغة في تعظيم قبورهم والطواف حولها ودعاء أصحابها والتوسل والاستغاثة والاستنجاد بهم ونذر النذورات والموقوفات لهم. وهذا كله مما يؤدي لشغل الناس عن كثير من الفرائض، كما قال أمير المؤمنين: «**ما أُحْدِثَت بدعة إلا تُرِكَت بها سنة! فاتقوا البدع**

والزموا المهيع!»[1]، كما يشهد لذلك واقعنا الحالي.

٨- صارت كثير من أحكام الإسلام وتعاليمه المقدسة مثل التوحيد الخالص ووحدة كلمة المسلمين واجتماعهم وإقامة الجمعة والجهاد والسعي لرفع راية الإسلام وإقامة حكمه وتطبيق حدود وأحكام الله ﷻ، متروكةً منسية لدى الكثير من عوام المسلمين،و من بعض خواصهم. وأحد الأسباب هو الانشغال بالخرافات والعداوات المذهبية، التي حان وقت القضاء عليها والعمل على نشر الأحكام الإلهية الحقة. هذا ما حاولنا القيام بجزء منه بمعونة الله تعالى في هذه الأوراق وفي غيرها من كتبنا.

٩- يجب تطهير وتنقية الكثير من كتب فرق المسلمين التي ملئت بالخرافات والغلو المذهبي والأمور التي تثير العداوة والبغضاء وتولد الحقد والشحناء في صدور المسلمين على بعضهم بعضًا. ويجب نبذ علماء السوء الذين يروجون تلك الأقاويل ويلقنونها للناس.

١٠- وأخيرًا ينبغي لطلاب الحقيقة ومحبي الحق أن يقوموا بنشر مثل هذه المؤلفات والآثار التي وفقنا الله تعالى ووفق أمثالنا من إخواننا العلماء المحققين لكتابتها وطرحها، وأن يقوم آخرون كذلك من العلماء ذوي النظر البعيد والهمة العالية بالتحقيق ونشر الحقائق كما فعلنا، لعل الله تعالى يعيد للإسلام مجده وللمسلمين عظمتهم وعزّتهم ويعيد المياه بينهم إلى مجاريها ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

بزودى نه دير آرد اين نخل بار — اگر يار باشد جهان كردگار

أي: **عن قريب سيثمر هذا النخل لا بعيد — إذا أعان الله رب العالمين**

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ
وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾
ولاحَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاّبِالله العَلِيّ العَظِيم.

قم – حيدرعلي قلمداران

١- نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٤٥.

وكان الفراغ من ترجمة النسخة الثانية للكتاب التي تضمنت تهذيبه وتعليقات وإضافات صديق المؤلف العلامة الحسيني عليه في الخامس عشر من شهر شعبان المعظَّم سنة ١٤٢٠هـ، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

كتب التفسير

١. التبيان في تفسير القرآن: الطوسي (شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن): طهران (طبعة حجرية)، ١٣٦٥هـ.

٢. تفسير فرات بن إبراهيم: فرات بن إبراهيم الكوفي: النجف. أو طبعة طهران (بتحقيق محمد الكاظم)، ١٤١٠ هـ.

كتب الحديث والأخبار

٣. **إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات**: الحر العاملي (محمد بن الحسن): طهران.

٤. **الأخبار الموفقيات**: أبو عبد الله الزبير بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، تحقيق الدكتور سامي العاني، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢ م.

٥. **الاختصاص**: الشيخ محمد النعمان المفيد: طهران، ١٣٧٩ هـ.

٦. **الإرشاد**: الشيخ محمد النعمان المفيد: بيروت: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. **إرشاد القلوب**: الديلمي (الشيخ أبو محمد الحسن بن أبي الحسن)

٨. **الأصول من الكافي**: الكليني (أبو جعفر محمد بن يعقوب): طهران، ١٣٨٨ هـ.

٩. **إكمال الدين وإتمام النعمة**: الشيخ الصدوق (محمد بن علي بن بابويه القمي): طهران.

١٠. **بحار الأنوار**: العلامة المجلسي: طبعة تبريز (طبعة حجرية قديمة)، أو طبعة بيروت. مؤسسة الوفاء. ١٤٠٤ هـ.ق.

١١. **بصائر الدرجات**: أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي. إيران.

١٢. **الخرائج والجرائح**: قطب الدين الراوندي.قم، ١٤٠٩هـ. ق.

١٣. **الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير**: القاضي الحسين بن أحمد الصياغي الصنعاني، بيروت.

١٤. **صحيح الكافي**: الشيخ محمد باقر البهبودي، الدار الإسلامية، بيروت: ١٤٠١هـ.ق.

١٥. **الصحيفة السجادية**: تروى عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام.

١٦. **الطرائف (في معرفة مذاهب الطوائف)**: ابن طاوس (السيد رضي الدين بن أبي القاسم علي بن موسى لحلي).

١٧. **عيون أخبار الرضا**: الشيخ الصدوق (محمد بن علي بن بابويه القمي): طهران أو بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٨. **غاية المرام (وحجة الخصام في تعيين الإمام)**: السيد هاشم بن سليمان البحراني: طهران، ١٢٧٢

١٩. **الغيبة**: الشيخ الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن): تبريز: ١٣٢٣ هـ. أو قم: ١٤١١هـ.

٢٠. **كشف المحجة (لثمرة المهجة)**: السيد ابن طاوس.

٢١. **كفاية الأثر (في النص على الأئمة الاثني عشر)**: علي بن محمد الخزاز القمي.

٢٢. **مرآة العقول (في شرح أخبار آل الرسول)**: العلامة المجلسي (شيخ الإسلام المولى محمد باقر) طهران ١٤٠٧هـ.

٢٣. **مسند الإمام زيد بن علي**: بيروت: دار الحياة.

٢٤. **نهج البلاغة**: جمع الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢٥. **الوافي**: الملا محسن الفيض الكاشاني.

٢٦. **وسائل الشيعة في تحصيل مسائل الشريعة**: الشيخ الحر العاملي. بيروت.

كتب الرجال (الجرح والتعديل) وأصول الحديث

٢٧. **إتقان المقال في أحوال الرجال: آية الله الشيخ محمد طه نجف.**

٢٨. **تنقيح المقال في أحوال الرجال: آية الله الشيخ عبد الله الممقاني.**

٢٩. **جامع الرواة: الأردبيلي (الفاضل محمد بن علي الغروي الحائري): بيروت، ١٤٠٣هـ.**

٣٠. **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلامة الحلي (الحسن بن يوسف بن المطهر).**

٣١. **الرجال**: ابن داود (الحسن الحلي).

٣٢. **الرجال: النجاشي (الشيخ أحمد بن علي) طهران. أو بيروت، ١٤٠٨ هـ. بتحقيق محمد جواد النائيني.**

٣٣. الرجال: الشيخ الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن).

٣٤. رجال الكشي: الكشي (محمد بن عمر بن عبد العزيز): كربلاء.

٣٥. الفهرست: الشيخ الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن).

٣٦. قاموس الرجال: العلامة الشيخ محمد تقي التستري. طهران.

٣٧. مجمع الرجال: الشيخ العلامة الملا عناية الله القهپائي.

٣٨. معرفة الحديث: الشيخ محمد باقر البهبودي، مركز انتشارات علمي وفرهنگي، طهران.

٣٩. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الميرزا محمد الاسترآبادي.

٤٠. نقد الرجال: التفرشي (السيد مير مصطفى بن الحسين الحسيني).

كتب التاريخ والسير والطبقات

٤١. الأخبار الطوال: أبو حنيفة الدينوري، تحقيق عبد المنعم عامر، وجمال الدين الشيال، بغداد.

٤٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر القرطبي.

٤٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري.

٤٤. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني: القاهرة، ١٣٢٨ هـ.

٤٥. إعلام الورى بأعلام الهدى: الطبرسي (أمين الإسلام الشيخ أبو علي الحسن بن علي) طهران.

٤٦. الإمامة والسياسة: ابن قتيبة الدينوري: القاهرة، بتحقيق طه محمد الزيني.

٤٧. أنساب الأشراف: البلاذري (أحمد بن يحيى).

٤٨. البداية والنهاية: ابن كثير (أبو الفداء اسماعيل): القاهرة، ١٣٥١ هـ.

٤٩. تاريخ ابن خلدون: مؤسسة الأعلمي للمطلوعات، بيروت، ١٩٧١ م.

٥٠. تاريخ الأمم والملوك: الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير): القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٥١. تاريخ اليعقوبي: اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب): طهران ١٣٧٥ هـ.

٥٢. التنبيه والإشراف: المسعودي (علي بن الحسين بن علي المسعودي الهزلي).

٥٣. تهذيب تاريخ دمشق الكبير: الشيخ عبد القادر بدران: بيروت، ١٣٩٩ هـ.

٥٤. السيرة النبوية: ابن كثير الدمشقي.

٥٥. السيرة النبوية: ابن هشام: القاهرة، بتحقيق السقا والأبياري والشلبي.

٥٦. الطبقات الكبرى: ابن سعد (محمد بن سعد كاتب الواقدي): ليدن، هولندا.

٥٧. الغارات (أو الاستنفار والغارات): الثقفي (أبو اسحق إبراهيم بن هلال الثقفي الكوفي): بيروت، ١٤٠٧ هـ. حققه السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب.

٥٨. كتاب سليم بن قيس الكوفي: سليم بن قيس الهلالي العامري.

٥٩. مروج الذهب ومعادن الجوهر: المسعودي (علي بن الحسين بن علي الهذلي): ١٣١٦هـ.

٦٠. مقاتل الطالبيين: أبو الفرج الأصفهاني.

٦١. منتهى الآمال: الشيخ عباس القمي، طهران.

٦٢. وفيات الأعيان: ابن خلكان: بيروت، بتحقيق د. إحسان عباس.

٦٣. وقعة صفين: أبو الفضل نصر بن مزاحم المنقري، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

كتب الكلام والجدل المذهبي والملل والنحل

٦٤. إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب: المسعودي (علي بن الحسين بن علي المسعودي الهذلي).

٦٥. الاحتجاج على أهل اللجاج: الطبرسي (أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب): طبعة النجف، ١٣٨٦هـ. أو طبعة قم، ١٤١٣هـ. بتحقيق الشيخ ابراهيم البهادري والشيخ محمد هادي به، بإشراف الشيخ جعفر السبحاني.

٦٦. تلخيص الشافي: الطوسي (الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن)

٦٧. ختم نبوت (بالفارسية): الشيخ الشهيد مرتضى المطهري. طهران.

٦٨. الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة: القاضي نور الله الشوشتري الهندي. مطبعة النهضة، طهران (سنة ١٣٦٧ هـ. ق.)

٦٩. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ابن طاوس الحلي. مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٠هـ. ق.

٧٠. الغدير في الكتاب والسنة والأدب: عبد الحسين الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧١. فرق الشيعة: النوبختي (أبو محمد الحسن بن موسى)، صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم: النجف ١٣٥٥هـ.

٧٢. مجالس المؤمنين: الشوشتري (القاضي نور الله المرعشي الشوشتري أو التستري الهندي)

٧٣. المقالات والفرق: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي. صححه وعلق عليه د. محمد جواد مشكور: طهران، ١٩٦٣ م.

٧٤. نقض مثالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض: الشيخ عبد الجليل القزويني الرازي، انتشارات أنجمن آثار ملي.

كتب اللغة

٧٥. التحقيق في كلمات القرآن الكريم: حسن المصطفوي، بنگاه ترجمة ونشر كتاب، طهران (ط١).

٧٦. لسان العرب: العلامة ابن منظور الأفريقي.

تم بحمد الله

ملخص كتب مجموعة الموحدين

المطبوعة ضمن هذا المشروع

١- سوانح الأيام

١

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

سيرة ذاتية كتبها المرحوم أبو الفضل البرقعي -أحد أعمدة وأعلام المحاربين لخرافات الشيعة وبدعهم في إيران المعاصرة - عن حياته. تنبع أهمية الكتاب الحالي من روايته لتاريخ التحولات السياسية - الدينية في إيران المعاصرة في عهد الحكم البهلوي (رضا شاه ومحمد رضا شاه) وإلى ما بعد الثورة الإيرانية وحتى سنة ١٤١٤ هـ(١٩٩٢ م)، ويحلل ويشرح دور ومواقف علماء الدين الشيعة في الحوادث المختلفة التي عرضت للمجتمع الإيراني ويميط اللثام عن حقائق مجهولة لكثير من القراء؛ بناءً على ذلك، فإن كتاب «سوانح الأيام» إضافة إلى كونه شرحاً شخصياً لحياة العلامة البرقعي، يبين كثيرًا من الوقائع التاريخية المكتومة ويكشف النقاب عن حقيقة الحكومة المتظاهرة بالإسلام في إيران. بعد أن يُعَرِّفَ المؤلِّفُ بِنَسَبِهِ وأُسْرَتِهِ، يذكر نبذة عن مرحلة طفولته ودراسته الابتدائية ثم يشرح دراساته الحوزوية. ويواصل كلامه ببيان نشاطاته السياسية والاجتماعية في مرحلة الشباب ويعرفنا بأساتذته في الحوزة ويذكر نصوص إجازات رواية الحديث التي نالها منهم. ومن أقسام الكتاب المهمة بيان لقاءات البرقعي وحواراته مع كثير من علماء الشيعة المرموقين في إيران ومكاتباته مع كثير منهم - بما في ذلك الخميني والخامنئي - التي غطت جزءًا كبيرًا من الكتاب، في حين تغطي الفصول الأخيرة منه طريقة تعامل الحكومة الإيرانية مع المؤلف وبيان الأذى الذي تعرض له على أيدي رجال الحكم وحوادث السجن والاغتيال الفاشل التي تعرض لها.

٢- عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

بحثٌ جامعٌ حول أحاديث كتاب (أصول الكافي)، وبيان تعارضها مع القرآن الكريم وسنة النبي الأكرمﷺ ومناقضتها لمعايير العقل والمنطق. اعتبر المؤلف أن متون كثيرٍ من أخبار أصول الكافي مخالفةٌ للعقل وللقرآن. وبيّن في المقدمة المفصلة إلى حد ما للكتاب الدلائل على رجحان القرآن وحجيته مقارنةً بالسنة والروايات مستفيدًا في ذلك من المصادر الشيعية الأساسية. في بداية الكتاب، بيّن المؤلف باختصار طريقة تدوين أحاديث الشيعة وأسباب نفوذ الأحاديث الموضوعة في كتبهم وكيفية انتشارها في تلك الكتب وتأثيرها في بناء الفكر الشيعي، كما بيّن الدوافع والعوامل التي ساعدت على اتساع هذا الأمر. ثم بدأ المؤلف بدراسة أحاديث كل باب من أبواب أصول الكافي على حدة وعقد ١٨٢ فصلاً محّص في كل فصل الأحاديث الواردة فيه مبيناً الأحاديث الموضوعة منها بذكر الدلائل على كونها موضوعة من القرآن والسنة النبوية وروايات أئمة الشيعة ومن حال رواة أسانيد تلك الأحاديث. إن هذا الكتاب إلى جانب كتابي (صحيح الكافي) لمحمد باقر البهبودي من أهم الكتب التي أُلِّفَتْ في تنقية كتاب أصول الكافي للكُلَيْني وتنقيحه وتصفيته من الأخبار الموضوعة وغير الصحيحة.

٣- تعارض «مَفَاتيح الجِنان» مع القرآن

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

الكتابُ دراسةٌ وتحليلٌ لأدعيةِ كتاب "مفاتيح الجنان" تأليف الشيخ عباس القمي ومقارنتها بقيم الإسلام وحقائقه. يبتدئ المؤلف كتابَه بالتعريف بقاعدة (التسامح في أدلة السنن) ورواية (مَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى (شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ) فَعَمِلَهُ، كَانَ لَهُ أَجْرُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمْ يَقُلْهُ.) وينقد تلك القاعدة والرواية ويبطلهما. ثم يشرح حالة الشيخ عباس القمي ويبين دوافعه لتأليف كتاب مفاتيح الجنان ثم يبدأ بتحليل وتمحيص أدعية هذا الكتاب واحدًا واحدًا وينتقد الأدعية التي تتعارض مع الأفكار والعقائد الإسلامية الأصيلة. يعتبر المؤلف - استناداً إلى دلائل متعددة- أن دعاء كميل ودعاء العشرات ودعاء السمات تحتوي على عبارات صوفية وأنها تنشر العقائد الفكرية لمدرسة الصوفية. ثم يقوم المؤلف بنقد الأدعية الناقصة والمعيوبة ويذكر في هذا المجال: أدعية المشلول ويستشير والعدلية والجوشن الكبير والجوشن الصغير والقاموس. ثم يعقد المؤلف فصلاً آخر يستعرض فيه ثمان شبهات مهمة في توحيد العبادة ويرد عليها. ثم يُمَحِّص المؤلفُ دعاءَ التوسل وحرز الإمام زين العابدين ومناجاة أمير المؤمنين. ويتابع المؤلف بحثه بتمحيص فصولٍ أخرى من كتاب مفاتيح الجنان التي تتعارض مع القرآن الكريم وتعاليم الإسلام الأصلية.

٤- دراسة علمية لأحاديث المهدي

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

الكتاب بحث علمي في الأخبار والأحاديث المروية حول المهدي – إمام الشيعة الثاني عشر- وفحص وتمحيص صحتها وسقمها. يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى فحص عقيدة وجود إمام الزمان (المهدي المنتظر) وتمحيصها بالاستناد إلى الآيات القرآنية والروايات التاريخية والأحاديث المنسوبة إلى أئمة الشيعة. يورد المؤلف في بداية كتابه مقالةً مستقلة قصيرة كتبها أحد زملائه في الفكر والعقيدة (دون ذكر اسمه) كي يتمكن القارئ من خلال ذلك من إدراك مضامين الكتاب والاطلاع على هدفه الكلي. يختص الفصل الأول من الكتاب بدراسة الروايات الشيعية حول إمام الزمان (المهدي) وولادته وحياته. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف مسألة الرجعة كمًا وكيفًا وما سيقع خلالها من حوادث طبقاً لما يعتقد به الشيعة والتي ستقع بعد ظهور المهدي طبقاً لعقيدة الشيعة. وبعد أن ينقل المؤلف كل رواية حول المهدي المنتظر يعقبها ببيان معارضتها لمعايير العقل والمنطق ويثبت تعارضها مع القرآن الكريم ومع أحاديث النبي ﷺ وأهل بيته. وفي الفصل التالي يشرح المؤلف آيات القرآن التي يستند إليها مُدَّعُو وجود المهدي ويفسرها. ثم ينقل الروايات التي تتنبأ بالحوادث المستقبلية التي ستقع بعد وفاة المهدي. ويتابع المؤلف بحثه بدراسة أحاديث أهل السنة حول المهدي. ولما كانت أهم الأخبار والأحاديث الواردة حول المهدي قد جاءت في كتاب بحار الأنوار للمجلسي؛ قام المؤلف بدراسة وتمحيص تلك الأحاديث الواردة في ٣٢ بابًا من أبواب بحار الأنوار حديثاً حديثاً، وناقش تلك الأحاديث وأثبت سقمها وضعفها جميعًا.

٥- الخرافات الوافرة في زيارات القبور

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

يدرس المؤلف في هذا الكتاب نظرة الإسلام والقرآن إلى موضوع زيارة القبور ويزن زيارات القبور بميزان العقل ومعاييره. يبتدئ الكتاب بطرح مجموعة من الأسئلة حول المكان الذي تذهب إليه أرواح الأنبياء والأولياء بعد وفاتهم، وهل يطلعون على زيارة زوار قبورهم. وضمن إجابته المدلّلة على هذه الأسئلة يبحث المؤلف مدى مشروعية بناء القباب والأضرحة على القبور وينقل الأحاديث والروايات الواردة عن أئمة الشيعة في هذا المجال. ثم يطرح في الفصول التالية من الكتاب، الروايات التي يرويها الشيعة حول زيارة النبي الأكرم ﷺ وحضرة الزهراء رضي الله عنها وأئمة البقيع وحضرة علي رضي الله عنه ويفند تلك الروايات ويدحض الاحتجاج بها. ثم يمحص نصوص الزيارات التي نُقِلَت عن بعض كبار علماء الشيعة أمثال الشيخ المفيد وصفوان وابن طاووس وجابر الجعفي والكفعمي والسيد مرتضى... ويبين تناقض متونها ومعارضتها للعقل والدين، وفي ختام الكتاب يعدد المؤلف الأضرار والمفاسد الدينية والاجتماعية التي نجمت عن انتشار خرافة زيارات القبور في مجتمع الشيعة وشيوعها.

٦- طريق الاتحاد (دراسة وتمحيص نصوص الإمامة)

حيدر علي قلمداران القُمِّيّ

بحث جامع في تمحيص النصوص والمتون الدينية المعتبرة (القرآن والأحاديث والروايات) المتعلقة بمسألة الإمامة ونقدها وتحليلها. يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي كُتبت باللغة الفارسية في مجال نقد مفهوم الإمامة الشيعي. يذكر المؤلف تلك الآيات القرآنية التي يستدل بها الشيعة على حقية سلسلة الإمامة المنصوصة حسب عقيدتهم، ويفسر تلك الآيات ويشرحها، وكما يفحص الأحاديث والأخبار التي وصلتنا عن الرسول الأكرم ﷺ والصحابة الكرام ﷺ وأئمة الشيعة حول هذا الموضوع متنًا وسندًا بكل دقة وبعد أن يفصل ويميِّز الأخبار الشاذة والكاذبة (التي تشكل الجزء الأعظم من هذه الروايات) من الأخبار الصحيحة، يبين مفهوم تلك الأخبار ومصداقها الحقيقي واحداً واحداً. وبعد أن يبين المؤلف في بداية كتابه الأسباب والعلل الأساسية لاختلاف أمة الإسلام وجذور افتراق أبنائها بعضهم عن بعض يبحث في حادثة سقيفة بني ساعدة والمفاوضات والنقاشات التي دارت فيها مبينًا خلال ذلك كيفية مبايعة حضرة عليٍّ لأبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وينقل لنا روايات الشيعة حول هذا الموضوع. وفي الفصل التالي يبحث واقعة غدير خم وحقيقتها. يدور الكلام في هذا الفصل حول شرح واقعة الغدير والدافع الذي دعا نبيَّ الله إلى إلقاء خطبة الغدير المشهورة ونقد ما يستنبطه الشيعة منها. وفي الفصل التالي ينقل المؤلِّف لنا حادثة سقيفة بني ساعدة كما يرويها الطبرسي في كتاب «الاحتجاج»، ويبين لنا كيف أن الحب والبغض المذهبيين شوها الحقيقة وقلباها رأساً على عقب. ثم يذكر المؤلف عشرة أحاديث شيعية مهمة يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم في الإمامة ويحللها ويمحصها سنداً ومتناً بكل دقة. ثم يبين دوافع ثورات السادة العلويين زمن الأمويين وأقوال أئمة الشيعة الصريحة حول الخلافة ودلائلها التاريخية التي تدل جميعها على عدم وجود نص بشأن الإمامة. وهذا هو موضوع الفصل التالي من الكتاب. في الختام يعرفنا المؤلف بفرَق الشيعة المتعددة التي ظهرت بعد وفاة كل واحد من الأئمة ويشرح لنا عقائد كل فرقةٍ من هذه الفرق.

٧- طريق النجاة من شر الغلاة

حيدر علي قلمداران القُمِّيّ

كتاب مفصل مبسوط يُبيِّن أكثر الخرافات وأقوال الغلاة الشائعة بين الشيعة وينقدها وَيَرُدُّ عليها. يبتدئ المؤلفُ كتابَه ببحث علم الغيب ويثبت أن هذا العلم مختص بالله تعالى وحده، ويشير في هذا الصدد إلى الروايات الشيعية المتعددة التي تنفي علم الغيب عن الأئمة. ثم يتعرض إلى رسالة «سهو النبي» للشيخ محمد تقي الشوشتري ويستند إليها في هذا المجال. أما الفصل التالي فخصصه المؤلف لبحث الولاية وحقيقتها. في هذا الفصل ينقل المؤلف ادعاء الشيعة حول ولاية أمر علي وأبنائه ويستند إلى عدد من آيات القرآن وأقوال الأئمة أنفسهم للرد على هذه العقيدة وتفنيدها. ثم يتابع المؤلف كتابه بفصل يبحث فيه حقيقة الشفاعة؛ فيبين في بداية هذا الفصل مفهوم الشفاعة في القرآن الكريم، ثم يحلل القراءة الشيعية للشفاعة وتأثيرها السلبي في عقائد الشيعة. وفي الفصل التالي يبين المؤلف كيفية انتشار هذه الخرافة في مذهب الشيعة ويبين المسيرة التاريخية لكتب الغلاة وعقائدهم. وفي الفصل التالي يبحث المؤلف بشكل مفصَّل موضوع زيارات القبور والخرافات التي انتشرت حولها، فيبين في بداية هذا الفصل الدلائل العقلية والتاريخية على نفي زيارة القبور من قبل الرسول الأكرم ﷺ وأئمة الشيعة. ثم يبين علة اهتمام الشيعة بزيارات القبور ويعدد الدلائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى شيوع هذا الطقس الخرافي في المجتمعات الشيعية. ومن مباحث هذا الكتاب الأخرى بيان تعارض أحاديث الزيارة مع القرآن الكريم وتمحيص أسانيد تلك الأحاديث وبيان حكم تعمير القبور في الإسلام. ويختص الفصل النهائي من الكتاب بنظرة عامة إلى ظاهرة الغلو وآفاتها وخبائثها الاجتماعية والدينية.

٨- الخُمْس

حيدر علي قلمداران القُمِّيّ

بحثٌ جامع ومبسوط حللَّ فيه المؤلف الأسس الشرعية والمنطقية للخُمْس في الفكر الاقتصادي للإسلام ومحَّص هذه الأسس وفحص صحتها وبيَّن الحُكم الصحيح بشأنها. يُعَدُّ هذا الكتاب أشمل تأليف مستقل كُتِبَ في عالم الإسلام حتى اليوم في نقد موضوع الخُمس بالمفهوم الشيعي، وقد أُلِّفَ بهدف دراسة أهم أحاديث الشيعة ومستنداتهم حول إيجاب أداء الخُمس وتمحيصها ونقدها. يهدف المؤلف في كتابه إلى تنقية الخمس من الزوائد والإضافات التي أضافها بعض علماء الشيعة إليه، وعلى حد قوله: (جعلوا الخمس وسيلة مطمئنة للاسترزاق وملء جيوبهم). بعد تحليله العميق والدقيق للآية ٤١ من سورة الأنفال التي نزلت بشأن غنائم الحرب، يشرح المؤلف موقف سنَّة نبي الإسلام الكريم ﷺ والأئمة من هذا الموضوع بشكل مفصَّل. بدأ المؤلِّف كتابه بدراسة مستند الخُمس في القرآن الكريم، وبعد أن أوضح استخدامات الخُمس وموارده في المجتمع الإسلامي، قام بدراسة أحاديث الخُمس التي حصرتْه برسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام فقط. ثم واصل المؤلف بحثه ببيان الأمور التي يشملها الخُمس وقام بدراسة منطقية وعقلية للأحاديث التي نصت على وجوب الخمس، وبعد أن قارن تلك الأحاديث بالقرآن الكريم وسنة الرسول الأكرم ﷺ، قام بدراسة دقيقة لرواة أسانيد تلك الأحاديث واحداً واحداً. بعد ذلك أورد المؤلف الأخبار التي تبين أن الأئمة وهبوا الخُمس لشيعتهم، وقام بتحليل هذه الروايات، وفي الختام فحص المؤلف مصارف الخمس وسهم الإمام في زمن الغيبة. ثم نقل المؤلف فتاوى علماء الشيعة الكبار في موضوع دفع الخمس أمثال الشيخ الإسكافي، وابن الجُنَيد، والشهيد الثاني، والمحقق السبزواري، وابن عقيل،

والشيخ الصدوق، والشيخ الطوسي، والمقدس الأردبيلي، والمحقق الثاني، والقطيفي، والملا محسن فيض الكاشاني، والشيخ الحر العاملي، والشيخ يوسف البحراني، وشمس الدين العاملي، والشيخ باقر النجفي (صاحب الجواهر)، وآخرين أجمعوا كلهم على إسقاط خمس أرباح المكاسب عن الشيعة في زمن الغيبة، ولأجل هذا الغرض استعرض المؤلف أقوال أولئك العلماء وفتاواهم واحداً واحداً. ويتضمن الجزء الأخير من الكتاب مجموع إجابات المؤلف على الردود التي ألفها كل من ناصر مكارم الشيرازي، ورضا استادي أصفهاني، وسيد حسن إمامي أصفهاني على كتابه الخمس، وقد أضيفت هذه الإجابات إلى النسخة الجديدة المنقَّحة لكتاب الخمس.

٩- رَدٌّ قُرَوِيٍّ عَلَى السَّيِّدِ المَحَلَّاتِيِّ

٩

حيدر علي قلمداران القُمِّي

قام مؤلف هذا الكتاب بدراسة استدلالات وادعاءات ذبيح الله محلاتي التي ذكرها في كتابه «رَدٌّ على المناقشات بشأن خطبة الغدير ووجوب خمس أرباح المكاسب ومسألة الشفاعة»، وتمحيصها، وتفنيدها والردّ عليها. وقد كان المحلاتي ألف كتابه الأخير للرد على مقالة بعنوان «رد خطبة الغدير» كان السيد أبو الفضل البرقعي قد كتبها ونشرها في مجلة «رنگين كمان» [قوس قزح]. ولما كان السيد محلاتي قد ألَّف كتابَه على شكل أسئلة افتراضية والإجابة عنها، اتخذ مؤلف هذه الرسالة نهجًا مشابهًا وبين إجاباته عن أسئلة السيد المحلاتي واعتراضاته. في بداية الرسالة، بيَّن المؤلف قصة الغدير وما وقع فيها وذكر دلائل تثبت أنه لا يمكن أن يكون قصد الرسول الأكرم ﷺ من تلك الواقعة هو النص على خلافة علي رضي الله عنه للنبي ﷺ في الحكم والرئاسة. وقسَّم المؤلف أدلته إلى أربعة أقسام هي: الأدلة العقلية والأدلة النقلية والأدلة الوجدانية والأدلة التاريخية. ثم قام المؤلف ببحث مفصل في سند حديث الغدير الطويل وعَنْوَنَه بـ (السند الفاضح لحديث الغدير) حيث محّص رجال السند أي رواة حديث الغدير بالاستناد إلى مصادر كتب الرجال الشيعية المهمة مُبيِّنًا حال أولئك الرواة ومدى ثقتهم وإمكانية الاعتماد على روايتهم ليصل بالنتيجة إلى أن أكثر أقسام حديث الغدير الطويل موضوعة مختلَقة، وبالتالي فالنتائج والمفاهيم المستنبطة منها باطلة.

١٠- قبس من القرآن

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

أصل الكتاب، ترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيره باللغة الفارسية باسم «تابشى از قرآن»، فتُرجم إلى العربية باسم «قبس من القرآن». هدف المؤلف من كتابه المذكور الذي يقع في أربعة مجلدات بيان مفاهيم آيات القرآن وشرح رسالته الهادية بعيداً عن العصبيات المذهبية وأهواء الفرق. يُقدِّم المؤلف في المجلد الأول من كتابه ضمن مقدمة مفصلة مبسوطة شملت نصف حجم المجلد الأول معلومات وفوائد جامعة حول أهم مباحث علوم القرآن كي يتعرف القارئ غير المتخصص، إلى حد ما، على المفاهيم والمصطلحات القرآنية الخاصة، ومن جملتها مباحث من علوم القرآن مثل: طريقة تدوين القرآن، القراءات المختلفة، دوافع وكيفية تدوين القرآن في زمن عثمان رضي الله عنه، تحريف القرآن، المحكم والمتشابه، إعجاز القرآن وأنواعه، خصائص نص القرآن الفريدة، وغير ذلك من الأبحاث. طريقة المؤلف في تفسيره، هي الابتعاد عن استخدام اصطلاحات العلوم والفنون، ونتيجة لذلك فإن القارئ يواجه نصًا سلسًا وبسيطًا ومفهوماً بيسر. بعد أن يذكر المؤلف المعنى العام للآية الكريمة يقوم بتوضيح معاني المفردات الواردة فيها -لاسيما المفردات ذات الوجوه المتعددة أو المفردات التي تحتاج إلى تعريف وتوضيح خاص - فيقوم بتفسيرها، مما يساعد القارئ على إدراك مفهوم كل آية ورسالتها.

يتضمن المجلد الأول من هذا التفسير تفسير سورة الفاتحة حتى النساء، ويتضمن المجلد الثاني تفسير سورة المائدة حتى سورة يوسف، والمجلد الثالث يواصل تفسير سورة يوسف حتى سورة فاطر، في حين يتضمن المجلد الرابع تفسير سورة يس حتى سورة الناس.

١١- نقد المراجعات

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

يتضمن الكتاب نقدَ ادعاءاتِ السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه «المراجعات» وتمحيصها. لقد أُلِّف كتاب «المراجعات» بهدف مناقشة عقيدة أهل السنة (في موضوع الإمامة) ونقدها، فقام البرقعي في هذا الكتاب بالرد على بيانات شرف الدين مستنداً في ذلك إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية والروايات المنقولة عن أئمة الشيعة. يبتدئ الكتاب بطرح مفهومي السنة والتشيع ثم يستعرض اتجاه الكُلَيْني المذهبي -بوصفه من أهم محدثي الشيعة- تجاه الحديث وتدوينه. ثم يشرح منهج الباطنية في تفسير القرآن وتأثير هذا النهج في استنباط المفاهيم الحديثية. ثم يبحث المؤلف موضوع ادعاء علم الأئمة بالغيب ويثبت بطلان هذه العقيدة مستنداً في ذلك إلى الروايات الشيعية ذاتها. وفي ختام الكتاب، يبين المؤلف أسباب نزول آية التطهير وآية المباهلة وآية المودة في فكر الأئمة ولدى مفسري الشيعة.

١٢- كيف اهتديت؟ ولادة جديدة واختيار جديد

حجة الإسلام والمسلمين مرتضى رادمهر

١٢

الكتابُ سيرةٌ ذاتيةٌ كتبها «مرتضى راد مهر» – من علماء الدين الشيعة المعاصرين- شرح فيها عِلَل هدايته إلى مذهب أهل السنة وما لاقاه في هذا الطريق من مصائب ومشكلات. كان المؤلف من الطلاب البارزين في الحوزة العلمية في قم. يشرح في كتابه، الدوافع التي دفعته إلى ترك الأفكار الشيعية الخرافية والاتِّجاه إلى مذهب أهل السنة، ويعرِّف القراءَ خلال بيانه لهذا الأمر بالأسس الفكريّة لأهل السنة ونقاط اختلافها مع عقائد الشيعة. كما يتضمن الكتاب بيانًا للحوادث التي تعرض لها في حياته عندما كان طالباً للعلوم الدينية وشرحاً لمناظراته واحتجاجاته مع علماء أهل السنة وكيف كانوا يجيبون عن أسئلة الشيعة وشبهاتهم حول أهل السنة؛ ولذلك فالكتاب ليس مجرد سيرة حياة ذاتية بل هو درسٌ عقائديٌّ حول أفكار أهل السنة وعقائدهم. في بداية الكتاب، يشرح المؤلف باختصار حال أسرته ومرحلة طفولته والأسباب التي دعته إلى التحاق بالحوزة العلمية والجامعة. ثم في الفصل التالي يتكلم عن سفره إلى بلوشستان وتعرفه على مولانا (الزعيم الروحي والعقائدي لأهل السنة في تلك المنطقة). ويشرح كيف التقى فيه وتحدث معه. ثم يبين سفره إلى الحج وزيارته لمدينة السليمانية في العراق وزيارته لسوريا وتأثير تلك الأسفار عليه. في الفصول الختامية للكتاب يبين المؤلف التحولات الروحية العميقة التي عرضت له واعتقاله المتكرر من قبل المخابرات الإيرانية وتعاملهم السيء معه وأنواع التعذيب الشديدة والرهيبة التي تعرض لها في السجن. تتضمن الفصول النهائية للكتاب شرحاً لآخر أيام حياة رادمهر بقلم شخصٍ آخر، لأن المؤلف كان قد توفي بسبب العلل الجسيمة الناجمة عن التعذيب التي تعرض له على أيدي المخابرات في بلاده.

۱۳- مفتاح فهم القرآن

شريعت سنگلجى

بيانٌ لطرق تدبر القرآن وكيفية فهمه وكيفية استخراج الفوائد والأحكام من آياته. يشير المؤلف في بداية كتابه إلى أن رسالة الإسلام رسالة عامة لجميع الخلق. وكذلك تعاليم الإسلام موجهة لعامة البشر. ويعتبر أن القرآن الكريم كتابٌ يخاطب عامة البشر ولا ينحصر فهم معانيه ورسالته بجماعة خاصة، ويسعى في بيان أصول فهم القرآن بلغة ميسرة بسيطة. ولأجل هذا الغرض، يبين في بداية الكتاب المفاهيم الأساسية الضرورية لفهم آيات القرآن ويقدم توضيحاً مختصراً حول كل واحد من تلك المفاهيم؛ ومنها: الظاهر والباطن، المحكم والمتشابه، التفسير بالرأي الممدوح والتفسير بالرأي المذموم، الضروريات والناسخ والمنسوخ. ويواصل المؤلف فصول كتابه ببحث أنواع القَسَم في القرآن ومفاهيمه ثم يبحث فواتح السور وأمثال القرآن. ثم يبحث طرق استدلال القرآن وماهية الوحي وكيفيته. ثم يتعرض المؤلف إلى بيان مناهج الفرق والنحل الفكرية المختلفة مثل السفسطائيين والحِسّيين والتجريبيين والصوفية في فهم القرآن وتفسيره. وأخيراً يستعرض المؤلف موقف القرآن وتعاليمه حول النبوة والقيامة والمعاد.

١٤- الدعاء

آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

تحليل لمفهوم الدعاء في الإسلام وبيان شروط الأدعية التوحيدية وكيفية التمييز بينها وبين الأدعية الشركية والباطلة. يُمحِّص المؤلف في هذا الكتاب بعض أهم كتب الأدعية الشيعية ويبين علة انحراف مضامينها. ويسعى بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث الموثوقة إلى بيان الأضرار التي ألحقتها الأدعية المخترعة والمُضِلَّة في الفرد والمجتمع. ثم يطرح المؤلف بعض الشبهات والأسئلة الشائعة حول الدعاء والتوسل ويرد عليها ردًا مدللًا مبرهنًا.

١٥

١٥- منهاج السنة في رد أهل البدعة

تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية

الشرح والتعليق: آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقَعِيّ القُمِّيّ

الكتاب ترجمة إلى الفارسية لكتاب «المنتقى» تأليف محمد بن عثمان الذهبي. وكتاب المنتقى اختصار لكتاب «منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية» تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي الذي ألفه في الرد على أفكار الشيعة وعقائدهم الباطلة. طريقة المؤلف في هذا الكتاب هي الابتداء بنقل عقائد الشيعة حول الإمامة والخلافة ثم تفنيد هذه العقائد بالاستناد إلى آيات القرآن الكريم وكلام نبي الإسلام الكريم ﷺ وإلى المنطق والعقل السليم. في هذا الصدد ذكر المؤلف الدلائل التي ساقها العلامة الحلي لإثبات لزوم زعامة عليٍّ رضي الله عنه للمسلمين بعد رحلة النبي ﷺ وأنه أولى بخلافة النبي ﷺ من سائر الصحابة رضي الله عنهم، لإثبات إمامة علي رضي الله عنه في القرآن الكريم ثم قام بالإجابة عن هذه الأدلة واحداً واحداً بشكل مفصل مُبيِّناً ضعفها وتهافتها. وأما مترجم الكتاب إلى الفارسية، آية الله البرقعي، فقد علَّق وشرح بعض الموضوعات في هامش الكتاب للرد على عقائد الشيعة الإمامية، مما زاد ذلك في أهمية الكتاب.

١٦- تأمل في آية التطهير

آية الله العظمى نعمت الله صالحي نجف آبادي

شرح وتفسير لآية التطهير ودراسة وتمحيص لما يقوله الشيعة بشأن من تنطبق عليهم هذه الآية والرد على قولهم هذا. من المعلوم أن الآية ٣٣ من سورة الأحزاب المشهورة بآية التطهير إحدى أهم الآيات القرآنية التي يستند إليها الشيعة لإثبات عقيدتهم بعصمة أهل البيت. يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى بيان الوقائع التي أدت إلى نزول هذه الآية. ولأجل إثبات كلامه في هذا المجال يفحص المؤلف بكل دقة الآيات التي جاءت قبل هذه الآية وبعدها ويبين ترابط الآيات ووحدتها في بيان رسالة واحدة للقارئ، وبهذه الاستدلالات المختصرة والمنطقية يبطل إدعاء الشيعة حول هذه الآية.

١٧- التناقضات في العقيدة

محمد باقر سجودي

الكتاب تحليلٌ ودراسةٌ تاريخيةٌ للوقائع التي حدثت بعد رحلة النبيﷺ وأدت إلى وصول الخلفاء الثلاثة إلى منصب الخلافة وزعامة المسلمين. ليس هدف المؤلف من هذه الرسالة إهانة عقائد الشيعة بل مساعدتهم في إدراك حقانية الصحابة ومعرفتهم معرفة صحيحة. في بداية الكتاب عدَّدَ المؤلفُ الدلائل التي دعت الرسول الأكرمﷺ إلى تجنب تعيين وصي له. وتابع المؤلف بحثه بذكر الآيات القرآنية التي نزلت في الثناء على الصحابة﵃ وبيان عظيم منزلتهم وقام بتفسير هذه الآيات. وذكر المؤلف الخصائص والمزايا التي بينها الله تعالى في وصفه للصحابة للنبيﷺ وجعل تلك الخصائص في ١٣ مجموعة شرحها واحدة واحدة. ثم عَرَّف في الفصل التالي بالمنافقين وبيَّن صفاتهم استنادًا إلى آيات القرآن الكريم. ومن موضوعات الكتاب الأخرى دراسة وتحليل أسباب الاختلاف بين الصحابة﵃ ومحبي أهل النبيﷺ وخصائصهم وتحليل واقعة الإفك وسلوك النبيﷺ مع بناته.

١٨- توحيد العبادة

شريعت سنگلجي

يبين الكتاب قواعد ومعايير التوحيد في الإسلام ويشرح العقائد الخرافية الشركية ويعرفها للقراء. يبتدئ المؤلف كتابه بطرح أصل التوحيد ومعناه ومصاديقه. ثم يقوم ببيان مفهوم العبودية وشروط تحققها ويشرح العبودية العامة والخاصة ويتابع كتابه ببيان معنى الشرك والأعمال والأفكار الشركية التي وجدت طريقها لآداب المسلمين ومناسكهم ولاسيما الشيعة منهم. ويقسم الشرك إلى نوعين: الشرك الأكبر والشرك الأصغر؛ ويبين مصاديق كل منهما. ومن جملة مباحث هذا الفصل من الكتاب بحث التبرك، وذبح الأضاحي لغير الله والتوسل لغير الله والرياء والشفاعة. في الفصل التالي يبين المؤلف معنى قانون السببية وحقيقته وخطأ العوام في فهمه ثم يقوم بتحليل طقوس زيارة قبور عظماء الدين كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة بوصفها نماذج شركية لهذا الفهم السيئ لقانون السببية. ويختص الفصل النهائي للكتاب ببيان الأسباب التاريخية والاجتماعية لظهور عبادة الأصنام وشيوع الشرك والخرافة في الإسلام.

١٩- الخلافة والإمامة

حيدر علي قلمداران القُمِّيّ

١٩

طرحٌ لأسئلةٍ أساسيةٍ حول عقائد الشيعة بشأن إمامة الأئمة وخلافة صحابة نبي الإسلام الأجلاء. يطرح المؤلف في هذا الكتاب مسائل مهمة حول أمر الخلافة والإمامة مستعيناً بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة والتابعين الأجلاء، ويدعو الشيعة إلى التفكُّر فيها وتأمُّلِها بإنصاف. في بداية الكتاب يبحث المؤلف موقف حضرة عليٍّ رضي الله عنه من مسألة انتخاب الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم الذين سبقوه وينقل لنا خطب الإمام علي ورسائله التي تدل على رضاه عن ذلك. ثم يتعرض المؤلف إلى موضوع ذكر أسماء الأئمة الشيعة في القرآن ويذكر تفسير الآيات التي يستند إليها الشيعة في ادعائهم ويثبت خطأ استنباطهم لعقيدتهم من تلك الآيات. في هذا الفصل وبعد أن يذكر المؤلف أدلة عديدة من القرآن الكريم ينقل لنا روايات متعددة عن الأئمة أنفسهم حول عدم عصمتهم من الخطأ والزلل.

٢٠- العقيدة الإسلامية

٢٠

تأليف: الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب

الشرح والتعليق: آية الله العظمى العلامة سيد أبو الفضل بن الرضا البُرقِعِي القُمِّيّ

الكتاب بيان للعقائد الإسلامية الأصيلة استنادًا إلى آيات القرآن الكريم النورانية وأحاديث نبي الرحمة والمغفرة - محمد المصطفى ﷺ - الشريفة. يشير المترجم في مقدمته على الكتاب إلى العداء الأعمى والجاهل للشيعة - خاصة في إيران - تجاه الموحدين في شبه الجزيرة العربية الذين يُعرفون في إيران باسم الوهابيين. الدافع الأصلي الذي دعا المؤلف إلى ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفارسية هو رغبته في الدفاع عن المنهج الفكري والعقائدي للموحدين في شبه الجزيرة العربية ومعرفة عقائد الشيخ محمد بن عبدالوهاب - مصلح الحجاز الديني في القرن الثاني عشر الهجري- وتعاليمه من خلال مؤلفاته. يُعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب المؤلفة في بيان العقيدة الإسلامية الأصيلة في أسلوب سهل وميسر مما يجعله نبراسًا للمسلمين الأحرار الذين يعتَبِرون كتابَ الله وسنَّةَ رسوله المطهَّرة كافيين ووافيين للهداية ونيل السعادة الأبدية وينحازون بعيداً عن كل تعصب إلى تعاليم الإسلام الأصيلة. يشتمل هذا الكتاب على ثلاثة رسائل لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: في الرسالة الأولى بيان لأسس التوحيد ومعرفة الله سبحانه وتعالى، وكيفية معرفة النبي ﷺ، والآثار الدينية لذلك التوحيد والمعرفة الصحيحة في المجتمع وواجبات المؤمنين تجاه الله تعالى ورسوله. وفي الرسالة الثانية، يشرح المؤلف معايير تمييز الحق من الباطل في اتباع الدين الحنيف، وفي الرسالة الثالثة يطرح المؤلف الشبهات التي يوردها المغرضون والمشركون على الإسلام وأفكاره التوحيدية ويرد عليها ردًا مُدَللًا. وأما المترجم آية الله البرقعي رحمه الله، فقد علق على الهامش بتعليقات علمية نافعة. جزى اللهُ تعالى المؤلفَ والمترجمَ عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.